د. حامد البشير إبراهيم

حريق الساڤنا

جذور الحرب الأهلية في غرب السودان

حـــريـــق الســــــافنــــا

جذور الحرب الأهلية في غرب السودان

د. حامد البشير ابراهيم

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر - السودان

٩٦٢٠٤٦ حامد البشير إبراهيم حامد

ح.ح

حريق السافنا : جذور الحرب الأهلية في غرب السودان / حامد البشير

إبراهيم حامد. - الخرطوم : ح. أ . إبراهيم حامد ، ٢٠١٥.

ردمك 6 - 045 - 4 - 99942 - 978 ISBN

١-السودان - تاريخ- العصر الحديث - الحرب الأهلية.

٢- دارفور - السودان-الأحوال السياسية

٣-كردفان - السودان - الأحوال الساسية

أ.العنوان

الإهداء

إلى ضحايا الحرب و العنف...

وإلى الجناة ...

والذين هم أيضا في المحصلة النهائية ضحايا

آمل أن يسهم هذا الجهد في التأسيس لحوار وطني

بين كل مكونات الأمة إستشرافاً لمستقبل عامر بالإستقرار

والخير والنهضة.

الفهرست

المقدمة

هذه المقالات في مجملها تمثل تحليلات ورؤى متناثرة كُتِب أغلبها في الصحف السودانية السيارة حول القضية أو الأزمة السودانية والتي ظلت تراوح مكانها خلال أكثرمن ستة عقود بالتقريب (منذ الإستقلال في يناير ١٩٥٦) وإلى الآن. نالت الأزمة في غرب السودان: قضية دارفور وقضية جبال النوبة (جنوب كردفان) وقضية أبيي النصيب الأوفر من التحليل والتقصي والتدبر ثم التوصيات نحو الحلول خلال هذه الأوراق، لذلك جاز لي أن أعتبر غرب السودان هو محور هذا الكتاب وأن قضية الحراك والإحتجاج السياسي فيه والذي أخذ أشكالاً كثيرة من العنف هي في التحليل النهائي نتاج للتهميش في صوره المتنوعة: الإقتصادية ــ السياسية ــ الإجتماعية والتاريخية والثقافية، وأيضاً هي تعبير و تمظهر جهوي ــ إقليمي ــ محلي للأزمة الكلية ــ الأزمة الوطنية في صورتها الكبرى.

من منطلق حرصي على وحدة الوطن السوداني يكون تخوفي من أن تحولات وحراكات وثورة كبرى تعتمل الآن في واقع غرب السودان دون أن تجد الإدراك والفهم الكافي من السلطة السياسية بالبلاد. ومصدر الخوف أن أي تحولات كبرى في غرب السودان بحجمه الجغرافي والتاريخي والديموغرافي (٣٠٪ من سكان السودان القديم) وحوالي ٥٥٪ من سكان (ماتبقى من السودان) مضافاً إلى ذلك علاقته بأربعة من دول الجوار هي ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطي وجنوب السودان، زائداَ موقعه المتوسط (موقع القلب من كل الجسد) مما يعني تأثيراُ مركباً ومتصلاً (*Domino effect*) سيهز بقوة كل أجزاء السودان والذي يعني في خاتمة المطاف (وإن لم يتم الإسعاف في الوقت المناسب) تمزق الكيان السوداني إلى دويلات (في أحسن الحالات) أو كانتونات وجهويات وعصبيات متناحرة أسوأ مما كان في القرن السادس عشر وشبيه بالحالة الصومالية.

يأتي هذا الكتاب لمناقشة بعض أشكال وتمظهرات الأزمة السودانية في غرب السودان في الوقت الذي إنفصل فيه جنوب السودان عن شماله بعد عملية حوار سياسي بالغ التعقيد عمرها أكثر من ستة عقود منذ مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧. لقد بلغ هذا الحراك السياسي ذروته في العقدين الأخيرين عند تجيير

الحرب بين الشمال والجنوب بالدين وبأنها حرب دينية جهادية. لقد كانت تلك أكبر الأخطاء الإستراتيجية التي إرتكبها النظام الحاكم في السودان والذي إختار لنفسه الإسلاموية الإصولية عنواناً ومنهجاً في السياسية والإجتماع وللأسف قد أخفق في كليهما: رغم إقرارنا بأن تطور العملية السياسية في السودان التي أودت بإنفصال الجنوب كانت عبارة عن صيرورات وعمليات تراكمية ــ تاريخية، إلا أن ذروة سنام كل ذلك الحراك التاريخي هو الفعل السياسي ــ الإجتماعي الكثيف الذي تميز بالسياسات الإنتقائية وبالإستعلاء الثقافي والديني الذي يستحيل معهما بقاء الآخر الإثني والملي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد تجلي هذا الخطاب الإستعلائي بصورة أكثر وضوحاً (خلال حكم الإسلامويين ١٩٨٩ ـ الآن). يجب القول وبصورة تقريرية قاطعة لا تقبل الشك ولا اللبس إن إستمرار هذا المشروع السياسي النافي للآخرين ضمناً أو صراحة قمين بأن يدفع أجزاء أخرى من الوطن نحو مصير الجنوب السوداني، وهو الإنفصال، وأن إحتمال إنفصال دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق تأتي في مقدمة هذه المخاوف.

يأتي هذا الكتاب في الوقت الذي تجددت فيه الأزمة في جبال النوبة ــ جنوب كردفان ليعيد التاريخ نفسه عقوداً إلى الوراء بسيناريو أشبه بتمرد القوات المسلحة (الجنوبية) في توريت عام ١٩٥٥ منذراً ببداية الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. لكن حتماً إنَّ الإنفجار الذي شهدته جنوب كردفان (جبال النوبة) في يونيو ٢٠١١ هو تمظهر آخر للأزمة السودانية. وهو وجه آخر من أوجه القصور السياسي الإجرائي في مماطلة ما هو ضروري من الإجراء وتأجيله (وترحيله لفترات لاحقة) والسعي لأنصاف الحلول والتي ربما تكون فوقية ولا تتحرى إختيار وتنفيذ الخيارات السياسية التي تصب لصالح مجموع الفاعلين في الحراك السياسي في الوطن وهم المواطنون بمختلف تشكيلاتهم ورؤاهم ومواقفهم وحراكهم في جنوب كردفان/جبال النوبة.

يأتي هذا الكتاب في وقت يجب أن ينصب فيه النقاش عن شكل الحكم في السودان (منقوصاً منه الجنوب) والذي ربما رأي البعض أن القضية التي لازمت العلاقة بينهما متمثلة في الحرب الأهلية (١٩٥٥ ــ ٢٠٠٥) قد أعاقت كثيراً من تطورات الحكم الديمقراطي في السودان. لكن الآن قد إنفصل الجنوب ومازالت مشاكل السودان أكثر تعقيداً مما كانت عليه عند فجر الإستقلال: دارفور، جنوب كردفان، النيل الأزرق، شرق السودان، الشمال الأقصى، حلايب، اللاجئين والنازحين والأزمة الإنسانية، تهم الإرهاب، الأصولية، القبلية

المسيسة، المحكمة الجنائية، القوات الدولية، الجنجويد، أبيي، الحراك في كردفان، الأزمة الإقتصادية، إنهيار القطاع الزراعي، الفساد، وآخرها وأولها تعثر العملية الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة.

إن قضايا الديمقراطية والتحديث والتوازن الإقليمي ــ الجهوي ــ والإثنية ودور القوات المسلحة والدين كلها أجزاء للمشكل السوداني الذي أنتج ــ بصورة مستدامة ــ أزمة الحكم وعدم الإستقرار والفشل المتواصل في الوصول إلى صيغة حكم عادل ومستقر متفق عليه. إن هذه الأزمة لا يمكن تجزئتها وفي ذات الوقت لا غضاضة من تناول تمظهراتها في الأجزاء سعياً للمنظور الكلي لها، وكما عُبِّر عنها في المقولة التي أضحت شائعة: وهي أزمة كيف يُحكم السودان، لا من يحكم السودان.

إنها لحقيقة لا تقبل الجدال: إن إنفصال جنوب السودان يمثل فقط قمة جبل الجليد في المشكل السوداني حيث أن الظروف الموضوعية والذاتية تشير إلى أن بقاء وتجدد بل وتأزم المشكل السوداني المتعلق ببناء الدولة السودانية سيؤدي إلى مزيد من التنافر بين مكونات المجتمع السوادني الثقافية والجهوية والتاريخية، وأن قضية التوازن المطلوب بين المركز والهامش (في أبعادها السياسية والإقتصادية والتاريخية والثقافية) هي صلب هذه الإشكالية ودون حلها بصورة دستورية (لا إدارية) فإن السودان قابل بل وقادم نحو التمزق إلى دويلات متنافرة ــ متصارعة لا محالة. إن أزمة دارفور وجبال النوبة (جنوب كردفان) وشرق السودان والنيل الأزرق وتململ الشمال الأقصى (النوبي) ما هي إلا تعبيرات تأخذ مختلف الصور والأشكال لهذه الأزمة التي تعبر عن خلل في علاقة المركز بالأطراف. من هذه الثقوب في النسيج الإجتماعي ــ الثقافي ــ السياسي يمكن أن تتسلل إلينا مطامع دول الجوار القريب والبعيد في المنطقة الإفريقية والعربية والعالم.

إن مشروع إقامة دولة عربية ــ إسلامية قوامها حصرياً ثقافة وادي النيل الأوسط ــ في السودان يعتبر مشروعاً إقصائياً للأخرين وبالتالي مكتوب عليه أن يواجه بالتصدي والمقاومة. هذا سيؤدي لعدم الإستقرار القومي ولتفتيت الكيان السوداني بأكمله.

إن قبول التنوع ــ الثقافي ــ الإثني ــ التاريخي في السودان والتعبير عنه (دستورياً) في الترتيبات السياسية والدستورية والإدارية أمر لا مناص منه في سبيل الحفاظ على الدولة السودانية موحدة وقوية. إن مشروع دولة أُحادية التوجه محكوم عليه بالفشل خاصة حينما يبتعد ذلك كثيراً عن نموذج الدولة المدنية

الحديثة.

هذ الكتاب وكما ذكرت آنفاً يتناول أجزاءاً مترابطة من المنظور الكبير وإن كانت متباعدة ــ بعض الشئ ــ في جزئيات الموضوعات. مثلاً إن تناول قضايا التنمية والتخلف والتظلم في جنوب كردفان تجد التعبير ــ بصورة مباشرة وغير مباشرة ــ في التناول الذي تناولنا به القائد النوبي الأب فليب عباس غبوش والذي تعتبر سيرته الذاتية تجسيداً لنضال يأتي من كون الرجل لا يتحرك من تلقاء نفسه ولا يعبر عن ذاته وشخصه وإنما يتحرك ــ موضوعياُ ــ بحركة مجتمعه ويعبر عن هموم فئته. لذا ــ ودون إختزال ــ فإن تاريخه هو تاريخ قومية النوبة/جنوب كردفان وتاريخ حيزه الجغرافي ــ السياسي، وهو جبال النوبة/جنوب كردفان وفي هذا الأخير تتقاطع القومية (الإثنية) مع الجهوية (الإقليمية) عند فليب عباس غبوش وبالتالي عند النوبة (في إحدى المستويات) وعند سكان جنوب كردفان (كل القوميات) في مستويات أخرى من ذلك الحراك. ولكن أيضاً تتناول المقالات بشئ من التفصيل قضايا التنمية والتخلف والتظلمات الفئوية في إقليم جنوب كردفان علها تعين القارئ في تكوين الصورة الإجمالية لما يعتمل ويدور في هذا الإقليم الذي أصبح جزءاً من الجنوب الجديد. والتي جميعها تدل ــ بلا أدنى شك ــ بأن حراكاً مجتمعياً ينتظم فعاليات هذا الإقليم تستوجب الإهتمام والتصدي لها بالحلول السياسية المناسبة (لا العسكرية) وقبل أن تستفحل وقبل أن ترتفع السقوفات لتوصلنا إلى محطة تقرير المصير كما في حالة جنوب السودان.

في عام ١٩٨٣ قامت حركة التمرد الجنوبية هذه المرة بمسمي الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي تقوم أطروحتها الأساسية على خلق حراك شعبي قومي قوامه الكيانات الطرفية ــ الهامشية للوجود العربي ــ المركزي ـ الوسيط (السودان الأوسط) المسيطر على السلطة والثروة والإقتصاد والثقافة القومية منذ الإستقلال. في عام ١٩٩١ وبعد سيطرة الإسلاميين على السلطة عبر الإنقلاب العسكري في عام ١٩٨٩ مدفوعين لوقف مد الحركة الشعبية العسكري والحراك السياسي ــ الثقافي المصاحب، فقد إبتدروا أطروحة مضادة لتكون ترياقاً لذلك أطلقوا عليها إسم المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي ــ الباعث الفعلي للغلو العربي ــ الإسلامي في السودان. وهذه خلفية لا يمكن تجاوزها في فهم قضية دارفور لاحقاً حينما تفجرت في العام ٢٠٠٣ من قواعد للحركة الإسلامية وغيرها جمع بينها الإنتماء غير العربي في أحد جوانبه والتظلم الإقتصادي

- الثقافي في جوانب أخرى. سيطرة الإسلاميين على السلطة في العام ١٩٨٩ لم يكن شأناً أو حراكاً داخلياً محلياً فقط، بل كان ذو أبعاد عالمية إستراتيجية للمخابرات الدولية دوراً فيه تمثل في:

دور مصر الداعم للإنقلاب والمناهض للديمقراطية في الحديقة الخلفية (السودان).

والدور الأمريكي المناهض للديمقراطية في السودان والمهدد للوئام ـ بالعدوى الديمقراطية ـ لدول الجوار العربي المحافظ والخازن الأكبر للبترول العالمي.

وأخيراً لقد تم الإستدراج التدريجي للنظام السوداني الوليد ليعُبر عن كل مشروعه الإسلامي ـ العروبي النافي للآخرين داخلياً والمهدد للوئام الإقليمي إقليمياً خاصة في شرق أفريقيا حتى تم بفعل الضغوط الأجنبية ترويضه وإبتزازه لصياغة إتفاقية السلام الشامل التي بدأت تجهيزاتها منذ التسعينات حتى تكللت بإمهار إتفاق مشاكوس الإطاري ٢٠٠١ (بعد محاولة إغتيال حسني مبارك في ١٩٩٧).

خلافاً لكل الحقب في تاريخ السودان الحديث شاعت خلال العشرين سنة الأخيرة في التدوال السياسي والإجتماعي ـ الثقافي إتهامات للدولة ومصطلحات تشئ بتطورات في غاية الأهمية والخطورة والدلالات على مستقبل البلاد. من هذه الإتهامات ـ المسنودة بالأدلة ـ تبني الدولة لسياسات وسلوكيات تتسم بصريح الإنحياز الجهوي والإثني لأقاليم وكيانات إجتماعية دون غيرها مما يهدد عرى الوحدة الوطنية والتماسك القومي. ولنكن أكثر تحديداً فإن الإتهام الموثق حتى من الإسلاميين أنفسهم هو إنحياز الدولة جهوياً و للإثنيات الغالبة فيها حتى سمى هذه الظاهرة الكاتب النابه عبداللطيف سعيد بظاهرة التضامن النيلي. ويعكس ذلك الغلبة الواضحة لهذه المجموعات الإثنية في الجهاز التنفيذي ممثلة في رئاسة الجمهورية ومديرو المصالح الحكومية والدليل على ذلك ما يلي: أورد الدكتور صديق أم بدة في دراسته الوافية (الإنقاذ من العقيدة إلى القبيلة، ٢٠١٠)[١] ما يلي:

١. في الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٨٩) أي منذ السودنة وحتى قيام ثورة الإنقاذ كانت حوالي ٨٠٪ من السلطة السيادية والتنفيذية تتركز في ثلاثة أقاليم (حسب توصيف ذلك الوقت) وهي:

الخرطوم (العاصمة القومية).

الإقليم الأوسط.

١. صديق أمبدة رابح، الإنقاذ من العقيدة إلى القبيلة، ٢٠١١، صحيفة سودانايل الإلكترونية.

الإقليم الشمالي.

كان المتبقي من مكونات السلطة (رئاسة الجمهورية، الوزراء وكلاء الوزارات، قادة الأجهزة العسكرية وقضاة المحكمة العليا) وهو ٢٠٪ أصبح من نصيب الإقاليم الثلاثة المتبقية وهي دارفور وشرق السودان وكردفان.

٢. ولنكن أكثر تحديداً حتى صبيحة ١٩٨٩/٦/٣٠ كان نصيب ولايتي الشمالية ونهر النيل لوحدهما لم يتعد في المتوسط ٢٢٪ من تمثيلهما أو نصيبهما في السلطة.

٣. في تطور إداري لاحق أصبح السودان تمثله ٢٦ ولاية عشرة منها في الجنوب (الذي إنفصل الآن) و١٦ ولاية في الشمال هي: كردفان (٣)، دارفور (٣) ،كسلا، القضارف، البحر الأحمر، الخرطوم، نهر النيل، الشمالية، النيل الأبيض، الجزيرة، سنار والنيل الأزرق.

٤. في الفترة من ١٩٩٠ ــ ٢٠٠١ لقد زادت نسبة تركيز السلطة في ولايتي نهر النيل والشمالية بصورة ملحوظة لترتفع من ٢٢٪ إلى ٥٢٪ تاركة ٤٨٪ لبقية ولايات السودان الــ ١٤. إذا أسقطنا الجنوب تماماً (رغم وجوده معنا حتى ٢٠١١) فيكون نصيب أي ولاية شمالية من الـ ١٤ ولاية الأخرى هو ٣,٤٪ مقارنة بــ ٢٦٪ لولاية نهر النيل و ٢٦٪ للولاية الشمالية وذلك فقط بالعملية البسيطة بقسمة نصيبهما الإجمالي وهو ٥٢٪. الخلل يبدو واضحاً في حالة مقارنة ذلك بتعداد السكان حيث أن سكان ولايتي الشمالية ونهر النيل لا يتعدى المليون ونصف المليون وهذا يقل قليلاً من سكان ولاية جنوب كردفان ويعادل أقل من ٥٠٪ من سكان ولاية شمال كردفان (على سبيل المثال) وأن سكان الولايتين ــ نهر النيل والشمالية ـــ يساوي ٣,٥٪ من سكان السودان وتستأثر هاتان الولايتان بــ ٥٢٪ من السلطة. هنا يكمن الخلل البنيوي في هيكلة الدولة القومية في السودان. هذا الخلل قد كان مسكوتاً عنه في الماضي طالما برز كإنحيازات يقودها موظفو و أفندية الخدمة المدنية التي ورثت ماكينة الدولة منذ السودنة والإستقلال (١٩٥٦) إلى يومنا هذا مدعومة بخلل في توزيع فرص التعليم ومحدودية إمكانيات الدولة في الصرف على التنمية. كل هذا جعل تلك الإختلالات مقبولة عن طيب خاطر، لكن ما أثار القلق والإحتجاج الرسمي هو أن تكون تلك سياسة رسمية للدولة تؤكدها توجهات الدولة الإستراتيجية في السياسة والإقتصاد والإجتماع. ويؤكدها الصرف في ميزانية الدولة وخاصة ميزانية التنمية.

إن التنمية قد تركزت في المناطق الأقل سكاناً مع إهمال المناطق الأقل حظاً و الأكثر سكاناً وذات الفجوات التنموية الأكبر (أو ما عرف مؤخراً بأقاليم الهامش، وهي شرق السودان والغرب ــ الذي يضم دارفور و كردفان بما فيها جبال النوبة) والنيل الأزرق. هذا الإنحياز قد وثقته كتابات كثيرة وتقارير رسمية منها ما جاد به المراجع العام الذي يمثل السلطة الرقابية والمحاسبية الأكبر في البلاد. ودوننا من ذلك تقارير الأعوام (٢٠٠٦ ــ ٢٠١٠) والتي توضح التفاوت الواضح على الولايات:" الصرف التنموي على ولايات الخرطوم والشمالية ونهر النيل بلغ ٧٥٪ من جملة مبلغ التنمية المخصص للولايات الشمالية مع أن نسبتهم من السكان ١٨,٢٪. أما ولايات دارفور الثلاث فإن نصيبها فقط ٣٪ وسكانها ١٢,٤٪ من سكان السودان"[٢]. ١٨,٢٪ نصيبهم ٧٥٪ من مال التنمية و ١٢,٤٪ نصيبهم ٣٪ فقط (!!).

وهنا يكمن الخلل الواضح والإنحياز الأكثر وضوحاً و تزامناً وربما تمهيداً أو تعزيزاً لهذه التفاوتات ما عرف في الأدب السياسي كأطروحة رسمية من الدولة وهي أطروحة السودان المحوري أو مثلث حمدي.

والسودان المحوري أو مثلث حمدي يشير تحديداً إلى مثلث يتكون من دنقلا شمالاً، سنار شرقاً، وشمال كردفان غرباً. حسب أطروحة السيد عبد الرحيم حمدي هذا المثلث هو الذي تكون تاريخياً منذ مملكة سنار (الفونج ـ العبدلاب) وهو الركيزة الأساسية للسودان الحديث: سياسياً وإقتصادياً وثقافياً بإعتباره الحيز الجغرافي ــ الثقافي الذي نضجت على ناره الهادئة تجربة مملكة سنار الثقافية والتي دعمتها لاحقاً التجربة المهدية التي خرجت من رحم الصوفية أيضاً (تماماً كالتجربة السنارية) لتزاوج بينها وثقافات الوسط النيلية. لكن من المؤكد أن التجربة المهدية قد تخطت تجربة سنار لسعيها للمزاوجة الفاعلة بين ثقافة الوسط النيلية مع الأقاليم الثقافية الأخرى في السودان: الثقافة السودانية ــ إقليم السافنا غرباً والثقافة البجاوية في شرق السودان والنيل الأزرق والثقافة النيلية ــ البانتوية (في الجنوب) كما في حالة تلاقح المهدية مع أجزاء واسعة من الجنوب وخاصة في شمال منطقة الشلك المجاورة للنيل الأبيض وشمال مناطق بحر الغزال المتاخمة لحزام البقارة.

من المحتمل أن علاقة الصوفية (كرافد فاعل في البناء الإجتماعي الثقافي) وإرتباطها بالمؤسسة السياسية في راهن السودان هي بعض من بقايا الإرث السناري في السياسة والإجتماع وكذلك مكانة القبيلة

٢ الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني، ٢٠١١.

المحورية في ذلك على حساب فاعلية الطبقة الوسطى والإنتلجنسيا في السياسة الراهنة للسودان حسبما إرتأت العبقرية السياسية من وسائل لإبعاد الطبقة الوسطى من التفاعلية السياسية.

لا غضاضة من فكرة السودان المحوري طالما أنها إجتهادات تحتمل الخطأ أو الصواب، لكن المهم هو ألّا تؤسس هذه الأفكار لرؤية سياسية وتتطور لبرنامج سياسي للدولة أو لفرع منها. وهذا التخوف هوحقيقة ما حدث حينما خرج السيد حمدي للتعزيز لقيام ودعم هذا المثلث (السودان المحوري) من خلال التوصية بأن تتركز التنمية في هذا الحيز دون غيره لفاعليته السياسية (دعمه المحتمل للبرنامج الإسلامي للدولة ولدعمه أيضاً للخط العروبي الذي إختطته وتسعى لتعزيزه) وتطرقت الأطروحة (منذ ٢٠٠٥) إلى إحتمال إنفصال الجنوب وضمنياً لا ترى غضاضة أيضاً من إنفصال دارفور والشرق طالما أنهما قد ألقي بهما قدرهما خارج نطاق الصياغة القومية التاريخية المتمثلة في السودان المحوري أو مثلث حمدي. إن سياسات الدولة السودانية الإقتصادية والتنموية و تأثيرها على المشاركة السياسية والهيمنة على شركات القطاع الخاص التي تحولت إلى قطاع خصوصي في عهد الإنقاذ، كلها تؤكد إنحياز الدولة والحكام الواضح والصريح لجهة إقليمية دون غيرها ولإثنيات دون غيرها وتحديداً لفكرة مثلث حمدي إلى حد كبير.

إن مأزق أزمة درافور ، جبال النوبة و النيل الأزرق هي التجسيد لأزمة الحكم في السودان، و ذلك لفشل الدولة القومية بعد الإستقلال ولفشل النخبة السياسية في السودان عموماً في إدارة شئون البلاد. وعلى صعيد آخر فإن أزمة دارفور هي تعبير عن تداخلات وتعقيدات موقع السودان الجغرافي والجيوسياسي الذي دفع الثمن غالياً للجوار القلق المتداخل وغير المستقر: ليبيا، تشاد، النيجر، مالي ، إفريقيا الوسطى والقرن الإفريقي ودول البحيرات.

إن هذه الأزمة هي دليل آخر على أن السودان وكثيراً من دول القارة، مازال أمامهم الكثير من التحديات للتعامل مع التركة الإستعمارية، ومع تغيرات المناخ والتدهور البيئي ونقص الغذاء وذلك من خلال أثرها السالب على بنية الدولة وعلى وحدة كيان الأمة/الوطن.

و هي إحدي نتائج فشل الدولة السودانية في إدارة التنوع الثقافي والإجتماعي وفق رؤية إستراتيجية شاملة ومتكاملة في وطن أهم ما يميزه كبر حجمه وغزارة التنوع والتمايز بين مكوناته. وهي في بعض جوانبها

صراع حول موارد طبيعية شحيحة في ظل إنماط إنتاج تقليدية وذات متطلبات بيئية عالية (زراعة متنقلة ورعي متنقل) في واقع بيئي متناقص الكفاءة بسبب تمدد الصحراء وتواتر موجات الجفاف وزيادة السكان نتيجة للثورة الديمغرافية الناجمة من التحسن النسبي في الرعاية الصحية الأولية(علاج الملاريا والمضادات الحيوية) التي أحدثت إنخفاضاً هائلاً في وفيات الأطفال مما أدى إلى تضاعف وتائر عدد السكان في كل أفريقيا جنوب الصحراء وفي السودان.

مشكلة دارفور تمثل واحدة من النتائج الحتمية الحدوث عند إصطراع مشروعين وطنيين متناقضين في البيئة السودانية (الدارفورية) المتداخلة والمتساكنة على مدى قرون :المشروع العروبي الذي برز في السبعينيات في تخوم ليبيا الجنوبية مع الجوار الإفريقي في تشاد والنيجر وغيرها، والذي يعبر عن بداية لأحلام تمدد أمبريالي لليبيا كإحدى المراكز الناهضة للقومية العربية (وللناصرية) منذ بداية السبعينات . لقد بدأ النشاط الأولي لهذه التوجهات الليبية بتكوين الإتحاد العربي أو التجمع العربي في تشاد بسبب تمدد ليبيا جنوباً من خلال نخب حاكمة صديقة في تشاد وإن إستحال ضم الأجزاء الشمالية من تشاد إلى ليبيا ممثلة في شريط أوزو. نتيجة لذلك الطموح الأمبريالي ــ التوسعي ــ العربي (الشعوبي) لقد خلقت ودعمت وناصرت ليبيا المجموعات العربية في تشاد المجاورة والمتداخلة مع السودان إثنياً وثقافياً والتي بدورها نقلت تلك العدوى (الأيديولوجية) مصحوبة بدعم لوجستي أحياناً إلى غرب السودان (دارفور). فتلقائياً أثر ذلك على دارفور التي تقتسم معظم إثنياتها العربية (كل فصائل البقارة والأبالة) وغير العربية (وخاصة الزغاوة والقرعان) مع تشاد وجزء منها مع النيجر ومالي أيضاً.

تأثيرات التجمع العربي الذي تكون في شمال تشاد أصبحت واقعاً في دارفور في فترات الثمانينيات والتسعينيات خلال ظهور إبن عمر (الفيلق الإسلامي) وأحمد أصيل (التجمع العربي)[٣] الذان خلقا لهما تحالفات داخل دارفور خاصة مع الكيانات العربية (البقارة في دارفور خاصة في حالة عرب السلامات و المسيرية و التعايشة) والأبالة في غرب وشمال دارفور خاصة في حالة عرب أم جلول والمحاميد والعريقات وغيرهم ممن عُرف بالرزيقات الشمالية.

بحلول منتصف التسعينيات كان التجمع العربي وجوداً فاعلاً في دارفور وإن لم يظهر في العلن

٣-ينتمي أحمد أصيل مؤسس التجمع العربي في تشاد إلى قبيلة السلامات.

كحركة سياسية أو مطلبية لكنه ظهر في السلوك والحراك والأداء السياسي وكـــ (لوبي) فاعل في دارفور وتدريجياً تواصل مع المركز بالخرطوم ونخبه الإسلاموية ــ العروبية خاصة في ظل لحظات التقدم التدريجي للقومية والحركية السياسية الإفريقانية التي تمثلها الحركة الشعبية لتحرير السودان (بزعامة جون قرنق) والتي ــ لأول مرة في تاريخ السودان ــ سعت سعياً حثيثاً لخلق إصطفاف إثني غير عربي في السودان من خلال تحالف أولي ــ أمبريوني *embryonic* بدأ في دارفور (١٩٩٤) بحركة بولاد التي سعى لإنشائها وسط قومية الفور وبدعم مباشر وحيوي من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ثم تلا ذلك ــ وبعد مقتل بولاد ١٩٩٤ ــ ظهور حركة تحرير السودان وسط الفور (في جبل مرة) بقيادة عبدالواحد محمد نور (ذو الميول اليسارية). عند بروز تلك الحركة لقد تم إعلان الزواج المرحلي ـ الإستراتيجي بين الكيان العربي في دارفور (التجمع العربي) والمشروع الإسلاموي ــ العروبي القابض على السلطة والذي يمثله عرب السودان النيلي (التضامن النيلي) والذي يشمل (الجعليين ــ الشايقية ـــ الدناقلة) وأغلبهم نوبيون مستعربون . كان ذلك ذروة الصراع الذي عرف في دارفور بصراع العرب والزرقة والذي لم تتوان فيه الدولة بمناصرة العرب (الحلفاء الجدد) ضد الزرقة الذين تناصرهم الحركة الشعبية ذات المشروع الإفريقاني المناوئ ــ على الصعيد الآخر . ولكن من التعقيدات التي تمتاز بها الخصوصية السودانية هو دعم ذات الجماعة من فصيل الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ حسن الترابي بعد مفاصلة العام ١٩٩٩م.

وقد كانت دارفور هي الذبيحة الأولى في محراب الدولة ذات المشروع العرقي ــ الديني (العروبية ـــ الإسلاموية) النافي للآخرين.... يطول السرد والنتيجة واحدة هي أن الدولة السودانية أصبحت تقود صراعاً خفياً ومستتراً وعبر وكلاء لها ضد أحدى أهم مكوناتها: الزرقة السودانية ذات التمدد والتواصل أو التعاطف مع الجوار الإفريقي غرباً وشرقاً وجنوباً. لقد سعى السودان جهده أن يخلق من هذه القضية الداخلية (قضية دارفور) تحالفاً وتعاطفاً عربياً من وراء البحر أو عبر النيل شمالاً أو عبر جامعة الدول العربية.. وإن كان قد نجح في إستدرار العطف القطري الذي رعى وصاغ إتفاقية الدوحة (الناقصة) ولكن بعد أن وصلت مشكلة دارفور ذروة الإدانات الدولية وترتب عليها توقيف رأس الدولة ووزير دفاعه وكبار قادة االبلاد .. طعناً وقدحاً في الشرعية الوطنية. مع هذا البورتري (*Portray*) أو العرض التصويري لإشكالية دارفور

وتاريخيتها (الإجتماعية ــ الإثنية ــ الثقافية) تتداخل قضايا الإقتصاد والتنمية والسياسة (الإقتصاد السياسي) التي ميزت واقع دارفور (البائس) من جهةـ ــ مقارنة بأقاليم أكثر حظوة في علاقتها مع مركز الحكم في وسط السودان أو ما يعرف عند علماء الإجتماع والأنثربولوجيا الثقافية بالسودان النيلي الذي ظل مركز الحكم الوطني خلال المائتين عام الأخيرة ومن قبل بروز الدولة السودانية بصورتها الحديثة الراهنة.

إن مسألة التباين في التنمية وفي المشاركة في السلطة وفي تحديد التوجهات الثقافية (القومية) للسودان لم تُتَح الفرصة بعد لبروز نموذج متناغم متساوي وعاكس للسودان الكبير. وهذا التباين الجهوي والإثني مثبت تاريخياً ووثائقياً لا يحتاج إلى مزيد إثبات ويجب ألا يستدعي همة الجدال. دفتي الكتاب أوردت أرقاماً وإحصائيات وتوثيقات مثبتة لتدعيم وإبراز ذلك الخلل البنيوي في تركيبة بلادنا السياسية ــ الإقتصادية والتعليمية القاضية بتخريج وصناعة النخب الوطنية التي من طبيعة صيروراتها أن تعيد إنتاج الأزمة (الخلل) و لكننا في حاجة إلى خلق بنى جديدة وسياسات تنتج العلاج المفضي إلى التوازن المنشود والذي سيؤدي بدوره إلى كسر الحلقة المفرغة التي يقود فيها التهميش وعدم التوزان إلى عدم الإستقرار السياسي والذي يؤدي بدوره إلى مزيد من عدم التوزان كما أثبتت ذلك تجربة حكم الإنقاذ الذي أتي وطنياً قومياً ثم تدرج متحولاً إلى طائفياً تمكينياً لكوادر الحركة الإسلامية ثم إنحدر أخيراً إلى أثنياً ــ جهوياً قبلياً عنصرياً تدعمه نظريات مثلث حمدي (الخرطوم ــ سنار ــ الأبيض) وتدعمه ربما تحالفات سرية وداعمة لكيانات عرقية وغيرها من المشاريع القومية غير الناضجة التي ستوردنا وبلادنا موارد الهلاك. وبالفعل فقدنا الجنوب العزيز نتيجة أخطاء كان يمكن تفاديها في التصورات والرؤى والسياسات التي أضحينا ــ نتيجة أخطائنا ــ في وضع من الضعف أوقعنا فريسة للإستراتيجيات والإبتزازات الدولية القاضية بإعادة صياغة إقليم شرق أفريقيا، القرن الإفريقي، الوجود العربي في إفريقيا وتحجيم الإرهاب ودور المارد السوداني .. إن إستضعافنا كان نتيجة لأخطائنا وبالتحديد لأخطاء الحركة اللإسلامية السودانية بإستيلائها على السلطة قهراً وإنفراداً وتهوراً في عالم تحكمه الحسابات الجيوسياسية بعيدة النظرة والمدى. وأنا على قناعة لا تقبل الشك أن بقاء السودان أو ما تبقى منه موحداً لا يتأتي مع بقاء النظام السوداني الراهن (الإنقاذ) بسياساته الفاقدة للروية والرؤية في مسألة الهوية و العدالة الإجتماعية و التوازن الإقليمي.

حريق السافنا .. هو أيضاً رمزية تنبؤية لحريق ما تبقي من السافنا في دارفور وكردفان والنيل الأزرق وربما شرق السودان. هل ستبقى هذه الكيانات الجغرافية ــ الإدارية جزءاً من السودان في ظل هذا الحريق؟ هذا ما لايمكن التنبوء به، لكن حتماً في تقديري بأن هذا التململ الهائل فقط يمكن توقيفه بالإصلاح وبتسوية سياسية شاملة في الآيديولوجيا والشراكة السياسية، بحيث تكون المعادلة أكثر تشاركية وأقل إقصائية وأكثر تمثيلاً لفعاليات المجتمع السوداني وأقاليمه الثقافية التاريخية وصياغاته الإجتماعية الحديثة.

لقد تأخر نشر هذا الكتاب حوالي سبعة سنوات. إذ أن مقالاته قد كتب الجزء الأكبر منها خلال الفترة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧). صحيح أن الكثير من المياه قد جرت تحت الجسر، وقد إنفصل الجنوب، ولكن كان عند الكثيرين أنه قد إنفصل في ٢٠٠٥ عند توقيع نيفاشا بين شريكين يقتنيان مشروعين متباعدين تباعد المشرق والمغرب: وهما مشروع الجبهة الإسلامية القومية(بمختلف تمظهراتها اللاحقة) وهو مشروع عروبي ــ إسلاموي نافي للأخرين مقابل مشروع أفريقاني ــ علماني نافياً للآخرين أيضاً من هم خارج حدود توصيف مشروعه. كان جلياً وواضحاً أن هذين المشروعين مصيرهما التشاكس ثم الفصال والإنفصال.. وهذا كان يجب ألا يفاجأ أحد كما قد فاجأ إحدى الشريكين ــ الخصمين خاصة في ظل وضع دولي غير محايد.

لقد كان إحد الشريكين تقف وراءه قوة إقليمية ضاربة التأثير مسنودة بقوة دولية في حين كان الطرف الآخر يتيماً يعاني أزمة إختيار الإنتماء لجوار عربي منهك بالقضية الفلسطينية وبازماته الداخلية والتي من أهمها عدم تجانس مكوناته التي باعد بينها الحكم الشمولي الذي تجاوز نصف القرن، مما فل عضد الدولة والمجتمع. فكان الرهان على العرب والجامعة العربية رهاناً خاسراً وقد فُقِد منذ أن تحول الملف من المبادرة العربية إلى الإيقاد.

هناك عاملان مساعدان داخليان دفعا النظام السوداني في إختيار الخيارات الإنتحارية التي أدت إلى إنفصال الجنوب والذي بدوره قد يؤدي (في المستقبل) إلى تفكك أكثر لبناء الدولة السودانية.

أولاً: ظلت المعارضة ــ ضمناً أو صراحة ــ تسعى لإجتثاث النظام، مما يعني ــ بالنسبة للنظام ــ حرق الشعار الإسلامي ونهاية الحركة الإسلامية.

ثانياً: أتي النظام بقيادة الإسلاميين السودانيين بشره غير مسبوق للمال العام مستهدفاً بناء الكوادر الإسلامية التي أتت أغلبها من الشرائح الفلاحية ــ العمالية في المجتمع ولاحقاً إستهدفت منصة المجموعات الإثنية النيلية الداعمة له بقصد تغيير مجمل الواقع الإجتماعي ــ الثقافي ــ الإقتصادي ــ السياسي في السودان في عملية هندسة إجتماعية غير مسبوقة تقودها الدولة وتدعمها أجهزتها ومواردها و التي تعارفت عليها الجماعة بإسم التمكين (*Enabling*). وهذا يعتبر للحكام الإسلامويين أعظم مكسب تم إنجازه طالما أنه ــ حسب تقديرهم ــ سيكون ذو مردود إيجابي على مجمل التطور في السودان الآن ولاحقاً ولصالح المشروع الإسلاموي العروبي الذي تتبناه الدولة. قناعة الحكام الإسلامويين أن أي تغيير في نظام الحكم لصالح المعارضة يعني الإنتقام ويعني قلب هذا المشروع (المدعوم) بالتخطيط الإجتماعي الرصين (المضاد) لمجمل الخارطة الوطنية السودانية سيكون مصيره إلى زوال .. وربما تكون حصيلة هذا التغيير هو إستضعاف/تهميش للجماعات الإسلاموية العروبية لصالح مشروع العلمانية ــ الإفريقانية حسب إعتقادهم.

هناك الكثيرون ممن يرون أن الحديث عن التهميش قد أصبح مملاً وممجوجاً.. وأنه أصبح ذريعة ووسيلة في ذات الوقت لإبتزاز الدولة المحاصرة من أطرافها.. في تقديري عبارة مثل هذه لا تخلو من القصور وعدم الإنصاف في فهم واحدة من كبرى تحديات بناء الأمة (الدولة) السودانية الحديثة، وهي غياب التوزان الهيكلي في إدارة الموارد والتنمية وإقتسام الثروة القومية وإدارة التنوع وإستنباط نموذج متوازن قابل للحياة وجدير بتحقيق الإستقرار للوطن.

عدم التوازن في بنية الدولة السودانية مع تمظهراتها الإقتصادية (التنموية) والخدمية والمشاركة السياسية والتمثيل الثقافي هي حقائق إحصائية تاريخية قبل أن تكون شعارات سياسية يطرحها اليسار أو أصدقاؤه أو ثوار الأطراف في دارفور وكردفان الجنوبية والنيل الأزرق أو الشرق. وفوق ذلك هي حقائق لا تقبل الجدل ــ ومن المسلمات العلمية والأكاديمية ــ التي ندرِّسها في جامعاتنا. إن توصيف الحديث عن التهميش وعن عدم التوازن الإقليمي بأنه كلام ممجوج أو ممل أو للإستدرار العاطفي كلام ينبغي للذين يتبنوه من مراجعة مواقفهم خشية أن يكونوا هم يعبرون عن مصالح أو مواقف آيديولوجية فأداروا قلوبهم وعقولهم قبل وجوهم على حقائق هي من المسلمات في واقعنا.. وهي في إحدي جوانبها ميراث إستعماري

وفي جوانبها الأخرى تعبير عن فشل نخبنا الحاكمة (بقصد أو بدون بقصد).

هذا الكتاب بقدر ما إنه عرضحال هو أيضاً طلب توقيف لنظام سياسي و لسياسات خاطئة بل و لحريق يلتهم الوطن من أطرافه و خاصة من جهة السافنا الغربية وليت (المكتولة تسمع الصائحة).

إن المنقصة الأكبر في هذا الكتاب تأتي من كونه تجميع لمقالات صحفية أكثر من كونه كتاباً أعد لذلك الغرض. هذا قد أفقده بعض السلاسة وكثيراً من عدم إيراد المراجع كما في حالة الكتابة العلمية المنهجية الصارمة.

الفصل الأول

التهميش[٤]: الأبعاد النظرية، المصطلح والدلالات في الواقع السوداني

4 *In sociology, marginalization also marginalisation (British) is the social process of becoming or being made marginal (to relegate or confine to a lower social standing or outer limit or edge, as of social standing); «the marginalization of the underclass»; «marginalisation of literature» and many other are some examples. In its most extreme form, m. Being marginalized refers to being separated from the rest of the society, forced to occupy the fringes and edges and not to be at the centre of things. Marginalized people are not considered to be a part of the society.(Arko Koley, 2010). Material deprivation is the most common result of marginalization when looking at how unfairly material resources (such as food and shelter) are dispersed in society. Along with material deprivation, marginalized individuals are also excluded from services, programs, and policies (Young, 2000). Ensuing poverty, psychoemotional damage, and its resulting diseases often result in catastrophic damage to (lives, health, and psyche. . (http://en.wikipedia.org/wiki/Marginalization*

إن كلمة "تهميش" ليست جديدة في اللغتين العربية والإنجليزية بقدر جدتها في الدلالات والظلال السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي ارتبطت بها في السودان خاصة خلال الثلاث عقود الأخيرة، وبصورة أكثر كثافة وضراوة بعد تفجّر الأوضاع في إقليم دارفور، وتعاظم وتيرة العنف في الشرق، وبوادر التحرّك في كردفان و التململ في الشمال البعيد. ومصطلح التهميش يوازى في اللغة الإنجليزية مفردتي: *marginalization*، والتي تعنى حرفياً: "وضع الأشخاص أو الجماعات على هامش الأحداث والأفعال". ومصطلح ***social exclusion*** ، والذي يعني: (العزل) أو (الإقصاء) أو (الاستثناء) أو (عدم الشمول) أو (عدم الإدماج في الكيان القومي الأكبر بكل تدافعاته وما يتبعها من جنى الثمار). ويقيني أنّ مصطلح ***social exclusion*** (بمعنى الإقصاء أو الإبعاد) لـه ظلال ودلالات سياسية ربما كانت أكثر إرتباطاً بالواقع السوداني الراهن من كلمة *marginalization* والتي هي أكثر محدودية وضيقاً في المعانى والدلالات.

ومفهومياً فإنّ التهميش جزء من العزل الإجتماعي وليس صنو لـه. وكذلك فانّ مصطلحات الإستثناء أو العزل أو التهميش الإجتماعي، كلها تعني إغتراب أو تغريب بعض الناس أو الجماعات داخل المجتمع وعزلهم. وهي حالة ترتبط أحياناً بالطبقة *class* أو بالوضع التعليمي أو مستوى الحياة، ومدى تأثير كل ذلك في الحصول على الفرص الحياتية المختلفة. وينطبق ذات الأمر (العزل)، على مجموعات الأقليات الإثنية أو العنصرية أو الإقليمية أو المعاقين وذوى الحاجات الخاصة أو النساء والأطفال والمسنين، وغيرهم من أهل الحظوة الأقل في المجتمع.

وبالتالي فإن أي شخص يجد نفسه في وضع مختلف (أو منحرف نوعياً لا كمياً) من الوضع الإجتماعي العام للناس في المجتمع، فإنه يعتبر في حالة إستثناء أو تهميش أو عزل أو إقصاء إجتماعي. والتهميش في بعض جوانبه يعني عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفراده بالدرجة التي يحققون فيها ذواتهم ويفعّلون فيها مقدراتهم وقدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم. وعليه؛ فإن التهميش لا يعني، ولا ينبغي أن ينحصر في النواحي الاقتصادية الضيقة، بل له دلالات ثقافية وإجتماعية وسياسية وحضارية ورمزية أيضاً *symbolic*، حيث أن التهميش في هذا المضمار يعني غياب الإعتبار ***lack of recognition*** وغياب المعنى ***lack of meaning*** وغياب القيمة *valueless* لجماعة ما. وبالعامية السودانية فإن التهميش يعني "عدم

الإعتناء" و"التجاهل" و"الطناش" في سياق الصيرورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكل هذه المعاني يمكن تنزيلها بالضرورة على الواقع الإجتماعي السياسي العام في المجتمع بذات المدلولات لتعنى نفس الفكرة وذات المفهوم حول التهميش.

ورغم الضبابية في التمييز الدقيق، فإن المصطلح الأكثر شيوعاً ورواجاً في الساحة السياسية السودانية هو: التهميش بمعنى الإقصاء وعدم الإندماج في داخل المجتمع. وحركياً يعني عدم المشاركة بفعالية في مختلف الفعاليات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والحضارية في المجتمع السوداني. وذات المصطلح بمعنى *social exclusion* هو الأكثر شيوعاً في الغرب خاصة في مدن الميتروبوليتان (المدن المليونية الكبيرة)، والتي فشلت تركيبتها الإثنية المتنوعة ـــــ والتي في الغالب الأعم تسيطر عليها إثنية محورية طليعية[5] في السياسة والاقتصاد والمجتمع ـــــ في أن تستوعب كل الناس على تباينهم وتنوعهم واختلافهم، في عمليات الحراك الاجتماعي/الإقتصادي/السياسي، سواءاً كان ذلك في لندن أو نيويورك أو سيدني. وظل البعض مثل مجموعة واسب *WASP* في الولايات المتحدة الأمريكية وهي اختصار لمصطلح: *White Anglo Saxon Protestants* والتي تعنى: البيض الإنجلو ساكسون البروتستانت، يلعبون دور الدينمو الفاعل والمحرّك لكل فعاليات المجتمع الأمريكي الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، في حين ظل الآخرون ــ وفي أحسن الفروض ــ في موقع المتفرّج أو المتلقى أو المفعول به. أما على مستوى الأفراد فإن التهميش يعني فقدان زمام المبادرة في الأفعال حتى فيما يخص تقرير مصير الشخص أو تحديد فرصه وكسبه في عراك الحياة وتدافعاتها اليومية وفي محصلتها النهائية بما يتحقق للإنسان من وضع طبقى أو وضع مميّز في مراكز التأثير والنفوذ والقوة بمعناها السوسيولوجي، (وهي القدرة في التأثير على الآخرين وعلى مصائرهم وكسبهم الحياتي). وكذلك الحال بالنسبة للجماعات والمجتمعات المهمّشة التي تفقد القدرة على المبادرة وعلى إعادة إنتاج ذاتها وعلى التوثب والنماء وعلى التأثير على الآخرين، وتصبح في حالة إنتظار سرمدى لفعل الفاعل الخارجي، والذين هم الجماعات المحورية (في الغالب هي الطبقة الإثنية) القابضة على السلطة وعلى الثروة وبالتالي هي التي تحدد مسار الحياة والتاريخ ومرجعيات الثقافة والقيم للمجموعات المهمشة.

بهذا المعنى فإن التهميش أو الإقصاء هو حقيقة أزلية كامنة في طبيعة المجتمعات الحديثة

٥-بالضرورة هي ذات المجموعة الإثنية التي كونت طبقة البرجوازية القائدة للفعل الإقتصادي - السياسي-الثقافي في المجتمع.

والتي تخطت مرحلة البساطة (أو البدائية) كما يحلو لعلماء الانثروبولوجيا اليمينيون ان يطلقون عليها. وقد تخطت أغلب المجتمعات الآن تلك المراحل من تطورها التي تميزت فيها بالمساواة المطلقة ***absolute egalitarianism*** أو ما يسمى بمرحلة إنعدام الطبقات والتراتبية في المجتمع ***classlessness***. إن التهميش والإستحواذ كجدليتين متلازمتين، على إختلاف وتناقض، غالباً ما يتمان على أسس طبقية أو جهوية أو اثنية أو دينية (منفزدة أو مع بعضها البعض).

وقد أصبحت هاتان الجدليتان من أهم مكوّنات وملامح الحراك السياسي والإجتماعي والإقتصادي في أغلب أو كل المجتمعات الإنسانية. والتهميش هو النتيجة الحتمية لذلك التطور (الحتمي أيضاً). إذن يوجد التهميش ـــ ً بالضرورة ـــ حيثما وجد الإستحواذ و (التكويش) والظلم الإجتماعي، والذي يأخذ منحاً إجتماعياً (لا فردياً) كبيراً ***large scale***، ويكون على أسس غير الكفاءة الموضوعية، مثل الإنحياز للجهة أو الطبقة أو الإثنية أو الدين أو غيرها من المنطلقات التي تحكم السلوك البشري في إطار المجتمع. وحتى في ظل المعطيات الموضوعية فإن الحد الأدنى من الشمول والإندماج لكل الناس، أصبح أمراً ضرورياً في الممارسة وفي الفكر الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الحديث، وذلك تمشياً مع روح وجوهر العدالة التي تنشدها تجربة الحقوق المدنية التي تميّز الدولة القومية ـــ المدنية الحديثة. وبعيداً عن الحساسيات السياسية والدلالات والإرتباطات والظلال التي أصبحت تعنيها مفردة التهميش، لابد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة لها ما يسندها من الشواهد والمؤشرات الحياتية في كل دول ومجتمعات العالم، وهي ليست وليدة الحالة/ التجربة السودانية فقط. وهذه الشواهد الدالة على وجود الظاهرة تعارف عليها علماء الإنسانيات وراسمى السياسات في السياسة العامة ***social policy*** بإسم المؤشرات أو ***indicators*** ، والتي في الغالب هي قياسات إحصائية موضوعية، بعيدة كل البعد عن الإنحيازات الشخصية والذاتية. وبالطبع قد تكون بعض هذه القياسات أو الشواهد نوعية ***qualitative*** وبعضها كمية ***quantitative*** ، ولعلماء الإجتماع والأنثروبولوجيا وسائر العلوم الإجتماعية الأخرى، طرائق منهجية موثقة لقياسات الشواهد والمؤشرات النوعية للسلوك الإجتماعي، أو لمختلف الإنجازات في مجال التنمية الإجتماعية أو التنمية البشرية بصورة عامة.

إذن؛ فالتهميش ظاهرة قابلة للدراسة علمياً وموضوعياً بغرض التقصي والتوثيق، وفوق ذلك لوضع

المعالجات في شكل سياسات وإجراءات وترتيبات منهجية وإدارية كفيلة بإعادة توازن المجتمع المفقود بسبب إختلال طرفي معادلة التهميش والإستحواذ. وبالطبع لا يتم ذلك إلا إذا توفرت أولاً: الإرادة السياسية *political will* للقائمين على الأمر، ثانياً: توفر الفهم والمعيار الصحيح الذي يضع ظاهرة وقضية التهميش في خانة المُلِحْ والعاجل لإنعكاساته على تماسك الأمة السودانية في هذه اللحظات المفصلية من تاريخها الحديث.

ومما لا شك فيه أن هنالك تمايزات وإختلافات وإختلالات فيما تحقق لمختلف كيانات المجتمع السوداني وأقاليمه مقاساً بمؤشرات التنمية البشرية والتي تشمل الآتي: الحصول على الثروة والمال مقاساً بالدخل السنوي أو متوسط دخل الفرد؛ الحصول على السلطة السياسية مقاسا بالقدرة على التأثير على الآخرين؛ الحصول على التعليم؛ الحصول على الخدمات الصحية؛ الحصول على الخدمات الإجتماعية؛ وغيرها من القياسات[٦]. وبالطبع تتعدى هذه التمايزات الانجازات المظهرية إلى أخرى أكثر بعداً وتأثيراً مثل متوسط حياة الفرد *Life expectancy* ومثل وتيرة المرض *morbidity* ووتيرة واعداد الوفيات *mortality* مقاساً بالألف من أفراد المجموعة.

إذن الحديث عن التهميش يجب ألّا ينحرف (في حالة إستغلاله بواسطة البعض)[٧]، ولا يجب أن يفهم بأنه أمرٌ كذبٌ وفارغ من الحقيقة وديماجوجياً يستغل هذه الأيام لدغدغة العواطف. وأيضاً لا يجب محاكمته سياسياً بأنه ليس أكثر من شعار للتكسّب السياسي الإنتهازى، وأن لا يوصف الذين ينادون بشعاراته بالعنصرية أو مخالفة الإجماع الوطني أو الخيانة وغيرها من الأوصاف الدالة على عدم تحمّل الرأي الآخر المخالف لرأي السلطة السياسية والقابضين عليها.

هنالك مؤشرات موضوعية يجب النظر إليها حينما نتحدث عن ظاهرة التهميش التي أصبحت الشعار الأكثر رواجاً في الحراك والتدافع السياسي الطرفي في السودان. ويجب الا تُقمع الحقيقة في نقاش ظاهرة بهذه الخطورة، إذ أصبحت تهدد البناء القومي السوداني بالتشرزم والتشظى في حالة الإستمرار في

٦ من المفيد إلقاء نظرة على المؤشرات الإقتصادية التي أوردها تيسير محمد أحمد علي في كتابه زراعة الجوع في السودان خاصة خلال فترة السبيعينات من القرن الماضي بإعتبارها تلقي بصيص من الضوء على بدايات تطور أساليب وسياسات التهميش في السودان. تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، ترجمة محمد علي جادين، القاهرة، مركز الدراسات السودانية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٧-يجب ألا يكون التهميش مدعاة لإثارة نعرات قومية شوفونية أو جهوية ضيقة تهدد النسيج الإجتماعي السوداني بل التعامل معها بموضوعية و بإدراك لضرورة العدل والإدماج القومي.

الإنكار، خاصة من جانب الحكومة صاحبة المسؤولية الأخلاقية الأكبر في الحفاظ على تماسك هذا الكيان السوداني القومي وفي تحقيق العدالة في داخله والانسجام بين كل مكوناته.

الهامش في مخيال السلطة الحاكمة

إن التهميش بقدر ما أنه حالة *situation* أو وضعية *status* يكون عليها الناس، هو أيضاً عملية *process* مستمرة، أو صيرورة (سيرورة) إجتماعية/اقتصادية/سياسية تتم في إطار زمان ومكان. وهو بذلك يكون أيضاً، حالة تاريخية، تجد تفسيرها في علاقات القوة/السلطة وتدافعات الأحداث والأجيال التي قضت، والآنية وتلك التي ستأتي، كل ذلك في إطار بنية مجتمعية *social structure* بثقافة *culture* تميزها. لكن من المؤكد أن التهميش كحالة نفس ـــ إجتماعية *psycho- social* ، أو حالة ذهنية *state of mind* ، تصيب الضحية*victim* ، بينما الجاني *culprit* لم يجد حظه من التوثيق والتحليل والتنقيب.

إن المهمِّش (بكسر الميم) والمهمَّش (بفتح الميم) كلاهما تموت فيه روح الإبداع والإبتكار والمبادرة وتتلاشى لديهما طاقات الخير الكامنة المطالبة بالتغيير والمقرة بضرورته وبضرورة التنازل. حيث تلك تمارين للعقل والروح إفتقداها إما نتيجة للتخمة أو نتيجة للحرمان الطويل وللاقصاء المزمن. وفي كثير من الأحيان يكون ذلك نتيجة لسقوفات الترقي الإجتماعي المتدنية التي وضعها وصاغها النظام الإجتماعي والسياسي بالنسبة لأعضاء الهامش، والذي أضحى نظام الإنقاذ يقاتل بيديه وأسنانه ليُبقى عليها، والتي للأسف إندغمت فيها الطبقة الإجتماعية*social class* مع الاثنية *ethnic group* والجهة/المنطقة *region* . وبالطبع فإن ذلك أمر مشين لدولة مفتاحية في أفريقيا بعد أكثر من خمسين عاماً من إستقلالها أن تتراجع القهقري في القارة التي خرجت لتوها من ظلامات الإستعمار والتمييز العنصري، لتعيد إنتاج ذات الظلامات بجلباب وثوب وطنيين عليهما عمامة الدين ومسوح القداسة. إنه حقاً لخسران مبين.

ولمن لم يعلم؛ فإن فكرة الأبارتايد (التمييز العنصري كما كانت في جنوب أفريقيا سابقاً) قد نشأت في الأساس في كنف الكنيسة الهولندية القديمة، ومن هناك إكتسبت مشروعية القداسة وتمسحت بالدين الذي ناهضها وقاومها (بعد عدة قرون) به القس ديسموند توتو. وهو أيضاً ما تبرر له الصهيونية (بدعوى

شعب الله المختار)، حتى أصبح الظلم المقدس في إسرائيل، يجتر أحزانه الفلسطينيون الشرفاء ذوو الحق المسلوب من قبل أكثر من نصف قرن ويزيد. وليس من الإنصاف في هذا المنعطف أن نحوّل النقاش حول جدلية المركز والهامش إلى تحليل نفسي، إذ أن ذلك يمثل إحدى المناطق غير المحبذة لعلم الإجتماع الذي يستمد علميته في فهم وتفسير الظواهر من موضوعيته المبنية على الحيثيات والشواهد الإمبيريقية لا الذاتية *subjective* .

ومع ذلك، فإن أخطر ما يتوّلد من حالة التهميش المزمن والمستمر، هو الشعور بالإستعلاء وتضخم الذات لدى (المُهمِّش)، *culprit* مقابل الشعور بالضمور النفسي و(الدونية) والرضوخ القدري لواقع ظالم، مع ضعف الإرادة إلى الدرجة التي يتطور فيها ذلك الإحساس القاتل (لدى الطرفين)، إلى ما يمكن توصيفه بحالة العنصرية والتمييز، والتي تصل أقسى صورها عندما تكون واقعاً ملموساً في علاقات الأطراف الشريكة في الوطن. وتأخذ صوراً شتى تُعبر عنها الثقافة بشكلها الإجمالي والتفصيلي في التراث والمناهج والقصص الشعبي والتناول الإعلامي والتنميط (رسم الصور النمطية) والقولبة، وحتى في النكتة الشعبية التي تمجّد من تمجّد وتفعل مادون ذلك بـ (الآخر) المرسوم في العقل الجمعي وفي الثقافة الغالبة[٨]. للدرجة التي تصل فيها أحياناً إلى مرحلة الزينوفوبيا *xenophobia* أو الخوف من الغرباء البعيدين والمبعدين في تلك النقطة النائية من وعينا، إذ انهم (هم) الذين يأكلون الناس أحياناً(!!).أو يتحولون إلى غربان تطير عند الحاجة أو قرود تقفز في فروع الأشجار عند الفزع.

إن صوراً كثيرة قد تشكّلت في الواقع الإجتماعي ـــــ الثقافي السوداني مسنودة بواقع التهميش والإقصاء، وقد تسربت لتصبح (حقيقة) ثقافية ونحن في غفلة وتغافل عن مواجهة الإختلالات العميقة في بنية الإقتصاد والإجتماع والسياسة والثقافة في واقعنا السوداني. ومن دون أدنى شك إن الاختلالات في توزيع الثروة والسلطة، والمساواة بين أفراد المجتمع، ولّدت التباين في الأوضاع الطبقية، والتراتبيات الإجتماعية،

٨- من الصور السالبة التي تعكس مستويات التهميش في السودان، خاصة في تجلياته الإجتماعية التي تعكسها ثقافة المشافهة وإنتقال القصص والروايات والنكتة، هي الصورة النمطية عن القادمين من أطراف السودان مثال إطلاق لفظة (الغرابي أو ود الغرب) على كل من يأتي من غرب السودان بمختلف إثنياتهم و (الأداريب، جمع أدروب) عن كل من يحمل سمات من شرق السودان، و(التكارين) لقوميات الهوسة والفلاتة، وكلها تحمل في طياتها وصمة مسكوتاً عنها تضع هذه المجموعات في أدنى سلم المجتمع، من خلال تخطى الإشارة للجهة التي يعبر عنها اللفظ لحدود المعنى الظاهري. وغالباً ما يتم التمييز بينهم وبين المجموعات الأخرى المنحدرة من الشمال و الوسط النيلي في مستوى آخر أعمق من التمييز المضمر في الإشارة للجهة، بأن القادمين من الشمال النيلي (هم) (أولاد بلد) في مقابل الآخرين (غير أولاد البلد) والذين هم تجاوزاً إما غرابة، أو جنوبيين، أو أداريب أو تكارين.

وحتى في المفاهيم والتصوّرات حول ماهية العدالة والإنصاف والحق، وكلها مضامين وضمانات للوحدة والتوحد القومي الصادق أطاحت بها سياسات النظام الحاكم في السودان بصورة سافرة خلال الثلاث عقود الأخيرة.

لقد تشكّل الهامش في كثير من رؤى المركز حتى أضحى مدرسة (منهجية) عند البعض من الأكاديميين والسياسيين يمكن ان نطلق عليها مدرسة (الإستهماش) تماثلاً مع مدرسة الإستشراق *orientalism* ـــــ مع الفارق بالطبع بين المفهومين ـــــ والتي أسهم في نقدها المفكّر الفلسطيني ـــــ الأمريكي الراحل، الدكتور إدوارد سعيد، والتي صورت الشرق كموطن للأساطير التي عجزت عن إدراك تطور العقل الجمعي الأوروبي، وعن حضارته وثوابته ذات التراث الكنسي الراسخ، وكما أضحى الشرق مرتعاً للطامعين والطامحين، كذلك أضحى الهامش السوداني ــ ومازال ـ وإن إختلفت الوسائل والإستراتيجيات مثل الإدارة غير المباشرة والحكومات الإقليمية غير المباشرة والضرائب غير المباشرة، وكذلك الحروب الإثنية غير المباشرة، وحتى الإبادة غير المباشرة التي يقتل فيها الأخ إبن عمه بإيحاء وتوجيه وتحفيز من المركز الذي يوزع أوسمة ونوط الفروسية لفرسان القبائل ولحراس القبائل، بعد أن يقّسم الناس (بالسكين كما يفعل الجزّار) إلى ثنائيات حادة: (عرب ـــ زرقة)، (مسلمين ـــ غير مسلمين)، ويُنشئ لذلك الوحدات المعرفية الرسمية *think tank* التي تتعامل مع ذلك وتحفزه من خلال إستغلال بنية وأجهزة الدولة الحديثة[٩].

لقد صوّر روّاد مدرسة (الإستهماش) من السياسيين والأكاديميين الذين يجلسون بجوارهم، الهامش السوداني بأنه عبارة عن كيانات قبلية تعيش فيما قبل التاريخ وفي غابر الأزمان، طالما أنها قمينة بإنتاج حروب داحس والغبراء في بوادي مثل بادية دارفور(!!). وعندهم أن حرب دارفور ماهي إلا حرب قامت بسبب سرقة جمل(!)، كما أورد ذلك الخطاب الرسمي للدولة، وعليه؛ وبناء على هذه المقولة، فقد لقي أكثر من مائتي ألف شخص في دارفور حتفهم بسبب جمل(!!)، وتشرد أكثر من مليونين بسبب سرقة جمل(!!) وتكونت

٩- ولا يفوتني في ذلك الإشارة للجريمة الكبرى التي إرتكبت حينما أنشأت الدولة وزارة التخطيط الإجتماعي (*Social Planning*) لتعيد رسم الخارطة الإجتماعية للسودان ولإحياء القبائل كنعرات وأطر ومكونات مضادة ومتناقضة مع الأبنية الحديثة للمجتمع الذي بإجمالياته (الأندية الثقافية والرياضية وجمعيات الفلاونتري الطوعية والأحزاب السياسية والروابط الخيرية). بديلاً لكل ذلك لقد عمدت الدولة إلى تبادل الزيارات بين القبائل لتقول للمسيرية مثلاً بأنكم أبناء عمومة للشكرية وتشجيع القبائل لإعادة رسم شجرة النسب لكل تأسيساً لمشروع حضاري يقوم على غلبة الدين والقبيلة في الإنتماء وهو ينادي بأعلى صوته لمجتمع مكة في بدايات القرن السابع عشر الميلادي قبل الإسلام.

عشرات الحركات المسلحة التي تقاتل الدولة بسبب سرقة جمل(!!) وحضر مجلس الأمن إلى الخرطوم وزار دارفور ليرى (موقعة الجمل) (!!) وإجتمعت قمة الدول الثمانية الأكبر والأقوى في العالم لمدى ست ساعات لتناقش قضية الجمل في دارفور(!!). وأصبح مناوي مساعداً كبيراً لرئيس الجمهورية وتمرد مرة أخرى بسبب تسوية قضية الجمل بأبوجا(!!)، و على كلٍ من د.جبريل إبراهيم ود.التجاني السيسي و د. شريف حرير والأستاذ دريج و عبد الواحد محمد نور وغيرهم، أن يلقوا بسلاحهم بقصد حل مشكلة الجمل (!!) وفقدت الدولة عقلها وجُن جنونها بالإحباط والهزائم الدبلوماسية المتكررة، لأن المشكلة في دارفور مشكلة جمل فقط لا غير(!!)، ووافقت على دخول ٢٦ ألف جندي ذوي قبعات زرقاء فضاً للإشتباك الذي نشأ حول ذات الجمل(!!).

هذه هي الصورة النمطية المرسومة رسمياً حول دارفور(!)، وهذا يعني ضمن ما يعني أيضاً، إن دارفور إقليم لم يعرف القانون والمساكنة في يوم من الأيام، وأن السرقة فيه أمر شائع، وإن الحياة في هذا الإقليم التعيس، ما زالت تدور حول الجمل وبالجمل وللجمل، (تماماً كحالة العصارة التي تدور في الفاضي وبالجمل أيضاً). إذن هذا هو التمثيل الرسمي لدارفور في مخيال السلطة الحاكمة *official representation of Darfur* وفي خطاب الدولة الإثنية القابضة، وكذلك في تصوّرات المركز والنخبة الحاكمة حول الهامش، وبالطبع فإن ذلك ينطبق على كل أطراف الهامش المشابهة لواقع دارفور المزري في التنمية والخدمات وغياب الدولة. إن هذه التصوّرات الرسمية ألغت ـــ بجرة قلم ـــ كل تاريخ دارفور، والذي أهم ما يميزه هو ظهور السلطة المركزية الحاكمة *central state system* من قبل أكثر من خمسمائة عام أو تزيد، والتي إلتف حولها مزيج من كل قبائل السودان ومن خارج السودان أيضاً كما يصوره الآن التنوع الإثني الماثل في مدن وأرياف وبوادي الإقليم الشاسع. كل ذلك التاريخ الناصع لدارفور والذي شمل تأثيره وتلاقحه ثلاث قارات [[لقد تمدد غرباً إلى ممالك تمبكتو وممالك البرنو وودّاي، وشمالاً حتى قاهرة المعز وجامعة الأزهر حيث رواق دارفور في إفريقيا وحتى الأستانة مقعد الخلافة الإسلامية في أوروبا وشرقاً حتى جزيرة العرب حيث مناسك الحج التي أسهمت فيها دارفور بالسقيا (آبار علي) وبالكساء - كسوة الكعبة- وهذه في آسيا]]. لكن كل هذا التاريخ الذي أثرى كل الحياة السودانية (في الماضي وفي الحاضر)، والمنطقة الإسلامية حولنا والتاريخ الإنساني العالمي، لم يصمد

أمام تعسّف التصوّرات والتهويمات النمطية التي تعج بها مخيلة المركز ونخبه الحاكمة، التي طغى عليها الإستعلاء والظلم، حتى ماثلت واقع دارفور الآن مع ماضي جزيرة العرب إبان الفترة الجاهلية، حيث حروب داحس والغبراء ووأد البنات أحياء. وطالما أن الصور النمطية لا عقل لها، ولا تخضع للمنطق، فكيف تتناسق هذه الصورة عن دارفور مع ذلك اللقب الذي زينته بها النخبة الحاكمة في أيام نشوتها الأولى حينما جادت على دارفور بلقب [[ولاية القرآن]] (؟!!).

وفي المخيال الرسمي للسلطة الحاكمة في الخرطوم، فإن الهامش هو ذلك المكان (الآخر) المسكون بالجوع ونقص الغذاء وبمرض السل، وبالقبلية وبالنهب والجريمة وبالقبائل (المجرمة) والقبائل (الشجاعة) التي تصلح للجندية (دون مرتبة الضباط)، وفوق ذلك يسكنه ذلك الإنسان (الطيب) الساذج النبيل *the noble savage*، الذي أهم ما يميزه، الإخلاص والولاء والطاعة، حتى حينما تأمره السلطة بأن يقتل أخاه ثم ينتحر، وهذا ما حدث ـ وما زال يحدث ـ على طول حزام التماس بين الشمال والجنوب وفي دارفور بين العرب والزرقة، وبين الثنائيات المصنوعة أيضاً في الأطراف الأخرى من الوطن. وأبداً تحضرني تلك الصورة المروّعة التي جمعت بين إبن ووالده في ميدان المعركة في شرق السودان خلال التسعينيات أحدهما في جيش الحركة الشعبية والآخر في جيش الحكومة كما أوردها لي من كان شاهداً على الأحداث في تلك الفترة.

لقد صوّر علماء (الإستهماش) مناطق الهامش بأنها بؤر معتمة ينعدم فيها الضوء، ويوجد فيها فقط الظلام السرمدي، وذلك على خلاف الحكمة التي قال بها المهاتما غاندي بأنه: "يوجد الظل حيثما يوجد الضوء". إن الهامش في مخيلتهم ماهو إلا منطقة مظلمة، فقط يوجد فيها الظلام ولا يوجد فيها الضوء ولا تشرق فيها الشمس، وتعيش في براثن القرون الوسطى، وفي بعض جوانبها توجد (الثقافة العربية القحة) أو تلك (الإفريقية) الممعنة في البدائية و(المجون) والتي ليس بينها وبين الإنسان الأول حجاب. وفوق ذلك إن الهامش بلا تاريخ *people without history* وإن وجد فهو صدى لتاريخهم ولأحداثهم (هم). وعند بعض السياسيين خاصة في ظل الأنظمة الشمولية، وتحديداً النظام الحاكم الآن، أضحى الهامش حديقة خلفية، وبنكاً للأصوات، تحركه وتديره نخب الوكالة من أبناء الهامش، وأحياناً رصيداً حربياً لتجنيد المليشيات والقوات المضادة، وفي ذلك إستغناء عن القوات المسلحة النظامية باهظة التكاليف، بقوات القبائل قليلة

التكاليف وسهلة الحركة، حيث لا تحتاج إلى العناء الإداري واللوجستي المعهود والباهظ التكاليف. عليه؛ لقد وصل التهميش ذروته حينما قُدر للهامش أن يجلد ذاته، ويحرق ذاته، وينتحر أمام الملأ الوطني وأمام العالم، في صورة أشبه بالدراما الإغريقية القديمة الممعنة في الغيبية والتغييب، والخيال وتغبيش الوعي بمسميات الإثنية (عرب ـ غير عرب) وبإسم الدين أحيانا أو في أغلب الأحيان.

والطريف إن الهامش ذاته لا يُعتبر من الأطراف "حسُنة الإسلام" (!)، بل يعتبر إما أن يكون إسلامه رقيقاً (وسط القطاع الرعوي)، أو صوفياً ممعناً في ملامحه الإفريقية، أو غير موجود على الإطلاق حينما أعلن المركز الجهاد ضد بعض الأطراف المسلمة (من الوطن) وقوميات خلال فترة التسعينيات (جبال النوبة). كل هذه التصوّرات والصور النمطية، تتم تبعاً للقراءات التبشيرية السطحية للنظام، والذي يتمسح فيها بالدين وهو يمارس السياسة والإدارة الوطنية على حالة التيمم.(وإن التيمم بجوار النيل باطل لا يجوز).

الهامش والإنتحار قبل الرأسمالي

لاحظ ريجس دوبري من خلال دراسته لواقع المجتمعات السابقة للرأسمالية إن العلاقات السياسية فيها: "... ليست إنعكاساً لقاعدة إقتصادية، ولا هي "الإقتصاد المكثف" كما يقول لينين، ولا هي تجد تفسيرها في الأشكال التي تظهر فيها نفسها بنفسها. وتفسير هذه المقولة هي أن الظاهرة السياسية في مثل هذه المجتمعات لا يؤسسها وعي الناس، آراؤهم وطموحاتهم، ولا ما يؤسس هذا الوعي نفسه من علاقات إجتماعية ومصالح طبقية، بل إنما تجد دوافعها فيما يطلق عليه إسم "اللاشعور السياسي" والذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطاً لايقاوم، علاقات من نوع العلاقات القبلية والعشائرية والعلاقات الطائفية والعلاقات المذهبية والحزبية الضيقة، التي تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية، مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم، بفعل العلاقات نفسها من نعرة تناصر أو فرقة وتنافر، وهذه البنية من العلاقات اللاشعورية تبقى قائمة فاعلة رغم ما قد تتعرض له البنية الفوقية في المجتمع من تغييرات نتيجة التطور الذي يحدث للبنية التحتية المقابلة لها، فهي ليست جزءاً من تلك، وبالتالي فهي لا تخضع لهذه بل لها وجودها الخاص المستقل عن البنيتين معاً: فالنعرة القبلية العشائرية والتعصّب الطائفي والطموح إلى الحصول على المغانم، ظواهر تبقى نشطة أو كامنة، في كيان

الجماعات، سواء إن كان أفرادها يعيشون في مجتمع إقطاعي أو رأسمالي أو إشتراكي..."[١٠].

وبعد أكثر من خمسين عاماً من إستقلال السودان، نجد إن ما قاله ريجس دوبري وكثيراً من المفكرين الإشتراكيين الذين درسوا ما يطلق عليه في أدبيات الإقتصاد السياسي "نمط الإنتاج الآسيوي" حقيقة ماثلة، على خلاف ما هو متوقع في صيرورات التطور الطبيعي للمجتمعات والدول، إذ مازال نمط هذا النوع من العلاقات العشائرية سائداً حتى من بعد أن تطورت أجهزة الدولة الحديثة وأدواتها. والأدهى والأمر، إن إستمرارية هذا النوع من العلاقات يتم بتشجيع من الدولة الوطنية وأجهزتها الرسمية، مسنوداً بالآيديولوجية الإثنية والمناطقية (الجهوية) والدينية، والتي أضحت طاغية في الخطاب الرسمي وفي الممارسة الروتينية للدولة، للدرجة التي أعادت فيها تعريف وتشكيل الدولة ذاتها، وكذلك المجتمع والنظام الإجتماعي السائد فيها أيضاً. والمؤسف حقاً أنه في غفلة من الجميع(خاصة الفاعلين في العمل السياسي)، فإن هذه التطورات العميقة ـــ خاصة خلال العقدين الأخيرين ـــ أضاعت أو أوشكت أن تضيع ملامح القومية السودانية التي بدأت في التشكّل من عناء التاريخ وتدافعات الإجتماع خلال حقب تاريخية مضت منذ فجر التاريخ الإنساني على ضفاف النيل وحضارته وفي الثورة المهدية التي تشكلت معها أهم وأول ملامح السودانوية مروراً بحركة الخريجين وتيارات الحداثة الوطنية اللاحقة في المدن والأرياف وكذلك أضاعت (هذه التطورات الأخيرة)، ملامح الحداثة والنمو ـ على قلتهما. حيث كلاهما قد أُسئ توزيعهما جهة وفئة ومكاناً، تاركة الآخرين في الهامش البعيد خارج تلك المسيرة الحياتية على تواضعها. وهذا ما يمكن أن يطلق عليه العزل والإقصاء أيضاً.

إن سياسات الدولة في عهد الإنقاذ هي بلا شك قد أعادت رسم خريطة لأمة موزعة ومقطعة الإنتماء إثنياً وجهوياً وعقائدياً و أيديلوجياً حتى بين أهل القبلة، وتلك لعمري لهي الطامة الكبرى والمأساة الحقيقية في كل تجربة الإسلامويين في حكم السودان- منفردين- خلال ما يزيدعلى العقدين. لقد نُحتت الإثنية في الواقع السوداني من جديد، للدرجة التي تمفصلت فيها وتطابقت وتداخلت وتساكنت مع بنية الدولة الحديثة وفي كل مؤسساتها الحيوية، بما فيها تركيبة النظام البيروقراطي والتركيبة الإدارية. وقد هيمنت ذات البنية الإثنية المتخلفة على مفاصل الإقتصاد والخدمة المدنية والعسكرية والإعلام والدبلوماسية والقضاء

١٠ محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي (ج٣): العقل السياسي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٠ ص١٣- ١٤.

ما عدا الرياضة، فقط ظلت مفتوحة وديمقراطية على مصراعيها على أهل الهامش.

وبالتالي لعبت هذه السياسات فيما يمكن أن نطلق عليه حفظ الإثنيات المهمشة و(المقصية) بسلام في سجن التراتبية الإجتماعية (المفروضة إجتماعياً)، والتي تحميها القوانين و(الأعراف) التي تبرر التمكين الإثني بعد إنقضاء مرحلة التمكين التنظيمي. وفي إطار ذلك السجن الكبير، وخلف جدران العزل الإجتماعي الجديد، يتم فتح كوة صغيرة لإثنيات الهامش وغيرهم من المغضوب عليهم سياسياً، لدخول بعض المؤسسات بمقدار محسوب، للعمل في كل خاناتها الصغيرة كـــــ(تروس) لا حيلة لها للوصول إلى المفاصل الكبيرة وإلى قلب الدينمو. إن يد الإثنية والعنصرية الخفية التي ترعاها الدولة في الخفاء والعلن، ستظل تفعل فعل السحر في إضعاف البناء والتماسك القومي من خلال ترسيخ الفوارق في البناء الإجتماعي وتعميقها على أسس إثنية حادة، وهي على المدى البعيد، حتماً ستضر بكل الأطراف في الوطن، للذين يتم لصالحهم الإنحياز والذين يتم ضدهم التمييز. إذ أن العدل شرط للمساكنة المستقرة لا المتنافرة في إطار الوطن الواحد.

إن الحقوق ـ وهي الضامن للمساواة والعدالة ـ لا يحميها القانون فقط، بل يحميها النظام الإجتماعي والنظام السياسي، والضمير الإجتماعي الجمعي، والأخلاق، والمبادئ، والتي للأسف أصابها التغيير مؤخراً لصالح الإستعلاء والتمييز الإثني والجهوي والديني الذي لا يتأتي وأبسط مبادئ العدالة في إطار وطن يفترض فيه الإتساع للجميع وشمولهم. إن معظم الفئات، وخاصة من فصائل الشباب في الهامش، لم يكن أمامها مجال للعمل في القطاع الحديث للدولة سوى الجندية، ومن لم يجد حظاً فيها فحتماً سيجد حظاً في الحركات المسلحة المناوئة للدولة والتي هي في حالة تزايد مستمر. ففي بداية الثمانينيات وفي أوج الحرب العراقية الإيرانية، تبادلت المجالس في السودان طُرفة مفادها أن وفداً عسكرياً عراقياً زار السودان بقصد تجنيد المتطوعين السودانيين للحرب، وقد زار الوفد معظم أقاليم السودان بما فيها الإقليم الجنوبي، ولدهشة الوفد العراقي والمرافقين لهم من السودانيين أن هناك اعداداً كبيرة من المواطنين في جوبا قد إصطفوا للتطوع لصالح العراق، وأخذ الوفد عدداً قليلاً كان هو المطلوب ــ فيما يبدو- لخلق التوازن الضروري في قضية الإنتماء في السودان، وشكر الباقين الذين أُمروا بالإنصراف، ولكن لدهشة الجميع فقد سألت جموع المصطفين من أبناء الإقليم الجنوبي: " طيب إذا كانت العراق قد أخذت كفايتها من المتطوعين فهل هذا

يعني أن إيران أيضاً لا تريد متطوعين(؟)"، وهذا للأسف يماثل ما هو حادث الآن أمام شريحة الشباب في الأقاليم الطرفية. وأن أصدق ما ذكر حول إنعدام الفرص أمام شريحة الشباب خاصة بعد إنهيار الإقتصاد الريفي نتيجة لسياسات الدولة الخاطئة تجاه القطاع الزراعي الريفي (أو لغياب السياسات أحياناً)، هو ما قال به الدكتور التجاني عبدالقادر، الكادر الإسلامي والأكاديمي الذي جهر لأخوته بالحق إذ قال: "إن تكسير الإقتصاد الريفي في أقاليم الهامش الطرفية وحتى في الوسط الزراعي، قد لازمه أيضاً تكسير في المجتمع وأصبح لا سبيل لابنائه للولوج في القطاعات الحديثة غير الجيش (القومي)". ومن لم يجد فيه حظاً فسوف يذهب إلى الحركات المسلحة، وعندها يلتقي الأخوة في الميدان ويتقاتلون ويموتون معاً كلٍ على رصيف. وبالطبع فإن هذا أقصى ما يفعله الإقصاء والتهميش حينما تكون الدولة هي الراعية للأسباب وللنتائج، وأن قدر الهامش أن يكون هو الذي يُقاتِل، وهو الذي يُقاتَل، وهو المعتدِي، وهو المعتدى عليه، وهو القاتل وهو المقتول في نهاية التصادم السلبي مع نفسه. وكل ذلك يتم بأبنائه من الطرفين، وإن إختلفت (الأزياء) والشعارات التي يرتديها كلاهما والعقيدة القتالية. وهذا للأسف ضرب من ضروب (الإنتحار البسيط قبل الرأسمالي) يمارسه الهامش على ذاته بإيحاء وتشجيع من نخب المركز الحاكمة(!!)"[١١].

وكما يرى بعض الباحثين أن دارفور من الأقاليم التي تأثرت سلباً من نمط التنمية غير المتوازنة في السودان، وهذه الوضعية هي نتاج إنحياز الطبقة الحاكمة في المركز لمصلحة الإقليم النيلي الأوسط الأغني نسبياً والذي ظل لسنوات طويلة يستحوذ على نصيب الأسد من موارد الإستثمار الحكومي والخاص على حساب بقية الأقاليم[١٢]. وبالتالي فإن الحرب في دارفور صنعتها الدولة، وإستفحلت على يدها وتحت رعايتها ولسوء إدارتها، وعندما أعياها الحل، قررت أن تلقي بكل المشكلة وأبعادها وما يترتب عليها، على الواقع الإجتماعي في دارفور (المكون من العرب وغير العرب)، وكأنما أرادت الحكومة أن تقول في النهاية لكل العالم: "إن القبائل في دارفور والتي تتصارع بسبب جمل ــ حسب الرواية الرسمية ــ هي قبائل جاهلة وبدائية وخارجة على القانون وقاسية تجاه بعضها البعض لدرجة الابادة، و إن على العالم أن يتعاطف مع حكومة الخرطوم (المسكينة) التي زج بها حظها (التعيس)، في أن تحكم أناس مثل هؤلاء الأشقياء"(!!). هذه تماماً

١١- هناك كثير من أصابع الإتهام التي تشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في الصراعات القبلية في غرب السودان و مثال ذلك صراعات المسيرية و الرزيقات و الرزيقات و المعاليا و السلامات و التعايشه وغيرها.

١٢-عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠٠٩، ص ٤٩

هي المحطة الأخيرة التي وصل عندها منطق الدولة الرسمي المسكون بالإستعلاء العرقي والثقافي في تفسيره لقضية ومشكلة دارفور(ومشاكل الهامش السوداني)، خاصة في المحاولات اليائسة لإستمالة الموقف العربي في الضغط على الغرب، وأخيراً دعمتهم الجامعة العربية ـ مشكورة ـ بذات البيان الذي كتب عام ١٩٦٧م ليشجب العدوان الثلاثي ويدين النكسة (لا أكثر ولا أقل).

ذكر لي أحد رجال الإدارة الأهلية في دارفور واصفاً ما وصل إليه الحال بذكاء شعبي متقد أحاط بجل الإشكال:" كان الناس هنا حينما يتشاجرون يموتون بأعداد بسيطة لأن السلاح المستعمل في الشجار كان هو من نوع (الفَرَّار)، و(السكين)، و(العُكّاز)، و(الحربة)، وكذلك الأيدي والأسنان أحياناً، وكلها أدوات تتيح مساحة للحجّاز وللمقاومة أيضاً. أما الآن وخلال سنوات الإنقاذ، فإن الناس أصبحوا يتشاجرون (بالقرنيت) وبالكلاشنكوف والجيم ثلاثة والــ (*RBG* المضاد للدبابات)، وحتى المدافع التي تجرها الخيول والجمال والثيران". وزاد محدثي قائلاً: "إن هذا السلاح قد توفر إما بواسطة الحكومة، أو نتيجة لغيابها التام على الأرض، أو لأنها عاملة (أضان الحامل طرشاء)". وقد تُرك الهامش ليحكم نفسه (بالوكالة)، وليحاكم نفسه بالأصالة.. وينتحر.

إن التهميش بكل ملامحه وأبعاده قمين بالظهور تحت أي نظام سياسي، لكن إحتمال تفشيه وتفاقمه أكثر وبصورة أكبر، دائماً ما يكون في ظل نظام شمولي مهموم بقضية "شرعنة" بقائه على السلطة بأي ثمن، وفي ذات الوقت منعدم الشفافية ومحجوب من المساءلة بحكم تكوينه الأحادي. وهذا بالضبط ما حدث وماهو حادث الآن من إقصاء لكثير من الكيانات الإثنية والجهوية والسياسية في ظل النظام الشمولي الحالي مقارنة بالأنظمة الديمقراطية على قصر مدتها والتي لم تتجاوز التسعة سنوات، ودوننا من ذلك تجربة الديمقراطية الأخيرة (١٩٨٦-١٩٨٩) التي تسنمت فيها الأقاليم الهامشية تمثيلاً متوازياً حتى على مستوى رأس الدولة والوزارات الحساسة التي ظلت تتبادلها ـــــ بصورة أشبه بلعبة تبادل الكراسي ـــــ نخب (التنظيم) و(الإثنية) و(الشلة) خلال العقدين الأخيرين دون أن يدخل بينها (مشاتر). إن الديكتاتورية والشمولية يشكلان البيئة الحاضنة لتفريخ التهميش والإقصاء والإبعاد للآخرين وإفقارهم، وأيضاً لخلق الظروف المؤدية لتحلل الوطن وتشظيه في الإتجاه الذي تسير عليه الأمور الآن، وفوق ذلك؛ توفِّر الظروف الضرورية لرهن

الوطن للإرادة الأجنبية. إن الديمقراطية الحقة هي التي توفر البيئة الصالحة، ليس لمعالجة قضايا التهميش ودفن كل البؤر والأسباب المؤدية إليه، بل هي الشرط الضروري للإستقرار الإجتماعي والسياسي، ولبناء الأمة وتماسكها، ولتوفير أسباب نهضتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. إن الصيغة الحاكمة الآن في السودان هي بلا أدنى شك تمثل، الوصفة الكاملة لتشظي الوطن والدخول في حروب بين أطرافه المتشظية كما حدث في الصومال الذي تلاشى أمام أعين بنيه، وأصبح حقلاً للإرهاب الإقليمي وكذلك للدول الباحثة عن مجد وقيادة وريادة إقليمية تدخله وتخرج منه غازية على مدار الساعة والشهور كما في التجربة الإثيوبية والكينية وكلاهما ينمان عن عمل بالوكالة عن الدول الكبرى وتحقيقاً لبرامجها وسياساتها الخاصة بالحرب على الإرهاب في القرن الإفريقي.

إن المنعة العسكرية ليست شرطاً كافياً لقيام أمة قوية ولا المنعة الاقتصادية أيضاً، كما تردد النخبة الحاكمة في السودان، وأنصع مثال على ذلك هو نموذج الإتحاد السوفيتي الذي تمدد عبر قارتين من أوروبا إلى آسيا، وقد تداعي كل ذلك البنيان في غياب الديمقراطية والحرية والمشاركة الحقيقية. لقد إنهارت الدولة والروابط الإجتماعية وبقيت المفاعلات النووية الضخمة والمحطات الفضائية العالقة في الفضاء، في حين تقسَّم الناس إلى عشرات الدويلات، وأصبحوا ينظرون إلى أيام (المجد) الغابر في ظل (الإتحاد السوفيتي العظيم) بأنها كانت أيام إستعمار تحت سيطرة الدولة الروسية وهيمنة قومية الروس. إن مليون منشأة عسكرية أو صناعية مثل (جياد) لا تستطيع أن تبنى أمة، وأن غياب التنوع العرقي والإثني، والتباين الديني في الوطن الواحد، ليس شرطاً ضرورياً لخلق أمة متجانسة ومتماثلة ومتماسكة، ودوننا من ذلك تجربة الدولة الصومالية ذات العرق الواحد والدين الواحد، لكن في ظل النظام الشمولي القابض الرافض لمشاركة الجميع، الفاشل في العدل بين مكونات المجتمع، إنهار النظام وإنهارت الدولة وإنهار معهما المجتمع أيضاً، وصارت الصومال في قائمة الدول المفقودة *lost and found* والتي ينتظر المجتمع الدولي عودتها، حيث أن مقعدها ما زال شاغراً في الأمم المتحدة. إن أمة كاملة قد تفرق أبناؤها أيدي سبأ بين دول العالم، وأضحوا في حالة لجوء وكانت تلك تركة الدكتاتور سياد بري التي خلّفها لشعبه الكريم، ومات لاجئاً، ودفن جثمانه في المنفى، ومن بعده لجأت الأمة الصومالية بكاملها في أقاصي الدنيا.

ان الدولة الهندية التي يعيش في كنفها أكثر من مليار نسمة يتوزعون على مئات الطوائف *castes* والطبقات *classes* والإثنيات *ethnic groups* والأديان، قد حافظت على تماسكها ووحدتها (بعد إنفصال باكستان)، وأضحت الديمقراطية الأكبر في العالم، والآن وبعد أن إكتملت كل العوامل الشرطية قدمت الهند للعالم مارداً إقتصادياً وعلمياً جباراً في خلال عقود قليلة من القرن الماضي. إن الهند بكل هذا الزخم السكاني والتنوع تمكنت من أن تكون من أقوى عشرة إقتصاديات في العالم (قياساً بمعدل النمو السنوي الذي قارب العشرة بالمائة)، وأضحت قوة إقليمية حول إقليم الهملايا، والمنافس الأول للصين في آسيا، بل وفي التنافس التجاري حول إفريقيا، وأبداً سيظل واقع الديمقراطية المستقرة منذ العام ١٩٤٨ هو التفسير الأول والأخير – مع عوامل ثانوية أخرى- لإستقرار ونهضة الهند وتفوقها الحالي والمرتقب. إن النخب السودانية الحاكمة حرية بأن تتعلم من التجربة الهندية، ففي بلد الغالبية العظمى من سكانه يدينون بالديانة الهندوسية، نجد أن رئيس الجمهورية (السابق) كان مسلماً (وهو البروفيسور أبوالكلام مؤسس البرنامج النووي الهندي)، مع إن المسلمين يشكلون أقل من ٢٠٪ من السكان (حسب الإحصاءات الرسمية)، وإن رئيس الوزراء السابق (البروفيسور ماكموهان سنج) من قومية السيخ الذين يشكلون حوالي ٥٪ من السكان وإن زعيم حزب المؤتمر الهندي الحاكم هي السيدة سونيا غاندي (أرملة راجيف غاندي رئيس الوزراء الأسبق) وهي إيطالية الأصل وإن النجم السياسي الصاعد في الهند وحاكمة الإقليم الأكثر سكاناً أوتر براديش هي سيدة من طبقة المنبوذين (حسب التراتبية الهندية التقليدية). إن هذا ما يُطلق عليه (إيثارالأغلبية على نفسها) في سبيل خلق المناخ المواتي والمفضي للتوحّد، ولتطييب خواطر الأقليات والإثنيات الهامشية التي عانت كثيراً من الإقصاء والإبعاد. إن الأوطان الكبيرة تبنيها القلوب الكبيرة والعقول المستنيرة والنوايا الصادقة والإرادة الجمعية القوية *collective will*. إن البندقية لا تبني وطناً، ولا الديكتاتورية المسنودة بالقوانين المكبلة للحريات، ولا الإستفراد بالسلطة وإن طال أمده، ولا حتى الرفاهية التي تطعم الناس بملاعق من ذهب في غياب الحرية والعدالة. وليت أولياء الأمر في الخرطوم تعلموا الحكمة من النشيد الذي ظل يدرس لعقود طويلة لتلاميذ المدارس الإبتدائية بالسودان ـــــ ولست أدري أن كان ما زال يدرس ـــــ ويحفظه كل سوداني عن ظهر قلب عن قصة العصفور الذي صنع له سيده قفص من ذهب، ففضل العصفور الفضاء

الرحب على قفص سيده الذهبي قائلاً له: "أن حريتي لا تشترى بالذهب". إن الأوطان تبنيها الحرية - التي في حدها الأدنى- تعني تحقيق الذات الفردي *self realization* وذوبانها في الأنا الجمعي *we* والذي نطلق عليه الأمة ذات الوجدان الواحد. والحرية تعني المشاركة في إختيار الطريق المشترك والسبيل المشترك والغاية المشتركة التي تحددها الإرادة الجمعية للأمة. والحرية- في حدها الأعلى- تعني المساواة والعدل والإختيار، ليس لأنه ضرورة للتوحد، بل لأنه قيمة يتم حولها الإجتماع والإجماع. وكل ذلك لا سبيل له غير الديمقراطية، لأنها الصيغة الأمثل التي تعارفت عليها البشرية حتى الآن لتبادل السلطة سلمياً ولتحقيق الحرية والعدالة والمشاركة، وكلها ضمانات أساسية للنهضة وللإستقرار وللسلام الإجتماعي الذي إفتقده السودان في ظل النظام الشمولي الحاكم. وفي غياب كل ذلك، تكون النخبة الحاكمة في السودان قد قدمت وصفة سحرية لإنتحار الهامش والذي يعقبه إنتحار الوطن وإنتحار النخبة الحاكمة نفسها ولنا من تراجيديا صدام وموت القذافي وإحتضار الأسد وغيرهم من اللاحقين عبرة لمن يعتبر.إعتبروا يا أولى الألباب.

الفصل الثاني
تجلّيات ومظاهر التهميش في السودان

(١) التمايز الإقليمي في التعليم وصناعة النخب

هناك عدة مؤشرات *indicators* دالة ومؤكدة على وجود التهميش، وعلى عدم التوازن في المكاسب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في السودان كما سبق ذكره. وهذه المؤشرات قد تكون ظرفيه *circumstantial* وقد تكون إحصائية *statistical* أو كمية *quantitative* أو نوعية *qualitative* كما سبق الإشارة أيضاً. وهذه المؤشرات يمكن أن تكون مصدرها ثانوي *secondary source* مثل التقارير والاحصاءات الرسمية، ومنها ما هو أولي *primary source* وهو ما يقتضي الحصول عليها إجراء البحوث والمسوحات الميدانية لجمعها وتوثيقها وتأكيدها. ويمكن أن أشير إلى المؤشرات المتاحة الآن من مصادرها الثانوية في تقارير الدولة الرسمية وفي البحوث الأكاديمية وفي تقارير المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية التي لا تعمل في الدولة إلا من خلال توأمة وتناغم تامين مع ماكينة الدولة وبرامجها وآلياتها الادارية والتخطيطية و الإحصائية والخدمية خاصة في القطاع الإجتماعي الذي يشتمل على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمياة والصرف الصحى وغيرها.

أولاً: هناك ما يؤكد وجود فوارق إقليمية كبيرة في كل الخدمات الإجتماعية بين مختلف أقاليم السودان ـ وبالضرورة بين إثنياته ومناطقه حسب منطوق الأشياء في التطورات الراهنة في السودان. إن إحصائيات وزارة التربية والتعليم السودانية تؤكد أن نسب الإنخراط في التعليم العام والجامعي، تقل في جنوب السودان (في فترة ما قبل الإنفصال) وفي أقاليم غرب السودان والشرق والنيل الأزرق، بصورة أقل من المستوى القومي بكثير، وبدرجات متفاوتة بالضرورة. المصدر في ذلك كله التقارير والإحصاءات السنوية لوزارة التربية والتعليم منذ الستينيات وحتى الآن. ويُحمد لوزارة التربية والتعليم السودانية خاصة في عملها مع المنظمات الدولية أن حددت بأن أحد الأهداف الأساسية لبرامجها التعليمية خلال العقود السابقة و القادمة هو ردم الفجوات المهولة في التعليم العام بين أقاليم السودان، خاصة المذكورة أعلاه[١٣]. وأذكر في يوم من الأيام وخلال عملي البحثي والبرامجي في هذا المجال (١٩٩٨)أن نسبة الإنخراط في التعليم الأساسي في إحدى الولايات (تحديداً غرب بحر الغزال)كانت لا تتعدى ١٠٪ وجنوب كردفان ٢٤٪ (بالـتأكيد الحرب كانت

١٣-إن من أهم الإلتزامات الدولية لجميع الدول هو تحقيق أهداف الألفية ومن بينها تحقيق التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥ وتلاشي الفوارق بين البنات والأولاد في الإنخراط.

واحدة من الأسباب لكن ليست كل الأسباب)، في حين ان في ولاية أخرى كانت النسبة فيها تتعدى ٨٥٪.

وليس ذلك فحسب ـ أي دخول التلاميذ وتسجيلهم بالمدرسة ـ بل أن مؤشرات مثل بقاء التلاميذ *retention* وإستمراريتهم وكسبهم الأكاديمي والمعرفي، أو ما يعرف بالتحصيل المعرفي *learning achievement* كلها مؤشرات تؤكد على الفوارق المناطقية والإقليمية المذهلة في السودان(!) ودوننا من ذلك إحصاءات وزارة التربية والتعليم والبحوث الأكاديمية التي تكتظ بها رفوف مكتبات الجامعات السودانية، وتقارير المنظمات الدولية أيضاً. ومؤشر آخر اكثر دلالة (في إطار العملية التعليمية)، هو تسرب التلاميذ من المدارس *drop-out* ، حيث أن بلغت نسبة التسرب في بعض الولايات ٩٢٪ وسط جيل واحد من الأطفال *cohort* بين الصف الأول والصف الثامن، في حين أنّ في بعض الولايات نسب التسرب لا تزيد عن ٢٠٪ خلال الثمانية سنوات. وتبقى الأسباب المعهودة للتسرب بدلالاتها الإدارية والسياسية والإقتصادية مرتبطة جدلياً ومفهومياً بظاهرة التهميش وتشمل هذه الأسباب: غياب المعلم (لعدم وجود الإشراف والضبط الإداري)؛ عدم جاهزية المعلم (لغياب التدريب والتأهيل)؛ إحباط المعلم (لغياب المرتب والإعتبار)؛ عدم جاهزية مبنى المدرسة (لغياب التمويل)؛ تدهور البيئة المدرسية مثل إنعدام الماء والمراحيض والأنشطة (لغياب التمويل)؛ اغلاق الداخليات في واقع ريفي متباعد جغرافياً ومتأثراً بالجفاف وتدهور البيئة كما في غرب وشرق السودان (أيضاً لغياب التمويل المركزي)؛ بُعد المدرسة عن المنزل، حيث تصل المسافة أحياناً إلى أكثر من عشرة كيلومترات في بعض الولايات؛ عدم توفر الأمن حيث بعض المجتمعات قد أوكلت لها مسؤولية حماية نفسها حتى يتاح للدولة التركيز في حرب الجنوب وفي حماية المدن في الوسط التي أصبحت تعج بالنازحين ممن يوصفون بالحزام الأسود بأنهم «قنبله زمنية» أضحت تميز مدن الوسط النيلي؛ عدم وجود التمويل في إطار الحكم الفدرالي بشكله الحالي حيث المحليات مفلسة في بعض الولايات وهذا يمكن فهمه بأنه إجراء قصد منه تقنين الفوارق التاريخية وتقنين التهميش والإبقاء عليه حيث من المعلوم أن بعض المناطق والأقاليم فقيرة، بحيث لا يتأتي لها تمويل التنمية والخدمات الإجتماعية بإمكانياتها الذاتية الشحيحة وفي محيطها الإداري الكبير دون الدعم المركزي؛ وأحياناً تكون تلك هي رغبة الدولة (ضمناً) لا (صراحة). ولهذا يظن المهمشون - وهم محقون -بأن أغلاق المدارس قد تم حتى يتفرغ الأطفال واليافعون في بعض الولايات الطرفية المهمشة ليكونوا وقوداً

للحرب الأهلية من خلال الإنخراط في التشكيلات شبه العسكرية والمليشيات القبلية التي كانت ترعاها الدولة خلال فترة التسعينات وما زالت. إذن فإن وجود ذات المدرسة ذات الفصول الثمانية في ولايتين أو منطقتين متباينتين يعني مخرجات مختلفة تماماً في كل حالة: في بعض الولايات تكون مخرجات المدرسة في الإقليم (المميّز) هو طالب يصل إلى المرحلة الجامعية ويصبح رقماً في الحياة العامة، وبالطبع فرداً في الطبقة الوسطى ذات الفعالية والتأثير في الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. وفي الغالب الأعم تكون مخرجات ذات المدرسة في الإقليم المهمش وفي ظل انعدام المعينات المدرسية والبيئة غير المواتية، هي تلميذ فقد حظه وفرصته في التعليم وربما في مقتبل الأيام يصبح ناقماً على المجتمع والدولة «الظالمة» «وغير المحايدة» ودخل الغابة أو الصحراء (وهو مُحِقْ). وهذا ينطبق على كل المناطق التي توصف بالهامش ويكون التوصيف محقا بلا شك أيضاً. ويقيني أنه لا سبيل لتحقيق العدالة إلا بإحداث إصلاحات هيكلية في كل القطاع الإجتماعي من منطلق أن هناك خللاً هيكلياً وبنيوياً ومنهجياً في إدارة الشأن العام في السودان (وفي مختلف الأقاليم).

إن التعليم في كل المجتمعات في العصر الحديث، أصبح هو الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق الإستقواء الإجتماعي *Social empowerment* أو "للتمكين" الإجتماعي بمعناه الواسع (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)، والذي يؤدى إلى التحوّلات الإجتماعية أو المجتمعية الكبرى ويدعم التراتبية والترقي الإجتماعي، حيث أن التعليم أصبح أحد أدوات الإنخراط في الطبقة الوسطى التي تشكّل وتقود الرأي العام في مختلف ضروب الحياة في المجتمع الحضرى والريفي على السواء. كما وإن أهمية التعليم في تحقيق الوحدة الوطنية تكمن ليس فقط في القيم التي يغرسها في الأطفال وتمجيده للقواسم المشتركة بين فئات المجتمع، بل لأنه يمثل إحدى المهارات الفعَّالة والإستراتيجيات الضرورية لتوزيع ثمرة التنمية ولتذويب الفوارق الثقافية والإقتصادية(جهوياً واثنياً ودينياً وطبقياً)، وأيضاً لتمكين الأفراد والجماعات و المجتمعات من الترقي والصعود إجتماعياً وإقتصادياً، مما يحقق بدوره فعالية المشاركة السياسية.

ثانياً: هناك فوارق كبيرة بين أقاليم السودان ومناطقه، وهذا بالضرورة يعني إثنياته في الغالب الأعم، لتلازم الأثنين، في إنخراط الطلاب والطالبات في التعليم الجامعي، وتقارير مكتب القبول القومي ووزارة

التعليم العالي السنوية تؤكد ذلك. وأيضاً يؤكد ذلك الدراسة الضافية عن شهادة لندن التي قام بإعدادها ونشرها خلال الثمانينات أستاذ الاقتصاد سابقاً بجامعة الخرطوم، والخبير بالهيئة العربية للإستثمار والانماء الزراعي وبنك التنمية الإفريقي (لاحقاً) الدكتور صديق أم بدة رابح، وغيرها من الدراسات التي تؤكد ذلك بصورة قاطعة لا تدع مجالاً للشك. ويقيني أيضاً أن كل هذه الحقائق قد تواثق عليها الباحثون والأكاديميون السودانيون وغير السودانيين، والذين ربما لم يجدوا القنوات المعتبرة (والسالكة)، لتوصيل هذه الرؤى والأفكار والحقائق للقيادة وللمؤسسة السياسية، بالرغم من أنها مسّلمات أكاديمية وعلمية (وإجتماعية أيضاً) لا خلاف حولها.

هناك حاجة وضرورة لأن تنتهى القطيعة والجفوة بين الدولة والمؤسسات الأكاديمية الراسخة مثل جامعة الخرطوم التي يمكن أن ترفدها بهذه المعارف الإستراتيجية القيمة عن قضايا الوطن، ولكن نلاحظ على النقيض من ذلك، أن الدولة لجأت لإنشاء معاهد إستشارية متخصصة بديلة ذات طاقات بحثية وإستشارية متواضعة. وذلك لعدم الثقة في الجامعات والمؤسسات البحثية الراسخة في السودان. هناك حاجة ملحة ـ في هذا السياق ـ لأن يتم تواصل صحى وإيجابي بين المؤسسة الأكاديمية البحثية في البلاد وبين المؤسسة السياسية، حيث تكون الأولى بمثابة البوصلة ومصنع الأفكار *Think Tank* التي تهتدى بها الثانية (الدولة أو الحكومة) في رسم السياسات الكفيلة بتحقيق مشروع نهضوي متكامل للسودان، يقضى على جذور التهميش، ويكفل العدالة بين أجزاء السودان وأقاليمه وإثنياته. وفي حالة تغييب المؤسسة الاكاديمية من المشاركة بفعالية في تحليل المشكلات ورسم السياسات، ستظل المؤسسة السياسية تنكر حقيقة التهميش الجهوي والإثني في السودان حتى تحاصرها جيوش المهمشين التي يبدو أنها قد آلت على نفسها وعلى وعيها بألا تصالح مع الظلم الإجتماعي وبألا سبيل إلى ذلك دون إعادة هيكلة الدولة السودانية وفك إسارها من الهيمنة الجهوية والإثنية سواء كان بإسم العلمانية أو الدين. وبالتالي لا سبيل للخروج من هذا المأزق الوطني سوى الدولة المدنية العادلة (ولا يهم في ذلك الإسم بل المضمون).

إن الفوارق في التعليم الجامعي بين مختلف الأقاليم لا تقف فقط عند حد الأرقام الإحصائية الباردة، وهي أرقام الإنخراط مقاسة بالنسب المئوية (للبنين والبنات)، لكن تتعداها لتصل إلى نوعية المعاهد

والكليات التي ينخرط فيها الطلاب من مختلف الأقاليم. هناك إحصاءات تشير بصورة مؤكدة من مكتب القبول وموثقة في بحوث أكاديمية في جامعة الخرطوم وغيرها، إلى أنّ بعض الولايات في السودان تساهم بأقل من ١٪ من الطلاب الذين يدرسون الطب في جامعة الخرطوم والجزيرة والإسلامية (دون التحدث عن الجامعات الخاصة ذات التكلفة الدولارية العالية والقائمة على أنقاض جامعة الخرطوم ومثيلاتها[١٤]، والتي هي خارج نطاق ما يمكن أن تلتقطه أحلام المهمشين والفقراء). أنّ هذه الولايات في الأقاليم المهمشة ـ أو الأقل حظاً أو الأقل نمواً ـ تساهم بأقل من ٥٪ بقليل من مجموع الطلاب الذين يدرسون الطب والهندسة وتقنية المعلومات وغيرها من التخصصات التطبيقية في كل السودان في الجامعات الخاصة والحكومية على السواء. وحتى لا تكون هناك مغالطات في هذه الحقائق فإنها أمور قابلة للبحث وللإستقصاء في الكثير من المصادر الموثقة[١٥] بقصد التأكيد أو النفى لمن أراد.

إذن النتيجة الحتمية لهذا التباين هو أن ميكانيزمات وآليات صناعة وتخريج الصفوة والنخب المستقبلية في السودان، تعاني من إنسدادات في بعض الأقاليم ووسط بعض المجموعات الإثنية والثقافية والإجتماعية مثل قطاع البدو، والذي جله يعيش في الأقاليم الأقل نمواً (بلغة الدولة) أو المهمشة بلغة المهمشين أنفسهم. وهذه الإنسدادات بدورها تُديم وتُبقى على عمليات التهميش والتراتبية الإجتماعية والإقتصادية الإثنية والمناطقية والجهوية، والتي هي حقيقة ماثلة الآن لا تقبل الجدال. وعلى صعيد آخر فإن الإبقاء على التهميش وإندغام وتطابق الإثنية والجهوية مع الطبقية و الإنتماء الطبقي في البناء الإجتماعي، هو جوهر النـزاع في السودان الآن والذي إن لم يتم تدراكه حتماً سيتطور إلى صراع رؤى وهويات ـــــ إن لم يكن قد حدث بالفعل كما يقول بذلك د. فرانسيس دينق ـــــ تكون نتيجته الحتمية هي الشتات والتمزق القومي. إن مردود عدم التوازن وعدم العدالة في فرص التعليم الجامعي على الخلل البنيوي في تكوين وتركيبة الخدمة المدنية والمهنية في السودان جعل من الهيمنة الإثنية والجهوية أمراً واضحاً لا تخطئه العين

١٤- إن ما يعرف بإكاديمية العلوم الطبية والتكنلوجيا مؤسسها وصاحبها هو البروفيسور مامون حميدة المدير السابق لجامعة الخرطوم والذي تم في عهده إحالة المئات من أساتذة جامعة الخرطوم للصالح العام وعندما إختلف مع إخوته إنشأ هذه الجامعة وإستجلب لها بعضا ممن تبقى من أساتذة الجامعات السودانية وخاصة جامعة الخرطوم.

١٥-نموذجاً لتلك التقارير والإحصائيات راجع: "*The key peace in Sudan:Unlocking the human potential*"، تقرير أعدته في مايو ٢٠٠٢ مجموعة منظمات دولية هي:منظمة العون المسيحي(*Christian Aid*)، لجنة الطوارئ الدولية (*IRC*)، أوكسفام (*Oxfam*)، إنقاذ الأطفال (*Save the Children*)، منظمة كير (*Care*) ومنظمة (*Tear Fund*).

المجردة.

ثالثاً: هناك تباينات إقليمية ـ حسب التقارير والإحصاءات الرسمية لوزارة الصحة الإتحادية والولايات وتؤكدها أيضاً البحوث والدراسات والمسوحات العلمية التي تمت خلال الأربعة عقود الأخيرة الماضية. هذه التباينات والتمايزات تشمل الصحة الأولية *Primary* والثانوية *secondary* وعلى المستوى الثالث *tertiary*. وهناك بعض الأمثلة لهذه الفوارق والتباينات الواضحة في مجال الصحة ومردوداتها على الناس في الأقاليم المختلفة في السودان، والتي يمكن قياسها بالمؤشرات التالية: نسب السكان لعدد الأسرة بالمستشفيات حسب الأقاليم والمناطق؛ نسب السكان لعدد الأطباء المدربون؛ نسب النساء (في سن الولادة) لعدد الأطباء المدربون كإختصاصي توليد؛ نسب الاطفال لإختصاصيي الأطفال؛ وجود الخدمات الصحية الملازمة مثل الأشعة والأسنان والتخدير وغيرها حسب الأقاليم؛ نسب السكان للمعاون الصحى الريفي؛ معدلات الوفيات الإجمالية وسط السكان *mortality rates* حسب الأقاليم[١٦].

وأهمية هذه الإحصائيات مع دلالات تبايناتها السياسية في عملية التهميش، تكمن في أن الفهم الطبي ـ الإجتماعي ـ السياسي لها، أنها كلها وفيات أو أمراض كان بالإمكان تلافيها في حالة وجود الخدمات الصحية ذات الكفاءة، وفي حالة وجود الدواء في متناول اليد. وهذان الشرطان هما المكونان والمحددان لما يعرف بالحصول على العلاج أو حرفياً الوصول إليه *access to treatment and care*. وأيضاً من جانب آخر؛ فإنّ الحصول على الدواء مرتبط بالدخل والذي هو المؤشر الأبسط للإنتماء الطبقى وللقدرة على الشراء. ومن منطلق فهم الإقتصاد السياسي المرتبط بتقديم الخدمات الصحية وعلاقة ذلك بالتهميش، فإن وجود الخدمات الصحية في المجتمع ما هو في نهاية التحليل إلا نتاج لحراك يعقبه قرار سياسي، وتحكمه علاقات النفوذ والقوة والتأثير، والذي في هذه الحالة قد إمتازت أو إنتفعت به جماعات نفوذ دون أخرى، وأقاليم ذات نفوذ وحظوة دون أخرى (إما صراحة أو ضمناً). وهو في النهاية أيضاً قرار يصدره صاحب السلطة لإعتبارات ذاتية، في حين أن الموضوعية تقتضى العدل لا الإنحياز أو التحيز على أي أساس كان. والواقع يقول أنه في سنوات الإنقاذ أصبح هذا التحيّز هو السمة الغالبة في توزيع الخدمات(!)، وبالضرورة فإن صفة التحيّز هذه يقابلها على الطرف الآخر من المعادلة التمييز والظلم، وهي بلا شك أدوات التهميش والإقصاء. لكن ولو

١٦–نفس المصدر السابق

علم القابضون على الأمر فإنها أيضاً معاول الهدم للإندماج والتوحّد القومي والإستقرار والسلام الإجتماعي ـ وهو جوهر ما أفتقده ويفتقده السودان خلال العقدين الأخيرين ونيف من حكم الإسلامويين- العسكريين.

(٢) التمايز الإقليمي في الخدمة المدنية والتركيبة السياسية في السودان

أولاً: إن التركيبة السياسة الحالية في السودان، وأعني بها تركيبة القوة *power structure* وتوزيع الأدوار السياسية، لا تعكس بأي حال من الأحوال التنوع والغنى الموجود في التركيبة الديمغرافية والإجتماعية (سياسياً وإثنياً وجهوياً) في السودان (أنظر الجدول أدناه). إن وزارات محورية مثل المالية والطاقة والداخلية والخارجية (قبل لام أكول) الذي جاء في إطار تسوية نيفاشا، ظلت وزارات تحت السيطرة الكاملة لجماعات تحمل ذات الملامح "الفكرية" والجهوية والإثنية. وأن "الغرباء" من "الغربان البيض" الذين فرضتهم التسويات السياسية (الضرورية لبقاء النظام) ليدخلوا بين افراد "العقد الفريد" في مجلس الوزراء ظل دورهم هامشياً مقابل دور مَن هم مِن (بيت الكلاوي) ومركز القرار السياسي (صناعةً وإتخاذاً). وفي بعض الأحيان كان دور هؤلاء الغرباء أشبه بدور مصدات الرياح أو ما تعارفت عليه الفرنجة بالـ *Trouble shooters* أو "متلقين الحجج" بالعامية السودانية، خاصة في دفاعهم المستميت عن أخطاء وجرائم الإنقاذ خاصة في دارفور، ومحاولاتهم البائسة لستر سوءاتها التي تكشفت أمام العالم أجمع.

جدول يوضح الإنتماء القبلي للتشكيل الوزاري للحكومات السودانية منذ الإستقلال

القبيلة	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبيةالثالثة	حكومة الإنقاذ
الدناقلة	٪١٦	٪٨,٣٣	٪١٠,٢٠	٪٨,٨٦	٪٨,٥٩	٪١٦,١١
مواليد	٪١٢	٪٢٥	-	٪٤,٨١	٪٠,٧٨	٪٢,٤٨
محس	٪١٠	٪٤,١٧	٪٤,٨	٪٨,١٠	-	٪٥,٧٩
بديرية	٪١٠	-	٪٦,١٢	٪٢,٣	٪٦,٢٥	٪٢,٣٦
نوبي	٪٨	٪٤,١٧	-	٪٠,٧٨	٪١,٥٦	-
دينكا	٪٩	-	٪٦,١٢	٪٤,٥٦	٪٧,٨١	٪ ٧,١١
نوير	٪٥	-	٪٤,٨	-	-	-
باليت	٪٤	٪٤,٨	-	-	-	-
الحضور	٪٤	-	-	-	-	-
حلفاويين	٪٤	٪٤,١٧	-	٪١,٥٢	٪١,٥٦	-
ميرفاب	٪٣	-	٨,١٦	-	٪٠,٧٨	٪٠,٤٧
شكرية	٪٣	-	-	-	-	٪٠,٤٧
جعليين	٪٣	٪١٢,٥	٪٦,١٢	٪٢٥,٣٢	٪٨,٥٨	٪١٥,١٧
شايقية	٪٣	٪١٦,٦٧	٪١٢,٢٤	٪٤,٣٠	٪٩,٣٩	٪١٢,٨٠
زاندي	٪٣	-	-	-	٪٢,٣٤	٪٢,٣٧
رفاعيون	٪١	-	-	-	-	٪٠,٤٧
اللحويين	٪١	-	-	-	-	-
فونج	٪١	-	-	٪١,١	-	-
دوينقا	٪١	-	-	-	-	-
عبابدة	-	٪١٢,٥٠	-	٪٢,٧٨	-	٪٠,٤٧
جوامعة	-	٪٨,٣٣	-	٪١,٧٧	٪٠,٧٨	-
ركابية	-	-	-	٪٤,٨١	٪٠,٧٨	-
رباطاب	-	-	-	٪٣,٤	٪٠,٧٨	٪٢,٨٤

[المصدر: عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمي، ص٥٠، نقلاً عن رئاسة الجمهورية الخرطوم ١٩٩٨].

إن الجدول السابق يتحدث عن نفسه، ، وعلى الرغم من أن د. عبده مختار دافع عن نظام الإنقاذ حينما قال في كتابه أنها ـ أي الإنقاذ ــ "حققت أكبر مشاركة للقبائل في الحقب المختلفة حيث بلغ عدد القبائل التي شاركت حتى ١٩٩٨ حوالي الأربعين"[١٧]غير أن ذلك نوع من التحليل التضليلي لا يتماشي والأمانة العلمية، إذ أن نقطة الخلاف بين المركز والأطراف ليس في عدد القبائل التي شاركت (على قلة تلك المشاركة) ـ لأن ذلك تطاله الكثير من شبهات التمثيل والمشاركة الرمزية أو الإسمية أو الديكورية ـ وإنما السيطرة ونسبة

١٧–المصدر السابق ص ٥٠ .

الإستحواذ على مراكز السلطة ومصادر الثروة لفترات طويلة تحت يد فئات محددة عرقياً وثقافياً وهو ما يثبته نفس الجدول عاليه الذي إستند عليه الدكتور للبرهنة وعلى دفاعه بأفضلية نظام الإنقاذ. بقراءة متأنية وبسيطة للجدول السابق إن ٥٦٪ من شاغري المناصب العليا في الدولة ينحدرون من ولايتين لا يتعدى تعداد سكانهما ٥٪ من سكان السودان.

إن الأمانة تقتضي القول أن الدولة السودانية خلال فترة حكم الإنقاذ قد إنحرفت كثيراً في السلوك والممارسة عن منهاج وحيدة الدولة القومية. وعلى النقيض من ذلك لقد أتبعت نهجاً قربها أكثر فأكثر من نموذج الدولة الإثنية أو دولة القبيلة أو دولة (الشلة) أحياناً. والشواهد على ذلك كثيرة للعوام وأصبحت حديث الشارع وحديث القرى والأرياف والأندية الثقافية.

ثانياً: أما فيما يتعلق بالخلل وعدم التوازن في الخدمة المدنية، فنأخذ على سبيل المثال ما ورد في الكتاب الأسود والذي أصدرته مجموعة من الإسلاميين السودانيين معظمهم ممن كانوا جزءاً من سلطة الإنقاذ وخرجوا عنها لاحقاً بعد "المفاصلة" كما يسميها أهل الإسلام السياسي في السودان. وقد أورد الكتاب مجموعة من الإحصائيات تم إعدادها أصلاً في ديوان الحكم الإتحادي خلال حقبة التسعينيات توضح نصيب أقاليم السودان الطرفية المهمشة في شرق السودان، كردفان، ودارفور وجنوب السودان مقارنة بنسب ونصيب مشاركة أبناء الشمال النيلي والوسط في مؤسسات الدولة. وقد أبان الكتاب أنه إذا كان سكان كردفان ودارفور والشرق يشكّلون مالا يقل عن ٥٠٪ من سكان السودان، فان تمثيلهم مجتمعين في وزارة الخارجية يقل عن ١٠٪ من مجموع الدبلوماسيين ويقل عن ٥٪ من السفراء داخل الجسم الدبلوماسي(!!)[١٨]. ونزيد على ذلك بأن ولاية جنوب كردفان البالغ سكانها أكثر من ١,٥ مليون ممثلة في وزارة الخارجية خلال ٥٥ عاماً من الإستقلال بأربعة دبلوماسيين: الدرديري محمد أحمد(إسلامي)، صالح الشفيع، أحيل للصالح العام ثم أرجع ثم فصل مرة أخرى بحجة المعاش ثم عبدالباقي كبير أتى في إطار تسوية سياسية مع محمد هارون كافي عام ١٩٩٧[١٩] وآخر. وأورد نفس المصدر أرقام ونسب متواضعة للمشاركة في مختلف فروع الخدمة المدنية الأخرى خاصة في الوزارات الإتحادية مثل المالية والطاقة والتجارة والصناعة والزراعة والقضاء والإعلام. وأنا على يقين

١٨- الكتاب الأسود (نسخة إلكترونية)، الجزء الثاني، ٢٠٠٢م ص ٤٣ ـ ٤٦.

١٩-هناك خمسة دبلوماسيين من جنوب كردفان تم تعيينهم لاحقا ولكن رغم ذلك لا يتخطى كونه نوع من التوظيف الديكوري أيضاً.

أن نسبة تمثيل بعض الولايات (الأقاليم) في هذه الوزارات ضئيلة للغاية وتمثيلها في الوظائف العليا لا يتعدى ـ إن وجد ـ الـ ٥٪، مقارنة بنسبة السكان في هذه الأقاليم التي تصل إلى خمسين في المائة من سكان السودان. إن هذا التمايز موجود وقد أصبح أمر مسلمٌ به في الواقع السوداني لدرجة أنه لا يثير التساؤل، وأحياناً لأن المؤسسة السياسية وذراعها الأمنية تعتبر هذه الملاحظات كـ (زنا العين)، ومن المحرمات، فالإفصاح عنها كالمنكر، رغم تفشي الظاهرة للدرجة التي أضحت تهدد النسيج الإجتماعي والسياسي، بل أوشكت أن تعيد تعريف الدولة القومية والمدنية كدولة إثنية أو دولة القبيلة القرو- وسطوية، والمحروسة أمنياً بالجيش "القومي"، والذي هو نفسه يعاني كغيره من إختلالات مهولة في بنيته.

إن تركيبة الخدمة المدنية أصبحت تعكس، وبصورة مخلة، إنحيازاً إثنياً وجهوياً مستفزّاً لمشاعر الوحدة والتوحد، ولأسس العدل والمساواة. وكذلك تعكس خللاً بنيوياً منحازاً بصورة واضحة ومفضوحة لولاءات دينية وسياسية مرتبطة بتنظيم الإسلاميين، والذي ـــ وللأسف ـــ قد تمحور هو نفسه وأنكمش أخيراً خلال العقد الأخير إلى كيان إثني حصري ضيق في كل ملامحه وعازل للآخرين، خاصة بعد المفاصلة بين قطبى الرحى الفكرية - الروحية والعسكرية - الدنيوية (المنشية والقصر). وفي هذا السياق يمكنني أن أورد القصة التالية التي حكاها لي بالخرطوم أحد الأصدقاء قبل بضع سنوات، وهي أن مسؤولاً تنفيذياً كبيراً قد حضر من جنوب أفريقيا للسودان في زيارة رسمية. والزيارة بالطبع قد شملت عدداً من الوزارات وتضمنت كثيراً من الإجتماعات مع كبار المسؤولين في تلك الوزارات. وبعد إنتهاء الزيارة حكي الوزير الجنوب أفريقي لصديقه السوداني: "أنكم يا أخى في السودان لا تعلمون مشكلتكم بالتحديد وأنا في خلال أربعة أيام إستطعت أن أتحسس جزءاً من هذه المشكلة، وزاد قائلاً إنكم يا أخى لا تمثلون بصورة عادلة كل فعاليات وتنوعات المجتمع السوداني في الخدمة المدنية وفي توزيع السلطة. ما رأيته خلال زياراتي لمختلف الوزارات يؤكد ذلك وأوضح حديثة قائلاً: انني عند كل زيارة لأي وزارة أحس بعدم التوازن منذ دخولي ومقابلتي للحراس على الباب مروراً بمختلف المكاتب والسحنات التي تميز شاغليها على إختلاف مناصبهم مروراً بكبار الموظفين والمستشارين وصولاً للسيد الوزير في نهاية النفق. إنّ التركيبة الإثنية وملامح الناس داخل الوزارات لا أراها تشبه التركيبة الإثنية المتنوعة في الشارع السوداني العام. إن هذا الإختلال في الخدمة

المدنية هو إنعكاس لإختلال في موازين القوى وفي توزيع الفرص في المجتمع السوداني بصورة عامة. وختم الوزير الجنوب أفريقي حديثه لصديقه السوداني بقوله: طبعاً ليس هنالك شخص في العالم يمتلك حاسة إدراك التمييز بمختلف أشكاله مثل ما نمتلكها نحن في جنوب أفريقيا حيث تجربة التمييز العنصري وبعدها الفصل العنصري (الأبارثايد)، والتي إستمرت عندنا لحوالي النصف قرن قبل أن تزول في شكلها الرسمي وإلى الأبد في عام ١٩٩٢م"

لا ريب إن ملاحظة الوزير الجنوب إفريقي التي ذكرناها ليست ضرباً من اليوتوبيا والميثولوجيا الإفريقية التي كم صورناها (في خطابنا الرسمي) بمعاداتها للسامية ولعروبة السودان. إن الملاحظة بها قدر كبير من الصحة والصدقية، تسندها الإشارات السوسيولوجية الدقيقة التي تتبين من الوهلة الأولى في التركيبة الديمغرافية في خارطة الخدمة المدنية وتراتبيتها في كل وزارة بدءاً بحارس الباب مروراً بالخفراء والمُراسلات وانتهاءاً بذوي الياقات البيضاء من المهنيين والتنفيذيين وإنتهاءاً بالعشرة الكرام حول الوزير (اذ أن الوزير ربما أملت وجوده ضرورات التسويات السياسية التي تديم التمايز على الأقل في حده الأدنى (فيما دون مرتبة الوزير). وذلك تحديداً ما يعكسه حديث الشارع عن بعض الوزراء الذين هم من خارج أهل الحظوة (أهل الحضرة) وهم يجدون أنفسهم أسرى للعشرة الكرام، والذين هم الشخصيات العشرة الأكثر نفوذاً في كل وزارة أو مصلحة. وهم في الحقيقة يمثلون الإدارة الحقيقية (الخفية) التي تدير دولاب الوزارة ورسم السياسات وما على الوزير (الذي هو من خارج أهل الحظوة) إلا الإمضاء وحضور الإجتماعات وحفلات التشريف والبروتوكولات وربما السفر إلى الخارج ليعكس وجه السودان المشرق" المتنوع إثنيا وجهوياً". وهذا تماماً ما وصفه البعض (بالمكياج) السياسي الذي يسعى النظام إلى أن يكتسب به عالمياً ومحلياً شرعية القبول وصفة القومية بتأمين المشاركة العريضة المتنوعة. وفي التحليل النهائي هو إبقاء على التهميش بمسميات وتمظهرات جديدة، لا تصمد أمام التحليل الموضوعي للخلل في تركيبة وممارسات السلطة في عهد الإنقاذ.

(٣) التحيّزات الجهوية والإثنية في بنية ميزانية التنمية القومية في السودان

أولاً: إن تركيبة وبنية ميزانية التنمية القومية في السودان خاصة خلال الخمسة و عشرين عاماً الأخيرة من

عمر الإنقاذ عكست نفس التحيزات والتشوهات الجهوية والإثنية الضيقة. وقد نُشر بالصحف: إن نسبة الصرف من ميزانية التنمية القومية على دارفور خلال ذات الفترة الزمنية لم تتعدى ٢٪ من جملة ما صرف في السودان". إذن لقد أضحت التنمية ـ على قلتها ـ واضحة الإنحياز الجهوي بصورة تجافي نظرة الإنسان العادي العادل الذي يرى السودان بعيون واسعة تشمل كل أقاليمه وإثنياته وقومياته. وفي ذات الوقت تجافي مصالح البلاد الإستراتيجية العليا والتي تشمل الوحدة والوئام الإجتماعي والأمن القومي والذي لا يتأتي إلا بالعدالة. إن الدولة التي إستعصى عليها تحقيق العدالة بين جميع الناس، كان حري بها أن تساوي الناس في الظلم. وكما ذكر الشيخ حسن الترابي: بـــــ" أن الظلم قد لحق بدارفور التي تأوى ٦ مليون نسمة ولم تحظ بطريق الإنقاذ الغربي في حين أن ولاية لا يتعدى تعداد سكانها ١,٥ مليون حظيت بشارعين أساسيين خلال العقدين الأخيرين[٢٠]، هذا غير السدود والخزانات التي أصبحت شعار المرحلة رغم مجافاتها للأولويات التنموية في البلاد ومجافاتها للمعايير الأخلاقية في أساسيات الحكم والإدارة التنموية" .

وهناك حادثة طريفة لابد من إيرادها في هذا السياق لتأكيد ما ذهبت إليه: مع بداية الألفية الحالية(٢٠٠١) ذهبت إلى نيويورك ثم دلفت إلى واشنطن لزيارة الأخ والصديق الباحث الإقتصادي في البنك الدولي الدكتور إبراهيم البدوي عبد الساتر والذي اقام لي مأدبة إفطار صغيرة مع بعض أصدقائه السودانيين في تلك المؤسسة. وعند مدخل البنك الدولي التقينا صدفة أنا والدكتور إبراهيم بمجموعة من الإخوة والأصدقاء العاملين بوزارة المالية السودانية والذين حضروا للمشاركة في إجتماعات في البنك الدولي، وربما في صندوق النقد أيضاً. وتسامرنا بعض الوقت عند مدخل البنك الدولي إلى أن ذكر أحدهم، وهو شخص مشهود لـه بالذكاء والتميز الأكاديمي والتجرد[٢١]، ذكر بالحرف الواحد قائلاً: "بأنني في يوم من الأيام سألت السيد وزير المالية وقلت لـه يا سيدي الوزير: هل أنتم لا تريدون دارفور وبعض الأقاليم الطرفية أن تبقى في السودان مستقبلاً(؟) فرد عليه الوزير وماذا تعنى بذلك(؟) فرد عليه صديقنا قائلاً: أعنى أننا في خلال عقد من الزمان ركّزنا التنمية بصورة كاملة في بعض أجزاء القطر دون الأخرى وخاصة دارفور. فسكت الوزير ولزم صديقنا المهني التكنوقراطي الجرئ حدود اللياقة مع رئيسه المباشر. وبعد ذلك بثلاث سنوات ثارت دارفور

٢٠- جريدة السوداني عدد ٦ مايو ٢٠٠٧

٢١لقد أصبح ذلك الشخص وزيراً في فترة لاحقة.

ضد التهميش والإقصاء وظلم الحكام في الخرطوم وما هدأت. وعندها إنطلقت رصاصة الجهاد ضد التهميش والذي يبدو أنه سيستمر إلى أن ينال المجاهدون المهمشون إحدى الحسنيين: إما تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية التي يتساوى عندها الجميع؛ أو تقسيم السودان إلى دويلات على نسق يوغسلافيا، وحينها ستصبح دارفور هي صربيا وجبال النوبة هي الجبل الأسود والنيل الأزرق هي ماسيدونيا. وحينها فقط ربما ستجلس النخب الإسلاموية في الخرطوم وهي مملوءة بالحسرة على ما فرطت فيه، مثل أمراء الأندلس "الفاشلين". وعندها ستردد النخب في السودان بحسرة بالغة أغنية الربوع: أم در يا ربوع سوداننا.... وحينها لن يتبق من (تربيعة) السودان إلا قطعة رقيقة على خاصرة النيل سماها إنفصاليو الشمال بالسودان المحوري (وذلك شأن سنفرد لـه مساحة لاحقاً)[٢٢].

ثانياً: كان حرياً بعلماء الإنسانيات والتنفيذيين والخبراء الذين يستشيرهم نظام الإنقاذ في سياساته وتحديد أولوياته التنفيذية، أن يقولوا كلمات صادقة وجريئة في حق الوطن وفي حق العدالة. كانت الأمانة تقتضى على كل الخبراء بما فيهم الخبراء في وزارة المالية والتخطيط وعلى رأسهم الوزراء و الوكلاء ومديري الإدارات الذين تناوبوا في إدارة الوزارة أن يتساءلوا أسئلة نقدية للذات وللواقع الذي حولهم وهم القابضون على زمام الأمر الإقتصادي والمالي بالبلاد: أين تنمية غرب السافنا (؟) ذلك المشروع الطموح والذي يعتبر الأول والأخير من نوعه في الشمول على طول حزام السافنا الغربي في كل كردفان ودارفور حيث أشتمل على الزراعة وتربية الحيوان معاً. إنه المشروع التنموي الوحيد في سافنا دارفور وفي سافنا كردفان وقد حُكم عليه كغيره من الكائنات في دارفور وكردفان بالإبادة في بداية التسعينيات بدعوى الإستخصاص وتصفية القطاع العام. إذن الناس في دارفور اليوم يموتون ويحتربون لغياب التنمية وللفقر وللفاقة وللتهميش و"لحراق الروح" أيضاً من جراء ذلك.

في عام ١٩٩٢م و حينما كنت أعمل بجامعة الخرطوم أوكلت إلي مهمة تقييم الجزء الخاص بحيازات الأراضي وبالثروة الحيوانية في مشروع السافنا في جنوب دارفور وكان يديره وقتها البروفيسور القدير بابو فضل الله (متعه الله بالعافية والصحة). وقد قمت باعداد الدراسة الضافية وفي توصيتي الأخيرة حول

٢٢-لقد تحسرت القيادية بالمؤتمر الوطني الدكتورة إنتصار أبو ناجمة على إنفصال الجنوب واصفة ذلك بالتفريط الكبير من جانب الدولة وحزبها الحاكم مجلة سودانايل الإلكترونية ٢٠١٥.

مستقبل المشروع قلت لهم: أتركوا مشروع السافنا قائماً في جنوب دارفور لعدة أسباب:

١. إنه المشروع الريفي التنموي المتكامل الوحيد (زراعة/رعي) خارج نطاق نموذج مشروع الجزيرة في المنطقة المروية والنماذج التي تلته على ذات النهج في غرب الجزيرة والمناقل وخشم القربة وحلفا الجديدة والرهد. ذكرت لهم بالحرف الواحد: "دعوه يعيش حتى يكون نموذجاً يحتذى في كل حزام السافنا الفقيرة والمكتظ بالسكان في آن واحد".

٢. إن مشروع السافنا هو الوجود التنموي الوحيد الذي يُشعِر المواطن في دارفور بوجود الدولة في صورة مشروع يستهدف حياة الإنسان ومعيشته *livelihood* وهذه في حد ذاتها قيمة معنوبة ورمزية كبيرة لاتقاس ولا تقدر بثمن. وأيضاً ذات مردود في تأكيد شرعية الدولة وفي تأكيد ولاء المواطن لدولته وشعوره بأنه مواطن ذو قيمة وذو إعتبار لدى مؤسساته الرسمية.

٣. وبالعامية السودانية وكما ذكرت في مرافعتي في عام ١٩٩٢م لصالح مشروع السافنا قلت لهم بالحرف الواحد أيضاً: "أتركوا مشروع السافنا على الأقل لزوم "الغُلاط" و"المماحكة" مع أهل دارفور حينما يتهمون حكومة المركز في يوم من الأيام بغياب التنمية وعدم "الإعتنا" والتهميش". وقبل أن أغادر نيالا تمّ معى التحقيق من قبل الأجهزة الأمنية وأنا في مطار المدينة مما سبب حرجاً بليغاً لمضيفي البروفيسور بابو فضل الله وذلك شأن آخر عفوت عنه مع غيره من المعاناة و العنت من أجل الوطن وأهله ومن أجل وحدته ونهضته. ورغم ذلك حَلَّت الدولة مشروع غرب السافنا بعد أقل من عام وصدقت النبوءة حينما قامت دارفور بجرد الحساب مع المركز الذي كان خالي الوفاض ومعدوم الرصيد لمقارعتها الحجة. وانفجرت دارفور غضباً وسالت شلالات الدم من جبل مرة الذي حتى قبل وقت قليل كان يعتصر من أعاليه عصيراً للحب وللعشاق حتى تغنى به الفنان خليل إسماعيل: (لو زرت مرة جبل مرة). والآن أصبح ذلك الجمال مرتعاً للعنف والحرب والطورابورا، وأصبحت تقطنه الكيانات المتحاربة وهجره المواطنون الذين عاشوا فيه أنضر سنوات حياتهم، ليعيشوا في المعسكرات المهينة حول أطراف المدن وفي صقيع الصحراء القاحلة في دارفور وتشاد. وربما حلت محلهم في تلك الأراضي كيانات وجماعات إثنية يرددون أنها أتت بها الدولة من خارج الحدود في إطار إعادة الهيكلة الديموغرافية في دارفور وفي كل السودان.

وعلى إخواننا الذين أداروا عجلة الإقتصاد في السودان خلال سنوات حكم الإنقاذ عليهم أن يتساءلوا: أين مشروع (ساق النعام) لتنمية وتطوير المراعي في دارفور وتوأمه مشروع (جريح السرحة) غرب (أم بادر) حاضرة الكواهلة في بادية كردفان الشمالية(؟) وقد أصبحا كلاهما أثراً بعد عين ولا أثر فيهما حتى لمباني قديمة تدل على وجودهما في غابر الزمان، أو تدل على أن هذا الجزء من الوطن كانت لـه حقوق كما للآخرين. وتلك قسمة ضيزي ولّدَت الأحقاد الناتجة من الشعور بالظلم، وقادت إلى إقتتال الأخوين في دارفور. ولأنّ "المتجاورات متعاورات" كما يقول أهلنا في بوادي السودان، فالحرب قادمة نحو كردفان لا محالة[٢٣]. وعلى الدولة إن كانت لها مشروعات تنموية في دارفور وكردفان لتنمية القطاع الرعوى غير هذين المشروعين الذين حلتهما في التسعينات، فعليها الرد والتوضيح. والمشروع الأول (غرب السافنا) كان الوحيد في كل دارفور من (الصيّاح) و(فوراوية) و(الطينة) شمالاً حتى (أم دافوق) جنوباً ومن (الجنينة) غرباً حتى (اللعيت جار النبي) شرقاً. والمشروع الثاني كان هو الأوحد في كل كردفان من (سودرى) شمالاً إلى (الليري) جنوباً ومن (ود عشانا) شرقاً حتى (غبيش) غرباً.

ثالثاً: وفي مجال التنمية الزراعية، أين مشروع تنمية جبال النوبة في كردفان أو ما عُرف في السابق بـ (مؤسسة جبال النوبة الزراعية) والتي أنشأت عام ١٩٢٥م، وتعتبر الباعث الأول للنهضة الزراعية

و الإجتماعية في ذلك الجزء من الوطن وساهمت بفاعلية في تحديث الإقتصاديات الريفية، وفي إستقرار الرُحّل، وفي هجرة المجموعات النوبية من سفوح الجبال إلى الوديان وفي تمدد الإقتصاد النقدي، وفي زيادة الإستهلاك ونمو المدن وفتح الطرق وترابط المجتمعات وزيادة وتيرة التداخل والتوادد الإثني والمساكنة والمثاقفة بين مكونات المجتمع وغيرها من بواعث وإشراقات التنمية والنهوض الريفي والمجتمعي. رغم ذلك لم يتبين القائمون على الأمر الأهمية الإستراتيجية للتنمية حتى في شكلها ووجودها البسيط وللوجود الفاعل للدولة في جبال النوبة، خاصة في شكل الخدمات الأساسية ذات الدلالة الرمزية في دولة حديثة التكوين، هشة الأوصال ومترامية الأطراف. وعليه، فحينما تمرد أبناء النوبة في منتصف الثمانينات وأستعرت الحرب في التسعينات، كان المخزون الإستراتيجي للدولة من الحجج والمشاريع التنموية التي تقارع بها المتمردون، وتتودد بها إلى المواطن العادي (غير المتمرد)، كان ذلك المخزون قد نضب مع حل ذلك الجسم التنموي

٢٣-كانت هذه القراءة في ٢٠٠٦م.

العملاق (مؤسسة جبال النوبة الزراعية). وبالمقابل أصبحت الدولة كالمحتال الذي يبيع للمواطن في جنوب كردفان فقط الخطط التنموية والنوايا الحسنة و الأماني. و المواطن بدوره يردد قائلاً للحكومة: نسمع جعجعة و لا نرى طحيناً.

وتساءل الناس كثيراً في تلك الأنحاء عن ماذا قدمت الدولة لقطاع الزراعة الآلية في جبال النوبة (؟) والتي ربما أتت في المرتبة الثانية أو الثالثة بعد القضارف والنيل الأزرق. لم تصرف الدولة فلساً واحداً في التنمية خلال عشرات السنوات في تلك الأنحاء المهمّشة من السودان. ولا غضاضة أنه حتى بعد إتفاقية السلام (٢٠٠٥) إن الشباب، خاصة من القبائل العربية في جنوب كردفان، قد إختار الإنضمام للحركة الشعبية ولاحقاً الجبهة الثورية بدلاً من الوقوف في خانة الحكومة التي يرون فيها كما ذكر أحدهم صورة (راجل الأم) الظالم الذي فقد مقومات العدالة في التوزيع بين أبنائه وأبنائه بالتبني *Step children*. ورغم التعبئة التي أستمرت لعشرات السنين، إختار الشباب من القبائل العربية في غرب السودان (خاصة قبائل البقارة) الذين كان رجال الإنقاذ - يضعون عليهم أعينهم وأيديهم، لقد أختاروا الإنحياز "لعدو الأمس" والذي ربما توسموا فيه العدالة "والخير" أكثر من "حليف الأمس" وهم الحكام رافعي شعار المشروع الحضاري(!). أما كثير من الشباب من الطرف الآخر من النوبة فقد أظهر قدراً من العداء ليس للمشروع الحضاري، بل حتى للثقافة العربية والإسلامية لدرجة الإستعداء غير المبرر أحياناً، وذلك زرعكم وحصدكم أيها الحكام في تلك الأنحاء من السودان بعد خمسة وعشرين عاماً من الإنفراد بالسلطة.

وبعد حل مشروع تنمية جبال النوبة، ومن قبله مؤسسة جبال النوبة الزراعية، إنهارت أيضاً الزراعة الآلية وهجرها المستثمرون. وفي الوقت الراهن أصبح لاوجوداً تنموياً للدولة تقارع به أهل جنوب كردفان (نوبة وعرب) الحُجة حينما يتحدثون عن التهميش وعن التحيز التنموي وعن التفضيل وعن "الخيار والفقوس" في توزيع فرص التنمية في السودان. وهذا بالضبط ما واجهته القيادة السياسية في إحدى زياراتها لجنوب كردفان حينما واجهها بذلك المواطنون و"المسؤولون المتمردون" في إشارة إلى معتمد (أبوجبيهة) الذي ندد بغياب الدولة في جنوب كردفان وندد بالتحيز التنموي للدرجة التي أثارت حفيظة النائب الأول حينذاك. إذن هذا هو التهميش بكل ألوانه وصوره، واضح لا تخطئة العين، وهذه هي ردود أفعاله المتوقعة

بتمرد المواطن على الدولة. وكما يذهب المثل الشعبي في كردفان: (التسوي كريت في القرض تلقاهو في جلدا) ومعناه: إن الذي تفعله (كريت) (= الماعز) في القرض (ثمرة شجرة القرض في السودان) تجده في جلدها (لاحقاً) لأن القرض ذا فعالية عالية في دباغة الجلود (خاصة جلود الغنم): ومن يزرع الشوك لا يحصد الورد.

(٤) مصطلح "الحزام الأسود"، إحدى إسقاطات الدولة العنصرية

أولاً: إن الثروة الحيوانية حتى قبيل إنتاج وتصدير البترول في السودان، أسهمت بـــ ٥٠٪ من ميزان المدفوعات السوداني و ٢٠٪ من جملة الناتج الوطني من عائدات العملة الصعبة على البلاد[٢٤]. وما زالت تساهم بأكثر من ٩٠٪ من إحتياجات البروتين الحيواني ومن منتجات الألبان بالبلاد. وقطاع الثروة الحيوانية (التقليدي) يستوعب بين ١٥- ٢٠ ٪ من سكان القطر وذلك تبعاً لتباين التعريف العلمي للبدو وللبداوة. وبما أن القطاع الرعوي بأكمله قد عاني الإهمال والتهميش في كل السودان، لكن تبقى الغالبية العظمى من هذا القطاع ومن الرعاة إجمالاً، هم في غرب السودان وشرقه والنيل الأزرق وجنوب النيل الأبيض والبطانة، وهم ما نطلق عليهم (الأبّاله) و(البقارة) و(الغنّامة) حسب الحيوان الغالب في نمط الإنتاج البدوي. وذلك بإستثناء الرعاة في جنوب السودان والذين يرعون الأبقار للضرورة البيئية والمناخية. أما في شمال السودان فإن الغلبة العددية لتواجد الرعاة هي منطقة الساحل (حدود الصحراء الجنوبية) وفي منطقة السافنا في إقليمي كردفان ودارفور الواسعين وفي شرق السودان. وبالطبع هي ذات الأقاليم ـ بلا إستغراب- التي يشكو أهلها التهميش، وهم محقون في دعواهم مالم تقدم الدولة كشف حساب منذ الإستقلال وحتى الآن حول نمط وكمّيات الصرف على التنمية في هذا القطاع الهام وفي أهله (الرعاة) الذين يفوقون الملايين. والأسئلة المشروعة التي يثيرها الرعاة هي:

١. أين مشروعات مياه الشرب للرحل وللبدو التي بدأت في الستينات وتبخرت كما يتبخر الماء في الصحراء(؟)

٢. كم صرفت الدولة على الخدمات الصحية (المتنقلة أو المستقرة) وعلى صحة الرعاة الذين تفوق نسبة وفياتهم ووفيات أطفالهم ووفيات الأمهات كل المعدلات القومية و ربما العالمية أيضاً (؟)

٢٤ محمد سليمان محمد، دارفور: حرب الموارد والهوية، تحقيق د. صلاح آل بندر، دار كمبريدج للنشر، الطبعة الأولي ٢٠٠٤، ص ٣١.

٣. كم صرفت الدولة على القطاع الرعوى وخاصة في صحة الحيوان الذي في كثير من المناطق تموت منه الآلاف بأمراض كان يمكن معالجتها بأقل التكاليف مما يسبب هدراً للموارد القومية وإفقاراً لنسبة مقدرة من السكان الريفيين(؟)

٤. كم صرفت الدولة على تعليم أبناء الرحل[٢٥] الذين لا تتعدى نسبة الإنخراط في أوساطهم ١٠٪ رغم الجهد الذي بذلته منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) من خلال مبادرة الأخ حامد تورين ورفاقة الميامين من الأساتذة الأجلاء محمد سليمان بلح وحامد سعد وغيرهم في دارفور. ووفقني الله أن قدمت مبادرة لتعليم الرحل في كردفان أعان وعاون فيها حاكم كردفان في ذلك الوقت الأستاذ محمد الحسن الأمين والوزراء في شمال وجنوب وغرب كردفان والأساتذة الأجلاء سالم حامد مكي ومحمد إدريس موسى والأستاذ المراد، في ولايات كردفان الثلاث حتى تحقق حلم ١٠٪ للملايين من الرعاة بالرغم من أنه لم تتعدى تغطيته ٢٠٪ من أبناء الرحل في كل ولايات كردفان ودارفور الذين يصل عددهم إلى حوالي ٢ مليون من جملة الأحدى عشر مليون نسمة في الولايتين (على أحسن تقدير).

٥. وما زال المواطن لرعوى يتساءل عن ماذا قدمت الدولة في مجال تحسين نسل الثروة الحيوانية وتنميتها.

٦. وماذا قدمت الدولة لتطوير القطاع الرعوى ولتنظيم الرعي تفادياً للمشاكل والتصادمات التي ميزت كل هذا القطاع في علاقته التصادمية والتنافرية مع القطاع الزراعي. حيث الحكمة تقتضى الوئام والإنسجام بين هذين القطاعين المحوريين الذين يعبّران عن تقسيم عقلاني ودقيق للعمل في منطقة السافنا الجافة.

٧. وماذا قدمت الدولة في تسويق الماشية وفي تنظيم سوق الماشية قومياً ليكون مفيداً للمنتج وللراعي البسيط الذي تركته البنوك الإسلامية التي تموّل التجار والمضاربين، تركته نهباً لظلامات الرأسمالية التي تميز العلاقة الإستغلالية بين الرأسمالي والمنتج في إطار نمط إنتاج "قبل- رأسمالي" ينتمي إليه القطاع الرعوي[٢٦].

وعلى النقيض من ذلك فقد أتاحت البنوك للمستثمر الرأسمالي ما عرف في أدبيات الاقتصاد السياسي بـ (التراكم قبل الرأسمالي) والذي أهم ما يميزه الإبتزاز والإستغلال للمنتج الصغير، وشعور الراعي بأنه أجير عند حضرة رأس المال. وأكاد أجزم أن الدولة ليس لها قيد أنملة من السياسات تجاه هذا القطاع

٢٥-بلغت مدارس تعليم الرحل من عام ١٩٩٥ وحتى الآن ١٥٩٥ مدرسة في كل السودان حسب آخر إتصال تلفوني مع وزارة التربية الإتحادية بالخرطوم في العام (٢٠١١)..

٢٦-إن النظام المصرفي في السودان ما زال لا يتعامل مع القطيع كضامن لحصول صاحبه على القروض التنموية (*collateral*).

وأهله من الرعاة، طالما أنه قطاع يعمل في صمت في ركن قصى من البلاد وبأقل التكاليف. وبحكم تركيبته وتنشئة الرعاة فيه، والتنافس الحاد على الموارد الشحيحة، مما يسهّل تسخيرهم في حروب الدولة ضد بعض مواطنيها المزارعين، خاصة في ظل الصراع والتنافس المعهود حول الموارد في تلك الأنحاء من السافنا والصحراء في غرب السودان حتى أفضى ذلك الصراع إلى حرق السافنا. وأتمنى من الدولة ان تقوم بدراسة *audit* لتحدد حالة هذا القطاع و إشكالاته وأماكن القصور والتطور المستقبلي لتنميته، ولشمول وإدماج الرعاة في نبض التنمية القومي. وأيضاً أن تقوم بدراسة تحدد فيها أعداد الموتي والجرحى والمعاقين من الرعاة خلال العقدين ونيف الأخيرين، وأعداد ما فقدوه من ثروة وحيوانات نتيجة لحروب التماس الطويلة، وكم منهم إنتهى به المطاف إلى أطراف المدن يقتسم قطعة من الصحراء (وقطعة من العذاب) في غرب أم درمان في معسكرات النازحين التي أطلقوا عليها صدقاً لا تندراً (زقلونا) و(جبرونا)، وكلها عبارات تدل على التهميش والإقصاء والنسيان. وللأسف فقد وجد هؤلاء النازحون من الرعاة أنفسهم وهم يقتسمون ذات القطعة من الأرض اليباب في أطراف المدن مع من حاربوهم بالأمس من الإثنيات المضادة من النوبة والجنوبيين كما يقول خطاب الدولة الرسمي.

وقد فُجِع الطرفان (خصماء الأمس) (ورفقاء اليوم) حينما سمعا أحد فقهاء الدولة يوصفهما معاً بـ"الحزام الأسود" الذي يحيط بالخرطوم إحاطة السوار بالمعصم (!)، وقد كان ذلك التوصيف أحد إسقاطات الدولة الإثنية والثقافة العنصرية. إن واقع النازحين من غرب السودان (ومن جنوبه) حول الخرطوم، والحياة المزرية التي يعيشون فيها، ما هي إلا أسوأ صور التهميش وتجلياته العنصرية، وهي تأكيد على إن التهميش قد أتى من تلك الأنحاء ماشياً على رجليه، ليبقى قريباً من القصر الرئاسي البارد، ليدمغ ويوصم دولة ما بعد الإستقلال بخيباتها المتكررة وبعدم حياديتها بين مواطنيها حتى وهي في أبهى عباءاتها الوطنية التي أطلقت عليها "المشروع الحضاري" (!!).

إن النازحين الآن في السودان يقارب عددهم سكان السودان عند الإستقلال(!)، وذلك يؤكد لنا مجدداً خيبات النخب الحاكمة المتكررة تجاه شعبها ووطنها بعد ما يقارب الستين عاماً من الإستقلال. كم تمنيت أن تقوم الدولة بجرد حساب مع البدو الرحل قبل أن يكونوا نازحين، وبعد أن أصبحوا نازحين يشكلون

الطليعة في فقراء المدن وفي بروليتاريا التهميش والإجحاف، وهي بروليتاريا لم تكن معروفة من قبل، لأنها غير مرتبطة بأي من الأنماط الإنتاجية من تصنيع أو زراعة. هذه الشريحة ينطبق عليها توصيف فرانسيس فانون بأنهم: "المعذبون في الأرض". وفي أي دراسة تحليلية ضافية ستجد الدولة، ونتيجة لغيابها التام، إن هذا القطاع الرعوي أصبح مسكوناً بالعنف وبالأمية وبالمرض وبالعزلة والإنزواء، حتى أضحى تجسيداً لغيهب التاريخ الذي يشاطرنا الحاضر وإستشراف المستقبل. وأن قليلاً من الرعاة قد وجد حظه ليجنى بعضاً من ثمار الحياة العصرية (في شكل تلفون و راديو ترانسستر) ومن ثمار الدولة المدنية (مصدراً لجني الضرائب) التي لم يسمع بها الكثيرون منهم منذ أن تمت مقايضة المستعمر الإنجليزي بالآخر الوطني، متمثلاً في الأنظمة العسكرية والأوتقراطية التي داست على كرامة المواطن و"فرشت" كرامة الوطن في كل أسواق وبورصات العالم. إن الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية في السودان أصبحت تماما كالأمراض المستوطنة التي تنهش في خاصرة وجسد الوطن المقُعد.

لقد أضحى القطاع الرعوي في كل السودان مرتعاً للتهميش والذي شمل أيضاً بدو البطاحين حول الخرطوم، والذين بالرغم من جوارهم القريب للسلطان، الا أنهم ظلوا بعيدين عن عطفه ورحمته ومن دائرة التنمية التي تشملهم. ويبدو أن اللعنة أصابتهم من كونهم أهل المرحوم الدكتور أبوحريرة اليسارى التوجه (حسب رأي النظام)، وأيضاً من أهل صديق طلحة الذي إلتزم بالمعارضة في خانة الإتحادي الديمقراطي ثم حزب االأمة وما تزحزح، مع علمه بأن الإنقاذ تحاكم القبائل والمناطق بجرائر أبنائها البررة. وذلك صنف جديد من الفهم الشمولي لضرورات التنمية والخدمات أتانا مع رياح التغيير التي هبت مع الثورة (من الثور) التي نطحت البلاد في العام ١٩٨٩م وما برحت. وأيضاً يشمل فيروس التهميش رعاة وبدو الحسانية الذين تقطعت بهم السبل في الصحراء الشمالية حول بيوضة والعتمور وفي بوادى النيل الأبيض الغربية والشرقية، وأيضاً بدو البجا والشكرية والرشايدة في الشرق. وفي حالة البدو فإن التهميش ليس لـه إثنية محددة الملامح، لكن لـه جغرافيا وتاريخ ونمط إنتاج يمثل محورها البدوي في السودان الذي لم تشمله تدافعات الحياة العصرية وفضاءاتها وخيراتها التي إستحوذ عليها أهل المدن من صحة وتعليم ومياه شرب نقية وفائض دخل يصرف جزء منه في السكن الفاخر، وما تبقى يصرف على السياحة التي كنيت بالحج الفاخر أيضاً... أنهم

فعلاً مفخرة للوطن وللإسلام !!!.

ثانياً: على صعيد آخر، لقد ضرب الجفاف في التسعينيات دارفور وكردفان وشرق السودان حتى تقاسم الناس القوت مع النمل الرحيم. وتقاسموا بعض الثمار البرية مع الطير النبيل. ولقد كانت ضربات الجفاف متواترة وموجعة منذ الستينات ومازالت، مما أدي مع تزايد الحروب وفقدان الأمن إلى أنهيار أساس وأركان الإقتصاد الريفي الذي تميز لسنوات طويلة بالكفاية وبالكفاءة، وأيضاً بإنتاج الفائض التجاري أحياناً للدرجة التي ِأنتج فيها جنيناً رأسمالياً أمبريونيا *embryonic* أولي خرج من رحم نمط الإنتاج الفلاحي وقبل الرأسمالي *pre-capitalist*. وأدى بدوره إلى بروز إبتدائي لرأسمالية زراعية ريفية كانت قمينة بأحداث النهضة في الريف. ولكن نتيجة للجفاف المتعاظم دون دعم من الدولة على تحمل تبعاته ووقف زحفه،ونتيجة للحروب في منطقة السافنا لقد هجر الرجال والنساء والأطفال الريف بعد نضوب الزرع والضرع (مع غياب الدولة)، وأقاموا مدن الصفيح والكرتون حول المدن. ويبقى السؤال: ماذا قدمت الدولة من مشاريع لدرء الجفاف والتصحر(؟) وماذا قدمت لتخفيف الآثار التي أقعدت بالإقتصاد الريفي وأخرت حيوية المجتمع الريفي أيضاً(؟) أين دولة الرعاية الإجتماعية الإسلامية وصناديق الزكاة ودورها تجاه الملايين الذين اكتظت بهم معسكرات النازحين حول أغلب مدن غرب السودان وشرقه والوسط النيلي(؟) لقد غاب دور الدولة تجاه هذه المأساة الإنسانية الصامتة التي بدأت ومازلت شاخصة منذ الثمانينات وحتى الآن ولم نسمع بقيام صندوق لهذا الغرض أو مشروع تنموي لأعادة التأهيل أو لتقديم الخدمات لهؤلاء المعذبون من النازحين، وهذا بلا شك ملمح من ملامح التهميش. وفي ذات السياق أين دور الدولة تجاه قطاع الصمغ العربي الذي كان يميز سافنا كردفان ودارفور بالإضافة لجنوب النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق (في حالة صمغ الطلح) (؟) هذا القطاع يستوعب ما لا يقل عن ثلاثة مليون نسمة في كردفان ودارفور، ويضيف لإقتصاد السودان تنوع المصادر بالإضافة للسمعة العالمية التي حققها بإنتاج السودان لما يقارب التسعين في المائة من إنتاج العالم. لم تقم الدولة بتوفير الماء ولا الطرق الفرعية ولا التمويل للمنتج ولا التسويق الكفء بضمان الأسواق التقليدية ولا بحسن إدارة شركة الصمغ العربي حتى إنهار إنتاج الصمغ العربي أحد أعمدة الإقتصاديات الريفية في السافنا الغربية والوسطى. وزاد فقر المنتجين الذين أضطروا بعد ذلك للنزوح كعمالة موسمية

لمشروع الجزيرة قبل موته السريري حينما حقنته الدولة بفيروس الأيديولوجيا في التسعينات وقرأت على قبره تعويزة "نأكل مما نزرع" لتعلن موت آخر حلم أخضر في الوطن الصحراوي. وبعدها بقليل ماتت أيضاً الأيديولوجيا وبُلعت الشعارات الفاسدة، ولبس الحاكم والمحكوم جلباب البنك الدولي وعمامة صندوق النقد، وتسربل الوطن كله بجيوش الأمم المتحدة، وأصبح حاكمة الحقيقي هو (أوكامبو) الذي يقيم في كل عواصم الغرب (والشرق) كناية عن تدويل الشأن السوداني وإنحطاط قدره وتفرق دمه بين قبائل العالم من "النصارى والمجوس وعبدة النار والطاغوت والشيطان الأكبر... وكل من دنا عذابه". وتحول العمال الزراعيون الذين كانوا منتجين للصمغ العربي من غرب السودان ووسطه، إلى فقراء في المدن يبيعون الماء البارد (برِّد... برِّد) في صيف الخرطوم الحار، وأحزانهم الدفينه في عيونهم تكسوا وجوههم وأجسادهم النحيلة التي هي شخوص تجسد التهميش والتمييز وظلم المركز وقسوة أولي الأمر من حكام المسلمين في بلاد السودان.

(٥) المهمشون يركبون قطار الحرب، و"المضطر يركب الصعب"

أين دور الدولة خلال العقدين الأخيرين قياساً بالصرف من ميزانية الخدمات أو التنمية على مياه الشرب في الأقاليم الطرفية، خاصة في غرب السودان الذي أصبح فيه الماء مقطوعة مستديمة في بنية الغناء الشعبي، حيث يتغنى به العشاق قبل ذكر المحبوبة: "قفا نبكي من ذكرى حفيرٍ وموردِ". بدلاً عن: قفا نبكي من ذكرى حبيبٍ ومنـزلٍ... التي زينت الشعر العربي حتى في صحراء الربع الخالي. إن مياه الشرب في أغلب مناطق شمال كردفان وشمال دارفور تستهلك ما لا يقل عن ٣٠٪ من ميزانية الأسرة السنوية وأنّ ٧٠٪ من المشاكل والصدامات الإجتماعية تكون حول المياه بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٢٧]. ومن المآسى الراسخة إن الناس في غرب السودان ما زالوا يموتون بالنـزاع حول شجرة التبلدى التي تختزن الماء في جوفها. وهي ذات الجماهير التي يسعى المؤتمر الوطني لخطب ودها وهي عطشى وتموت حول شجرة التبلدية. أن ما خُصص لكهرباء الفلل الرئاسية في عام ٢٠٠٥ يفوق ما خصص وصرف بأكثر من الضعف للقطاع الرعوي ولمشاريع محاربة العطش. فقد خصص ٣٠٠ مليون دينار للمراعي و١٠ مليون لمحاربة العطش مقابل ٦٥٩ مليون دينار

٢٧ لمزيد من التفصيل، راجع، محمد سليمان محمد، دارفور: حرب الموارد والهوية، مصدر سابق.

لكهرباء الفلل الرئاسية[٢٨].

وعلى الرغم من أن الماء عصب الحياة للإنسان وللحيوان، إلا أن الصرف عليه قد إنتفى مع إنتفاء دولة الرعاية الإجتماعية. ومعاناة العطش تواصلت وتفاقمت حتى عمت المدن بما فيها الأبيض حاضرة شمال كردفان وغيرها من مدن غرب السودان. إن النيل الذي غطته السدود والخزانات (بسبب وبدون سبب) كان الأولى به أن يسقى ١١ مليون سوداني في غرب السودان، هم جزء من الوطن وجزء من التاريخ رغم غيابهم وتغييبهم من الحاضر. اذا كانت هنالك إرادة سياسية والتزام سياسي وعدالة ونبل أخلاق من جانب الحكام لكانت الدولة قد شقت ترعة من النيل الأبيض إلى كردفان ودارفور التي كانت وما زالت عطشى "من زمن حفروا البحر". لأن حفر الأنابيب الناقلة للبترول من غرب البلاد أصبح ممكناً فلماذا لا يتم نقل الماء بأنابيب موازية من الشرق إلى الغرب كما يتساءل المواطن البسيط في تلك الأنحاء من البلاد.

ولازم شح المياه في تلك الأنحاء تفشى الأمراض المرتبطة بالمياه والتي تشكل ٩٠٪ من الأمراض المستوطنة مما أرهق كاهل المزارع الفقير أصلاً بفعل التهميش والإهمال في حالة بحثه عن العلاج الذي أستوطن في المدن على أيدي الباعة المتجولين أو في المراكز والعيادات الصحية الخاصة والتي أضحت أشبه بشركات ترويج السياحة التي صممت أصلاً لعلاج المرض الفاخر الذي غالباً ما يصيب القطط السمان.

إن قطاع المياه هو إحدى القطاعات الريفية الإستراتيجية التي خذلت فيها الدولة المواطن في غرب السودان وفي شرقه وفي أجزاء واسعة منه. وفي تحليل هذا القطاع وأداء الدولة فيه ووتيرة صرفها إقليمياً تكمن إحدى أهم محددات وإثباتات ظاهرة التهميش الإثني والجهوي التي لا تخطئها العين البصيرة ولا القلب الكبير.

إن أكثر الأقاليم فقراً وتهميشاً في السودان هي تلك التي إستعرت فيها الحروب الأهلية في دلالة على الصراع حول الموارد، ودلالة أيضاً على الرفض والإحتجاج ضد الفقر والتهميش و"عدم الإعتنا"، وإن المهمشين كاصحاب حاجة، أضطروا إلى هذا الخيار (خيار الحرب) أضطراراً، وبذلك سلكوا طريقاً ليس بمحض إختيارهم ... و"المضطر بركب الصعب" وقد ركبوا وما نزلوا. ومن قبل قد ركبت الإنقاذ ذلك الجواد الجامح جواد الراديكالية الإسلاموية وإستعصى عليها النزول. وخيار المهمشين للحرب قد سلكه الناس في جنوب

٢٨-ميزان المصير الوطني (كتاب) الصادق المهدي ،٢٠١٢، الخرطوم.

كردفان والنيل الأزرق والجنوب ودارفور وكلهم يدرك قابلية الدولة واستجابتها للعنف الذي أنهك الوحدة السودانية وأنهك إدارة الدولة، التي أضحت تعمل بسياسة رزق اليوم باليوم، وتقلب رأسها ذات اليمين وذات اليسار بحثاً عن اتجاهات الريح القادمة من عواصم الغرب البعيد ومن الشيطان الأكبر ومن أوكامبو و أخيرا من فاطمة بنت سودا وجميعهم أصبحوا يتحكمون حتى في أحلامنا البسيطة خلال نومنا القلق.

والتهميش لـه أبعاده النفسية والسياسية، لأنه أيضا يعنى الخضوع في بعض جوانبه، والتمييز والتبعية السياسية والقابلية للإستغلال (عند المُهمَّش)، وهذا ما تعارف عليه علماء الإجتماع السياسي بما يميز علاقة الزعيم بالتابع *Patron-client relationship* ، والتي بموجبها يسخّر الأول (الزعيم)، الثاني (التابع) لأجندته الآنية الخاصة، كما حدث في دارفور (في صراع التوائم العرب و الزرقة) وفي جبال النوبة في (صراع الاشقاء النوبة و العرب) وعلى طول حزام التماس (في صراع الأخوة المسيريةو المسيرية و المعاليا والرزيقات والسلامات و التعايشة وغيزها من الحروب العبثية)، مستغلين في ذلك التناقضات الإثنية العادية التي تتميز بها كل المجتمعات الريفية، خاصة في إطار تنافس معهود على الموارد في منطقة حزام يمتاز بشح الموارد من مراعى ومياه وأراضي زراعية. تلك النـزاعات كانت دائماً تأخذ الطابع "المهنى الإجتماعي" حسب تقسيم العمل وتقسيم المتاح من موارد البيئة المحلية بين الرعاة والمزارعين، لكن – وبقدرة قادر – رأى حكماء الدولة وحاخاماتها ضرورة أن تتحول تلك النـزاعات من نزاعات رعوية وزراعية إلى نزاعات إثنية: عرب وغير عرب تتصارع فيها الهوية وتتمزق فيها أشلاء الأخوين على طول السافنا و حزام التواصل أو التماس الإجتماعي الحضاري، حيث يصعب للعين المجردة تمييز ما هو المقصود من هذه البلوكات والحوائط الإثنية (عرب – غير عرب) التي أنشأتها الدولة وغذّتها، وبعثت فيها حيوية لم تشهدها هذه القبائل منذ أن مات غردون في الخرطوم، وأنشأ "دراويش" تلك القبائل نواة لأول كيان قومي للدولة السودانية الحديثة، والتي للأسف – أضحت تتراجع القهقري، وتتقدم نحو الخلف وتصعد إلى أسفل. وفي الإطار العام للتهميش وسيطرة علاقة الزعيم – التابع غير المتكافئة في الأقاليم المُهمَّشة، لم يحتاج الحكام في الخرطوم لإعادة إختراع العجلة *re-inventing the wheel* ، بل إتبعوا نفس الإستراتيجيات التي كان يتبعها الإستعمار البريطاني حسب مقتضيات سياسة فرق تسد، وزادوا عليها بأن حوّروا مفهوم الإدارة غير المباشرة التي إبتكرها العبقري الإداري الإنجليزي

لوقارد، وطبقها لأول مرة في نيجيريا عام ١٩١٨م قبل أن تطبق في السودان عام ١٩٢٢م[٢٩]. لقد طوّر الحكام في السودان في عهد الإنقاذ مفهوم الإدارة غير المباشرة وأستبدلوه بالحروب غير المباشرة أو سمها الإبادة غير المباشرة (إن شئت). وهو ذات ما أطلق عليه اللسان الشعبي في غرب السودان مصطلح "برازة الشوك"، والتي غالباً ما يلقى بها في النار مع ما كنسته من حشائش "ضارة" في المزرعة (الوطن)، وأن مصيرهما معاً هو الحرق (سياسة الارض المحروقة) والإبادة أيضاً. ولم يخطئ إختصاصي الزراعة حينما تحدثوا عن "إبادة الحشائش الضارة"، ولا أدرى في هذا السياق ماذا سيكون مصير الجنجويد والذين أغلبهم من الرعاة المهمشين والذين أصبحوا ضحية بين مطرقة الجفاف وتمرد البيئة وسندان الدولة التي ربما تخلت عنهم تقرباً إلى المجتمع الدولي، حتى ولو باعدهم ذلك من العلي القدير الذي حرّم نقض العهود والمواثيق التي تربطهم مع الجنجويد.

في عام ٢٠٠١ أجرت معي جريدة ألوان لقاءاً صحفياً دار حول عدة محاور في السياسة القومية، وعرّج النقاش نحو الشأن الإقليمي. وسألتني الصحيفة عن ما هي الأسباب التي أدت إلى الأداء الضعيف لحكومة اللواء مهندس المرحوم باب الله بريمة في جنوب كردفان(؟). فكان ردى لـها في الحال إن تلك الحكومة والتي لم أعرف أي من أعضائها بما فيهم الحاكم، لم تفشل لكن قصدت الحكومة المركزية والنخب المركزية أن تفشّلها، وذلك لسبب بسيط للغاية، هو أن الحاكم جاء نتيجة إختيار شعبي رغم أنف الحكومة التي كانت تريد كادراً إسلامويا يسبّح بحمدها. هذا العسكري اللواء باب الله بريمة رغم حداثة تجربته في العمل السياسي، إلا أن إختياره كان بإجماع شعبى وتلاحم إثنى بارع من كل إثنيات وقبائل المنطقة في جنوب كردفان. وكان حضوره وإختياره ضد رغبة النخبة الحاكمة في الخرطوم التي تسعى كدأبها إلى تعين وكلاء لها في الإقاليم، وغالباً ما يكونوا منقوصي الإرادة والسلطة، ويديرون أقاليمهم نيابة عن النخب المركزية بطريقة الادارة غير المباشرة التي كان يدير بها المستعمرون مستعمراتهم في أدغال أفريقيا.

وهذا ليس هو المحك كما أوردت للصحيفة، بل قلت لـها أن هنالك إستراتيجيات تتبعها النخب في المركز لترويض نخب الأطراف من المسؤولين مثل الحكام وهي: صعوبة الحصول على الميزانية الضرورية

---

٢٩ أنظر: جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة والوطنية في السودان ١٩١٩ ـ ١٩٣٩، ترجمة هنري رياض، الخرطوم، دار المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، الطبعة الثانية ١٩٨٧، ص ١٣٣ ـ ١٥٦.

لتنفيذ المشروعات حسب ما مصدق به في الميزانية، ومن المعلوم أن تصديق الميزانية هو فقط المرحلة الأولى حيث التنفيذ الفعلي لهذه الميزانية من توفير المال اللازم هي العقبة الكؤود التي نواجه الحكام. وينتهي الأمر ببعض الولايات بأن نسبة التنفيذ في الميزانية لا تتعدى ٥٠٪ من الميزانية المصدقة؛ إن توفير المال اللازم من الميزانية المصدقة يعتمد على علاقات متشابكة ومعقدة بين المسؤول الإقليمي (الحاكم) وبين المسؤولين المركزيين وأحياناً "العشرة الكرام" الذين يحيطون بالوزير (وهم يمثلون الحكومة الخفية). وطالما أن الأمر كله يخضع للعلاقة غير الرسمية الواضحة للعيان، والتي لا تبدو من توصيف الألقاب الرسمية، فإن المسؤول الإقليمي غالباً ما يجد نفسه أسيراً لهذه (التنظيمات السرية)، وربما يُمنع من الوصول إلى المسؤول الأكبر "المتنفِّذ" والذي وإن وصله من ناحية رسمية، فإن أمره سوف لن ينقضى طالما هو خارج دائرة التنظيم الإسلاموي الذي يدير الأمور في الدولة بماسونية وسرية أشبه بأساليب المافيا كما وصفها أحد الناقدين؛ إن النخب الإسلاموية الحاكمة في المركز أحياناً تسعى لإفشال النخب التنفيذية الصاعدة من أبناء الأقاليم حتى تضع حداً لتيار أصيل من المطالبات و لبروز القادة الإقليميين ، ولتنامى النـزعة القومية المحلية الصادقة التي حتماً ستطيح بالنخب المركزية وتلك التي تعمل بالإنابة عنها وبالوكالة. كان ذلك هو الخوف من صعود الحاكم باب الله بريمة المفاجئ في جنوب كردفان؛ وساعد في كل ذلك غياب المعايير المحددة لتصديقات الميزانية الإقليمية، وفي كثير من الأحيان يترك الأمر لـــــ "شطارة" الحاكم والمسؤول الإقليمي الذي يكثر من عمليات الوساطة، ويكثر من الزيارات المنـزلية (بصحبة بعض الأخوان) للمسؤول المركزي، والتوصيات من الشيخ فلان عضو مجلس الشورى لكي تحل لـه مشكلة مرتبات المعلمين التي أنقضت عليها أكثر من عشرة شهور، وجعلت وجود الحاكم أمراً مستحيلاً في ولايته بسبب ذلك وبسبب الضغوط الناجمة عن ذلك. والتطور المنطقى للأمور أن يوصِّل المركز (نتيجة للمتاريس الكثيرة) المواطن في الإقليم الطرفي إلى القناعة الحتمية: إن إبنكم قد فشل في إدارة شؤونكم. والتطور الحتمى أيضاً لهذا البناء والتسلسل المنطقى هو أن تأتي الحكومة المركزية بشخص كفء من أقليم آخر (من أقاليم الحظوة) ليدير شؤون الناس في أقليمكم الذي فشل في ادارته أبناؤكم: وتستمر سياسة فرق تسد وتحطيم الذوات النفسية وتحطيم الكفاءات و القيادات الإقليمية النامية ليستمر التهميش وتستمر علاقة الزعيم – التابع التي أضحت النموذج الفاعل في

علاقة المركز – الهامش وفي إستمرارية التهميش و الوصاية وعدم إحترام الآخرين وإعطائهم حق قدرهم من الحقوق والواجبات والإعتبار.

(٦) إكتشاف البترول؛ قبائل التماس وعدم حيادية الدولة الوطنية

في عام ١٩٨٠ تم إكتشاف البترول في حوض المجلد الذي تقدر مساحته بثلاثين ألف كيلومتر مربع بواسطة شركة شيفرون الأمريكية، والذي غطى أيضاً مساحات تقع إدارياً في جنوب السودان وجيولوجياً هي في حوض المجلد في جنوب كردفان. إستبشر السودان خيراً وفرح الناس في كل مكان وكانت فرحة سكان المنطقة من المسيرية (الإثنية الغالبة) والدينكا والمعاليا وغيرهم من القبائل أكبر. وإنتابت المنطقة حركة دؤوبة من كل أجزاء السودان، حيث أصبح الناس من الوسط ومن كل مكان في السودان يتسابقون لشراء الأراضي في تلك القرية والمدينة ذائعة الصيت، ليست لأنها مقعد نظارة عموم المسيرية الحُمر والزُرق، بل أيضاً رئاسة مجلس دار المسيرية الذي رأسه في يوم من الأيام الناظر دينق مجوك. وأيضاً هي القرية التي درس فيها الدكتور فرانسيس دينج مجوك المرحلة الأولية. هب الناس من كل مكان لشراء الأراضي في تلك القرية و التي ستصبح دبي في غرب السودان أو الدوحة أو إحدى مدن البترول في جزيرة بروناي كما كانت تقول أحلام الغلابا. وأذكر وأنا حديث التخرج في جامعة الخرطوم حيث كنت أعمل معيداً بالجامعة، كلفني أستاذي وصديقي الدكتور محمد عثمان السماني باجراء دراسة في عام ١٩٨١م عن الآثار المتوقعة على إكتشاف البترول على القطاع الرعوي في منطقة غرب كردفان. وقد أتاح لي ذلك فرصة نادرة لدراسة المكان والسكان وفهم ديناميات إكتشاف البترول على المنطقة. وأنا على يقين إن كل المترتبات الضارة على البيئة المحلية وعلى إستغلالات الأرض، وتحويل مجرى أفرع الأنهار وإختلال وربكة نمط الحياة الرعوى كلها لم يتم لها التوثيق، ولم يتم تناولها بشفافية تحفظ للمواطن المحلي حقه، ليس في الظلم (كما هو الحال الآن)، بل في العدل المفقود (منذ ان مات عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز).

ولكن توقفت شيفرون عن العمل لأسباب سياسية وفنية ولأسباب الحرب في منتصف الثمانينات لتأتي حكومة الإنقاذ وتزيح الغطاء عن بئر البترول الأولى في أبي جابرة وبانتيو، وعندها دخل البترول في

حسابات الدخل القومي إلى أن اصبح يشكل ما لا يقل عن ٦٠٪ من الدخل القوميِ. يبقى السؤال: ماذا تحقق للسكان المحليين من ذلك الحدث التنموي الأكبر في تاريخ السودان المعاصر بعد نجاح مشروع الجزيرة خلال سبعين عاماً من ١٩٢٥-١٩٩٥م قبل أن يموت تحت حوافر خيول الشعارات الجامحة وتقطع أنفاسه الأيديولوجيا قصيرة النظر، والتي من قبل قد أقعدت بتنزانيا حينما رفع المعلم نيريري شعار الإعتماد على الذات في إطار المشروع الحضاري والتأصيلي الأفريقي الذي أطلق عليه حينها "الاشتراكية الأفريقية" ***African Socialism***، ويبقى السؤال الكبير: ماذا جنى السكان المحليين في حوض المجلد وفي كل حزام التماس الغني بالنفط(؟) ماذا جنوا بعد أن أصبح البترول يشكل أكثر من ٦٠٪ من الدخل القومي[٣٠].

حينما تسافر في تلك الأنحاء من مناطق إنتاج البترول وعلى طول حزام التماس، تحس بأنك تسافر عبر التاريخ وعبر سنوات من الماضي، وأنك تمر عبر دهاليز من غابر الأزمان. وأن كل شيء في أوساط تلك المجتمعات المحلية يعبر عن الحرمان وعن النسيان والإهمال والإقصاء والتهميش أيضاً. إن الذين إلتقيتهم وسامرتهم في عطلاتي، وما قرأته من بحوث ودراسات وتقارير تعج بها المكتبات والمواقع الالكترونية والصحف السودانية، يشير إلى إستمرار الملامح التالية للتهميش وسوء الإدارة والتخطيط المرتبط بقطاع البترول على المستوى المحلي:

١. إن الأمانة التنموية والتخطيطية كانت تقتضى أن تقوم المصفاة في ذات موقع الإنتاج (في حوض المجلد) حتى يكون مردودها التنموي كبيراً وفاعلاً في المحيط المحلي لكل تلك المنطقة التي يغلب عليها القطاع الرعوي ونمط الحياة الريفي البدوي الفلاحي التقليدي البسيط. وحينها كانت ستكون ثورة تنموية كبرى في كردفان وفي كل حزام التماس والتواصل الإستراتيجي الهام لإستقرار ووحدة السودان وتعيد فيه من جديد صياغة القطاع الرعوي والزراعي التقليدي بإنسانه الكادح، لينعم بخيرات باطن أرض جادت بها طبيعتها. كانت تلك أولى أخلاقيات وأساسيات العمل التخطيطي والتنموي الجاد الواعي في رحاب دولة قومية عادلة في المنهج وفي المقصد. لكن، ولدهشة السكان المحليين كما أورد لي كثيرون ممن التقيتهم، جاء

---

٣٠ -إتفقت حكومة الديمقراطية الثالثة في عام ١٩٨٩ مع شركة شيفرون لمعاودة العمل بعد المؤتمر الدستوري للسلام المزمع إنعقاده في ١٩٨٩/٩/١٨، لكن حال دون ذلك إنقلاب الإنقاذ الذي أفاد من ذلك الإتفاق ليقوم بعمليات تطهير لمناطق البترول ، وليعين شركات صينية وآسيوية لم تلتزم بالمهنية خاصة فيما يتعلق بالعمليات التي تمت لإجلاء المواطنين خاصة الجنوبيين من مناطق إنتاج البترول. إن الشركة الكندية الكبري (تالسمان) قد تركت العمل نتيجة لضغوط جماعات حقوق الإنسان لصالح المجتمعات المحلية التي تم إبعادها.

قرار انشاء المصفاة الكبرى في الجيلي حول الخرطوم والصغرى (للتمويه) في الأبيض. وليت سلطات البترول تملك الشجاعة حتى تشرك الرأي العام السوداني والمحلي في تلك القرارات والخيارات ليس في شأن المصفاة بل في شأن البترول كله. والتي وصفها الرأي العام المحلي بأنها تمثل إستمراراً لعدم حيادية الدولة الوطنية التي إبتدعتها الإنقاذ لتثرى بها تجارب الحكم الفاسدة في أفريقيا. وبالضرورة فإن المواطن محق في كل الأوصاف والنعوت التي يلصقها بالدولة التي لا تشركه في القرار حتى في الخيارات التنموية التي تخصه وتحدد مستقبل أجياله القادمة ـ إن بقى منهم أحد في ظل الحروب المتجددة في المنطقة. وأذكر أن قال لي احد الذين إستفسرتهم، "أن أحساسهم هو أن الدولة لا تثق بهم ولا بالجنوبيين، على حد قولهم، لذلك قررت أن تنقل المصفاة إلى جوارها وإلي حيث عشيرتها. وحتما سيرد عليه أحد الأعضاء الفاعلين في كيان الشمال بأنه لاغضاضة طالما أن خليفة المهدي قد إستنجد بعشيرته وحكم أم درمان قبل أكثر من قرن من الزمان". وذكر مواطن آخر بأن " سياسة الدولة، خاصة في قطاع البترول تتميز بـ "الخيار والفقوس"، في إشارة إلى التمييز والتحيز الجهوى والإثنى الذي أضحى السمة الغالبة للسياسات الرسمية للدولة في التعيين للوظيفة العامة، وفي خيارات وتوزيع التنمية".

٢. كان من المفترض ما تبقى من قرار البترول بعد "تهجير المصفاة إلى الجيلي"، أن ينعم المواطن المحلي بقدر كبير من فرص العمل المحلية. وأن يكون هناك تشريع واضح وفي إطار خطة للتنمية الريفية المتكاملة تسعى للنهوض بهذه المنطقة المنتجة للبترول والتي دفع الإنسان فيها ثمناً غالياً لفاتورة البقاء، ومن قبل قد دفع فاتورة الفناء حينما كان محارباً (في صفوف المليشيات والدفاع الشعبي)، إلى أن أنهكته الحروب الأهلية وإنهار على أم رأسه الإقتصاد الريفي، ووصلت نسب الفقر عنده إلى أكثر من ٩٠٪، ولكن رغم ذلك ظل الانسان قابضاً على الجمر، ووفياً للمكان وللزمان، قبل أن يجور عليه حكام الإنقاذ. ولقد كانت دهشة المواطن المحلي عظيمة حينما رأى أنّ الشركات الأجنبية والحكومية تأتي بعمالتها المستوردة (من داخل ومن خارج السودان) إلى تلك الديار، ولم تترك للسكان المحليين سوى قليل من الوظائف الهامشية. وبعض هذه الوظائف قد يكون أن تُحَّرش قبيلة بأخرى أو إثنية بأخرى، حتى يتم تفريغ الأرض والحجز عليها لصالح شركات التنقيب، وذلك وجه آخر من أوجه حروب الوكالة والحروب غير المباشرة التي تتناغم مع مبدأ الادارة

غير المباشرة الذي إتبعته الدولة في تلك الأنحاء من الوطن بصورة فاقت سياسات الإنجليز. والمعلوم أن القليل من الوظائف الهامشية التي أتيحت للسكان المحليين ليس من شأنها بالضرورة أن تحدث أي تنمية أو تحول في إطار المجتمع المحلي، لكنها ربما تعين على إستمرارية الكفاف، وعلى بقاء الإنسان حياً على وجه الأرض التي ذهبت خيراتها من باطنها كما ذهبت الخيرات التي على ظهرها بسبب الضغط السكاني والتدهور البيئي ونوبات الجفاف المتواترة، وأيضاً بسبب التنقيب الذي أغلق المراحيل وحاصر المراعي وجفف كثيراً من مناهل المياه التي يتعارف عليها المواطنون باسم "الرقاب" وهي إحدى روافد بحر العرب الكثيرة التي تمثل أماكن إستقرار موسمية لبدو ورُحّل المسيرية في الصيف في الأجزاء الجنوبية من ديارهم، والتي أصبحت الآن جزءاً من مغالطة نيفاشا وبروتوكول أبيي الناقص المعيب الذي وقعت عليه الدولة تحت الضغوط الدولية وبأمل مقايضة ود المجتمع الدولي ببدو المسيرية، وقد كان.

إنّ الآثار البيئية الضارة التي ترتبت على إكتشاف وإستغلال البترول لم يتم التوثيق لها بصورة أمينة من قبل الدولة، لكن مما لا شك فيه أن المنطقة غير قادرة بعد البترول لأن تستوعب ٢٥٪ من الثروة الحيوانية التي كانت تستوعبها في الستينات، وأنّ هذه الآثار البيئية لا تشتمل على الآثار المباشرة التي ترتبت على: القطع الكثيف للأشجار؛ تحويل مجارى الأنهار الفرعية وأغلاق بعضها تماماً؛ و إستمرار التنقيب على حساب المراعي بحجز آلاف الكيلومترات من الأراضي الرعوية؛ الإعتداء الكثيف على الأراضي الزراعية وتشريد المزارع والراعي التقليدي في آخر المطاف وهكذا يتم تخريج أفواج بروليتاريا النفط.

كل هذه التحولات قد أدت بدورها إلى تحولات بيئية كبرى إنعكست في تناقص و ضعف الغطاء النباتي، وتناقص كميات الأمطار نتيجة لتضاؤل الغطاء النباتي وإنجراف التربة، وبلغت المأساة قمتها بالنتيجة الحتمية وهي الزحف المتسارع للصحراء جنوباً وبالتالي مزيداً من التنافس حول المرعي والماء ومزيداً من الاحتكاك والتوتر بين الزُراع والرعاة. وكثيرون من السكان يرون أن التعويضات الضئيلة التي تلقاها بعضهم لا تتعدى أن تكون "عطية مزين" ومن نوع الإكراميات والهبات، حيث أنها تفتقد إلى المنهجية العلمية الكفيلة بجبر الضرر بالتعويض والتي يفترض أن تتم في إطار خطه وإجراءات تنموية شاملة لكل المنطقة، والتي تضمن لها التحول التدريجي السلس من قطاع رعوي إلى قطاع خدمي مرتبط بالبترول. لكن كل ذلك

لم يحدث، حيث أن المنطقة الآن بأغلبها تعيش مرحلة تحول تدريجي نحو بروليتاريا النفط الذين لا يرتدون أي ياقات: حيث الياقات الزرقاء (العمال المهرة) والبيضاء (من الاداريين والتنفيذيين) جمعيها قد تكفل باحضارها السيد وزير البترول الذي أدخل فرية القبيلة في أورنيك التقديم للخدمة في هذا القطاع[٣١]. ويبدو إن واحدة من القبائل التي تقطن تلك الأنحاء من الوطن لم ترق لـه ــ الوزير ــ حتى يشملها في معية ذوي الياقات (حيث اللون لا يهم). إن هذه البروليتاريا النفطية الجديدة، والتي هي في طور التكوين والصياغة، ما هي الا الصورة الجديدة للنازحين، ولكن هذه المرة دون أن يفارقوا ديارهم وهنا تتجلى رحمة الدولة بالمواطن الذي قررت أن توفر لـه تكلفة المواصلات الطويلة من غرب كردفان حتى ضواحي أم درمان في حالة النزوح التقليدي والذي بدوره ما زال مستمراً أيضاً.

وما هذه إلا بعض من خواطر إقتسمها معى البسطاء من أهلنا الرعاة والمزارعين في القرى والأرياف النائية في تلك الأنحاء من الوطن، بما فيها قريتي التي يجاورها خط البترول العابر والذي يتجه حسب قانون الجاذبية، وتبعاً لخط تقسيم المياه الجيلوجي شرقاً نحو النيل في تأكيد لحقيقة حتمية هي أن " ألمي بجري محل مِدّنكِس" (أي الماء يسير حيث الانحدار والميلان)، وفي هذه الحالة يميل حيث مالت السلطة وتركيبتها المُختلّة في السودان. وإن خط البترول الذي يجاور القرى ويمر عبرها مرور الكرام لم ير الناس منه الا أكوام التراب المحيطة بالأنبوب، ولكنهم لا يدرون ماذا يحمل في داخله وإلى أين يتجه (حمده في بطنه [أي سره معه]). ويبدو أن للمواطن في تلك الأنحاء صلة حميمة بالتراب: حيث نصيبه منه فقط الأكوام في حالة مشروعات التنمية ونصيبه "العجاج" و الغبار الذي تطلقه عربات المسئولين في زياراتهم الربع قرنية، والتي غالباً ما تكون للتأكد من كون المواطنون أحياء حتى تشملهم كشوفات الضرائب والإنتخابات المزورة القادمة، وهذا غير مهم كما ذكر لي أحد المواطنين بأن الإنتخابات الأخيرة في قريتهم قد شارك فيها حتى الأموات، طالما أن نصيب الصوت كان رطلان من السكر الصافي للأحياء(!). وتلك فرية أتت بها الإنقاذ في إطار ما يعرف بالإجماع السكوتى، والذي شمل الموتى الذين أسكتهم الموت، ولكن يظل تواصلهم مع الأحياء (عبر الإنتخابات) في تحديد خيارات المشروع الحضاري العظيم. وهذا هو تأصيل الديمقراطية عندما يكون القوم فاسدون.

٣١- من المحتمل أن يكون الوزير الذي تم في عهده إدخال السؤال عن القبيلة في إورنيك التقديم لوظائف البترول هو الدكتور عوض الجاز.

٣. إن الدولة لم تفصح عن القدر الهائل من التهجير الذي تم للسكان المحليين والتحولات البيئية السالبة التي أضرت ضرراً بليغاً بنمط حياتهم البدوي أو الزراعي، خاصة وسط المسيرية والرزيقات والدينكا والنوير (والحوازمة والنوبة) على السواء. هنالك مجموعات سكانية بأكملها قد تمت إزاحتها قسراً وقهراً حتى تتمكن شركات البترول من التنقيب، والذي حتماً في نهاية المطاف يدر في خزينة دولة الحزب وحزب الدولة وكلاهما سيان، وذلك شأن آخر. إن المهم في الأمر أن المهجّرين قد فقدوا مساكنهم ومراعيهم وحتى الساحات التي يلعب فيها أطفالهم، وتلك التي يدفن فيها موتاهم. و أنهم لم يجنوا ثمار البترول ولو تعويضاً يسيرا للخراب البيئي الذي حل بالمنطقة، وبالطبع لم يجن ثمار البترول كل الشعب السوداني طالما إن الذهب الأسود الذي أكتنف أمره – مع ذهب أرياب الأصفر- ضباب كثيف من التعتيم[٣٢]. ومع ذلك فاحت رائحة الفساد من قطاع البترول حتى شممناها في كل عواصم الشرق والغرب وتجاذبت أخبارها "القِبَلْ الأربعة".

٤. لقد تساءل الناس كثيراً في سمرهم ومجالس أنسهم في تلك الأنحاء في السافنا الغربية وبحثوا عن تفسير لعدم إنشاء المصفاة في موقع الإنتاج أو حتى قريباً منها في ذات المنطقة. منهم من قال إن الاسباب تعود لما يعرف بالخطة (ب) *Plan B* أو الخطة البديلة كما يعرّفها التفكير الإستراتيجي، حيث أن كل تلك الأجزاء من الوطن لا تقع في إطار السودان المحوري الذي حددته الإنقاذ على لسان عرَّابها الإقتصادي السيد عبد الرحيم حمدي بأنه السودان الذي كانت تحكمه مملكة سنار (السلطنة الزرقاء) التي حكمت بالإسلام، وهي تشمل المثلث من (دنقلا – سنار- كردفان الشمالية). وقال آخر إن عدم توطين المصفاة في المنطقة ناتج عن عدم الثقة في ولاء الناس من غرب السودان(أغلبهم من الأنصار) (أو من الحركة الشعبية) في تلك الأنحاء من السودان، وذلك يعني عدم الولاء للموقع و للناس وللجغرافيا أيضاً. وفي كل الحالات قال بعضهم أنه تمييز تقوده الدولة ضد بعض أجزاء الوطن وضد بعض "أجزاء المواطنين". إن تلك "الحقارة" قد بلعها أهل الغرب وأكلها أهالي كردفان "على اللُبَّاد" حتى ظهرت شهامة ولاحقاً إنضم عشرات الآلاف من أبناء الحوازمة و المسيرية للحركة الشعبية (ولاحقاً الجبهة الثورية)كناية وتعبيراً عن غضب الحليم، وما علمت الخرطوم

٣٢ حقيقة إن مسألة الوضوح والشفافية حول عائدات البترول كانت ولا زالت من القضايا الغامضة والمسكوت عنها في إدارة الدولة في السودان، ولا أحد يعلم على وجه التحديد والدقة ــ إلا قلة قد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة على مستوى الحكومة ـــ ما هو حجم العائد من البترول، وكيف يتم إستغلاله. والأخطر أنه لا يظهر في الموازنة العامة للدولة (كما في تقديرات موازنة الحكومة القومية للعام ٢٠٠٩ ملخص الإيرادات والمصروفات قطاعياً)، حيث يوضح الجدول أن إيرادات البترول (صفراً) وهو أمر غير معقول(!!!)، ولا تفسير له سوى أن الحكومة تعمدت حجب أرقام العائدات لأسباب تخصها.

إن المسيرية والحوازمة والرزيقات هم أبكار المهدية رغم عدم إنصاف التاريخ لهم، حيث لم يذكرهم بخير أو شر، إذ اكتفى فقط بوصفهم "بالدراويش". حيث أن التاريخ قد كتبه أبناؤهم من الطرف الآخر للنهر... ومن الأبناء من ظلم العمومة والخؤولة. ويبدو أن التاريخ في السودان ما زال يسير على ذات المنوال من التقسيم الجزافي من قبل مئات السنين، حتى صاغت لـه كتب التاريخ مصطلحى "أولاد البحر" و"أولاد الغرب". إنه حتماً تاريخ حكته الحبوبات وتشربه الأبناء (بعكورته) وورثوه (صُرّة في خيط) للأجيال الحاكمة الآن، والتي ما زالت تحمل في نفسها شيئاً من حتى، وإن تدثرت بعباءة الوطن وبالدين وبالعلم.

لذا نقول لهم: أنزعوا عنكم ذلك الجلباب أيها الأخوة، فإنه جلباب من حديد لا تستطيعون معه الحركة والحراك بحرية وموضوعية في وطن ـــــ كانت ـــــ تبلغ مساحته مليون ميل مربع، وتقطنه أكثر من ستمائة قبيلة. ونضيف: تخلصوا من تلك الأثقال والأحمال من التاريخ الكاذب، ومن أهواله وقفشاته التي تجرأت حتى أطلقت على أنضر سنوات التكوين الوطني ألفاظ الفوضى والبدائية والبوهيمية مثل: "إنت قايل الحكاية مهدية". ويبدو أن بعض فصول التاريخ القاتمة هي في الحقيقة ما زالت مسرحيات وروايات وممارسات يومية حية تعيش بيننا على الرغم من أن شخصوها الفاعلين يرقدون بجوارنا في الجزء الشمالي من أم درمان في (كرري)، وفي ضواحي النيل الأبيض غرباً في (أم دبيكرات) وفي صحراء كردفان في (شيكان) و(البركة) و(كازقيل) وفي الجزيرة الزرقاء في (الشكابة).

إن حقول البترول قد إقتطعت الآف الكيلومترات من مزارع المسيرية ومراعيهم، ولم نسمع بإنشاء الصندوق القومي لتعويضهم، ولا بالطفرة الإنمائية التي حولت أرضهم وديارهم إلى مناطق بترول. وأقصى ما يصبو اليه الكثيرون منهم وظائف عمالية، إذ أنّ الأفندية والمهندسين وغيرهم من ذوى الياقات البيضاء يُؤتى بهم من حيث أتى الحكام، من أقاليم الحظوة وإثنيات الدم الأزرق، وأتضح أن العلاقة التي ميّزت السلطة الحاكمة بالمسيرية خلال ما يزيد عن العقدين الأخيرين هي علاقة "إستكرات" و"إستغلال"، تنعدم فيها المصداقية المرجوة في الحلفاء، خاصة من جانب الدولة الحليف الأكبر، والخادع الأكبر في ذات الوقت. وقد ذكر لي أحد الذين حادثتهم، بأن رجال المسيرية الأشاوس ماتوا ومن قبلهم مات رجال الحوازمة والرزيقات وكل قبائل البقارة في حزام التماس من (أم دافوق) حتى (كاكا التجارية)، وأخيراً جاءت معاهدة الأمس

مع الحكومة التي عرفت بمعاهدة نيفاشا. وبما أن الإسلام يجب ما قبله، فالمعاهدة الأكبر كذلك تجب تلك الصغرى (بين المسيرية و الدولة) التي مات بسببها فقط بضع آلاف من رجال ونساء القبائل، وضاعت أبيي وضاع بترول حوض المجلد، وتلك أقسى صور التهميش حينما تعنى الإستغلال والإبتزاز ونقض العهود، للدرجة التي يحس معها المجنى عليه بأنه ليس أكثر من (برازة شوك) يلقى بها بقسوة في قارعة الطريق بعد إنتفاء الغرض، وأصبح حال الناس لا يختلف عن حال الهنود الحمر الذين أخذت أرضهم وحجزوا في سجون المحميات(!) تتعدد القارات والظلم واحد.

إن ما يجب أن يقال وبالصوت العالي هو أن نخب المركز خاصة الإسلاموية منها قد فشلت في إدارة التنوع الإثنى والديني والجهوي في السودان الواسع، وذلك بالإبقاء على المعادلة غير العادلة لتقسيم السلطة والثروة، وحتى إقتسام الهوية، والتي ستكون تقسيماً قسرياً وقيصرياً لو أطلقنا الهوية العربية حصرياً حتى على شمال السودان السياسي. أما نخب الهامش التي قدر لها أن تكون في موقع القوة، فإنّ قوتها منقوصة وسلطتها منقوصة وهيبتها أيضاً منقوصة، طالما لاتسندها الثقافة الغالبة، ولا البناء الإجتماعي المتوازن. وأيضاً لأن التهميش المزمن قد أفرز تهميشاً نفسياً ليديم ويبقى على العلاقات السياسية غير المتوازنة بين نخب الهامش والنخب المحورية في المركز، والتي تنظر إليهم كأجراء أو كوكلاء ولكن حتماً لا شركاء. وهذا نتاج للعلاقة غير المكتوبة بين المهمّش والمهمِّش والتي خير ما يجسدها علاقة الزعيم بالتابع وهي علاقة يغلب عليها الإمتنان من صاحب السلطة الأكبر في المركز إلى صاحب السلطة الأصغر في الإقليم الهامشي. زائداً على ذلك إن إختيار النخب الطرفية في الأنظمة الشمولية يتم على أساس عقد متميّز بالذاتية لا بالموضوعية، وغالباً ما يتميز بالإبتزاز بين مسؤول ومسؤول آخر، وذلك وجه من وجوه التهميش لم يجد حظه من الدراسة والتحليل لارتباطه بالسلطة ولحساسيته أيضاً. أما الوجه الآخر والذي هو أكثر وضوحاً، هو أن النخب التنفيذية التي تأتي من الأطراف دون إختيار المركز ــــــ مثل إختيار الولاة في نهاية عقد التسعينات ــــ فإن الولاة الذين إختارتهم القواعد الشعبية رغم أنف النظام، كان مصيرهم الفشل والتخذيل، وذلك ببساطة عن طريق حجب الدعم والمساندة المركزية لهم خاصة في الإفراج عن الإستحقاقات المالية لتلك الولايات. وكثيرون من أولئك الحكام ذكروا بأن تلك سياسة مقصودة لافشالهم وسط أهلهم حتى يؤتي بمن

هو كفء من أهل الحظوة وأهل الحضرة، وهكذا تتوالى وتتوالد صيرورات التهميش في تعقيد فريد يعكس رغبة وإصرار المركز ونخبه الحاكمة في الإبقاء على السلطة والثروة حتى من خلال إبتزاز وإستغلال النخب الطرفية. وبالطبع كل هذا بخلاف النخب البلاستيكية التي تضعها النخب المحورية من المركز في الأقاليم من باب الإدارة غير المباشرة، وهو نمط من أنماط الادارة الأهلية التاريخي تمّ توليفه الآن في إطار الإدارة الحديثة للدولة، وإدارة الأقاليم والأطراف الهامشية.

(٧) قبائل التماس؛ بروليتاريا النفط في ظل الدولة الإثنية القابضة

وكما ذكرت سابقاً، ففي عام ١٩٨١م وكنت حينها حديث التخرّج من جامعة الخرطوم، وأعمل معيداً بمركز الدراسات والبحوث الإنمائية بالجامعة، كُلفت بالقيام بدراسة ميدانية وكتابة بحث عن "الآثار المتوقعة على إكتشاف البترول على القطاع الرعوى وسط المسيرية في غرب كردفان". والدراسة التي أعددتها قُدِّمت بذات العنوان في المؤتمر الذي إنعقد حول آثار البترول في عام ١٩٨٢م (ولم أحضره حيث كنت في بعثه دراسية خارج البلاد).

ولتنفيذ الدراسة حزمت أمتعتي وسافرت بالقطار لــ(الدبيبات)، ثم بالعربات بدأ من (دميك) و(نمر شاقو) و(لقاوة) في ديار المسيرية الزُرق حتى (المجلد) و(بابنوسة) و(الفولة) والأرياف المترامية وصولاً إلى (بانتيو)، حيث تمت إستضافتى في فندق شركة شيفرون الفاخر. وحسب مناهج وطرائق البحث العلمي التي إنتهجتها، تحدثت مع كل الناس في المنطقة على مختلف أنماط حياتهم: الموظفين والمهندسين من الأجانب والسودانيين. وتحدثت مع المسؤولين في المجالس الريفية، ومع قطاعات التجار والشباب والمرأة ومع الرعاة في فرقانهم، ومع المزارعين المستقرين في قراهم و زعماء العشائر والقبائل ومشائخ القرى والمعلمين والنخب المحلية. وشملت لقاءاتي حتى الأطفال بنين وبنات في المدارس وخارج المدارس (حيث تكون الأغلبية). وكل المقابلات والحوارات وحلقات النقاش كانت تدور حول البترول المكتشف حديثاً، وماهيته والآثار التنموية المترتبة على المنطقة من جرائه، خاصة على القطاع الرعوى وعلى القطاع الزراعي التقليدي (الإعاشي-الإكتفائي). وأيضاً شمل الحوار مردودات إقتصاديات البترول والتنمية المصاحبة لـه على الراعي

وعلى المزارع البسيط في المنطقة، وعلى البناء الإجتماعي وعلى الثقافة المحلية، وهل سيسير التطور على ذات النهج التنموي الذي حدث في منطقة الخليج، والذي في كثير من الأحيان ذوّب الثقافة المحلية، وفي بعض الأحيان أبقى عليها بالدرجة التي أنتجت ازدواجية ثقافية اقتضت تواجد الخيمة بجوار العمارة الشاهقة، والسوبر ماركت الكبير وهكذا. وفوق ذلك شملت الدراسة الآثار البيئية التي ربما تترتب على إكتشاف وإستغلال البترول، خاصة الآثار الناجمة من القطع الكثيف للأشجار والحفريات وشق الطرق، والتي أشار الكثيرون ممن إلتقيتهم إلى أنها بدأت تغير في مجرى أفرع بحر العرب وفي مجرى كثير من الرقاب (الأنهار الفرعية الصغيرة)، مما تطلب ذلك أن تغيّر بعض مجموعات الرحّل أماكن نزولها وإستقرارها وفلوات رعيها وفي حركتهم البندولية في فصلى الخريف والصيف.

لقد رسم الناس على إختلاف أعمارهم ومهنهم ومشاربهم وأدوارهم الإجتماعية، صوراً وردية للآثار المرتقبة على إكتشاف وإستثمار البترول في المنطقة، فمنهم من صوّر ديار المسيرية بأنها ستصبح أشبه بجزيرة بروناى (التي تجاور ماليزيا) أو بدول الخليج (وخاصة الكويت)، أو شرق المملكة السعودية، للدرجة التي ذكر فيها بعض الظرفاء بأنهم الآن يعدون انفسهم للبس "العُقالات" وإرتداء القفاطين المصنوعة من الحرير تمشياً مع الحياة الجديدة المرتقبة بعد النفط في المنطقة، وحينها سيودعون الرعى التقليدي والزراعة التقليدية التي تناقص إنتاجها دون الإكتفاء الذاتي للمزارع وأسرته. وذكر آخرون بأنهم سيوقفون الهجرة الموسمية للعمالة سواءاً كان في مشاريع الزراعة المروية أو الزراعة الآلية في وسط السودان وشرقه. وبدلاً من ذلك سيقومون بالترتيبات والتجهيزات اللازمة من عمران وخلافه لاستقبال المهاجرين الذين سيغمرون المنطقة للعمل في قطاع النفط وقطاع التجارة والإستثمارات والخدمات التي حتماً ستزدهر تبعاً لإزدهار إقتصاديات النفط. وحلم الجميع حتى الأطفال بحياة جديدة في ظل النفط وكذلك بتعليم جديد بمفاهيم وأدوات وبيئة مدرسية جديدة. وحلم الجميع بنمط حياة مفعم بالأمل النضير وبالعيش الرغد وبالإستجمام والرفاهية في ظل إقتصاديات النفط. وتمددت الأحلام بطول حوض المجلد بتمدد تلك الديار حتى تيجان ديار الدينكا والنوير جنوباً، وحتى فيافي الرزيقات غرباً وحتى جبال النوبة وديار الحوازمة شرقاً.

وبالفعل، لمست في تلك الأيام بداية حركة دؤوبة في مدينة المجلد والتي أحاطت بها الآلاف من

قطع الأراضي المحجوزة والمسوّرة من كل جانب حيث تناقلت أخبارها كل مدن السودان وقراه، وكل من استطاع من المغامرين الإقتصاديين قد حضر للمجلد لاقتناء قطعة أرض (في الجنة المرتقبة)، والتي ربما أصبحت لصاحبها في المستقبل عمارة تستأجرها إحدى شركات النفط، أو نادياً لموظفي شركة البترول، أو صالة للبليارد أو مقهى إنترنت أو نادياً للألعاب الرياضية والساونا أو سوبر ماركت أمريكي على شاكلة ستوب آند شوب، أو غيرها من الإنشاءات الخدمية التي لا غنى للمجتمع النفطى الحديث عنها. وحينها ستعود للمجلد تلك المكانة التاريخية التي إكتسبتها من كونها عاصمة لمملكة الداجو قبل خمسة قرون خلت حتى كنّاها أهلها إستحلاءاً بلفظة: دار دينقا أم الديار.

لقد حلم الناس طويلاً وكثيراً في ديار البترول، إنها أحلام نسجت حول البترول وإرتبطت به ودارت حولـه. وقد كان حلماً مباحاً ومبرراً وضرورياً في ظل المعطيات الماثلة من آبار للبترول وشركات النفط وأجانب يجوبون المنطقة شرقاً وغرباً. إستمرت الأحلام في أثناء الحرب وبعدها. ولكن هنالك شخصان أو ثلاثة لم يحلموا كثيراً حتى وصفهم بعض أعضاء المجتمع بالتشاؤم.

وكما ذكرت سابقاً لقد جاءت حكومة الإنقاذ لتعيد فتح الآبار المغلقة وتفتح مجالات التنقيب أمام الشركات الآسيوية والصينية، وقد أُعيد إنتاج البترول بكميات تجارية كبيرة شكّلت مالا يقل عن ٦٠٪ من إجمالي الدخل القومي للسودان حسب إحصائيات عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧ أُتيحت لي فرصة لزيارة عابرة لمنطقة المسيرية، وأيضاً إلتقيت بكثير من الأهل والأصدقاء من أبناء وقيادات المنطقة، القبلية والسياسية في الخرطوم، حيث تبادلنا حديث عميق حول البترول، كان دوري فيه مستمعاً أكثر منه مبادراً بالنقاش طالما أنني قد إنقطعت لبعض الوقت عن المنطقة ولم تتوافر لي سوى القراءات والتقارير والنشرات التي أطلع عليها من المواقع الإلكترونية ومن أجهزة الإعلام السودانية. ورغم ذلك هذه بعض ملاحظاتي الميدانية من زيارتي للمنطقة، والإستنتاجات من النقاشات والحوارات مع بعض النخب من الأصدقاء في الخرطوم:

أولاً: إنّ التنقيب والحفريات وحجز الأراضي الواسعة وقطع الغطاء النباتي وإزالته وشق الطرق وإغلاق مجارى الخيران وأفرع الأنهار، أحدثت خللاً بيئياً رهيباً كان مردوده ـ على المستوى القصير والبعيد ــــ سيئاً على مجمل النظام البيئي *Eco system* وعـلى القطاعين الرعوى والزراعي في تلك المنطقة وعلى طول

حزام التواصل الإثنى الذي يشمل قبائل المسيرية والرزيقات والحوازمة والنوبة والدينكا والنوير في شمال بحر الغزال وغيرهم. فنتيجة للتدخلات البيئية الضارة، تمت محاصرة قطاعات الثروة الحيوانية الهائلة في حيز رعوى ضيق. وإنقطعت أيضاً وإرتبكت وتيرة الرعى السنوية المتواترة بصورة أخلّت بالمنطق الرعوى المستمد من التنوع البيئي في المنطقة، والذي تمليه أيضاً الضرورات المناخية وبدونه تفقد الثروة الحيوانية قدرتها على البقاء في حال الإحتفاظ بها في الجزء الشمالي الجاف مقارنة بالأجزاء الجنوبية الرطبة حول بحر العرب حيث تتوافر مراعي التيجان (جمع توج) الخضراء ومياه الشرب المتوفرة من الرقاب (أفرع النهر) في فترة الصيف. والآن إختلت هذه المنظومة التي يرتكز عليها جل نشاط القطاع الرعوى في هذه المنطقة التي تحتوى على الملايين من رؤوس الماشية متواضعة النوع خاصة للحوم التي تغطى حوالي ٣٠٪ من إحتياجات السوق السوداني. نتيجة لكل تلك التشوهات البيئية، فقد كثير من الرعاة ثروتهم الحيوانية وأصبحوا يعيشون الفاقة وبؤس الحال والإضمحلال. أما المزارعون فقد حجزت شركات البترول والدولة على أراضيهم (للصالح العام)، وتبعاً لذلك إنهار الإقتصاد التقليدي. والمزارعون الذين فقدوا أراضيهم مع الرعاة الذين فقدوا ماشيتهم، كونوا طبقة جديدة في المنطقة يمكن أن يطلق عليها (بروليتاريا النفط)، والتي حتما ستكون المصير الطبقي لكل القبائل في حزام التماس كما ذكرت سابقاً.

إنّ طبقة بروليتاريا النفط هي ليست النتاج الطبيعي الذي يلازم تطور النظام الرأسمالي في شكل التصنيع ذو الحجم الكبير، إنما هي نموذج جديد للتهميش الذي يعني فاقد التنمية[٣٣] وفاقد النمو الإقتصادي والإقصاء الإقتصادي المرتبط بالنفط في ظل التنمية غير المتوازنة التي تنتهجها حكومة الإنقاذ تجاه هذه المجموعات السكانية من خارج دائرة الحظوة الرسمية والإعتبار الإثني.

ثانياً: ما زالت مؤسسات القطاع الإجتماعي الخدمى في منطقة المسيرية، وأيضاً على طول حزام التماس، تعاني الضمور في مجالات الصحة الأولية والثانوية والتخصصية وفي مجال الرعاية الإجتماعية. إن نسب الإنخراط في التعليم العام في غرب كردفان لا تتعدى ٤٠٪ (أقل من المتوسط القومي بكثير)، وأنّ كثيراً من المدارس

٣٣ هو تماماً كالفاقد التربوي الذي يميز أهم مخرجات العملية التربوية في هذه الأجزاء من السودان والذين أصبحوا مع مرور الأيام وقوداً للحروب الأهلية وثورات الإحتجاج التي إنتشرت في الأنحاء الغربية من السودان.

ما زال يفترش تلاميذها الأرض ويعاني معلموها من ضيق ذات اليد بالإضافة لنقص المعينات المدرسية والتدريب وتأخر المرتبات وإغلاق الداخليات. كثيرون من المواطنين في تلك الأنحاء ذكروا أنهم يسمعون عن البترول فقط من المذياع أو عند زيارة مسؤول كبير يصطحب "الخواجات". والدولة التي كانت تطمح في كل تفاعلاتها في خروج المواطنين للإستقبالات الجماهيرية الضخمة كسلوك تعويضي عن أزمة الشرعية المفقودة والمزمنة، أصبحت الآن لا ترغب في مقابلة المواطنين عند زيارة المسؤولين الأجانب حتى لا يسمع الزوار شكاوى وأنين المواطنين المخدوعين بالنعيم الدنيوي البترولي الذي تحول إلى سراب وإلى خراب ديار. وأيضاً حتى لا يرى الأجانب حال السكان المحليين الذين يعيشون شظف العيش والحرمان وهم أصحاب الأرض التي أنتجت ذلك الذهب الأسود الذي غذى ظاهرة الفساد في البلاد. إن الدولة أصبحت (تُلبّد = تخفي) المواطنين المحليين عند زيارة الأجانب حتى تحجبهم من رؤيتهم، وحتى لا تصيب الضيوف الأجانب وخزة الضمير، بأن المليارات من الدولارات التي تجنيها شركات البترول والنخب الإثنية الحاكمة في الخرطوم، هي من أرض ذلك الراعي وذلك الفلاح الذي تقوَّس ظهره وضمرت بطنه، والذي بفعل التنقيب أصبح خالي اليدين إلا من ذكريات جميلة يحتفظ بها في "مخلايته" وأخرى في "مخيلته" حول تلك الأيام النضرة من العهد الماضي التليد *The good old days* قبل إكتشاف البترول وقبل إنهيار النظام البيئ و الإجتماعي في مجتمعه.

ثالثاً: تحدث الناس في تلك الأنحاء بمرارة عن المصفاة التي قررت الحكومة أن تضعها في جوارها الرحب وعلى مقربة من القصر الجمهوري (في ضاحية الجيلي)، بدلاً من أن تضعها حيث منطقة الإنتاج، وحيث الإنسان الأكثر حاجة إلى التنمية البشرية والإجتماعية، ولتفيد قطاعات من المواطنين السودانيين من المسيرية والرزيقات والحوازمة والنوبة والدينكا والنوير، وهي مجموعات سكانية عانت كثيراً من ويلات الحرب الأهلية ومن ويلات التهميش والعزل الإجتماعي *Social exclusion*، ومن الإقصاء المقصود من المركز. وأيضاً لتزيد من فرص التنمية الإجتماعية والتماسك القومي عن طريق زيادة وتيرة التداخل الإثني والمساكنة والإندماج والشعور بالمساواة وتحقيق الذات، وإقتسام خيرات الوطن حتى ينمو في دواخلهم ذلك الوطن (الإحساس) الذي وهبوه أعز ما يملكون من النفس والولد خلال سنوات الحرب الطويلة والتي أبلوا فيها أيّما بلاء. وهذه أبجديات التنمية والتحوّل الإجتماعي في دولة ما زال الترابط القومي فيها مطلباً ملحاً وضرورياً.

ورغم كل ذلك، قررت الحكومة أن تضع المصفاة في الشمال (الجغرافي) إمعاناً في الإثنية والقبلية والعنصرية(!)، والتي أضحت مع الإعتبارات الأمنية، تمثل المحدد الأول والأخير في توزيع فرص التنمية في السودان كما ذكر أحد الذين إلتقيتهم والذي قال بالحرف الواحد، كما ذكرت سابقاً: "...إنّ الحكومة لا تثق فينا نحن المسيرية وكل قبائل البقارة كما لا تثق في الجنوبيين والنوبة. نحن تعتبرنا أنصار (بالميلاد) ومن غرب السودان وأولئك حركة شعبية بالميلاد أيضاً. وأن الحكومة في الحقيقة لا تثق إلا في عصبيتها الإثنية والقبيلة والجهوية. وأصبح خيارنا إما أن نحارب ونخرّب بلدنا، أو نصبر ويكون مصيرنا مثل مصير الهنود الحمر في أمريكا: بالرغم من انهم أصحاب الحق الأصليين لكن تم إيداعهم في محميات بشرية وحجبت عنهم التنمية يميناً وشمالاً ليبقوا خارج عجلة التاريخ...".

رابعاً: أما فيما يخص العمالة في قطاع البترول للسكان المحليين، فإن ٩٠٪ من وظائف البترول أصبحت حصرية لبعض الإثنيات والقبائل والجهويات التي تحددها الدولة حسب الأورنيك الرسمي للتقديم للوظيفة.و بالطبع هذه القبائل ذات الحظوة لا تشمل قبائل السكان المحليين في هذه المنطقة. إنّ الدولة والقائمين على أمر البترول ينحازون لعصبيتهم الإثنية بصورة مخجلة ومستفزّة للشعور القومي السليم.

خامساً: في خلال العشرين عاماً الأخيرة، وأثناء دفاعهم عن الوطن الكبير والصغير مات عشرات الآلاف من شباب المسيرية والحوازمة والرزيقات الأشاوس في حروب التماس، وأصابت الجروح والإعاقة عشرات الألآف أيضاً وترملت الآلاف من النساء وتيتم ألوف الأطفال، وفقد أكثر من ٣٠ ألف طفل فرصة التعليم نتيجة لإغلاق المدارس وتنشيط وبرامج التعبئة للحرب، وكل ذلك كان دفاعاً عن حياض ورياض الوطن(!)، وبذات النسب كان الثمن المدفوع من الإثنيات الأخرى(!!).

وتوقفت الحرب، وضخت آبار النفط، وإمتلأت الجيوب الكبيرة والصغيرة بكل أنواع الذهب، ومع ذلك؛ ساءت حالة السكان المحليين وحالة الأرامل والأيتام، ويئس المجاهدون الذين فقدوا كل ثروتهم وهم في إنتظار الدمج وإعادة التأهيل وكل شيء لم يتحقق. والأطفال الذين فقدوا حظهم في التعليم وتشردوا، فقدوا أيضاً آباءهم وأخيراً تمت إضافتهم لبروليتاريا النفط، خاصة بعد أن نضبت قطعان الماشية وأفدنة الزروع

جراء حجز الأراضي للتنقيب ولإستخراج النفط الذي "سيفيد كل الوطن يوماً ما". إن كثيراً من القبائل المحلية في مناطق التنقيب أضحت تعاني من موجات النـزوح الداخلي. إن رحمة الدولة إقتضت هذه المرة أن تريح السكان المحليين من عناء النزوح إلى الخرطوم وبدلاً عن ذلك لقد تم تهجيرهم وتشريدهم و"تنجيعهم" داخلياً في إطار المنطقة وبدون تكبد عناء السفر الطويل أو الصرف على بند المواصلات والإنتقال. يالها من حكومة رحيمة كما ذكر لي أحد الشيوخ الساخرين الذين إلتقيتهم في الخرطوم. وأخيراً تبخرت أحلام النفط وأضحت "كأحلام ظلوط"، وتبددت معها صورة الوطن العادل الشامل الذي يشمل الجميع بالعدل والمساواة وبالإعتبار والقيمة لكل أفراده.

لقد بدلت قيادة الإنقاذ تلك الصورة المثالية للوطن بأخرى واقعية هي أن السودان أضحى: "وطن الخيار والفقوس"؛ وإن الحكومة هي حكومة القبيلة؛ وأن الدولة القومية قد توفيت إلى رحمة مولاها في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، وأن التي تعيش بيننا هي الدولة الإثنية. أي والله، إنه النموذج الأكثر حداثة في الحكم الذي جادت به قريحة الحكام الملهمين في الخرطوم. إن قدر هؤلاء الناس من قبائل التماس، أنهم ليسوا من إقليم الحظوة؛ ولا من إثنية الحظوة؛ ولا من قبيلة الحظوة ولامن إسلاميي أهل الحظوة، حتى يروا من خيرات البترول ولو النذر اليسير. لقد حكمت عليهم النخبة الإثنية الإسلامية الحاكمة في الخرطوم بأن ينضموا جميعاً إلى بروليتاريا النفط التي تمثل مصدات لغبار ناقلات النفط الضخمة ولخطوطه العابرة. وهكذا منطق الأشياء إذ أنّ ماء النهر يجرى حيث الانحدار: " ألمى بجرى محل مِدّنكِسْ ". كما يقول السكان المحليين في تفسيرهم لإنسياب البترول شرقاً.

(٨) المسيرية والرزيقات والموت بجوار النفط

صدمت كغيري للأخبار المفجعة عن الصدام القبلي بين المسيرية (في الجزء الغربي من جنوب كردفان) وبين الرزيقات (في الجزء الشرقي من جنوب دارفور) في عام ٢٠٠٨، ومانتج عنه من إهدار لحياة مايقارب الخمسين شخصاً[٣٤]. ومنبع الحزن الأول والأكبر هو أن كل الضحايا من الشباب الواعد بكل طاقاته الخلّاقة

٣٤-لقد نشبت عدة صراعات دامية في مناطق البترول خلال السنوات الأخيرة كان آخرها تلك التي وقعت بين بطون المسيرية الحمر (أولاد عمران والزيود) وفُقِدت مئات الأرواح بسبب الأراضي المحجوزة والبترول في أواخر عام ٢٠١٤م.

وطموحاته الكبيرة، والتي سرعان ما إنهارت بموت مبكر دون تحقق الأحلام ودون بلوغ المرام. إنهارت كل تلك الاحلام كما بيوت الرمال في تلك الأنحاء التي إمتازت بالرمال المتحركة دوماً وبلا توقف، زحف الصحراء وزحف الموت.

ومنبع الحزن الثاني هو أن تلك الصدامات وهذا الموت وكل ذلك الدمار ،كان يمكن تفاديه طالما أنه ليس نتيجة لزلزال مباغت أو تسونامي مفاجئ أو إنهيار أرضي إبتلع الناس فجأة. إن هذه الصراعات تحدث بوتيرة معلومة ولأسباب معلومة أيضاً من قبل مئات السنين في هذا الجزء من السافنا الذي تحاصره الصحراء بإستمرار من الشمال وتضيق أمامه فرص التوسع جنوباً، إما بسبب الحرب الأهلية وتداعياتها في بحر الغزال أو بسبب تعقيدات تسوية أبيي أو نتيجة لحجز كميات وافرة من الأراضي الزراعية والرعوية للتنقيب في حقول أبي جابرة وفي حوض المجلد. كل هذه الأسباب زادت من وتيرة الصراع وحدة التنافس على البيئة المتناقصة (والغلّة المتناقصة أيضاً) وكانت النتيجة هي موت الشباب بالجملة بسبب صراع الموارد الشحيحة.

والمنبع الثالث للحزن هو غياب الدولة ممثلة في كل أجهزتها المحلية الرسمية والشعبية والتي ماباتت تمتلك المقدرة الإستطلاعية ولا الحساسية الكافية لتحسس الصراعات والتنبوء بها قبل وقوعها خاصة في واقع ريفي أصبح أكثر تشابكاً وتداخلاً، مع تدهورات البيئة الطبيعية وغزوها بشركات النفط العالمية وتعاظم إحتياجات الرعاة والمزارعين على ذات البيئة المحدودة أحياناً والمتناقصة العطاء في أغلب الأحيان.

والمنبع الرابع للحزن هو أن صراعات القبائل خاصة في غرب السودان وخاصة بين بدو البقارة أضحت حينما تتصادم تكون محصلة ذلك موتاً بالجملة، وقد تصل الأعدادإلى المئات في موقعة واحدة وخلال ساعات قليلة. إن الصراع بين القبائل في حد ذاته لم يختلف بين الأمس واليوم والدليل على ذلك أن الصدام الذي حدث بين الرزيقات والمسيرية في بداية الثمانينيات كان ضحاياه أقل من عشرة. الآن الضحايا أكثر من خمسين أي بواقع خمسة أضعاف[٣٥]. وكذلك فإن دوافع الصراع كانت دائماً - في القديم وفي الحاضر - بسبب التنافس حول موارد المياه والرعي وأحياناً، تكون حول إستغلالات الأرض بين الرعاة والمزارعين أي بين

٣٥-في صراع المسيرية الحمر (الزيود وأولاد عمران) في عام ٢٠١٤ كانت جملة القتلى في معركة واحدة ١٣٠ قتيلاً، مما يؤشر لظاهرة تزايد القتلى نتيجة لإستخدام الأسلحة الحديثة و التي جزءاً منها يتبع للدولة بيد المليشيات الحكومية وشبه الحكومية.الزيادة في نسب التقتيل في عام ٢٠١٤ زادت إلى ٣٠٠٪ من عام ١٩٨٠م.

(القرون) و (الجرون) كما يعبرون عن ذلك محلياً. إذن ماهو الجديد في موت الجملة وبهذه الأعداد الكبيرة وبالنسب المتزايدة في صراع القبائل القديم المتجدد(؟) ببساطة إن الجديد في ذلك هو إنتشار السلاح الناري الحديث بين القبائل، وكذلك إنتشار المليشيات القبلية الحكومية التي تمتلك سلاحاً أكثر حداثة وأكثر فتكاً حتى من السلاح المتوفر لدي أفراد القبائل العاديين مثل الكلاشنكوف. إن هذا العنصر الجديد والمتمثل في إشتراك المليشيات القبلية ذات الأسلحة المتطورة في صراع القبائل هو الذي أدى للحصاد (الوافر) في أرواح الشباب من المسيرية و الرزيقات في الأمس القريب. وتبقى الأسئلة الملحة:

١. هل هذه المليشيات خارج إطار السيطرة الحكومية أم أن وجودها وعملها داخل القبائل تم بمباركة كريمة من الدولة الفتية(؟) أم هي مليشيات حكومية و قبلية في ذات الوقت؟.

٢. وهل هذه المليشيات هي النسخة الكردفانية للجنجويد، أم أنها الخميرة الضرورية لإنتاج جنجويد المستقبل(؟).

٣. هل هذا يعني أن الدولة أضحت عاجزة عن السيطرة على أطراف الوطن المترامي، وأن القبضة الإدارية أضحت لا وجود لها في الواقع المعاش في الأرياف البعيدة، وإن وجدت بعض الإشارات لوجود دولة فإنها تعوزها الإمكانيات والوسائل التي من خلالها يمكنها آداء مهامها وبسط هيبة الدولة أو على الأقل إشعار المواطن بوجودها(؟).

".. لا توجد دولة في تلك الأنحاء من الوطن" كما ذكر لي أحد الذين هاتفتهم معزياً ومستفسراً عن الأوضاع في المنطقة (في جنوب كردفان وجنوب دارفور). وقد هاتفني أحدهم قائلاً:"إن حرب دارفور تزحف الآن تدريجياً نحو كردفان"[٣٦]. ويبقى السؤال:

١. هل للدولة أجهزة إنذار مبكر لمعرفة إتجاهات وحجم النزاعات والصدامات والحروب الأهلية التي ربما إنفجرت في هذا الجزء أو ذاك من الوطن(؟)

٢. وبذات القدر هل هناك إجراءات وتحوطات إستباقية تتخذها الدولة لمنع مثل هذه الصراعات أو الأخطار القادمة ومنع تمددها(؟)

وما يجدر ذكره أن هذه القبائل لا تعشق الموت، كما يحلو للبعض أن يقول في وصم الرعاة

٣٦–كان هذا الإستقراء و التنبؤ في العام ٢٠٠٨م.

البدويين بالعنف، بل على العكس من ذلك كغيرهم من خلق الله يحبون الحياة وينشدون السلام والسعادة، لكن هذه القبائل تتحارب مع بعضها رغم وشائج القربى الإثنية والدين والولاء السياسي من أجل بقاء في واقع ضاقت فيه الفرص إلي أن أضحى فيه الصدام الدامي وسيلة لذلك البقاء المنشود، خاصة في غياب الدعم الحكومي لإستراتيجيات ووسائل وفرص بديلة توفرها مشاريع التنمية الإقليمية والريفية. ولكن يوماً ما سيكتشف المتحاربان من المسيرية والرزيقات أن سبب حروبهما وشقاءهما يكمن في الدولة(!)، تلك الدولة التي لم تستثمر في تنمية القطاع الرعوي، ولا في توفير مياه الشرب للإنسان والحيوان، ولا في مشاريع الإعمار البيئي، ولا في مشاريع وقف زحف الصحراء، ولا في مشاريع حصاد المياه، ولا في مشاريع الإعمار الغابي، ولا في مشاريع تنظيم الرعي والمراحيل، ولا في مشاريع الصحة الأولية للإنسان والحيوان، ولا في مشاريع تحديث الزراعة التقليدية، ولا في مشاريع الأمن الغذائي الريفي، ولا في مشاريع تخديم الشباب، ولا في مشاريع التنمية الريفية المتكاملة التي تستغل قليلاً من عائدات النفط الذي تذخر به ذات المنطقة التي يموت شبابها بالعشرات بسبب نزاع حول بركة ماء أو بضع أفدنة من أرض يباب.

الواقع أن نسبة إنخراط الأطفال في التعليم الأساسي وسط البدو من قبيلتي المسيرية والرزيقات لا يتعدى ٥٠٪ وربما ٣٠٪ في التعليم الثانوي وبنسبة ضئيلة في التعليم الجامعي. إذن إن شباب وأطفال بدو المسيرية والرزيقات والذي يعانون سلفاً من الهدر البشري والإهمال لا يحتاجون من الدولة الي المزيد من السلاح الفتاك فقد أخذوا من ذلك الكفاية وزيادة خلال العقدين الأخيرين. إنهم يحتاجون الآن إلي أقلام الرصاص (لا الرصاص) وإلي الكتاب المدرسي والطباشير وفصول الدراسة والمعلم وكل مدخلات التنمية البشرية التي تعيد صياغة الإنسان في تصالح تام مع بيئته ومع الآخرين وكسباً للوطن الصغير والكبير وكسباً للإنسانية.

في غياب كل ذلك فإن المتحاربين من المسيرية والرزيقات حتماً سيأتي اليوم الذي يوجهان فيه أسلحتهما (الحديثة) نحو الدولة التي كم أهملت واقعهم الريفي رغم وجود الموارد والخيارات التنموية التي يمكن أن تقوم بها الدولة وذلك بإستثمار قليل من عائدات بترول أبي جابرة وحوض المجلد حيث يموت بجوارهما أولئك البسطاء من المسيرية والرزيقات. لكن بالطبع إن إستثمار عائدات البترول في التنمية

المحلية يستوجب بالضرورة وجود إرادة سياسية ولكن الإرادة السياسية معدومة. العزاء في شباب المسيرية والرزيقات والدعاء لهم بالرحمة والمغفرة وعلى الدولة (القومية) السلام.

الفصل الثالث

"المشروع الحضاري" والتقزُّم إلى المشروع الإثني- الجهوي في السودان (١٩٨٩ - ٢٠١٥)

تأملات في صناعة الفقر في الهامش

في كل مرة كنت أذهب فيها إلى قريتي الصغيرة (الحاجز) في جنوب كردفان، يحتفي بي الأهل والأصدقاء والجيران من القرية والقرى المجاورة في محلية الدبيبات المضيافة أيما إحتفاء، وفي أحدى هذه العطلات الصيفية تحديداً في يوليو من العام ٢٠٠٦، وفي الصباح من كل يوم كان يبدأ الترحاب بعشرات الذين يحضرون بضيافتهم من الشاي و"اللقيمات" ليتناولوه معى في منـزلي بالقرية، وكنا حينها نتبادل أطراف الحديث عن شؤونهم وشؤون البلد والزراعة والمواشي والمدارس والمراكز الصحية (إن وجدت) والشفخانات وتكلفة العلاج وتكلفة التعليم ويتواصل حديثنا عن إنتشار جرائم العنف والنهب المسلح وغلاء السلع، وننتهى بتدني أسعار المحاصيل والتي "إنبطح بعضها على الأرض "كما قال أحدهم، وأصبح لا يحرك ساكناً مثل الفول السوداني المحصول النقدي الأساسي في تلك الأنحاء من السودان (من جنوب وشمال وغرب كردفان وجنوب دارفور)[٣٧]. إن الفول السوداني قد كسد وبار وأنهارت أسعاره نتيجة لغياب سياسات التسويق، ولسياسات الإستيراد الرسمية التي أغرقت أسواق الزيوت بكميات هائلة من زيت الأولين المصنوع من الشحوم، والذي لا يستعمل في الطعام خارج السودان لاحتوائه على كميات هائلة من الكولسترول الضار بالصحة وهو زيت مستعمل أصلاً أعيد إنتاجه (تدويره) مع بعض المعالجات الكيميائية.

وفي الضحى (بين الصبح والظهر) غالباً ما تمر عليَّ مجموعات من الأصدقاء من القرى المجاورة أو من المعلمين والمعلمات المملوئين بحب الوطن الصغير والكبير، والباذلين الجهد المضنى في تعليم الصغار رغم أن المدارس قد أنهارت على رؤوسهم مثل مدرسة الدبيبات العريقة (تأسست في الخمسينيات)، والتي يجلس أكثر من ٥٠٪ من أطفالها على الأرض تحت ظلال ما تبقى من أشجار، وعلى الأحجار وبقايا الطوب الذي تساقط من المبنى لغياب الصيانة، ولإنتهاء العمر الإفتراضي للمبنى. وبما إن المباني كلها آيله للسقوط فان إحساس التلاميذ والمعلمين بأن أقلّ إعصار أو أمطار، ربما تؤدي إلى إنهيار المبنى على رؤوس الأطفال، فكان الخيار الأصوب أن ينصرف الأطفال نحو بيوتهم مع بدايات تكوين و تجمع السحب والرياح التي تسبق الأعاصير.

٣٧-الطريف إن ظاهرة تدني أسعار المحاصيل الزراعية مما يسبب ضرراً للمزارع هي ظاهرة متواترة الحدوث. في هذا العام ٢٠١٤-٢٠١٥ إن أسعار المحاصيل النقدية (السمسم و الفول السوداني) متدنية بالدرجة التي تسببت في خسائر فادحة للمواطنين و للمستثمرين الزراعيين الذين يعانون كثيرا بسبب سوء السياسات الإقتصادية و التسويقية.

"لقد كانت مدرسة عريقة بناها الإنجليز قبل أكثر من خمسين عاماً "كما ذكر أحد الحضور. وبعدها نعرّج نحو الحديث عن المحصلة النهائية للتعليم وللعملية التربوية في المنطقة والتي غالباً ما تصل إلى أن نسبة ١٠٪ من الأطفال قد يجدون حظهم في النجاح والإنتقال إلى المرحلة التي تليها (الثانوية)، وإن أقل من ذلك بكثير يحرزون الشهادة السودانية. وينتهي بنا الأنس جميعاً إلى أن نضع يداً على يد ونوجم في صمت من هول الخراب في الريف لا نخرج منه الا بدخول زائر آخر وإنضمامه للمجموعة. وقد كان؛ حيث دخل علينا شيخ تجاوز الثمانين بكثير وهو يتحرك بعربة تجرها الحمير (كارو)، أصر أن يحضر ليسلّم عليّ و"يتونس" معى تقديراً لعلائق تربطنا وتربط أسرتينا، ولا يعرف الفضل إلا أهل الفضل. فجلس الشيخ وبعد التحايا والسلام وتناول الأفطار قال في صوت غلبت عليه المرارة قبل الحزن: "إنت يا ولدي الجماعة ديل معاهم إنجليز بحكموا معاهم ولا شنو(؟!)، فقلت لـه ومن هم هؤلاء الجماعة(؟)، فقال: الجماعة ناس الحكومة القاعدين في الخرطوم ديل، فقلت: وكيف يكون ذلك(؟)، فرد قائلاً وبصوت واثق: أنا حضرت زمن الإنجليز وكنت شاباً أعمل بجوار والدي في الزراعة وفي الرعي في ذات القرية، كانت سياسة الإنجليز ليست في مصلحتنا نحن المزارعين والرعاة بل في مصلحتهم هم. كانوا يشترون منا الفول والسمسم والقطن بالرخيص، وقد منعوا أيضاً صناعة الدمور اليدوية حتى يجبروا الناس على شراء المبلوسات المستوردة الغالية من ذات القطن الذي نزرعه هناك في الصعيد ويصنَّع هناك في بلاد الإنجليز. وزاد قائلاً: في هذا الوقت الزراعة عندنا هنا إنتهت خالص خالص، وكل شيء نزرعه هنا لا يأتي بدخل. فقط تسمع أنو سعر الصادر غالي في السمسم وفي الفول وفي المواشي لكن هنا المزارع نصيبه منها صفر. وشدد قائلاً: "الواضح أنو في زول هناك في الخرطوم مستفيد من شقاوتنا وتعبناه ده. عشان كده أنا قلت الزول المستفيد من "شقاوتنا" وفقرنا ده لازم يكونوا ديل الإنجليز ولا حاجة، لأن الانجليز "بركتهم قليلة" "وما عندهم نفع للمسلمين ولا للبلد" (!!). وأوضح قائلاً: "أنا قلت يمكن الإنجليز غشوا جماعتنا ديل في الخرطوم وجو راجعين وشاركوهم في الحكم عشان كده ناس الحكومة بقوا يعملوا عمايل الإنجليز الزمان أيام الإستعمار. وطالما إنتو كلكم متعلمين بتجيبوا خبر بعض وبتعرفوا بعض فدايرك تفتيني في الكلام ده شنو" (؟).

ووجمت طويلاً أمام الشيخ وجالت في مخيلتي ذكريات أليمة تأخذ بشغاف القلب، ذكريات سبعة

عشر عاماً (في ذلك الوقت) مرت على حكم الإسلاموين الذين ملؤوا العالم ضجيجاً بالمشروع الحضارى الذي جاء كمحاولة أخيرة لتحقيق كرامة الإنسان السوداني البسيط، ولتحقيق الرفاه الذي إنتظره الشعب طويلاً على أيدي الفئة المؤمنة المتوضأة التي أتت لنجدة أمتها وشعبها، ولتضرب مثالاً في الطهر والنقاء وعفة اليد وسلامة المقصد، وتحقيق المعنى السامي للإنسانية، وترد الإعتبار لإنسانية الإنسان السوداني أو هكذا تزعم. وبعد ذلك تحقق النهضة الكاملة والحداثة للبلاد التي كان قد وصفها "ثوار الإنقاذ" بأنها منكوبة رغم غنى الامكانيات الطبيعية والبشرية، ووصفت قديماً من قبل بعض المستشرقين بأنها، رجل أفريقيا المريض (ويبدو أنه سيظل كذلك).

لقد ظل الاعلام الحكومي ولعشرات السنين منذ مجئ نظام الإنقاذ يردد ـ وما فتئ ـ بأن "مشكلة السودان كانت في قيادته، وفي الإبتعاد عن جذور الأمة الحضارية، وفي الإرتداد عن ثوابت الدين وثوابت الأمة، وفي الفساد وفي المحسوبية". لكن ماذا حدث(؟)، لقد فعلت الإنقاذ أضعاف ما رددته زوراً ضد الآخرين، حتى وصلت مرحلة إن أصبحت وصمة الفساد والعنصرية والقبلية والجهوية، أهم ملامح المشروع الذي دفع الوطن فاتورته داخلياً في الشتات والفرقة والإحتراب والفقر والمرض، وربط الأحزمة على البطون، إفساحاً للمجال لميزانية الحرب، ولسد رمق المفسدين الذين نموا كالمشروم *mushroom*، بإسم المشروع الحضاري، من ذوي الحظوة التنظيمية والجهوية والإثنية(!!)[٣٨].

عالمياً أصبح السودان نموذجاً للدولة المتردية الأكثر فساداً والأكثر فقراً والأكثر إرتباكاً سياسياً وعدم إستقرار، والأكثر حصاراً من المجتمع الدولي، والأكثر فتكاً بمواطنها الريفي وبآليات الإقتصاد مرة، وبالجنجويد والمليشيات المدعومة مرات، وبالقصف الصاروخي وبالطيران مرات ومرات[٣٩]. في عهد الإنقاذ أصبح السودان يعيد إنتاج دولة الصومال، ويرسِّخ في الذهنية العالمية، الصورة النمطية عن الإسلام السياسي حينما يصل إلى السلطة، سواءاً كان في أفغانستان أو في السودان أو في الصومال. إنها دولة تعبر عن خواء الفكر والممارسة وموت الضمير... وهكذا ينظر إليها العالم من حولها بما في ذلك العالم الإسلامي الذي ينظر إلى التجربة السودانية بأنها خصماً على الإسلام وعلى التجربة الإسلامية المنشودة. إن مشروع الإنقاذ الإقتصادي لا يختلف

---

٣٨ مايجدر ذكره أن السودان هو الدولة الثالثة الأكثر فساداً في العالم حسب تصنيف منظمة الشفافية العالمية.

٣٩-وقد قيل إنها الدولة الإفريقية الوحيدة التي تقصف بعض مواطنيها بالطائرات الحربية.

في حيثياته ومراميه عن مشروع الدولة الكولونيالية (الإستعمارية)، والتي كان جل همها إعادة صياغة اقتصاد مستعمراتها ودمجه في الإقتصاد العالمي (وخاصة إقتصاد الدولة الأم- الإستعمارية)، حتى تتسنى لها عملية الحلب *milking* وتمرير الأرباح *siphoning* لإشباع غرائز الطبقة الحاكمة، وما جاورها من الرأسمالية التجارية *commercial capitalism* والبرجوازيون الذين ينمون بصورة طفيلية بجوار المؤسسة السياسية.

وبالتالي؛ فإن مشروع الإنقاذ الإقتصادي هو ذات المشروع الذي أفقر الريف، في حين أغدق العطايا (من ريع الريف وعرقه) للمستعمرين الجدد من ذوي السحنة السمراء من ذات أبناء الوطن. إنه إستعمار رأس المال "الوطني" الإسلاموي الطفيلي، الذي يمتص مقدرات الوطن والمواطن المغلوب والمسلوب الارادة ومدهوس الكرامة ومربوط البطن كما ذكر أحد الحاضرين. وان كان للدولة الإسلامية في السودان سياسة إقتصادية (كما تساءل البعض مثل الدكتور التجاني عبد القادر في مقالاته عن (الإسلاميين الرأسماليين)، فهي حتماً قد بنيت على حيثيات الظلم والإستغلال والفساد الهيكلي في بنية الدولة ذاتها، والتي فُصِّلت ميزانيتها وبنود صرفها على حتمية إفقار الريف الذي أفرغ من أهله وألقى بهم في أطراف المدن ومعسكرات النازحين، جوعى ومرضى ومتسولين، وتفتقد مساكنهم للحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، من مياه نقية وصرف صحى ولمؤسسات التعليم والصحة الأساسية. إن هؤلاء "الناجعين" من الريف حتماً سيكونون وقوداً للثورة القادمة ضد مشروع "الإنجليز الوطنيين" والذي إعتمد إستراتيجية التنويم المغنطيسي للمقهورين بإسم الدين وبإسم القومية والقبلية وآخرها بدعوى "الإستعمار الجديد" القادم مع فيالق حفظ السلام من ذوي القبعات الزرقاء(!) إيقافاً لعبث الدولة الوطنية في دارفور وفي أجزاء أخرى من الوطن. الجدير بالذكر إن الجيش الإنجليزي الذي كان يحكم السودان في العهد الإستعماري (١٨٩٩ - ١٩٥٦) لم يتعدى الأربعة ألف جندي. الآن السودان يحتضن ٢٤ ألف جندي أممي. وبذلك هو الدولة الأكثر إيواءاً لقوات حفظ السلام الدولية في العالم. إنها فعلاً فضيحة قومية.

إن تدهور أسعار الحبوب الزيتية قد أغرق الريف بكم هائل من جيوش الفقر والمحرومين، والذين ترى سيماهم في وجوههم من أثر البؤس والحرمان، وفي كل حركاتهم وسكناتهم، بدءاً بالظهور التي تقوست عند الأربعين مروراً "بالمشى على ثلاثة" عند الخمسين "ولزوم الجابرة" عند الستين، وذلك ممن كتب الله لـه

عمراً مديداً، اذ أن متوسط الأعمار في السودان أكثر من الخمسين بقليل وفي تلك الأنحاء من السودان، خاصة في الريف فإنه في حدود الأربعين عاماً. لقد وجد المرض في الريف "جسداً خالياً فتمكنا"، تماماً كما تمكنت الإنقاذ، وكما تمكن الرأسماليون الإسلاميون وحلفائهم من كل مفاصل الإقتصاد، وكذلك مصائر العباد، حتى أولئك الذين نأوا بعيداً في الريف ظانين أنهم ناجون من قبضة السوق ومن "عضة" الرأسمالية الإسلامية، ولكن هيهات فأينما ذهبتم يدرككم الموت حتى وإن كنتم في "كراكير" محصنة، هكذا يقولون لفقراء الريف الذين طالتهم سياط عذاب السوق (غير المتكافئ) وهم في خلوتهم وعزلتهم البعيدة في أصقاع الريف الأقصى والأدنى.

إن الفقر الذي أنتجته آليات السوق بعلاقاته التبادلية غير المتكافئة مع الإقتصاديات الريفية (الزراعية والرعوية)، قد تضاعف مردوده على الإنسان. مضافاً إلى ذلك أنّ السّوق قد إختطف أعز ما تميَّز به المزارع التقليدي، وهو مقدرته على إنتاج قوته من الغذاء مضافاً إليها إنتاج ذاته ***Social reproduction*** من خلال مقدرته على الإيفاء بالتزاماته التي تجعل منه شخصاً لـه قيمته الإجتماعية. لقد إنهارت كل تلك البنى المتينة التي تميّزت بها المجتمعات الريفية إقتصادياً وإجتماعياً. ومضافاً إلى الفقر الإقتصادي والإجتماعي الذي لحق بالريف، تضاعفت نسب سوء التغذية الناتجة من ضعف الكميات المتناولة يومياً من الطعام، والتي في تقديري لا تتعدى الـــ ١٠٠٠ من السعرات الحرارية في اليوم (مع العلم إن الجسم السليم للشخص البالغ يحتاج إلى حوالي ٢٢٠٠ سعراً حرارياً في اليوم). ذلك بدوره قد ترك فقراء الريف والحضر جسداً هزيلاً تفتك به الأمراض ولا علاج "لمن تنادى".

على عكس التطور التاريخي للمجتمعات الغربية الأوروبية والذي أنتج طبقة البروليتاريا (العمال والفلاحين) كإحدى نواتج الحركة الواسعة للتصنيع في ظل النظام الرأسمالي، فإنّ السياسات الإقتصادية للدولة المنحازة كلياً "للرأسمالية الطفيلية" حوّلت الفلاح (المكتفي ذاتياً عبر التاريخ)، إلى بروليتاريا نازحة في أطراف المدن دون عمل[٤٠]. وحينما تضيق بها السلطات ذرعاً، تصفها بأسوأ الأوصاف والنعوت بما فيها العنصري

٤٠ -أجد هنا أنه من الضروري، لا و بل من المهم شرح هذه النقطة. فالمعروف أن التطور الإجتماعي في أوروبا والتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية إرتبط بالتحول في نمط الإنتاج وعلاقاته (الإنتقال من نمط الإنتاج الزراعي وعلاقاته الإقطاعية إلى الإنتاج الصناعي وتكون المجتمعات الصناعية في المدن الكبيرة وحولها)، وبالتالي ظهور الطبقات الإجتماعية ـ *Classes* ـ كما عرّفتها الماركسية الرسمية (الرأسمالية، البرجوازية، البرولتاريا). وماحدث في السودان ومجتمعات العالم الثالث والدول العربية خاصة في منتصف سبعينات القرن الماضي لا يشابه نمط التطور الأوروبي، بل من الصعب إجراء المقارنة بين الحالتين، إذ أدى التحول في المنطقة العربية والسودان إلى حدما إلى ظهور

كقول أحد علماء السلطة عن معسكرات النازحين من غرب السودان وجنوبه (القديم) بأطراف المدن: بأنه الحزام الأسود حول الخرطوم وغيرها من عبارات الإفلاس. إنقذوا الريف يا حكام الخرطوم من جور وإستغلال الرأسماليين الإسلاميين وحلفائهم الذين يعيشون على "فائض قيمة" المزارع التقليدي والراعي الفقير في الريف قبل أن تحاصركم جيوش الفقراء النازحين إلى المدن كما حاصر أنصار المهدي الخرطوم وقتلوا (غردون). وأعلموا إن (غردون) كان ظاهرة سياسية إجتماعية جسّدت الظلم والإستبداد والإستغلال، ومصادرة حق الإنسان السوداني في العيش الكريم. والظاهرة السياسية والإجتماعية قد تلبس أي لبوس، لكنها تظل هي هي، وإن تلفّحت بالشالات الصفراء وحملت "الكتب الصفراء" و(إلتحت). إن علاج مشكلات الريف تكمن في الإصلاح الهيكلي للزراعة وللرعي وللبدء فوراً في مشروعات كبرى تستهدف تنمية السافنا الغربية في الزراعة وفي الرعي، وفي تنمية الثروة الغابية والحياة البرية ومشاريع المياه ووقف زحف الصحراء. وفوق ذلك لا بد

«إقتصاديات الريع» المرتبطة بإنتاج النفط. وعموماً تعرّف الأكاديمية العربية في الدنمارك الريع بـــ (الدخل الإضافي المتأتي بانتظام عن الرأسمال والأرض أو الأملاك وغير المرتبط بعمل صاحبه. وكذلك تطلق كلمة ريع على أنه الدخل الناجم عن الفوائد التي ينالها أصحاب الرساميل النقدية. أو حاملو الأوراق المالية ذات السعر الثابت أو سندات الدَين). وعلى الرغم من أن التحول إلى إقتصاد الريع في السودان يشابه من حيث الجوهر ذلك الذي حدث في الدول العربية بعد إنتاج النفط، إلا أنه تميز بنوع خاص من أشكال النشاط الإقتصادي أطلق عليه الأكاديميين السودانيين وعُرف في أدبيات الإقتصاد السياسي في السودان بـــ(النشاط الرأسمالي الطفيلي)، وتقريباً يتفق الجميع حول هذا المصطلح على أنه نوع من النشاط الإقتصادي وتراكم رأس المال غير مرتبط بعمليات الإنتاج سواء إن كان زراعياً أو صناعياً، وفي أغلب الأحيان يكون مرتبطاً صميماً بالسلطة السياسية. وقد كان هذا النشاط الطفيلي في بداياته في السودان خاصة في سبعينيات القرن الماضي وإبان فترة حكم النميري، يعيش ويعتلف كالنباتات المتسلقة على أنماط الإقتصاد الإنتاجي خاصة الزراعي منه (إستثمارات رؤوس الأموال في الإنتاج الزراعي من دون تمويل عملياته [[راجع: تيسير محمد أحمد علي، زراعة الجوع في السودان، مصدر سابق]]. ومع ظهور الإنقاذ في ١٩٨٩، أخذ النشاط الطفيلي منحى أكثر خطورة خاصة مع سياسات الدولة التي هدمت البنية التحتية للقطاعات الزراعية المنتجة من خلال عمليات الإستخصاص *Privatazation*، والبيع العشوائي لمؤسسات القطاع الزراعي المملوكة للدولة. ومع البدء في إنتاج البترول أخذ شكل التحول في إقتصاد الدولة من الإقتصاد الإنتاجي إلى الإقتصاد الريعي شكله الكامل، وبالمقابل كان التطور الأول للنشاط الرأسمالي الطفيلي هو إذ أصبح أكثر إلتصاقاً بالدولة المسيطرة على عمليات إنتاج النفط وأخذ يستثمر فيها ومعها من خلال التجارة في الخدمات. وطوال تلك الحقبة، والتحولات التي صاحبتها في شكل وبنية الإقتصاد الطفيلي، حدث تراكم ضخم في رأس المال الطفيلي وأصبح مؤثراً في حركة الإقتصاد الكلية للدولة وإن لم يكن في صناعة القرار أيضاً، ونمت طبقة إجتماعية مرتبطة بالإنتاج الطفيلي، وقريبة من السلطة السياسية. التطور الثاني والأخطر في هذا المنحي هو بقاء هذا النشاط على إرتباطه بالسلطة السياسية وإزدياد قوته ونفوذه من جانب، وبالإضافة لظهور العلاقات العشائرية كأحدى سمات حركة الإقتصاد الطفيلي ومردوداته والمستفيدين منه من جانب ثانٍ. والسبب في ذلك هو السلطة السياسية نفسها، والتي ساهمت في أن تظل رؤوس الأموال الطفيلية هذه تدور داخل إثنيات بعينها لصيقةً بها. وبذلك أصبح النشاط الطفيلي يأخذ الصبغة السياسية الموالية لتوجهات الدولة وآيدولوجيتها، والصبغة الإثنية بحيث أصبحت رؤوس الأموال الطفيلية هذه، تدر عائداتها لصالح بنيات إجتماعية محددة بعيداً عن الأخرين الغير مأمونين. لذلك فإن التوصيف الدقيق للنشاط الإقتصادي الطفيلي القائم اليوم لا يكفي القول فيه بالطفيلية فحسب، كما لاحظها الباحثون السودانيين في بداياتها مع نظام مايو في سبعينيات القرن الماضي، وإنما يجب وصفه بـــ «الإقتصاد الطفيلي المركب» ـ إن جاز التعبير ـ ذلك لأن تبعاته الإقتصادية السالبة في الإستثمار الطفيلي الغير مرتبط بالإنتاج تجاوزت شكلها البدائي الأول إلى صورة أكثر تقدماً من حيث الإرتباط بالسلطة السياسية والحركة بعيداً عن عمليات الإنتاج، وتراكم رأسم المال، إضافة للتبعات الإجتماعية السالبة أيضاً التي تتمثل في ربط هذا النوع من النشاط الإقتصادي وإحتكاره لمجموعات إثنية وثقافية بعينها ولصالحها هي فقط.و هذا يدعم تطور الدولة القومية إلى دولة إثنية قابضة.

من إعادة النظر في صيغه العلاقة التبادلية التجارية بين ما ينتجه المزارع البسيط من محصولات نقدية وما يمتصه الرأسمالي في أغلب الأحيان، من عرق هذا الفلاح الذي أضحى أسيراً للحلقة المفرغة للفقر، وللدورة الرتيبة في الزراعة التقليدية. على الدولة إن كانت لها رؤية إقتصادية؛ أن تسعى وبجدية لخلق الإصلاح الهيكلي، والتأسيس لعلاقة تبادلية تجارية متوازنة بين المزارع التقليدي في الريف وبين الرأسمالية الشرسة التي أكلت زرع المزارع التقليدي في الريف أخضراً ويابساً حتى ظن المزارع أنهم "إنجليز جُدُدْ" وليسوا "أولاد بلد".

الدولة "الإسلامية" وإعادة إنتاج التهميش

إنّ العلاقة بين التهميش والإقصاء من جهة، و"التكويش" والاستحواذ والإستفراد بالسلطة والثروة من جهة أخرى، هي علاقة جدلية، إذ لا وجود لأحدهما دون الآخر. و"التكويش" والاستحواذ يزيد على حساب التهميش. ووجود المهمشين في نقطة التهميش البعيدة والمزرية، هو الذي يحدد وجود "المكوشون" في منطقة الإستحواذ المريحة هذه. وكما ذكر أ. سيفاناندان: " أن العنصرية ليست فقط وسيلة للتمييز، بل هي إحدى أدوات الإستغلال والإقصاء والتهميش. ومع ذلك؛ يغلب النظر إليها كظاهرة ثقافية تكمن معالجتها في الأطر الثقافية مثل دعم الهويات الإثنية ونشر وتوسيع التعليم المتعدد الثقافات *multi-cultural education*".

إنّ العنصرية قد صاغتها وشكلتها عوامل وأوضاع إقتصادية محددة، لكن التفاوض حولها غالباً ما يتم عبر مناظير الثقافة والدين والأدب والعلوم والإعلام. إنّ وجود شخصين أو ثلاثة من المهمشين في أجهزة الإعلام القومية لا يعدو أن يكون ديكوراً، ومن نوع اللعب على الدقون. إنها من نوع الإجراءات التي تعالج التمظهرات والأعراض دون مشقة وعناء الغوص في أعماق وجذور المشكل، وهو المشاركة الفاعلة في أجهزة الدولة وفي تحديد توجهاتها وإستراتيجياتها وبرامجها وأهدافها القريبة والبعيدة، ومحاولة معالجة الأسباب الجذرية التي تقف خلف التباينات في فرص الحياة بين الكيانات الإثنية والجهوية. ودون الخوض في مثل هكذا تفاصيل، فإننا لا نقدم عربوناً للوحدة ولا صداقاً للوئام الإجتماعي-الإقتصادي والذي هو لحمة وسداة الوئام والإستقرار السياسي. إنّ محاولات إحداث الوئام الإجتماعي و"العدل" والإستقرار بالبندقية وبالقوانين المكبلة للحريات وكل ترتيبات وإجراءات القهر، ما هي إلا وضع للعربة أمام الحصان، وأيضاً تنم عن جهل

عميق بصيرورات وحراك المجتمعات الإجتماعي والسياسي في الماضي وفي الحاضر وفي كل الأزمان.

إذن؛ لا بد من إبتداع وصفة لإستقرار الوطن وللملمة أطرافه التي أضحت تتآكل من جزام السياسة (فاقدة الوعي والضمير)، والتي قرر قادتها أن يتجهوا بالمركب القومي نحو العنصرية والجهوية والقبلية، ناسفين إرثاً تركه الأجداد وذوي الضمائر المتقدة من القادة القوميين من قبل مئات السنين. والوصفة العلاجية على بساطتها وقسوتها، تستدعى ربط الواقع الإقتصادي بالصيرورات الإجتماعية والسياسية. إن الذين أنتجتهم سياسات الدولة "الإسلامية" من فقراء الريف والحضر، وجيوش المتسولين وضحايا الجريمة الإجتماعية، وشريحة الشباب المحبط، وملايين النازحين وغيرهم من الذين تم إقصاءهم، لابد من شمولهم وضمهم وإعادة إدماجهم في دورة الإجتماع ودورة الإقتصاد ودورة السياسة - وكلها دوائر متداخلة ومترابطة ترابطاً عضوياً وجدلياً على مستوى الأسباب والنتائج. إنّ جيوش الفقراء التي أُلقي بها في أطراف المدن وأحزمة الفقر، هي نتاج لسياسات الدولة التي أشعلت حولهم الريف (ومن كل الإتجاهات). ونشرت فيهم الدولة فيروس الإنفلات الأمنى، والمليشيات المبررة سياسياً تحت مختلف المسميات حتى تلك التي وضع عليها مسوح القداسة. والدولة هي التي نشرت في أوساطهم السلاح (بدلاً عن التعليم)، حيث أن ملايين القطع النارية الآن تتجول في بوادي السودان الغربي المختلفة. وباركت الدولة الجماعاتالعسكرية غير النظامية ضمناً أو صراحة، وبذلك حولت كل الريف (الغربي خاصة) إلى جحيم لايطاق كما حدث في دارفور و كردفان وعلى طوال حزام التماس.

وبسياسات الدولة المنحازة للأغنياء، وبتحطيم دولة الرعاية الإجتماعية وتسخيرها لمؤسسات مثل ديوان الزكاة لتجنيد الفقراء سياسياً ولكسب موالاتهم، بكل ذلك، فقد إستأنست الدولة الفقر ورعته حتى تكاثر بنفس الوتيرة التي تكاثر بها أثرياء "الحركة الإسلامية" ومحاسيب الحظوة الإثنية من طُفيليي الإقتصاد والسياسة والإنحياز الإثنى والجهوى. لقد أنتجت الدولة أضعاف الفقراء في الريف السوداني بالإهمال الجاهل للقطاعين الزراعي والرعوي، حيث في خلال أقل من عقدين تعدت نسب الفقراء الـ ٧٥٪ في حين أنها كانت تقدر في بداية التسعينات بحوالي ٢٥٪. لذلك فإنّ إنهيار الإقتصاد الريفي ليس فقط نتاج لتراجع الطبيعة في العطاء (الجفاف وشح المطر)، بل نتيجة لإنهيار الأسواق والتوزيع وعلاقات المنتنج البائع مع المشتري المُصدّر

(والأخير إنحازت لصالحه سياسات الدولة ضد الاول).مضافاً إلى كل ذلك غياب المدخلات الزراعية وإنعدام الأمن الإجتماعي.

"إن تفكيك النظام الإجتماعي و الإقتصادي في الريف و ما صحبه ولحق به من تهجير جماعي مفزع من الريف إلى المدن لم تصحبه كما هو معلوم ثورة صناعية توفر قاعدة جديدة للإنتاج، كما لم تسنده قاعدة تعليمية أو تكنولوجية توفر مهارات ومعارف تفتح منافذ بديلة للمعاش، فشكل ذلك الوضع حالة من الإحتقان النفسي و الإنفراط الإجتماعي جعلت الجميع يحلمون بإسترداد هوية ضائعة وثروة مسلوبة، فلم يجدوا أطراً تستوعب تلك الأشواق سوى المليشيات العرقية المسلحة أو التنظيمات الساسية المتطرفة. إذ أن البحث عن "الهوية الضائعة" و "الثروة" المسلوبة يعملان معاً في صناعة "آيديولوجية المفاصلة" سواء كانت مفاصلة دينية أو عرقية، وهي الآيديولوجية التى تسوغ لأصحابها الإنقضاض على السلطة، وقد ينجحون في ذلك بالفعل، ولكنهم سينتهون، عاجلاً أو آجلاً، إلى النتيجة نفسها التي إنتهى إليها الإنقلابيون من قبلهم وهي أن المشكل الإجتماعي لا يمكن أن يحل عن طزيق البتر العسكري أو الإقصاء العرقي أو الديني."[٤١]

لقد إنحازت الدولة للمستورد والمُصدّر "الإسلامي" الذي غمر الأسواق بملايين الأطنان من الزيوت، وفتح باب الإستيراد لتلك السلع، والتي بدورها أحدثت كساداً وبواراً في الإقتصاديات الريفية، وكسد تبعاً لذلك الفول والسمسم وغيرها من المنتجات النقدية التي تمثل الركيزة للمجتمع وللإقتصاد في الريف. إنّ إنهيار الإقتصاد الزراعي الريفي لا يمكن أن نلقى به في شماعة التدهور البيئي ولا في شماعة "كسل الفلاح" ، والتي هي أشبه بالنظريات الإستعمارية المهينة في تفسير سلوك الشعوب المستعمرة. وكذلك لا يمكن أن نفسرها بإنتشار التعليم في الريف مما عنى إحجام المجموعات المتعلمة عن الزراعة. إنّ إنهيار الزراعة التقليدية[٤٢]خاصة في أرياف كردفان ودارفور وفي كل السودان، تقف وراءه ـ جملة وتفصيلاً ـ سياسات الدولة المجحفة في التسويق سواءاً كان للحبوب الزيتية أو للصمغ العربي أو للثروة الحيوانية، والتي إحتكرتها جماعة الحظوة

٤١- نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح د.التجاني عبد القادر حامد ص ١٤٨-١٤٩ عام ٢٠٠٨.

٤٢-الواقع إن إنهيار الزراعة كان شاملاً في عهد حكومة الإنقاذ (١٩٨٩-٢٠١٥) إذ شمل حتى المشاريع المروية الكبرى وعلى رأسها مشروع الجزيرة والذي تم فيه توصيف المزارعين مؤخرا بواسطة رأس الدولة بأنهم حرامية يأكلون مال الدولة بالباطل و أنهم "تربية شيوعيين "وإن المشروع عبء على الدولة منذ الستينيات.بالضرورة إن هذا التوصيف لإقتصاديات مشروع الجزيرة و المشاريع المروية غير دقيق. الراجح أن سوء الإدارة والفساد الإداري هو وراء الفشل و الأداء الضعيف للمشاريع الزراعية المروية.

وأمعنت فيها الإحتكار لدرجة أن عائد المزارع يمثل أحياناً أقل من ٥٠٪ من سعر الصادر الذي يجنيه المصدر. والمستفيد الأول والأخير من ذلك هم الرأسماليون الإسلامويين وغيرهم من أصحاب الحظوة الإثنية الجالسين على المكاتب المكيفة والكراسى الوثيرة ينتظرون التربال والأجير والراعى (وكلهم ضحايا فاقد القيمة) حتى يأتي من "ضحوته" ليستلموا منه الإنتاج (ذو القيمة الزهيدة)، ثم يذهبون بمقتنياتهم إلى قيلولتهم الباردة تحت مكيفات الفريون وبجوارهم الحور العين ممن تزوجوا منهن مثنى وثلاث. أما محمد أحمد الراعى والمزارع والأجير، يكون قد رجع إلى "سرحة" المساء وإلى "محاحاة" الطير والسباع تحاصر زراعته وماشيته من الجانب الآخر من النهر. وبطنه مربوط من الجوع الذي لم تغذيه سوى لقيمات من "البليلة"، وقد باع المحصول وماشيته (منقوصة القيمة) إلى ذوى البطون التي إنتفخت من جراء ضمور بطنه، وتلك جدلية الجوع والتخمة التي تميز علاقات الإنتاج والسياسة في ظل النظام الإسلاموي في السودان، وهي أيضاً علاقة إقتصادية تلقى بظلالها الإجتماعية والسياسية على مسرح المجتمع السوداني. ولعل الشيء المفقود فيها هو نظرة الدولة وسياساتها الإقتصادية لها بأنها علاقة إنتاج وعلاقة بين رأس المال وبين الفلاح والراعي. وفوق ذلك لابد من النظر اليها كعلاقة إقتصاد سياسي بين (ذلك) الشخص الضامر و(هذا) الممتلئ الوجنتين والمنكبين والبطن. إنها علاقة أرزاق في حدها الإعتقادى (بإسم الدين)، لكنها في الحقيقة علاقة تبادل حيوى ناتج من قرارات سياسية وإقتصادية تشرِّع وتخطِّط لها الدولة وتحميها بالقوانين المدونة في الغازيتة الرسمية. إن كان الفهم لهذه العلاقة بأنها علاقة توزيع أرزاق بين منتج (تعيس الحظ) ورأسمالي إسلامي ـــ إثني (سعيد الحظ)، فهذا بالتأكيد بتراً للحقيقة، وفصل لها من أعظم مقاصد التشريع الإسلامي في التبادل والعدالة الإجتماعية في حدها الأدنى التي يلتقى فيها المشرِّع الإسلامي مع المصلح الإجتماعي وإن إختلفت الأديان والمناهج.

لا أظن أن القائمين على أمر الإقتصاد والسياسة في السودان لا يدركون أن العدالة ركن ركين في الإسلام، بل وفي التجربة الإنسانية الماثلة أمامنا الآن، والتي عبرت عن أهميتها بالغنى والزخم الإجرائي والتشريعات والسياسات التي إمتلأت بها دساتير وبرامج دول العالم وملفات الأمم المتحدة. إنهم يدركون فهم العدالة في إطار ترابط الأشياء وفي إطار ترابط مصالح البعض بالإستمرار في إحباط البعض الآخر. وقد عبَّر عن هذه الجدلية الخليفة الراشد عمر بن الخطاب حينما وجد رجلاً في مجزر يشترى لحماً كثيراً لعياله

فزجره قائلاً:" أما يريد أحدكم أن يربط بطنه لجاره أو إبن عمه". وكان فهم الخليفة الراشد لأبسط عمليات الترابط الجدلى في الإستهلاك بأن الغلو والمبالغة في الإنفاق والإستهلاك عند شخص يعنى أنّ ذلك قد تم على حساب شخص آخر.

هل غابت هذه المعانى العدالية و الأخلاقية البسيطة والأساسية عن خبراء الإقتصاد في البنك المركزي وفي وزارة المالية والتجارة وغيرها من الوزارات الإقتصادية والتي نجحت حتى الآن بسياساتها الخاطئة والمنحازة للأغنياء في تفريخ الفقر والحرمان والفاقة حتى أصبح السواد الأعظم من الشعب كأهل الصُفة ينتظرون ثواباً وخيراً في عالمٍ آخر خالٍ من أمثال هؤلاء الرجال الظالمون.

الإنقاذ ومحاولة إعادة تخطيط الوطن لصالح اليوتوبيا

إن التفكير الرسمي داخل الدولة في عهد الإنقاذ أضحى مزجاً من الفكر عديم الملامح الذي يتحدث عن الدولة الإسلامية بكثير من الهلامية و النوستالجيا والحنين للماضي المشرق، مقابل الواقع المزرى، خاصة الذي وجدت فيه الدول الإسلامية ذاتها (بما فيها السودان) في إطار منظومة دولية متعولمة بقيت على أثرها هذه الدول في أوضاع تابعة وطرفية تدور في محور المركز العالمي، وهو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

هنالك تيار آخر داخل الإسلامويين يرى إمكانية قيام دولة حداثية مدنية تعيش وتتعايش وتتفاعل في عالم اليوم، ولكن هذه المدرسة ما برحت حيز التفكير الأكاديمي الذي ما زال في طور التكوين والنقاش، ولا يستهدى بنموذج محدد وإن تبدت لـه من على البعد تجربة ماليزيا وتركيا وإندونيسيا، وجميعها لا ترى في ذاتها دولاً إسلامية بل ديمقراطيات - ليبرالية في حدها العملي.

بين هذين التيارين تتأرجح تجربة الحكم الإسلاموية في السودان، ويحفها في ذات الوقت كثير من التخبط والتجريب في محاولة للتعلم بالعمل *Learning by doing* وإتباع محاولة التجريب للصواب والخطأ *trial and error*. وفي هذا الواقع المفعم بالضبابية المفهومية والمنهجية والحركية وحصار العالم والمجتمع الدولي، بالإضافة لعداء الجيران الأفارقة وتجاهل الجيران العرب، ظهر تيار قوى داخل المنظومة الحاكمة من الإسلامويين في السودان مع بداية الألفية ينظر إلى التنوع الإثنى والجهوى والثقافي الذي يزخر به السودان خاصة في أقاليمه الطرفية أو ما عرف بالهامش، بأنه عبء ثقيل على كاهل الدولة المركزية في الوسط، والتي

لانت قبضتها كثيراً على الأطراف المترامية خاصة في ظل الثورة المتنامية ضد التهميش وضد المركز. أصبحت هنالك تيارات نافذة في الحكم في السودان ترى أن مكمن الخطورة في هذا التنوع الإثني والثقافي والجهوي لا يقتضي إقتسام عادل للسلطة والثروة فحسب، بل ربما قاد إلى إعادة تعريف الهوية الثقافية والحضارية للدولة، والتي تشتمل أيضاً على وجهتها وارتباطاتها الكونية والتي ربما أجهضت فكرة الإسلامويين للدولة الإسلامية النقية المرتقبة في السودان. إن حلم تأسيس دولة إسلامية نقيَّة (خالية من الشوائب) في السودان هو أحد أهم الأسباب للدفع بإنفصال الجنوب السوداني، وربما ببقية أجزاء أخرى سيأتي دورها.

وعلى صعيد آخر فإن حكومة الإنقاذ ترى ـــــ وعلى الدوام ــــ أن هذا التنوع الثقافي والحضاري والإثني الذي يزخر به السودان في أقاليمه الهامشية والطرفية المترامية ما هو إلا عقبة كأداء في تحقيق حلم المشروع الحضاري للإسلامويين في السودان والذي يقوم على إعادة بعث وترسيم الهوية السودانية على أساس عربي – إسلامي يميزه كثيراً من النقاء والصفاء ولا تشوبه في ذلك الشوائب *Pure and ideal state*. وقد عبّر عن هذه التوجّهات إيما تعبير، وبنوستالجيا وغيبوبة فكرية وتاريخية يحسد عليها، السيد الطيب مصطفى رئيس منبر السلام العادل القريب من السلطة ومراكز صناعة القرار صبيحة إنفصال الجنوب في ١٠ يوليو ٢٠١١، حيث كتب في صحيفته (الإنتباهة) الناطقة بإسم منبر السلام العادل، وفي عموده اليومي (زفرات حرى) بالصفحة الأخيرة قائلاً :" اليوم وقد أصبح الإنفصال واقعاً نحمد الله عليه، بعد أن أذهب عنا الأذى وعافانا فإن أمامنا تحديات جساماً (..) إننا ندعو شعب السودان الشمالي للإحتفال بالإستقلال الحقيقي فما شعب الجنوب بأكثر فرحة منا ولا يوجد ما يجعله كذلك فإذا كان الجنوب قد عاني فقد كانت معاناتنا أكبر وعذاباتنا أشد فاليوم سيكون هو اليوم الذي نصحح فيه مسيرة التاريخ فقد حُرمنا نعمة الأمن والسلام على مدى العقود الماضية منذ الإستقلال الأول في ١٩٥٦/١/١ واليوم نعود إلى ذاتنا ونحسم مرجعيتنا الثقافية والفكرية والحضارية وينتهي التنازع والتشاكس حول الهوية ونعلن إستقلالنا الحقيقي. (..) ندعو أبناء السودان الشمالي إلى أن يعبروا عن فرحتهم بشتى الوسائل وينحروا الذبائح ويقيموا صلاة الشكر في الميادين العامة فقد أذهب الله عنا الأذى وعافانا ولم يبق كثير شئ وما عرمان وعقار والحلو وأتباعهم وأشباههم من بني علمان بمعجزين وسنبدأ معركتنا معهم إعتباراً من اليوم بإذن الله"[٤٣]. وقد كان ما أراد الطيب مصطفى،

٤٣ الطيب مصطفى، «أفرحوا بالإستقلال الحقيقي»، صحيفة الإنتباهة، الخرطوم، العدد ١٩٢٥، الصفحة الأخيرة، ١٠ يوليو ٢٠١١.

فلم تمض أيام معدودات حتى إندلعت الحرب مرة أخرى تحت قيادة عبدالعزيز آدم الحلو في جبال النوبة بجنوب كردفان، وتلتها من بعد النيل الأزرق(!!). إن ذلك يكشف أن الإنقاذ ما زالت على نهجها الإقصائي العنصري، ومازالت ترى إنّ كثيراً من الكيانات الإثنية في الأطراف، أما هي غير عربية أو غير إسلامية أو الإثنين معاً (كما في حالة بعض المجموعات في جبال النوبة والنيل الأزرق)، وهذه بالتأكيد تمثل شوائب ربما عكّرت صفو المشروع، وربما لا تسهّل إنسيابية ما يُطلق عليه المشروع الحضاري ـــ كما أشار إلى ذلك الطيب مصطفى في مقاله أعلاه ـــ وهو ما يفترض كشرط ضروري ولازم إعلان الحرب مرة أخرى لتحقيق وجود نقاء ثقافي (إثنياً ودينياً). وهذا الشرط غير المكتوب بالنسبة لقيام ونجاح المشروع الحضاري ربما يمكن أن يُوصف من جرائه جل المشروع الذي تتبناه الإنقاذ والنخب الإسلاموية بأنه مشروع إقصائي وعنصري يقوم على مفهوم الأبارثايد الأثنى والديني في كثير من جوانبه رغم المسوح والتدليك الكثيف بالشعارات والأكليشيهات الدينية والسياسية.

وجدلية أخرى يفرضها واقع التطور الإقتصادي والبنيوي الأقل نمواً والمتباطئ أيضاً في وتيرة النمو في إقتصاديات الأقاليم الهامشية والطرفية التي تحتوي على ذات الكيانات الدينية والإثنية (المُشاتَرَةْ للمشروع الحضاري في صورته النقية المرتقبة). وذلك يعني زيادة المسؤولية المالية على المركز بالصرف خاصة على البنيات التحتية وعلى القطاع الاجتماعي الخدمى حتى يتم تحقيق قدر معقول من التنمية الإجتماعية وسط هذه الكيانات (من صحة وتعليم ورعاية إجتماعية) وإلاّ تعاظمت نبرتها المطلبية والتي ربما لازمتها تبعاً لذلك صحوة قومية وشعوبية ودينية مخالفة لنهج وطموحات المشروع الحضاري.

إنّ الصرف على التنمية الإقتصادية والإجتماعية على هذه الأقاليم من شأنه أن يمثل حملاً ثقيلاً على ميزانية المركز، خاصة وأن العائد من هذا الصرف لايعني بالضرورة ضمان التأييد والولاء من جماعات الأقلية الاثنية والدينية في الأطراف لمشروع الدولة الإقصائي (والذي بالضرورة إقصائي لذات المجموعات التي يرجو تأييدها). وفوق ذلك أصبحت ميزانية الدولة تعاني من كثرة الالتزامات المالية خارج الميزانية التي تبلغ عشرات المليارات في العام ومنها الصرف على المليشيات العسكرية وشبه العسكرية وشراء الولاءات السياسية وتفكيك الأحزاب المعارضة، ومختلف صور الفساد المالي والسياسي ذات التكلفة العالية. هذه الجدلية

المتناقضة قد مثلت عقبة مفهومية ومنهجية أخرى للدولة في عهد الإنقاذ جعلتها تفكر في الهروب وتفضيل خيار الإنفصال النابع من الشمال (المركز)، طالما أن الوحدة ستقف حجر عثرة أمام المشروع "القومي" الجديد، وأمام بقاء الإسلامويين على كرسي السلطة المغتصبة بالإنقلاب العسكري في السودان منذ العام ١٩٨٩م. ومن هنا تكون قد إكتملت الشروط الموضوعية لتفكير الإسلامويين في السودان بإنشاء ما تم التعارف عليه مؤخراً في الدوائر (إلى أن خرج على العلن دون قصد) بإسم مشروع "السودان المحورى" الذي يشمل مثلث دنقلا ـــــــ الأوسط ـــــــ كردفان، والذي سنتعرض له لاحقاً بالتفصيل كما ذكرنا سابقاً.

مشروع الدولة الإثنية

إن الخطأ النظري والمنهجي المفصلي الذي وقع فيه كثير من الأكاديميين وكل راسمي السياسة الإجتماعية في السودان هو قصور وضمور مفهوم القبيلة لديهم وإقتصاره فقط على الملامح الثقافية الضيقة التي غالباً ما تعتبر هذه القبيلة بأنها كيان ستاتيكي *Static* جامد غير مستجيب لما يحدث حوله من تغيرات وتفاعلات. وإن النظام أو الكيان القبلي جسم منغلق على ذاته معزول من العوالم المحيطة به في صورها المختلفة، سواء أكانت كيانات قبلية أخرى أو بنيات سياسية قومية أو مؤسسات خدمة مدنية حديثة أو نظام الحكم السياسي بشكله العام.

إن السودان وهو دولة، قُدر له أن يطابق في الإسم والملامح إقليم، جغرافي إسمه السودان، ممتد من جنوب الصحراء الكبرى حتى خط الإستواء جنوباً، ومن البحر الأحمر شرقاً حتى المحيط الأطلنطي غرباً[٤٤]... هذا الإمتداد الجغرافي الكبير هو الذي عرف تاريخياً بـ(السودان). والسودان السياسي (المتمثّل في الدولة الآن) يحمل كثيراً من سمات وملامح الإقليم الجغرافي الكبير، الغني بالتنّوع والإختلاط من قبل آلاف السنين.

في السودان (القطر) كما في السودان (الإقليم)، فالقبيلة ما هي إلا ظاهرة تكوينية لجسم مَرِن ، متمدد وفي حالة حراك مستمر، مما جعلها تمثل ظاهرة آيديولوجية وحالة ذهنية تتجاوز حدود الإنتماء العرقي أو السلالي بالمعنى الضيق للكلمة، وذلك فيما يمكن الرجوع إليه لدى الدكتور جعفر محمد علي بخيت: ".. أما سكان السودان فخليط تماماً كجغرافيته وإقتصادياته، وهذا القطر الذي أطلق عليه أرض

٤٤ نعوم شقير، تاريخ وجغرافية السودان ،١٩٠٤.

السود في العصور الوسطى، قد طرأ عليه تغيير كبير في سحنته بعد أن رأى فيما بعد، هجرات متعاقبة من الساميين والحاميين. والمناطق التي على ضفاف النيل يقطنها خليط من السكان الذين تحللوا من روابطهم القبلية وهم ينخرطون من أصل عربي إختلط بالدم الزنجي والدم النوبي الحامي الأصل. والمنطقة الوسطى الواقعة جنوب الخرطوم يقطنها سكان من العرب يتخللهم بعض القبائل الزنجية الذين في معظم الحالات قد إستعربوا رغم أن بعضهم ــــ كالفور والميدوب والنوبة والإنقسنا ــــ لا يزالون يحتفظون بلغاتهم الأصلية وثقافتهم المميزة..."[45]. هذه الخاصية المتمثلة في المرونة والديناميكية والبعد الآيديولوجي المرن في البناء القبلي والهوية القبلية الفضفاضة، هي في الحقيقة سر المنعة في البناء الإجتماعي السوداني ككل، حيث إن الناس عندما يتحدثون عن القبائل في السودان يتحدثون بمستويين: عصبية في ظاهر الأمر ومرونة غير محدودة في وعي الناس الأعمق. وهذه المرونة نابعة من إدراك داخلي حقيقي بإن هذا الكيان المعروف بالقبيلة هو كيان تكويني أنتجناه نحن في عقولنا وفي حياتنا اليومية بصورة واعية لنضمن من خلاله تحديد هويتنا مقابل الآخرين، ونضمن من خلاله أيضاً الترابط والتماسك والتعاضد الضروري في واقع إجتماعي إقتصادي تنعدم فيه الضمانات، بخلاف تلك التي توفرها القبيلة بوظائفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المختلفة للفرد وللجماعة. وفي هذه الحقبة من تطورنا الإقتصادي والإجتماعي الذي ما زال بسيطاً وذو إحتياجات أساسية بسيطة أيضاً خاصة في أرياف هذا الحزام الوسيط (الحزام السوداني) النشط بالتواصل من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق، كشكل من أشكال التنظيم الإجتماعي ذي الوظائف المتعددة في السودان.

إن القبيلة هي الأقدم مقارنة بغيرها من أشكال التنظيم الإجتماعي الأخرى في السودان خاصة الأحزاب السياسية (التي نشأت في أوآخر الأربعينيات) أو الطرق والجماعات الصوفية التي إنتشرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر للميلاد. وهذه الخاصية التاريخية التي تفرّدت بها القبيلة في السودان (كونها الأقدم في أشكال التنظيم الإنساني)، هي التي جعلتها المستهدف الأول من قبل الدعاة ورجال الحكم الأجانب والوطنيين. وأنّ زعماء القبائل هم الذين إستهدفهم رجال الدين الأوائل ليلجوا من خلالهم بدعوتهم الدينية إلى بقية الناس. وفي التاريخ الحديث، فإنّ التجربة المهدية الرائدة المتمثلة في تحريك القبائل تجاه هدف

٤٥ جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ ــ ١٩٣٩، مصدر سابق، ص ١١.

قومي واحد كان هو النموذج الأنصع في علاقة الدولة بالقبيلة في السودان.

لقد تمكنت المهدية، بقوة آيديولوجيا الدين ودافعية بناء الوطن المستوعبة لسواها، من إستيعاب القبيلة وتحريكها من أجل المشروع الوطني الكبير، وكان النجاح عظيماً ومذهلاً، حيث تمكنت المهدية، في حقبة لا تتعدى العشر سنوات، من صهر التنوع القبلي في بوتقة كبيرة من خلال التأييد الذي حصلت عليه من دعاة الإصلاح الديني ـــ الفقهاء ـــ وعلى تأييد التجار الجعليين والدناقلة الذين أُوذوا بنظام الضرائب المصري وتكبدوا خسائر فادحة لما قام به إسماعيل باشا من إجراءات تعسفية لقمع تجارة الرقيق، كما إكتسبت تأييد سلالة السلطنات المقهورة وقبائل البقارة البدوية في كل من جنوب كردفان ودارفور، وأخيراً وليس آخراً على تأييد قبائل البجا بجبال البحر الأحمر[٤٦]. وقد شكلت تلك العملية الملامح الأولى والأساسية للوطن السوداني وللشخصية السودانية. لكن ما إن إنقضت فترة عقدين من الزمن حتى أتت الضربة الموجعة للمهدية من منفذ القبيلة ذاتها، حين تعاونت بعض القبائل المعادية للمهدية مع الجيش الغازي، والتي أدت لنهاية مشروع الحكم الوطني الأول في السودان[٤٧]. وبالرغم من ذلك فقد تركت التجربة المهدية بصماتها الناصعة على تاريخ المشروع الوطني السوداني، والذي جسّدته أم درمان والجزيرة أبا والسودان بكل سحناته ولهجاته ومعتقداته وعاداته وقبائله في الأركان الأربعة. وأنّ المتلازمة الأساسية على مستوى البناء الفوقي *Super Structure* للقبيلة بمعناها الرحب الفضفاض والديناميكي، كانت تتمثل في القبول التلقائي بالآخر وللآخر وقبول التنوع وتفشي أدب الخلاف والإختلاف بين مكوناته كنتاج تلقائي و تقليدي لإدارة التنوع الذي فشلت فيه الدولة السودانية الحديثة مما قاد إلى إنفصال الجنوب و للحروب الطرفية المتعددة و المستمرة.

وعُبّر عن هذه القيم وطبيعة الإنتماء القبلي أصدق تعبير في الحكمة العامية السودانية القائلة أن "الناس وِلفْ ما جِنِسْ" أو أن "الناس أولاف ما أجناس"... مؤكدة مرة أخرى أن وعينا القومي كان أكبر مما صوره السادة الإنجليز في تدافعهم المحموم نحو إستعمار أفريقيا وتبريرهم الخجول بسمو الرجل الأبيض ومسؤوليته الأخلاقية خاصة تجاه أفريقيا التي شرذمتها القبلية. وبذات القدر فإن الوعي القومي عند أفراد

٤٦ نفسه، ص ١٣.

٤٧-ونتيجة للصاع الداخلي والذي إتخذ طابعاً قبلياً في فترة حكم الخليفة عبد الله (صراع أولاد البحر و أولاد الغرب) وحزكة الأشراف جعلت من خليفة المهدي منحازاً لأبناء قبيلته التعايشة.

القبائل يفوق ذلك الذي حظيت به الدولة وبعض النخب الذين يستثمرون كثيراً في (بنك) القبيلة الذي أصابه الإفلاس حتى أصبح الواقع فيه يمتاز بالتصادم لا التعايش في كل السودان.

وعلى صعيد آخر فان الصفوة الحديثة في السودان صوّرت القبيلة بأنها صنو التخلف والبدائية ناسية أنها ـ أي القبيلة ـ ما استمرت في البقاء إلا إستجابة لثغرات تضاءل عنها مجهود الدولة الحديثة الذي إنصب معظمه في الصرف على بقائها. وأخص بالذكر في هذا السياق الأنظمة الشمولية والآيديولوجية والتي ولدت فاقدة للشرعية السياسية، مما جعل معظم همها ولهثها وراء شرعية معدومة، تبحث عنها تحت حوافر خيول شيوخ القبائل أحياناً وأخرى تحت سجادات رجال الطرق الصوفية، وكلاهما أبنية تقليدية يكال لها السباب، وتُنعت بالصفات السالبة في وضح النهار، وأحياناً في حلقات النقاش المغلقة والعامرة بالنخب الآيديولوجية في الغالب الأعم. وقد كرّس الإستعمار الأوروبي في أفريقيا القبلية بشتى الوسائل والإستراتيجيات، أشهرها على الإطلاق ما عرف في أدبيات الإدارة العامة الاستعمارية بسياسة الحكم غير المباشر *indirect rule* عن طريق خلق الإدارات الأهلية والقبلية وتعريف حدودها وهي أيضاً تعرف بسياسة فرق تسد.

كانت تلك الفترة، الفترة الإستعمارية (١٨٩٩ ــ ١٩٥٦) هي التي شكّلت في تاريخ أفريقيا وفي السودان على وجه الخصوص، إعادة رسم الحدود القبلية، وإعادة تكوين القبيلة وضخ دم سياسي في شرايينها التي كانت قد تصلّبت بفعل الدعوة والخطاب القومي القوي الذي أفرزته المهدية للخروج بها من الحيّز الثقافي التقليدي الحصري، إلى حيز أرحب وأشمل، يتصل ببناء المشروع القومي الكبير الذي سعت إلى عرقلته الإدارة البريطانية. وقد كان قانون شيوخ القبائل وشيوخ الرُحل في عام ١٩٢٧م هو بداية هذه العرقلة بإعطاء الشرعية والوصف الوظيفي الجديد للقبيلة والمجموعة الإثنية على النحو الذي يجهض المشروع القومي الكبير.

والمتأمل لما يدور الآن في أطراف السودان يتضح لـه جلياً الإنتكاسة الكبرى في المشروع القومي الكبير، والذي كان نتاجاً حتمياً لسياسات حكومية فاقدة للبصيرة والإخلاص للوطن ولمشروعاته الكبرى. إن المشروع القومي السوداني يتهدده الخطر الحقيقي الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد الأطروحة الجديدة التي أفصح عنها – دون قصد – المؤتمر الوطني على لسان العضو الفاعل الأستاذ عبد الرحيم حمدي

وزير المالية الأسبق في العام ٢٠٠٥ والقائلة بفصل دارفور وشرق وجنوب السودان، لإفساح المجال لسودان متجانس دينياً وعرقياً، محوره دنقلا – الأوسط – كردفان. وتبع ذلك سياسات الدولة على الأرض والتي أصبحت تحركها بوصلة إثنية لا تخطئها العين في خيارات التنمية والخدمات وإصلاح "معايش" العباد. إن خطوات وسياسات الإنقاذ في هذا الإتجاه هي الأولى من نوعها، والأكثر خطورة في مسار التأسيس لمشروع الدولة الإثنية كبديل للدولة القومية.

محاولة إعادة تخطيط الوطن لصالح الدولة الإثنية

في هذه اللحظات المفصلية من تاريخ السودان المعاصر فاجأنا كبار رجالات الإسلامويون بفكرة مفادها إعادة تعريف الوطن، وإعادة رسم حدوده(!) في خطوة أقل ماتوصف به أنها " أبارتيد إسلاموي"، كنوع من التعبير عن حالة الإحباط والتفكير الظلامي الذي وصلت إليه بعض المجموعات في داخل جسم الإسلامويين في السودان.

قبل حوالي ثمانية أعوام قدم الأُستاذ عبدالرحيم محمود حمدي، وزير المالية الأسبق في السودان مشروع "السودان المحوري". والأُستاذ عبدالرحيم حمدي تم على يديه إلغاء دولة الرعاية وإحلال محلها إقتصاد السوق المسيطر على كل جوانب الحياة بما فيها التعليم (المدرسة الخاصة) والصحة (العيادة الخاصة) وزيادة معدلات الفقر لتصل إلى أرقام تقارب السبعين في المائة ٧٠٪ أو تزيد، وماترتب على ذلك من ظواهر سلبية شملت كل مناحي الحياة، الفساد حيث السودان هو الدولة الأولى عربياً حسب ترتيب منظمة الشفافية العالمية، والتفسخ الأخلاقي، والتفكك الأسري، وإرتفاع نسب العطالة وسط الشباب والمتعلمين حيث بلغت حوالي ٦٠٪، تنامى الوعي الإثنى كإستراتيجية للتكّيف مع الإحباط وإنعدام الوجهة وغيرها من الظواهر السالبة للمشروع الإقتصادي، والتي في مجملها أصابت "المشروع الحضاري" في مقتل. يضاف إلى ذلك الرصيد الإجتماعي السالب والصورة التي تكونت سلباً في العقل الجمعي/المجتمعي عن "الإسلاميين" في السودان بعد سنين حكمهم الطويل والمنفرد للسودان[٤٨].

٤٨- عبّر عن هذه الصورة القاتمة للإسلامويين في وعي المجتمع شاعر قام بتحويل نصوص أغنية سودانية تراثية مشهورة غناها الفنان حمد الريح ـــ والسودانيين مولعين بتحويل النصوص الشعرية أو الأغاني بما يتوافق ويحكي أحوالهم وظروفهم ـــــ حيث قال هذا الشاعر المفجوع في وطنه:» عجبونى أولاد الكيزان ... لبسو البدل والقمصان.. ركبو الكليك والتوكسان سرقو البلد من زمان.. من نيالا لى قيسان.. عجبونى الليلة جو سرقو البلد نضفو.. عجبونى اولاد الوالى نبشونى سرقونى ورفدو خالى.. طول الليل لافين طوالى.. نهبو البلد باللواري ودقسونا بالكباري...عجبونىالليله جو نهبو البلد نضفو.

إن الأُستاذ حمدي ورغم أنه هو الذي كتب هذه الورقة [٤٩] كشخص، إلا أنه وبماضيه التليد، وموقعه المتميز في الحركة الإسلامية، وبإمساكه بتلابيب ومفاصل صناعة القرار الإقتصادي وسط الحركة الإسلامية، فإنه حتماً (بهذه الصفات)، لا يعبر عن بنات أفكاره، إنما يعكس رؤية تيار داخل الحركة الإسلامية، لا وبل تياراً فاعلاً إسمه الحركي (المؤتمر الوطني). إن أي تعامل مع هذه الورقة بخلاف ذلك؛ يعتبر سذاجة غير مقبولة وإنكاراً لحقائق ومسلمات سوسيولوجية أساسية في بنية وتوجهات الحركة الإسلامية في السودان وأهدافها الإستراتيجية البعيدة المدى، ونمط تفكيرها وتكتيكاتها المرحلية والآنية.

ملامح وحيـثيات أُطروحة السودان المحوري

١) تحدثت الأطروحة عن مستقبل الإستثمار في السودان في الفترة الإنتقالية التي تلت التوقيع على إتفاقية السلام الشامل الـــ (*CPA*) في عام (٢٠٠٥). أكدت الورقة بصورة جازمة بأن تفويض الحكومة يأتي من الحزب وليس من الدولة، وبالتالي فإن مصلحة الأول (الحزب) تطغى على مصلحة الثاني (الدولة) وتسود عليها.

٢) أكدت الورقة بأن خيار الوحدة غير وارد، بل أن الإنفصال هو الأكثر تأكيداً. وعليه؛ فعلى الحزب الحاكم أن يعد العدة كاملة لخيار الإنفصال طالما هو الأرجح.

٣) السودان المحوري (الشمالية والوسط + كردفان) يمثل إقليماً متجانساً تاريخياً/ثقافياً/إثنياً/دينياً.

٤) جهد الحزب الحاكم خلال الفترة الإنتقالية (قبل الإستفتاء في ٢٠١١) يجب أن ينصب في هذا الإقليم المحوري والذي يحمل كل مقومات الدولة المستقلة (ثقافياً واقتصادياً وسياسياً)، ولا غضاضة من إنفصال بقية الإقاليم عنه، وهذا حادث لامحالة كما يُستنبط من الورقة.

٥) أكدت الورقة بأن حروب الهامش التي تستعر في الغرب الأقصى (دارفور) والشرق الأقصى من (البحر الأحمر- كسلا) هي في الأساس جزء من مخطط أجنبي قصد منه إملاء شروط الأقليات (مضافاً إليها الجنوب) غير العربية وأيضاً غير الإسلامية على شاكلة وضعية المسلمين في نيجيريا والسنغال وإثيوبيا. سُميت هذه الدول بدول الحزام العازل للإسلام.

٦) على أسوأ الفروض، وطالما أن حرباً يصعب كسبها أمام هذا التيار اللاعربي ـــــ اللا إسلامي، فمن

٤٩-عبد الرحيم حمدي: مستقبل الإستثمار في السودان في الفترة الإنتقالية ٢٠٠٥.

الأجدى الإنسحاب كلية وتشكيل دولة جديدة متجانسة دينياً وشعوبياً(إسلامية - عربية)، تخرج من حزام العزل (الإسلامي)، لتعيش في سلام داخلي وإستقرار، بعيداً عن تعكير صفوها بعناصر إفريقية وغير إسلامية[٥٠].

٧) بهذه الخيارات سيتمكن الحزب الحاكم ـ لامحالة ـ من الإستمرار في الحكم، خاصة وإن ذلك يمكن أن يأتي بقليل من الجهد الإستثماري في هذا الإقليم المحوري ذو الوعي العالي والإستجابة العالية للخدمات، والتي من مردوداتها التصويت لصالح حزب المؤتمر الوطني في حالة تقديم الخدمات المناسبة (مساكن شعبية، تخفيف الجوع بصورة مباشرة، التشغيل ومحاربة العطالة خاصة وسط المتعلمين والمبعدين عن العمل) وغيرها من نماذج تخفيف الفقر وسياسات النمو المنحازة للفقراء *pro-poor growth policies*.

٨) هذا البرنامج (السودان المحوري)، والإستثمار الداعم له، يجب أن ينفذه فقط من يؤمنون ويؤتمنون على الفكرة، وذلك يعني ضمناً عزل الآخرين في مسعى لتكرار ماضي يعاد من جديد، خاصة فيما يتعلق بالتفضيل في الخدمة العامة.

٩) الورقة؛ وفي بعدها السياسي، تتعامل وكأن إتفاقية السلام لاوجود لها، وغير ملزمة للحكومة خاصة فيما يتعلق بضرورات الإجراءات والخيارات السياسية التي تجعل الوحدة خياراً جاذباً وممكناً، وحسب الورقة أيضاً، فإن الخيارات السياسية المتاحة للسودان تحددها قوى دولية خفية لا صيرورات وتفاعلات داخلية.

مناقشـات أسـاسية

في هذا الجزء سأسعى لمناقشة بعض ماورد في أطروحة (الأستاذ حمدي)، خاصة تلك الآراء ذات الدلالات الكبيرة والبعيدة. وأيضاً إعتمدت في هذه المناقشات على المنهج التفكيكي، حيث أن بعض ماورد في الورقة لايمكن فهمه إلا برده "للصورة الكبيرة" *Bigger picture*، أو السياق العام *Context* المتمثل في سياسات نظام الإنقاذ ومواقفه أو مواقف بعض اللاعبين الأساسيين فيه.

---

٥٠ بهذا الوعي بوضعية الأقليات أو المجموعات المسلمة في دول الجوار سواء في غرب أفريقيا أو شرقها أو وسطها يشئ بدور السودان في دعم هذه الجماعات (أو هكذا تتهمه دول الجوار) لإيقاظ المارد النائم وبالتالي نسف إستقرار هذه الدول لصالح مشروع التمدد الإسلامي للنظام السوداني غرباً وشرقاً وجنوباً مما أدى بنهاية التسعينيات إلى عزلة السودان تماماً عن محيطه الإقليمي.وضغطه لصالح فصل جنوب السودان ليتم عزله من محيطه الإفريقي ولتقليل دوره الثقافي في إفريقيا الجنوبية و قد كان بعد الإنفصال.

أولاً: تقول الورقة: "...التكليف يجئ من حزب سياسي وليس من الدولة .. ولهذا يفترض أن تُراعى الإجابة عليه مصلحة الحزب في الإستفادة من الإستثمار خلال الفترة الإنتقالية...الخ". هذه الجملة ودون أدنى ريبة أو شك، بها الكثير من الأخطاء "الأخلاقية" الفادحة، بالإضافة للجهل السياسي والمعرفي غير المقبول من شخص كان يوماً ما وزيراً، وهذه الجملة من الأهمية بمكان؛ لأنها كشفت عن بنية الأساس النظري لطبيعة التفكير العنصري والإقصائي للورقة والقاعدة الإجتماعية التي تدافع عنها. وإرتكاز النقد الموجه هنا لهذه المقولة أنه قد أصبح من المسلمات في العلوم السياسية والتجربة الإنسانية أن: " التكليف/التفويض، وإستطراداً الشرعية السياسية في الدولة، مشتقة من مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة (شرع (قانون أو عرف معتمد وراسخ ديني أو (مدني) يرمز الى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، والمتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع مراعاة المصالح والقيم الإجتماعية للمواطنين، وبما يؤدي الى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي. وهكذا تكون الشرعية علاقة بين الحاكم والمحكوم، ذلك أنه مقابل طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة، يقوم الحاكم بتقديم الدليل على قدرته على خدمة شعبه عامة وفي الأوقات الحرجة خاصة[٥١]، وعليه؛ فإن الشرعية مصدرها الجماهير أو الشعب، والتي ـــــ أي هذه الجماهير أو الشعب ـــــ ليس بالضرورة أن تكون منضوية لحزب (ما)، بل منحازة لبرنامج يصبح ـــــ حين يتم إختياره جماهيرياً عبر الإنتخاب الديمقراطي ـــــ برنامجاً للحكومة "*Government*" والتي هي اليد الفاعلة للدولة *State*، والتي بدورها الممثلة للأمة أو للوطن أو للناس جميعاً.

ويمكن إيراد الكثير من المقولات التي تزخر بها المراجع القانونية والسياسية ومراجع علم الإجتماع والأنثربولوجيا، والتي كلها تكاد تجمع أو تتفق بصورة أو بأخرى على أن قضية شرعية ومصلحة الدولة مرتبطة صميماً بمصلحة الشعب أو الكيانات الإجتماعية التي تؤسس الدولة والمجتمع معاً. وبالتالي، فإن المقولة أو الحيثية الصحيحة التي كان يجب أن تنطلق منها الورقة هي: " أن مايجب أن يُراعى هو مصلحة الدولة ومصلحة الأُمة/الشعب وإن تناقضت/تضاربت مع مصلحة الحزب ـ بإعتبار أن الحزب يمثل فئة هي جزء من الشعب وليس العكس". وقديماً إنحاز المرحوم اسماعيل الأزهري وحزبه الإتحاد الديمقراطي لخيار الإستقلال حينما كان مطلباً جماهيرياً سودانياً وليس حزبياً، مما دفعه ورفاقه لإعلان الإستقلال من داخل قبة

٥١ «تعاريف ومصطلحات سياسية هامة»،(نسخة إلكترونية)، الأكاديمية العربية بالدنمارك، قسم الدراسات والابحاث.

البرلمان وذلك على الرغم من البرنامج الإستراتيجي المعلن لحزبه وهو وحدة وادي النيل.

ثانياً: الحديث عن مميزات السودان المحوري(دنقلا - سنار+ كردفان)، والتي من أهمها الإستناد إلى مقولة "تزايد الوعي فيه وكذلك التعليم مما يجعله سريع الإستجابة التصويتية في حال تقديم خدمات له بالمقارنة مع السودان الآخر الذي يمكن الإستغناء عنه (تنموياً لأنه ينعدم فيه الوعي وحساسية الإستجابة لتقديم الخدمات والذي يُفهم منه صراحة وضمناً بأنه ميؤوس منه إنتخابياً)". وبالتالي من حقنا أن نسأل:

ألم يسأل الأستاذ حمدي نفسه وقد كان وزيراً للمالية لأكثر من خمسة أعوام، ماهو الدور الذي لعبه في زيادة أو تدني نسب التعليم والوعي في هذه الأقاليم التي قرر عزلها من السودان المحوري(؟)؛

ألم يتوقف طريق الإنقاذ الغربي الذي يربط كل غرب السودان (كردفان ودارفور) بوسطه النيلي في عهد الأستاذ حمدي وبدلاً عنه قامت طرق أقل أهمية منه من ناحية إقتصادية، هل كان الأستاذ حمدي ورفاقه يستقرؤون الأحداث بأنه يجب أن يتوقف هذا الطريق لانه يوماً ما سيكون طريقاً قارياً يربطنا مع دولة جارة (هي دارفور حسب إستقراء حمدي) ويقع خارج إطار السودان المحوري (؟)؛

ألم يتم في عهد الإنقاذ تحويل مسؤولية التعليم العام للمحليات والتي كانت ــــــ وما زالت ــــ عاجزة حتى عن سداد مرتبات العاملين عليها. وكنتيجة لذلك توقفت المدارس في أغلب الولايات الطرفية لحوالي عشرة سنوات. وأضحى الفاقد التربوي فيها وقوداً للحرب الأهلية بالوكالة وبالإنابة عن دولة تعيش نخبها في أبراج عاجية بعيدة عن واقع شعبها.

أرجو من الأستاذ حمدي أن يُراجع نسب الإنخراط في التعليم العام في تلك السنوات والتي إنحدرت إلى أقل من ٣٠٪ في بعض الولايات. وإن من كل مائة طفل دخلوا الصف الأول، فقط ثمانية منهم يصلون الصف الثامن، كل هذا يحدث في الأقاليم "قليلة الوعي" والتي حُكم عليها أخيراً بالفصل تعسفياً من السودان المحوري ولصالحه العام. والمؤسف أن يأتي هذا الحكم من شخص كان هو المؤتمن على المال العام في كل السودان، وهو الذي كان يُرجى منه إحداث التغيير المنشود وبحيادية مرجوة فيمن يشغل منصباً بذلك الحجم. وحزنت مؤخراً أكثر حينما علمت إن وزير مالية آخر قد قرر الإنحياز لمشروع السودان المحوري بإختياره الجلوس في منبر السلام العادل الذي ينادي بفصل الشمال عن الجنوب.

ثالثاً: إن أُطروحة (السودان المحوري) التي تقول بخلق وطن جديد قوامه (دنقلا - سنار+كردفان) هي من أولها لآخرها أُطروحة عنصرية ـــ حتى وإن تمترست خلف الدوافع الإقتصادية -لأنها في الأساس تقوم على فرضية التجانس العرقي، الثقافي والديني، ومبنية على مبدأ الفصل إستناداً على هذه المعطيات (العرق،الثقافة والدين)، لا أظنني أُضيف كثيراً إن قلت أن المرادف لمصطلح الفصل العنصري هو ماعرف بلغه الأفريكانا بالـ *APARTTHEID* وهو مصطلح يرجع للكلمة الانجليزية *APARTNESS* ، أي الفصل بين الأعراق. وإن كان (الأستاذ حمدي) يهدف من هذا المقترح ـ كنوع من التخطيط لإعادة رسم عملية التغيير الإجتماعي لكي يقود لتكوين الدولة القومية في السودان ولا أظن ذلك ـ يكون قد تمثل التجربة الأوروبية حذو الحافر بالحافر، والتي خاضتها مجتمعاتها عبر حروبات دامية لتشكيل ما عرف بـ(الدولة القومية). فإنه لا السياق الإجتماعي مشابهاً أو الحقبة التاريخية التي نعيشها مماثلة لتلك التجربة على الإطلاق حتى تفرز نفس النتائج، لأن التاريخ ببساطة لا يعيد نفسه. بل إن ما يدعو له (الأستاذ حمدي) أقرب ما يكون من الناحية المفهومية والعملية معاً إلى تجربة الفصل العنصري بجنوب أفريقيا (سابقاً)، وهو تفكير أقل ما يوصف به البؤس. وعلى كل حال، ليس مستغرباً على الإطلاق أن يصدر ذلك من عبدالرحيم حمدي ممثلاً للفكر الإسلاموي الإنكفائي والبعيد عن تيارات الوسطية و الحداثة والتطور والرصانة الفكرية و الأخلاقية التي غطت الأرض شرقاً وغرباً في حين يبقى أهل الكهف في ثباتهم المميت.

وبالتالي سواء إن كان (الأستاذ حمدي) بوعي منه أو بدونه[٥٢]، فإن أُطروحة السودان المحوري هي في نهاية التحليل، ووفقاً لمعطيات الواقع الإجتماعي في السودان، وجه آخر "للأبارتايد" مهما حاول الأستاذ حمدي حشد الدفوعات والتبريرات الإقتصادية لتسويقها، وهذه المرة فإن الأبارتايد داخل الوطن الواحد، وباللذين ينتمون لذات العرق وإن توهموا وعظموا صغائر التفاصيل والفوارق.

المؤسف حقاً أيضاً هو أن هذه الاطروحة قد أعطت وزناً أكبر للعرق أكثر من الدين، وإلا بماذا يُفسر عزل دارفور والشرق عن هذا السودان المحوري رغم الخطأ التاريخي في التبرير بأنه العمود الفقري للدولة الإسلامية في السودان خلال الخمسة قرون الماضية. لماذا تضاءل طموح الاسلامويين في السودان حتى

٥٢-ومن العجب فهل كان حصاد تاريخنا السوداني الممتد لستة ألف عام قبل الميلاد يتم إختزاله في تجربة مملكة سنار (الإسلامية) بأنها سدرة منتهي التاريخ السوداني. هذا بالتأكيد خطأ مركب تاريخي و إستراتيجي و منهجي في ذات الوقت.

يكون "الميس" هو مملكة سنار بدلاً عن الدولة المهدية التي غطت معظم مساحة الوطن الحالي وتمددت دعوتها غرباً حتى بلاد الفولاني، وأسماء "دان فوديو وحياتو بن سعيد" وغيرهم ممن تتزين بأسمائهم يافطات الشركات الإسلاموية (غير الربحية) والمعفاة من الضرائب والمتمتعة بكل الإمتيازات في الأحياء الراقية في الخرطوم شاهد تاريخي على ذلك التواصل.

لماذا يتم الحكم بلا إسلامية دارفور وهي الرابط القويم للإسلام المتمدد والمتصل بين غرب وشرق إفريقيا عبر رحلات الحج و العلماء و طلاب العلم التي شهدتها القارة منذ حوالي أربعة عشر قرناً ..كيف يتم ذلك ودارفور هي كاسية الكعبة في رحلات كانت توصف برواق دارفور مؤكدة بذلك إتصال إفريقيا بشبه جزيرة العرب حيث أن البحر الأحمر كان عبر التاريخ رابطاً لا عائقاً، ومن قبل قد عبره أول المهاجرين إلى الحبشة ومن بينهم سيدنا عثمان بن عفان و السيدة رقية بنت الرسول (ص) حينما ضاق بالدعوة والدعاة الأمر وكان حينها النجاشي ملك الحبشة.

انه لمن المحزن للغاية أن يتضاءل الخطاب والمنظور الإسلامي الإستراتيجي لحكومة الأخوان المسلمين في السودان في نهاية المطاف إلى خطاب عرقي ضيق يردهم إلى جاهلية ماقبل الإسلام تماماً كما إرتدت حركة طالبان إلى عصبية البشتون عند نهاية المشوار القصير من تأسيس الدولة. إن العنصرية هي عندما تبنى الصيرورات السياسية على أساس ديني أو عرقي، وحينما تكون الخيارات السياسية مبنية على الدين أو العرق[٥٣]، فذلك هو من صميم التفكير العنصري، ومن صميم التوجهات النازية والفاشية (حيث في المانيا كانت النازية هي تلاحم المسيحية المتطرفة مع سيادة الجنس الآري)، وكذلك كانت تجربة الفاشية في إيطاليا موسيليني، وتجربة الفاشية في المنطقة العربية حيث توأمة الفكر الشعوبي العروبي مع الإشتراكية، والتي في نهاية المطاف أنتجت بشار الأسد ومعمر القذافي وإنتجت صدام حسين، وحلبجة، ومآس الاكراد، وانهيار الدولتين ذات الإمكانيات الوفيرة للنهضة في المنطقة العربية (ليبيا و العراق) و سوريا على طريق السقوط. ما شاهدناه أمام أعيننا في ليبيا والعراق وسوريا وقلوبنا تدمي، هو النتيجة الحتمية لذلك التطرّف، إن الدمار الكبير يأتي من فكرة صغيرة خاطئة وكذا الخلاص الكبير من فكرة صغيرة صائبة.

رابعاً: إن اطروحة السيد حمدي هي بلا شك أطروحة الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) خاصة وأنه لم يثبت

٥٣-و المقصود هنا تفضيل الناس سياسياً حسب دينهم أو عرقهم أو مناطقهم إن شئت.

ماينفي ذلك، وانه لم يتم أي إعلان عن رفضها، بل عزز منها قيام تيار منبر السلام العادل العنصري التوجهات. وإن روح الورقة وأبعادها الإستراتيجية تعبر عن روح تفكير الإسلامويين في السودان، والذي في الآونة الأخيرة أفرز كثيراً من التوجهات العنصرية، ممثلة في أفكار المهندس الطيب مصطفى ـــ كما أشرنا إليها سابقاً ـــ وآخرين ممن أوردوا[٥٤] نظرية الحزام الأسود في إشارة للنازحين حول الخرطوم. مضافاً إليها سياسات الإنقاذ على الأرض، خاصة تلك المتمثلة في تشجيع وتغذية الحروب الإثنية في حزام التواصل بين النوبة والعرب وبين الدينكا والعرب وبين الشلك والعرب وبين العرب والزُرقة في دارفور، مستغلين في ذلك سياسيين ونخب محلية تعمل بشروط خدمة متفق عليها ليس من بينها مصلحة الرعايا المحليين.

خامساً: إن أطروحة السودان المحوري تتناغم مع كثير من الإكليشيهات التي كثيراً ماتزين خطاب الانقاذ *Discourse* المتمثل في أن "العروبة في خطر"، وأن السودان مهدد بان يكون "أندلس آخر نبكي على عروبته المفقودة"، وتأسيس كيانات وهمية عنصرية برعاية حكومية مثل ماعرف بتنظيم "قريش"[٥٥]أو الإتحاد العربي وغيرها من التشكيلات العنصرية الضيقة التي وصلت حتى داخل الوزارات الحكومية والتي أصبح الإفصاح عنها كلمة السر، ومطلباً رسمياً في بعض دواوين الدولة، خاصة عند طلب الحصول على وظيفة. الدولة السودانية في عهد الإنقاذ خلقت لنفسها عدواً إفتراضياً هو الأفريقانية وتقمصت في ذلك شخصية دون كويكزوت ذلك الذي يحارب طواحين الهواء في غير ما معترك.

سادساً: إن البعد العنصري في أطروحة السودان المحوري يمكن رده للإطار النظري الكبير الذي تأسس في بدايات الإنقاذ ممثلاً في المؤتمر الشعبي العربي- الإسلامي الباعث الأول لتيار النهضة الشعوبية المتحالفة مع التطرف الديني في السودان خلال الثلاث عقود الأخيرة. للأسف خلال سنوات حكم الإسلاميين قد تم تنشيط القبلية والإثنيه في مناطق كانت هي نماذج للتعايش والحوار في وطن مازال يتحسس طريقه نحو الوحدة والتوحد بكل أبعاد الإنتماءات العربية، الإفريقية، الإسلامية، المسيحية وكريم المعتقدات.

٥٤-وهي تحديداً تشير إلى الإثنيات من غرب السودان وجنوبه وشرقه ممن ألقت بهم ظروف التدهور البيئي و المجاعات وعدم التوازن التنموي كنازحين ينشدون فضلا في حياة بجوار النخب البازخة في العاصمة القومية.

٥٥ يرد نورين مناوي برشم فكرة نشأة «الجنوجويد» أصلاً إلى قيام ما عرف بالتجمع العربي وتنظيم قريش، ويعتقد أن التجمع العربي مفهوم ضيق قام في دارفور على التصنيف على أساس ثنائية عرب ــ زرقة، بمعني العرب مقابل غير العرب، وأنه نتج عن هذا الفهم قيام تنظيم سري عرف بتنظيم قريش هدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان وفق برنامج ممرحل لحكم السودان ومنافسة القبائل الشمالية التي إستأثرت بالحكم منذ الإستقلال. نورين مناوي برشم، الجنجويد رسل الشر وجند الشيطان، القاهرة، مطبعة خطاب، الطبعة الأولي ٢٠٠٨، ص ٣٣.

في تقديري كانت سياسات الدولة خلال العقد الماضي تتسم بالتخوّف من ذلك الإنسجام الإجتماعي التلقائي، وللقضاء عليه كان لابد من إزكاء الشعوبية والعنصرية. وببساطة كان ذلك لضرورات أن يتناسب الواقع مع تفصيلة المشروع الحضاري ببعده العربي- الاسلامي النقي، والذي كان جلباباً من حديد لبسه الإسلامويون. إن خطورة هذا المنهج، والذي يقضي بتفصيل الواقع ليناسب المشروع حتماً سيقود الإسلاميين – وهم القابضون بتلابيب السلطة – إلى حالة مستمرة من التفصيل وإعادة التفصيل ورسم حدود للوطن لتناسب المشروع المرسوم في الذهن. الخوف كل الخوف إن هذا المشروع سيتناقص كلما حاصرته التناقضات حتى ينكمش على مقاس عمارة الفيحاء أو كما قال أحدهم في حدود القصر الجمهوري أو على أسوأ الفروض أن يكون فقط جمهورية فاضلة على شاكلة جمهورية إفلاطون وتكون حبيسة في العقول أو بين دفات الكتب ولا مكان لها في واقع السودان المتنوع.

سابعاً: إن نموذج السودان المحوري يقودني إلى الإعتقاد الجازم حوله بأن الإخوة الإسلامويون و(هم) يفكرون في ذلك كانت تجربة باكستان في مؤخرة دماغهم. وطالما أنهم مولعين بافكار أبي الأعلى المودودي، فنموذج الدولة الباكستانية والذي يمثل تلاحم فريد بين الإثينة والدينية، يتمنون أن يعيدوا إنتاجه في الحزام السوداني. ويكون النموذج المماثل لباكستان هو السودان المحوري والعدو الهندوسي الافتراضي هو: دارفور – الجنوب - الشرق وجنوب كردفان (الجزء المفصول قسراً)، حسب تصور (الأستاذ حمدي).

نحن حتماً في حاجة ماسة لدراسة نفس ـ إجتماعية (سوسيو- سايكولوجية) متعمقة لهذا النمط من التفكير ودوافعه النفسية. ولكن حتى ذلك الحين سيفقد السودان الكثير، ونصبح نحن في سودانات مختلفة إختارها لنا "بدم بارد" السيد حمدي وإخوته الإسلاميين في السودان. لماذا لاينظر الإسلامويون في السودان إلى نموذج الصومال حيث لم يغنِ الإنسجام الإثني والديني من إنهيار الدولة نتيجة لتصلب شرايينها من جراء الحكم الشمولي الطويل والمليء بالفساد في منطقة في غاية الأهمية للإقليم وللعالم. ووجه الشبه بين هذا وذاك أبداً لاتخطئه العين.

ثامناً: الإقليم السوداني المحوري المنتخب ليس متجانساً، لاعرقياً ولا دينياً، حيث أن عاصمة البلاد (الخرطوم) الواقعة في قلب هذا الوطن الجديد بها مالايقل عن ٥٠٪ من غير العرب وحوالي ٣٠٪من غير المسلمين (قبل

إنفصال الجنوب) وكذا مدن وأجزاء أخرى داخل هذا الاقليم المحوري وبنسب متفاوتة. وما فتئ النظام يكذّب هذه الحقائق، ويمارس سياسة دفن الرؤوس في الرمال[٥٦].

تاسعاً: الأطروحة الجديدة تضع الأخوة أعضاء المؤتمر الوطني من الأقاليم التي قرر السيد حمدي والمؤتمر الوطني فصلها (دارفور، الجنوب والشرق) في مأزق كبير، إما الإنحياز للسودان المحوري الجديد حيث سيكونون أقليات (في مرتبة الموالي في دولة محور حمدي)، أو الإنضمام لأقاليمهم المفصولة. وبالتالي يكون المؤتمر قد إستعملهم "وإستغلهم" مرحلياً، ثم لفظهم أو كما يقول المثل الانكليزي"تركهم في الصقيع" *"Left them out for the cold"* ، والأرجح أن تفكير(الأستاذ حمدي) ودهاقنة المؤتمر الوطني يسعى مستقبلاً للإحتفاظ بهذه النخب لتكون "مخلب قط" في الأقاليم المفصولة قسراً من بقية السودان. وبالتالي؛ يكون المؤتمر الوطني قد ضمن العناصر الضرورية "لعكننة" الجيران الجدد وخلق حزام أمني يحمي محور الوسط المعزول.

هناك عدة إستنتاجات وتساؤلات مشروعة تثيرها ورقة السودان المحوري:

١) المؤتمر الوطني لم يكن قومياً وحدوياً محايداً، وبالتالي يمكن وصفه بأنه كان متحيزاً في سياساته التنموية والإستثمارية خارج إطار السودان المحوري.

٢) هل يمكننا القول أن هذا التفكير الإقصائي عند (الأستاذ حمدي) وبالطبع عند رجال الإنقاذ هو السبب في إنهاء المشروعين التنمويين الأساسيين في غرب السودان(؟) مشروع السافنا في دارفور ومشروع تنمية جبال النوبة في جنوب كردفان (كلاهما خارج إطار السودان المحوري).

٣) هل هذا التفكير الإنتقائي هو السبب في عدم تنفيذ الطريق الدائري في جنوب كردفان(؟).

٤) هل هذا التفكير الإقصائي هو السبب في تدني نسب التعليم في أقاليم الهامش(حوالي ٥٠٪) مقارنة بالسودان المحوري أكثر من ٨٠٪ (؟).

٥) هل تبرع المؤتمر الوطني و(السيد حمدي) أخيراً ليعطينا الإجابة الشافية في الممانعة وتأخر تنفيذ طريق الإنقاذ الغربي(؟).

---

٥٦ الطريف أنه وفي صبيحة يوم ١٠ يوليو ٢٠١١ أرسلت شركة زين للإتصالات رسالة لكل مشتركيها حددت فيها أن نسبة المسلمين في دولة الشمال الجديدة ٩٧,٦٪ أو ما يقارب هذا الرقم.

٦) وهل ما قاله (السيد حمدي) أخيراً هو التفسير للإبقاء على النسب العالية لمرض الدرن في شرق السودان حتى أصبح كارثة قومية وذلك نتيجة لتوطين الجوع في هذا الإقليم وفي السودان عامة (!).

٧) هل هذا التفكير هو الذي يُبرر النشاط المتصل في الآونة الأخيرة في مشروعات التنمية في الإقليم شمال الخرطوم(العمود الفقري للسودان المحوري)(؟).

٨) هل إقليم كردفان الذي أُلحق إلحاقاً بهذا الإقليم المحوري ينظر إليه كـ" لفقة" مرحلية *fellow traveler* ، وأيضاً كإحتياطي لتوريد العمالة الرخيصة للإقليم المحوري ولتوفير الجندية التي أشتهر بها(خاصة وأنه ظل مصدراً لخدمات الدفاع الشعبي والمليشيات تحت مختلف المسميات (لتصفية خصومات النظام العنصرية في المناطق المتاخمة للسودان المحوري(؟).

٩) وربما يقول قائل إن إقليم كردفان قد تم ضمه للسودان المحوري نسبة لمرور البترول به وربما أيضاً للثروة الحيوانية مصدر البروتين الحيواني وكذلك مصدر مهم للعملة الصعبة، وربما أيضاً كحديقة خلفية للسودان المحوري في مقابل السودانات الجنوبية والغربية التي حكم عليها المؤتمر الوطني و (الأستاذ حمدي) بالإنفصال للصالح العام.

خـــاتـمـــة و حاكمـــة

ورقة السودان المحوري الإنفصالية -العنصرية هي رمزاً وتحليلاً، تعبّر عن رؤية الإسلامويين والمؤتمر الوطني، أو غالبية كبيرة منهم، حيث أنها تتسق تماماً مع سياسات الدولة والحزب فيما يتعلق بالحدود والفواصل الإثنية والعرقية ودور الدولة السودانية في ذلك. وكذلك الدور الذي لعبته الدولة ممثلة في حزبها الحاكم في تأجيج الصراع الإثني والعرقي في دارفور بدعمها مجموعة ضد أخرى على أسس عرقية، والحرب التي شنتها وجددت تدشينها مرة أخرى في جبال النوبة بجنوب كردفان.

إن مشروع السودان المحوري لم يأت من فراغ بل عُبرّ عنه كثيراً وبكثافة في سياسات الدولة خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية. وما يحمد لحمدي ـــــ إن كان هناك ما يستحق الشكر عليه -هي شجاعته في القول صراحة، ماظلت تقوله الحركة الاسلامية سراً وترميزاً، وعملاً في سياساتها، والتي حتماً ستؤدي إلى إنهيار أي مشروع وطني سوداني في الحاضر والمستقبل. ويبدو من المؤكد أن مشروع السودان المحوري هو

محاولة الإسلامويين الأخيرة "لإنقاذ مايمكن إنقاذه" من وطن يتآكل ويتضاءل أمام سياسات حكامه الأنانيين الذين يخشون حكم وطن متنوع، لأن مشروعهم أضيق من أن يتسع لأرض المليون ميل، ولا يمكن ـــ وما كان له ـــ أن يتجاوز حدود النقاء العرقي المتوهم والنقاء الديني المُتخيّل. في تكرار مميت لأخطاء تاريخية أُرتكبت في عصور مضت وأماكن أخرى، يتجاوزها عالم اليوم خطوة بخطوة.

لست أدري أهو لحسن حظ السودان، أم لسوء تقدير (حمدي والمؤتمر الوطني)، في أن السودان المحوري الذي يطرحونه، هو أيضاً لا يخلو من التناقضات، والتي حتماً ستحاصرهم مرة أخرى حتى يتضاءلوا أو ينكفؤوا حول محور آخر أقل مما يدعون إليه، أو فكرة سيريالية لا وجود لها على أرض الواقع السوداني الجميل بألوانه الزاهية وبتنوعه الثري الخلّاب.

الآن وبعد أكثر من عقدين من الحكم المنفرد للسودان وبقوة الحديد والنار لم تتمكن الحركة الإسلامية من إحداث تغيير هيكلي على الأرض يسهم في بناء الدولة السودانية الحديثة، ويؤكد على قبول برنامجها في المجتمع السوداني بشكل إجمالي. إستولت الحركة الاسلامية على السلطة بشعارات إسلامية، ولكنها ظلت بعيدة عن فقراء المدن القاطنين مدن الصفيح وعن الطبقة الوسطى التي تلاشت، وتقزمت الحركة وأطروحتها أيضاً أمام قطاعات الطلاب وصغار المنتجين، وإضمحل "المشروع الحضاري" أمام قطاعات المرأة والمثقفين والمبدعين. وفوق كل ذلك؛ فقد تم حصار الحركة وحكومتها محلياً ودولياً، حتى ضاقت ذرعاً بالعولمة، وأصبح "المشروع الحضاري" صاروخ ضل هدفه، يسير على غير هدى *Mis-quided Missile*، ويلفظ أنفاسه إلا من بعض عنصرية وبعض فاشية، وبعض كلماتي أمام الله ....

الفصل الرابع
دارفور، حصاد التهميش أم حصاد الهشيم

الإنقاذ ودارفور: نزاع، فمشكلة، فأزمة ثم مأزق

أورد الدكتور التجاني عبد القادر في كتابه الموسوم "نزاعات الإسلاميين في السودان": مقالات في النقد والإصلاح حادثة و حواراً دار بينه و آخرين في المعتقل عقب إنقلاب حسن حسين كما يلي:

"كان إلى جانب مجموعتنا في المعتقل عدد من الشيوعيين وعدد من أبناء غزب السودان..علمت إن تلك المجموعة من أبناء الغرب كانت تنتمي إلى تنظيم أطلقوا عليه "الكفن الأخضر"...نقاشاً حادا إندلع بين الطيب زين العابدين من مجموعتنا و العقيد يعقوب إسماعيل زعيم تلك المجموعة(الكفن الأخضر)...

كان يعقوب ضابطاً على قدر من المهنية والثقافة. يقال إنه من المناصرين الأوائل لإنقلاب نميري لكن نميري تخوف من طموخه الزائد كما تخوف من إنتمائه لأهل الغرب فأبعده من القوات المسلحة. كان الطيب زين العابدين يقول ليعقوب - إن لم تخن الذاكرة - إنه لا توجد فواصل بين أبناء الغرب والحركة الإسلامية ، بل إن أبناء الغرب يمثلون قطاعاً هاماً في داخلها مشيرا إلى عدد من الشخصيات الطلابية التي رفعها الإسلاميون إلى موقع القيادة (مثل بشير آدم رحمة و التيجاني سراج و بولاد وغيرهم ممن ظهر في تلك الفترة) لم يكن العقيد يعقوب يقبل مثل هذا المنطق، ،كان يقول للطيب : إنكم تستخدمونهم في أزمنة الشدة و المواجهة أما إذا نضجت الثمار قطفها غيرهم.وهذا هو المعنى الذي قصده العقيد يعقوب وهو لم يكن في تقديري يعبر عن خواطر فردية بقدر ما كان يُعبِّر عن أحاسيس من حوله من أبناء الغرب. فقد كانت تلك هي الأحاسيس ذاتها التي يتحرك بها عباس برشم وحماد الإحيمر و محمد نور سعد(في داخل الجبهة الوطنية) و داؤد يحى بولاد وآخرون (في داخل الحركة الإسلامية) فقد كل من هؤلاء يتصور بطريقته الخاصة أنه "ممسك بقرني بقرة وآخرون يحلبون"... إن هذا النوع من "الأسئلة المخنوقة" والقضايا الحساسة لم يطرح بصورة صريحة في داخل المعتقل أو في داخل الحركة الإسلامية، أما وقد طرحت الآن بشكل مأساوي في دارفور[٥٧] وسفك فيها دم كثير فالأمانة والحكمة يقضيان أن نسلط عليها الضوء و أن نواجهها بشجاعة وذلك قبل أن تنفجر المرة القادمة في وزارة الطاقة (وأظن المعنى واضح".

منذ وصول الإنقاذ إلى السلطة عن طريق الإنقلاب العسكري على النظام الدّيمقراطي في السودان في يونيو من عام ١٩٨٩ وحتى الآن، وبسبب تدخلات الدولة الشائهة (والتي طغت على معظمها المنهجية الأمنية لا السياسية)، "إن البداية الحقيقية للحرب والدمار في دارفور كانت نتاجاً لصاع القصر و المنشية بين جناحي الإسلاميين (الترابي - البشير) ويعتبر الشيخ هو الذي بدأ تأجيج تلك الحرب ."[٥٨]

مرت مشكلة دارفور بأربعة مراحل أساسية هي: مرحلة النّزاع، ثم مرحلة المشكلة، فمرحلة الأزمة، ثم أخيرًا مرحلة المأزق وهي التي نعيشها الآن. وبالطبع لا يمكن الفصل بين هذه المراحل بصورة قاطعة وجازمة. إذ أنّ كثيراً من هذه المراحل تعبّر في حقيقتها عن حقب تاريخية تحكمها عوامل إقتصادية

٥٧-إشارة إلى تمرد وإحتجاج بولاد و إنشاء حركة العدل و المساواة بقيادة خليل إبراهيم وهي من بنات أفكار الشيخ حسن الترابي بلا منازع.

٥٨-التيجاني عبد القادر حامد (٢٠٠٨) نزاع الإسلاميين في السودان.

وإجتماعية وسياسية ممعنة في التعقيد، مما يجعل تداخل هذه المراحل مع بعضها البعض أمراً حتمياً. لكن تحديد هذه المراحل كمفاصل في مسيرة تطور مشكلة دارفور تكون ذات قيمة نظرية إبستمولوجية في فهم دور الدولة وتدخلاتها وردود أفعالها تجاه المشكلة، وكيف أدى ذلك إلى التطور الذي نشهده الآن بدلالته الخطيرة على كامل السودان وربما على المنطقة. وسنقوم بتحليل المراحل الأربعة لرؤية أبعاد وأسباب تطور المشكلة:

(أ) مرحلة النزاع *Conflict*: وهي الفترة التي يمكن التأريخ لها قبل العام ١٩٨٩، حيث كان أهمّ ما يميزها هو النزاعات المحدودة *localized* نوعاً وكماً، والتي في طابعها الأعم نزاعات بين الرّعاة و المزارعين، وقد تحدث الكثيرون من أبناء دارفور وغيرهم من الباحثين في السودان حول عدد من أهم أسباب الصراع، يمكن تلخيصها إجمالاً في الآتي:

١) التخلف وغياب التنمية وضعف التعليم.

٢) النزاع حول الأراضي (نظام الحواكير).

٣) موجات الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية المتواترة.

٤) الصراع حول مسارات الرحل (المراحيل) ويرتبط به النزاع بين الرعاة وأصحاب الزراعة المستقرين.

٥) الصراع حول السلطة وأثر الحكومات المركزية والمحلية من خلال تسبيبها للصراع القبلي وحل الإدارات الأهلية ثم إعادتها بعد إضعافها من خلال التسييس بتعيين الموالين للنظام من زعماء القبائل.

٦) نزاع دول الجوار (خاصة التشادي-التشادي و التشادي- الليبي) والهجرة الوافدة وتدفق السلاح وظهور النهب المسلح[٥٩].

وبالرغم من قدم هذه الصراعات التقليدية في دارفور إلا أنه يمكن ردها إلى بعض العوامل التاريخية والحراك الذي لازمها أو تبعها مثل: دخول الإقتصاد النقدي منذ الربع الأول من القرن الفائت، زيادة حجم الرقعة المزروعة مضافاً إليها الزيادة السكانية الطبيعية زائداً تلك التي جاءت عن طريق الهجرة، مقابل تناقص الموارد و نوبات الجفاف المتواترة التي ضربت الإقليم منذ الستينات وحتى الآن. وعلى ذات الصعيد، زيادة الثروة الحيوانية بكل أنواعها، مما زاد الضغط على الموارد أيضًا وجعل وتيرة التماس والتداخل بينها

٥٩ عبده مختار موسى، مصدر سابق، ص ٨٦.

وبين الزراعة التقليدية ذات المنوال المتنقل، أكثر مما كانت عليه في الماضي، وهي بالطبع عوامل مساعدة وليست أساسية للذي حدث ويحدث في دارفور[٦٠].

لكن ورغم كل هذه العوامل ظلت النزاعات محدودة مكاناً وزماناً، وفي ذات الوقت كماً و نوعاً... إذ لم تتخطى كونها نزاعات حول الموارد كما ذهب إلى ذلك د.محمد سليمان محمد، في كتابه: دارفور حرب الموارد والهوية. وفي غالب الأحيان تمحورت وتمظهرت هذه النزاعات المحدودة لتأخذ صور وأشكال النزاعات القبلية أو الإثنية أو غيرها، لكنها في نهاية التحليل، بقيت نزاعات محدودة تدور حول إستغلال الموارد الطبيعية من أراضي زراعية ومراعي وموارد مياه للإنسان والحيوان، ليس أكثر من ذلك ولا أقل. والنزاعات التي حدثت والتي حتماً لا تميّز دارفور عن غيرها من مناطق السودان المشابهة، كانت تحَل عن طريق المؤسسات التقليدية للمجتمع في دارفور مثل الإدارة الأهلية والأعراف القبلية التي تمتاز بالديناميكية والرحابة والكفاءة، مما وفر لأهل دارفور قروناً من الإستقرار والتعايش والمساكنة والمثاقفة بين مختلف الكيانات الإثنية و الثقافية في الإقليم.

وليس بمستغرب أن يكون مثل هذا النوع المحدود من النزاعات في بعض الأحيان أكثر وسط القبيلة الواحدة ***intra-tribal*** من كونه بين قبيلة وأخرى ***inter-tribal*** وذلك للتقارب والتدافع الحياتي التلقائي والأكثر كثافة بين أفراد القبيلة الواحدة بحكم التقارب الجغرافي من ذلك الذي مع الآخر الإثني أو القبلي[٦١]. وهذه حقيقة إنثروبولوجية مثبتة في كل منطقة الساحل وحزام السافنا الوسيط الذي يشمل دارفور أيضًا. وهذا الحراك هو مؤشر آخر إلى أنّ القبائل ليست نماذج مثالية ينعدم فيها التنافس والنزاع، أو أنها في حالة ثبات مستديم ***stable/stagnant*** وتناغم وتشابه مطلق ***homogeniety***. هذه صورة نمطية رسمتها السياسة الإستعمارية وضروراتها الإدارية بقصد ترسيخ الحواجز وبناء جدران عازلة بين المجموعات السكانية في إطار الحيّز الجغرافي أو السياسي الواحد (الوطن)، بقصد إحكام الإدارة والسيطرة ***control***. للأسف هذه هي ذات الإفتراضات والمفاهيم والأهداف التي بنت عليها حكومة الإنقاذ إستراتيجيات تدخّلاتها في مشكلة دارفور، وفي ذلك يستوي مشروع الإنقاذ (الوطني) بالمشروع الإستعماري في نظرته وفي منهجيته، وفي إدارة المجموعات

٦٠ أنظر: محمد سليمان محمد، دارفور حرب الموارد والهوية، مصدر سابق، صص ٣٢ ــ ٣٦

٦١-إن النزاعات بين القبائل العربية فيما بينها كانت أكثر من تلك مع المجموعات غير العربية قبل العام (١٩٨٩). بعد العام ١٩٨٩ زادت المشاكل بين القبائل العربية و غير العربية مما يشي بدور الدولة والنظام الجديد في إذكاء ذلك الصراع.

الإثنية ونزاعاتها المحدودة حول الموارد. وهذا تحديداً ما تم إتباعه أيضاً في كل المناطق الطرفية من السودان، حيث ما زالت الأعراف والكيانات القبلية فاعلة في مختلف جوانب الحياة.

وأيضاً لا يمكن إغفال حقيقة أنه داخل هذه المرحلة الأولى للنزاع، كان الحراك النوعي الذي أفرزه التدهور البيئي ونوبات الجفاف المتواترة في دارفور منذ أن ضرب الجفاف الساحل الإفريقي في عام ١٩٦٦، وإقتضى هجرة مجموعات سكانية – كثير منها عربية - بمواشيها جنوباً بحثاً عن بيئة طبيعية أكثر غنى ورحابة وتماسكاً إيكولوجياً. إن البناء الإجتماعي في دارفور والأعراف المتوارثة كانت دائماً مستوعبة لهذه الإهتزازات البيئية والحراك السكاني الذي يتبعها من قبل مئات السنين، وهذا ما يفسّر وجود مجموعة قبلية أو إثنية واحدة منتشرة في الثلاثة ولايات ومُستوعَبَة تماماً في إطار القبيلة الواحدة، في ظل مختلف الترتيبات القبلية المتعارف عليها في حيازات الأراضي وإستغلالها، بل وفي تنظيم إستغلال موارد المياه أيضًا. وهناك الأعراف التي تنظم حركة الرعي وتنظم الزراعة حتى تتم ممارسة النمطية دون كثير إحتكاك. وهناك ترتيبات لإدماج الغريب أو المهاجر في داخل القبيلة المستضيفة حسب التقاليد المتعارف عليها والتي تقضي بإستضافته وإعطائه الأرض للعيش فيها أولاً تحت عرف ما يُعرف بـ "أُكُلَ قُوْم" ، أو أي قانون آخر لإيجار الأرض (مثل التقندى)، والذي سيتحول إلى تمليك للأرض إذا إختار المهاجر الإندماج في المجتمع المحلي عن طريق الزواج، أو حلف الكتاب، أو الإقامة «الطويلة» الممتازة وسط القبيلة المُستضيفة أو الثلاثة معاً. وهذا يعني أنّ ملكية الأرض في كل حزام السافنا لا تتأتى إلا بإكتساب الهوية (أو مجازًا) الجنسية للقبيلة صاحبة الأرض. وهذه الهوية يجب أن تُفهم في إطارها العملي المحلي المحدود بعيدًا عن مفهومها الكبير الذي يخطر إلى الذهن بأن ذلك يعني إستلاب للهوية الأصلية أو الجنس كما نقول بالعامية السودانية. إن المعنى العملي للهوية المكتسبة في الإطار المحلي القبلي يتكون من شقيْن: موضوعي وذاتي:

الشق الموضوعي: هو أن تكون ملتزماً بدفع الدية و(العود) وتسديد الضريبة لمشيخة القبيلة المحدودة أو فرع القبيلة زائداً السلوك الإيجابي السلمي داخل المجتمع المستضيف، وهذا يعني ضمنياً إنتمائك لهذه المجموعة (ضريبة إنتماء وولاء)، وبأنك مسجل في كشوفات عضوية هذه القبيلة، وأنك مقيم وسطها بصورة مستديمة وتتبع لأحد مشائخها.

أما الشق الذاتي فهو إظهار السلوك الإيجابي السلمي داخل المجتمع المستضيف وكذلك تبني بعض الممارسات الثقافية للمجموعة القبلية مثل اللغة أو الفنون الشعبية أو غيرها. وهذا الشق الذاتي غير مطلوب، لكنه ربما يكون عاملاً مساعداً في الإندماج. إنّ كلمة السر في إندماج الأغراب المهاجرين إلى القبيلة هو الإقرار بملكية القبيلة المستضيفة للأرض والسعي للحصول إلى الإندماج معها. وكلمة الإندماج هي الكلمة المفتاحية في تحقيق التناغم بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المستضيفة[٦٢].

إن العلاقات القبلية لها من الأعراف والتقاليد وعوامل البقاء الذاتي ما يجعل المماثلة بينها وبين الدول أمراً وارداً. ولِمَ لا وكلاهما تجارب إنسانية ممعنة في القدم ونتاج لقرون من التدافع الإنساني والكد المتواصل نحو حالة للتوازن مع الواقع الإجتماعي والبيئي المحلي، بل ومع كل الحركة الكونية المتناغمة.

قررت حكومة الإنقاذ أن تنسف كل ذلك الناموس وكل ذلك النسق الدقيق من الإرث الذي كان ينظم حياة الناس في دارفور عرباً وزُرقة. وأولى تلك الأعاصير المدمرة أطلقتها حينما حاولت الإنقاذ أن تنقلب على الواقع والأعراف القبلية في دارفور مثلما إنقلبت على الأعراف الديمقراطية في صبيحة ٣٠ يونيو١٩٨٩. وحينها لم تدرك الإنقاذ أنّ الأرض هي الأساس الذي تقوم عليه التركيبة القبلية والثقافية وحتى الهوية والتاريخ في دارفور. وقد سعت الدولة في كثير من مناطق دارفور إلى أن تأخذ الأرض من مجموعة لتعطيها لمجموعة أخرى لكسب التأييد السياسي. إنّ (الإنسان)، (الأرض) و(القبيلة)، هي ثلاث مكونات لا تنفصل عن بعضها البعض في الواقع الريفي في دارفور[٦٣]. إنّ أي محاولة للفصل بين هذه المكونات الثلاثة، تماماً كمحاولة فصل الحبل السري عن الجنين في رحم الأم. وفي سعي الإنقاذ المضني للبحث عن شرعية مفقودة، حاولت إستمالة بعض القبائل بالأرض، لا كحق منفعة، بل كحق تملك. زائداً على ذلك، بدأت الإنقاذ في تغذية القومية والشعوبية العروبية في قبائل دارفور من الأبالة (شمالاً) والبقارة (جنوباً)، وهؤلاء من قبل قد صهرتهم الأنصارية ودمجتهم الطريقة التيجانية وهذبتهم تعاليم الإسلام الصوفي الشعبي المتسامح مع الذات ومع المجتمع، والبعيد عن التأزم والعصبية ومحاكمة الواقع الإجتماعي ومحاربة طواحين الهواء كما في حالة (دونكيشوت) الرجل الأسطوري الذي يحارب طواحين الهواء.

٦٢-هذه الصيرورة التلقائية هي ما يطلق عليها بلغة الفرنجة *assimilation* وهي أشبه بحالة ذوبان ثقافي لكيان في كيان آخر.
٦٣-تماماً كما أن تحالف الإنقاذ مبني على ثالوث: القبيلة، السوق و الأمن كما صرح بذلك الإسلامي التيجاني عبد القادر حامد، مصدر سابق (٢٠٠٨).

وزادت الإنقاذ على مشروع سلب الأرض وتغيير الملكية، بتجييش القبائل بعد أن تمَّ تسييسها لتحل محل الأحزاب التي لا يرى النظام بأنّ لها ضرورة أو وظيفة في المجتمع. وحينها إنفرط العقد وإنتقلت تلقائياً مسألة دارفور من مرحلة النزاع المحدود إلى مرحلة المشكلة والتي إحتلت فيها ماكينة القبلية (المعدلة إلى عنصرية) دوراً حاسماً وفاعلاً، وكان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة جديدة. لقد تبع تلك المرحلة الأولى التي تميّزت بالنزاعات المحدودة، المرحلة الثانية والتي تميزت بأنها مرحلة الإشكالية ***problematique***، حيث شهد النزاع تعقيداً بدخول عناصر سياسية عليه، متعدياً بذلك النزاعات التقليدية حول المرعى والأراضي الزراعية و مصادر المياه.

(ب) مرحلة المشكلة: إنتفاضة المتصالحون مع الفقر المقيم:

وهي تحديداً يمكن التأريخ لها (مجازاً) بالعام ١٩٩٢ حين إنضمت مجموعة من الإسلاميين من دارفور وعلى رأسهم المرحوم داؤد يحي بولاد إلى الحركة الشعبية، والدخول بدارفور في حوار خشن وصراع مفتوح مع المركز ومع النخب الإسلاموية الحاكمة في الخرطوم. كان إنضمام بولاد للحركة الشعبية منشقاً على الحركة الإسلاموية والدخول في مواجهة مسلحة مع النظام في الخرطوم، كان إيذاناً بالنقلة النوعية للمشكلة في دارفور، وهذا بالطبع لا يعني أنّ ذلك النزاع كان لا يحمل في دواخله بعض أسباب التنافس الداخلي بين أبناء دارفور في الحركة الإسلاموية، وكرد فعل لتلك الحركة المسلحة، إستنفر النظام حينها بعض المجموعات الإثنية في جنوب دارفور للتصدي لذلك التحرك العسكري، وقد نجح النظام في ذلك بإغتيال داؤود يحي بولاد وبدأ في ذات الوقت تدشين مرحلة جديدة بتحالف جديد غير معلن وغير مكتوب بين النظام وهذه المجموعات الإثنية التي دعمته للتصدي لبولاد، وكان حاكم دارفور حينها، العميد (طبيب) الطيب إبراهيم محمد خير الشهير بـــــ(الطيب سيخة). كان النظام في الخرطوم وطاقمه الإداري في دارفور لايعلمون بأنّ تلك الخيارات الإدارية والتحالفات مع القبائل هي في الحقيقة، خطوات أولى في إتجاه تسييس القبيلة في دارفور، وأنّ ذلك كان مسعىً رسمياً لتدشين القبائل لتكون بلوكات وكانتونات سياسية - عسكرية وبديل إستراتيجي لإفراغ الأحزاب الكبيرة المتجذرة في دارفور خاصة حزب الأمة[٦٤]. وهذا تحديداً ما قام به النظام في كل مناطق

٦٤-يبدو إن هذه الإستراتيجية القاضية بتجييش القبائل أدت تلقائياً إلى إضعاف القوات المسلحة السودانية. ونتيجة لعدم الثقة في بعض القبائل أدى ذلك إلى بروز الجنجويد كقوة عسكرية بديلة أو داعمة للجيش السوداني الحكومي.

كردفان و دارفور و لذات الهدف.

حينها؛ وربما إلى الآن، لم يستوعب النظام إنّ كل المجموعات الإثنية [65] في دارفور(العربية وغير العربية)، تتمتع بكثير من الإنسيابية والتداخلات، مما جعل المسألة الإثنية لا تعدو أن تكون حالة ذهنية وتقسيمات وظيفية أشبه بالنقابات وأبعد عن الكانتونات الفكرية أو السياسية المنعزلة عن بعضها البعض. إنّ الناس في دارفور وعلى مختلف إثنياتهم و قبائلهم يؤمنون بأنّ: أَهْلك المَعَاكْ وتُرَبَك الحَدَاكْ. ويؤمنون بأنّ: الناس أولاف ما أجناس. وكذلك يؤمنون بأنّ: المَرَةْ بِتْ عَم الرَّاجل في كناية عن وحدة النوع البشري وعبثية الفوارق الإثنية وحتمية التواصل الإثني والثقافي ليس أقلها عن طريق الزواج. ولعمري هذه عقلية متفتحة ومتصالحة ومستوعبة للخلاف والإختلاف بصورة تفوق كثيراً عقلية النخب الحاكمة التي أعملت عقلها إعمالاً لتحطيم هذه الصروح الشاهقة من ثقافة التعايش والمساكنة التي شهدتها دارفور خلال السبعة قرون الماضية والتي كانت سبباً في إزدهار حضارتها.

لقد شغل النظام في الخرطوم وطاقمه الإداري في ولايات دارفور أنفسهم بإعادة تنشيط القبلية في دارفور، وبناء الحواجز القبلية وتسييس القبائل وتعيين القيادات القبلية وتحويلهم إلى موظفي دولة، وإبرام عقود غير مكتوبة مع بعض القبائل كرد فعل لحركة داؤد بولاد (١٩٩٢)، والتي نجح النظام في تسويقها محلياً، خاصة على مستوى دارفور بأنها حركة إثنية إستئصالية مستهدفة للقبائل والمجموعات العربية... وكان لسان حال النظام يقول : "إياكِ أعني فاسمعي يا جارةْ". ولذلك فقد كان مسلك النظام هروبياً من هول الخطاب السياسي الجديد الذي طرحته دارفور مستمداً من خطاب الحركة الشعبية والذي يقضي بضرورة القضاء على التهميش وضرورة التأكيد على الإقتسام العادل للثروة و للسلطة بما تشمله من موارد سياسية وإقتصادية للدولة والتي ظلت ولفترة طويلة منذ الإستقلال - ما عدا الفترات الديمقراطية - تسيطر عليها مجموعات وجهويات دون غيرها، أو هكذا تقول الإحصائيات، وما يبدو للمراقب العادي أيضاً. لقد كان ذلك الخطاب المطروح بواسطة دارفور يختلف عن سابقه إختلاف الليل والنهار، حيث في السابق كانت مطالب أهل دارفور تبدأ بالقابلة للقرية (لإنقاذ حياة آلاف النساء اللائي يمتن بسبب الولادة)، مروراً بنقطة الغيار

٦٥-هناك قول بأن موسى هلال الزعيم العربي المعروف من المحاميد تربطه صلة رحم بالزغاوة (فرع البديات) الذى ينتمي إليه الرئيس التشادي في تأكيد لعدم أهمية الفوارق الإثنية و القبلية في نزاع دارفور.

والمدرسة الأولية، وإنتهاءاً بالتوظيف في الخرطوم لبعض "العيال" الذين وجدوا حظاً في التعليم. كان الخطاب الجديد الذي دفع بداؤد بولاد وآخرين من دارفور إلى الغابة (=التمرد)، هو خطاب سياسي مستوعب وناقد بصورة منطقية لأسس وحيثيات الدولة المدنية الحديثة في السودان و للإقتصاد السياسي الذي يميز الحراك السياسي -الإجتماعي في السودان. وبذلك الخطاب أراد أهل دارفور أن يكونوا في موقع المشارك في إتخاذ القرار لا موقع من هو يستجدي إتخاذ القرار. أراد أهل دارفور أن يتحولوا من موقع السؤال إلى موقع من هو مشارك في الإجابة على الأسئلة والطلبات. أراد أهل دارفور أن يكونوا مع غيرهم في موقع عجلة القيادة *driving seat* بدلاً من أن يكونوا مع جملة المحمولات في المقاعد الخلفية «الضهرية».

حتماً تلك كانت مطالب غير معهودة ومقلقة في ذات الوقت لمن إعتاد على العزف منفرداً، ولمن إعتاد أن يتحكم في القرار وفي مصائر الآخرين، ويهب الخدمات على الأسس التي يضعها، بل هو الباشا وأكثر من ذلك، يشكّل ويحدد هوية السودان بالصورة التي يريد، وللوجهة التي يراها و من لايريد فعليه «بلحس الكوع» كما تفنن بعضهم في صياغة الخطاب للجماهير. مطالب أهل دارفور تعني في حقيقتها ثورة على التقسيم التاريخي لـ(الكيمان) في السودان. وأصبح أهل دارفور كالصغير الذي كبُر مطالباً برفع الوصاية على حقوقه، وحتماً سيكون ذلك صعباً على الوصي ــ خاصة ممن إعتادوا على أكل أموال اليتامى ــ ولكن ذلك لا ينتقص من حق الموصى عليه شيئاً و إن كثرت المماطلات...ولسان حالهم يقول: "لا بدّ من صنعاء و إن طال السفر". وكان ذلك الخطاب الجديد الذي طرحته دارفور بمثابة قلب للطاولة على النظام في الخرطوم الذي راهن بصورة أكثر من الإدارة البريطانية في السودان (١٨٩٩ – ١٩٥٥) على تنشيط القبلية باتباعه سياسة فرق تسُد التي جادت بها قريحة الإداري الإنجليزي المشهور المستر لوقارد، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، والذي بعد أن نجح في تطبيقها في نيجيريا إنتقل بها إلى السودان، حيث عرفت في أدبيات الإدارة العامة بالإدارة غير المباشرة *indirect rule*.

وقد كان أيضاً مصدر إيلام للنظام في الخرطوم، ليس فقط إنشقاق «أصلب وأصدق »الكوادر الإسلامية في دارفور، بل الإحتماء والتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان والذي كان يقود النظام ضدها حرباً مقدسة ومبررة دينياً. وأيضاً التشابه في الخطاب بين حركة دارفور الصاعدة والحركة الجنوبية

- الحركة الشعبية لتحرير السودان- مما يعني أنها (الأخيرة)، بدأت تسحب البساط من تحت النظام الذي طالما إعتبر دارفور أرضاً جديدة كسبها من حزب الأمة المستهدف الأول في برنامج الإسلامويين السياسي بعد الإنقلاب على حكومته عام ١٩٨٩. ويبدوا أنه لا أحد من مثقفي الدولة قد قرأ وفهم كتاب طائر الشؤم للمثقف الجنوبي والسياسي النافذ، الدكتور فرانسيس دينق المنشور في منتصف التسعينات، ليستقرأ منه طبيعة وإتجاهات الحراك السياسي القادم في ذلك الجزء من الوطن "دارفور".

كان النظام في الخرطوم ما زال يغالط في ذاته معتمداً بصورة كاملة على القراءات الأمنية، والتي قلّصت المشكلة في دارفور إلى أنها مسألة قبلية ويجب أن تحل فقط في ذلك السياق وبذات النسق المألوف، والذي يقضي بتحريك الأجاويد من رجالات الإدارة الأهلية ذوي الشالات الصفراء (المغلوب على أمرهم بعد تغيير شروط الخدمة والوصف الوظيفي الجديد لهم)، ليقوموا برسم الحدود وتسوية الديّات، ثم تأتي النّخب الحاكمة من الخرطوم لتصافح الجميع وتذكرهم بأنّ دارفور هي ولاية القرآن وكاسية الكعبة. وتشدد عليهم، مع التكرار بأنّ هذا الخطاب الجديد الذي تطرحه دارفور (المساواة في إقتسام السلطة والثروة) لا يشبه ذلك التاريخ الناصع لدارفور "ولا يشبهكم أنتم أيها الطيبون الذي تشبهون "أهل الصُفة"[٦٦] في عمق الإيمان والتصالح مع الفقر المقيم". وبهذه المماطلة والمماحكة وعدم إحترام الوعي السياسي المتنامي للناس ومطالبهم المشروعة في دارفور، إستمرت المحاولة الساذجة والمبتسرة للإلتفاف حول الأجندات السياسية الجادة والمنطقية التي طرحتها دارفور بالإنابة عن الهامش خلال التسعينات على الطاولة السياسية على نظام الإنقاذ في الخرطوم.

في تلك الأثناء كان المشروع الحضاري للإنقاذ يعيش في أيام شهر العسل بزواجه بالمشروع العروبي في شتاء الخرطوم البارد (في بداية التسعينات) والذي تم تدشينه بقيام المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الباعث الحقيقي للتيار الشعوبي العروبي كما ذكرنا آنفاً، والذي أصبح فاعلاً في السودان من خلال بعض شخوصه الفاعلين في حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان. والذين ينادون علناً وبلا مداراة، بقيام سودان محوري جديد (يقوم على حدود مملكة سنار) مطروحاً منه الجنوب ودارفور وشرق السودان. وهذا تحديداً

٦٦ عندما هاجر النبي (ص) من مكة إلى المدينة وآخى بين المهاجرين والأنصار حيث إقتسم الأنصار مع إخوانهم من المهاجرين المسكن والغذاء، بقيت هناك مجموعة من الصحابة لم تشملهم هذه العملية والذين كانوا جميعهم من المستضعفين الذين لا قبائل لهم أو من الموالي من أمثال عماربن ياسر، وقد تجمع هؤلاء وإتخذوا المسجد سكناً لهم، وقد عرفوا بأهل الصُفة.

ما طرح للنقاش في أروقة المؤتمر الوطني في أكتوبر بواسطة العضو الفاعل (الأستاذ عبد الرحيم حمدي) وزير المالية الأسبق، وأيضاً ما ظل ينادي به ضمنياً المهندس الطيب مصطفى. وهذا الطرح في حقيقته مضافاً إليه بعض الحقائق والسلوكيات على الأرض من واقع الممارسة السياسية لحكومة الإنقاذ، يمثل البداية الحقيقية لتشكُّل الدولة الإثنية كبديل للدولة القومية في السودان. ويقيني إنّ هذا هو مشروع المؤتمر الوطني بعد أن تبخر منه مشروع الدولة الدينية الذي أصبح الأب الروحي لها الدكتور الترابي، أكثر ناقديه[٦٧]، وتم إستبداله عملياً بمشروع الدولة الإثنية في السودان.

وبسبب مماطلة النظام في المناقشة الجادة للقضايا و التظلمات التي طرحتها دارفور، وبرد فعل النظام المتمثل في زيادة تسييس وتجييش القبائل وتحريضها ضد بعضها البعض، في إعادة للتجارب الكالحة، لما تمّ في كل حزام التداخل الإثني في جنوب دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأبيض والنيل الأزرق في التسعينات، حيث كانت الإستراتيجية تقضي بأن تحرّض قبيلة ضد أخرى كوسيلة رخيصة وقليلة التكاليف لدحر التمرد، مستغلين في ذلك بعض النخب المحلية التي أرادت لنفسها أن تلعب دور وكلاء الحرب في المنطقة أو المقهورين بها.

ما يجدر ذكره أنّ هذه الإستراتيجية تتطابق بصورة كاملة مع أساسيات النظرية الإستعمارية للإدارة غير المباشرة في زمن السلم وزمن الحرب على السواء، والطريف أيضاً أنها ذات السياسة الإستعمارية التي أتبعت في كل المستعمرات البريطانية، ولكن أسوأها على الإطلاق، كانت تلك التي إتبعها الهولنديون (الذين عُرفوا باسم البوير أو الأفريكانا) في جنوب إفريقيا، حيث كانوا يدعمون قبيلة الزولو حتى أضحت الترياق المضاد لنضالات المؤتمر الوطني الإفريقي الذي تزعمه نيلسون مانديلا.

عندما تم تنفيذ ذات الإستراتيجية في دارفور، كان الحدث جللاً ومدوياً في وقت مختلف عن سابقه من حيث أنّ الآن قد لانت القبضة الحديدية للدولة الشمولية وإنقضى معها التعتيم الإعلامي، وزادت وتيرة العولمة وكفاءة الإتصالات، إضافة إلى تنامي الأهمية الإقتصادية والجيوسياسية للسودان نتيجة لإكتشاف وإستغلال البترول، مما جعله بؤرة لتسليط الضوء الكثيف على ما يدور حوله وما بداخله. وبسبب كل هذه

٦٧-وأخيراً خرج منه الدكتور غازي العتباني ملقياً بنفسه خارج السفينة الفكرية الغارقة ليقول صراحة - وهو على قدر كبير من الفكر والإلتزام - بعدم صلاحية أو إمكانية قيام دولة دينية في السودان، وكذلك الأستاذ علي عثمان محمد طه نائب الرئيس السابق الذي نقد التجربة بقوله بضرورة مراجعة الشعار الإسلامي«الإسلام هو الحل» سودانايل(٢٠١٤).

الأحداث الداخلية والظروف الدولية، تأزمت مشكلة دارفور وإنتقلت الأوضاع من مرحلة المشكلة إلى مرحلة الأزمة .

(ج) مرحلة الأزمة (*crisis*)

وهي المرحلة التي رعت خلالها الدولة وبصورة سافرة الصراع وحقنت فيه عنوة أبعاداً إثنية إستئصالية في حريق دارفور كانت نتائجها على الأرض هو ماصنفه العالم بأنها: "المأساة الإنسانية الأسوأ في خلال السنوات الأخيرة". وكانت الأحداث المروِّعة قد أدت إلى تشريد ثلاثة ملايين من ديارهم وتركت مئات الآلاف من القتلى وأحرقت أكثر من ألفي قرية إعمالاً لسياسة الأرض المحروقة في الإقليم. و أعادت هذه الاحداث إلى الأذهان، وكما نقلها الإعلام العالمي والمحلي، أعادت صوراً لتجارب الهوتو والتوتسي الفظيعة وما لازمها من تقصير من المجتمع الدولي. وفي بعض جوانبها تطورت أزمة دارفور إلى أزمة ذات أبعاد إقليمية، حيث التداخلات القبلية بين تشاد ودارفور، وكذلك ضلوع أطراف إثنية أخرى من خارج السودان[٦٨].

ويقيني أنّ هذا البعد الإقليمي للمشكلة سيظل ماثلاً حتى بعد أن تُحل قضية دارفور، والتي لاسبيل لحلها إلا بإعطاء دارفور حقها العادل في الثروة وفي السلطة على ذات الأسس التي حددتها إتفاقية نيفاشا لتقسيم السلطة والثروة في جنوب السودان، و إقرار الدولة بأنّ دارفور كانت إقليماً واحداً، وأنّ التنوع وحتى الخلافات الإثنية في دارفور (كما هو الحال في كل السودان)، ليست مدعاة لعدم إعطاء الحقوق لأهلها. وحتى حينما وصلت المشكلة في دارفور إلى مرحلة الأزمة في عام ٢٠٠٣ كانت الحكومة تصر على عدم تفهّم المشكلة، وتفهم المطالب الحقيقية لأهل دارفور والإستمرار في التفسير المبستر للقضية بأنها صراعات بين الرعاة و المزارعين. وإستمرت الدولة في إتباع سياسة "عصا نايمة وعصا قايمة" في العلاقة بالجنجويد. والجنجويد هم مجموعات مقاتلة غير نظامية وغير موحدة القيادة وغير معلومة العدد، أسهمت الدولة إسهاماً مقدراً في تكوينها ولكن أجزاء منها خرجت عن يد الدولة، وربما إنقلب السحر على الساحر[٦٩]. وإستمرت في كل هذه الأوقات السيطرة الأمنية القوية على ملف دارفور بدلاً عن دور فاعل للسياسيين.

٦٨-هناك ما يشاع إن أعداداً غير يسيرة من القبائل العربية قد دخلت دارفور من دول الجوار : تشاد، مالي ،النيجر وغيرها وإن هذه القبائل لها إمتدادات في دارفور سواء كان من قبائل البقارة أو الأبالة.وهذه المجموعات قد شارك بعضها في قوات الجنجويد كما أشيع.

٦٩-في العام ٢٠١٤ و بدايات عام ٢٠١٥ إختلف الشيخ موسى هلال مع الحكومة السودانية وكوَّن مجلساً أطلق عليه مجلس الصحوة. ولا يستبعد أن يخوض حربا ضد الدولة(الحكومة) حسب ما تشير التطورات.

ونتيجة للتباطؤ في الحل من جانب الدولة، ونتيجة لإسراع المجتمع الدولي الذي ما زال يشكو تأنيب الضمير من تأخره في التدخل في رواندا حتى حدثت المأساة، نتيجة لكل ذلك قد أنفلتت الأمور في دارفور وتمأزقت الأزمة وانتقلت الأوضاع إلى المرحلة الرابعة و هي مرحلة المأزق.

(د)مرحلة المأزق (*Impasse*):

وأهم ما يميز هذه المرحلة (التي بدأت عام ٢٠٠٤) هو التدّخل الكثيف والمتواتر للمجتمع الدولي متمثلاً في قرارات مجلس الأمن : ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢ من جهة، و قرارات الإدارة الأمريكية من جهة أخرى (قانون سلام دارفور). و مما زاد الأمر تعقيداً، تحويل قضية دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية التي أشارت إلى ضلوع مسؤولين حكوميين كبار في التجاوزات وضرورة إستجوابهم، وتقديمهم للمحاكمة. ولقد أصبحت الحكومة السودانية أسيرة تماماً في سياستها الخارجية لهذا المأزق الذي أصبح يطاردها حيثما توجهت إفريقياً وعربياً وعالمياً. وأصبح هذا المأزق هو الذي يحدد سياسة السودان الخارجية الى حد كبير.

في عام ٢٠٠٩ وُجه الإتهام رسمياً إلى رأس الدولة وإلى بعض الوزراء النافذين في الدولة.

والشاهد على ذلك طغيان ملف دارفور على أجندة قمة الإتحاد الإفريقي السادس وكان السبب الأوحد في عدم حصول السودان على رئاسة الإتحاد (الإفريقي) الذي بذل لها جهداً مضنياً. وكذلك تربع موضوع دارفور على أجندة مؤتمر القمة العربية الذي إنعقد في مارس ٢٠٠٦ و المؤتمرات التي تلته بل وعلى كل نشاط الدولة الدبلوماسي.

لقد أصبح مأزق الدولة في دارفور هو الباعث لكل نشاط ومحاولات الدولة في البحث عن مواساة من كل المؤتمرات التي نشط السودان في إستضافتها وتلك التي ستأتي كمؤتمر القمة الإفريقية – الباسفيكية في الخرطوم. كل هذا النشاط الدبلوماسي المحموم للدولة كان هدفه تخفيف الضغوط الناجمة عن مأزق دارفور. وحتماً في هذه الأجواء المشحونة بالحصار الدبلوماسي ستتفتق القريحة الرسمية في إكتشاف أبعاد جديدة لنظرية الشك ونظرية المؤامرة و نظرية إسرائيل العدو الصهيوني كونها وراء كل شئ، ونظرية حصار الثقافة العربية، ونظرية المؤامرة على الإسلام وهلم جرا من التبريرات النفسية الضرورية للمواساة، والتي أصبحت لاتخفي رجالات الإنقاذ خلفها بعد عقدين من التمترس وخداع الجماهير الذي تطور إلى خداع

للوطن و ربما إختطافٌ لوجوده.

الآن ومن بعد أكثر من عقدين من الحكم المنفرد، "نجح" النظام الحاكم في السودان و بسبب طغيان المنهج الأمني والعسكري على السياسي، وبسبب قصر النظر وغياب القنوات لإستيعاب الرأي الآخر، وبسبب ضحالة فهم مشكلة دارفور وسيطرة الروح الشعوبية الضيقة عند بعض النخب التنفيذية في الخرطوم، (نجح) في تحويل النزاع في دارفور من نزاع محدود حول الماء والكلأ إلى مشكلة سياسية، ثم إلى أزمة إنسانية ثم أخيرا إلى مأزق (وحل) فيه النظام السوداني بالدرجة التي إستحالت معها حركته تماماً. لقد تطورت مشكلة دارفور في خلال أقل من عقد من الزمان من نزاع حول قضايا الأرض إلى نزاع حول قضايا الهوية والرؤى الإيديولوجية و رأب التصدعات الناجمة عن التهميش الإقتصادي والسياسي.

ومشكلة الوطن وللأسف تسير على ذات المنوال في النيل الأزرق وجنوب كردفان. والأمر في جبال النوبة والنيل الأزرق، خرج مؤخراً للمواجهة العسكرية المؤسفة ومازال أقصى الشمال النوبي يغلي ببطء وعلى نار هادئة. وتبعاً لكل ذلك لقد تم تشكيل تحالف كاودا في سبتمبر ٢٠١١ والذي جمع حركات (العدل والمساواة وتحرير السودان وغيرها) مع الحركة الشعبية قطاع الشمال (جبال النوبة والنيل الأزرق) مدشنة ما عُرف بالجنوب الجديد (*New South*).

وعلى صعيد آخر، فإن مأزق دارفور مصحوباً بردة الفعل الشرسة للمجتمع الدولي بضرباته المتتالية أفقدت النظام السوداني صوابه، والقدرة على التفكير الإستراتيجي وأيضاً على المبادرة. و أصبح حاله كحال الترزي أو كعامل اليومية الذي لا تمكنه إمكانياته من الخروج عن الأسر الذي أوجبته عليه منظومة "رزق اليوم باليوم". وبقدر ما فقد النظام المبادرة، فقد الإبتكار وأصبح بصورة متعاظمة يدور في حلقة أخطائه المفرغة حيث كل خطأ يقود إلى آخر. و أصبح أسيراً تماماً للعقلية الأمنية، حيث يستمع أكثر للنصيحة الأمنية منها للنصيحة السياسية، في إستجابة طبيعية وخضوع تام لغريزة البقاء. وخطورة الأمر أنّ هذا الوضع النفسي للنظام (والذي هو أشبه بحالة الإعاقة الذهنية الجزئية) قد يكون عنصراً مساعداً في تفاقم المشكلات السياسية في دارفور و بقية أجزاء السودان وغيرها، للدرجة التي ربما تؤدي إلى إنفراط العقد الإجتماعي للوطن معلناً بذلك إنتقال السودان من مرحلة رواندا – دارفور إلى نموذج الصومال حيث أنّ وطناً قرر أن

يغيب عن أعين مواطنيه – تماماً كحالة الإمام الغائب عند الشيعة الإثناعشرية. وحينها يصبح الوطن لكل منا، حقيبة يحملها على ظهره وعليها بعض من ذكريات رطبة وندية عن ما كان إسمه السودان، يجوب بها مطارات العالم لاجئاً أو باحثاً عن وطن بديل. أو يكون رقماً إحصائياً في معسكرات النازحين واللاجئين (للذين أقل حظاً) حيث يكونون نهباً للجوع و المرض أو موتاً في الميادين العامة كما مات الأديب الفنان بهنس متجمدا في قارعة الطريق في القاهرة في شتاء ٢٠١٣. لكنهم حتماً سيكونون مصدراً لإلهام المبدعين الإنسانيين لكتابة قصة النخب الإسلاموية الأنانية التي صنعت التراجيديا الأكبر في تاريخ الوطن السوداني.

إختطاف دارفور

في التجربة الشيوعية صادرت الدولة الحرية والملكية الشخصية في سبيل المجتمع والجماعية. في التجربة الفاشية صادرت الدولة المجتمع والشفافية والأنسجة الإجتماعية التي تربط بين الناس لصالح الدولة التي تعاني من أزمة الشرعية. وعليه، فإن الذي حدث في دارفور ليس هو حالة متفردة من الحراك الإجتماعي السياسي أو خارج التاريخ، حيث إختطفت فيه الدولة المجتمع، ملغية بذلك حيثيات تواجده وحركته وحتى آفاق تطوره. وهذه حالة بالطبع رغم تفردها، قمينة بالحدوث فقط في ظل النظم الفاشية، التي يتحول فيها المجتمع إلى شعبة تابعة للمؤسسة العسكرية والأمنية، وكذا الثقافة والقيم والنظرة للعالم (الآيديولوجيا). ومفهوم تجييش الشعب، هو من المفاهيم المركزية التي نادت بها النظرية الفاشية، وكذا الممارسة الناجمة عنها في ألمانيا النازية وفي إيطاليا الفاشية وفي عراق صدام حسين وفي سوريا الأسد الكبير و الصغير و ليبيا القذافي وفي يوغندا عيدي أمين دادا، وغيرها من التجارب السياسية الكالحة في تاريخ الإنسانية المعاصر. إن الفاشية تجربة إنسانية لا تقتضي متلازمة محددة للوطن أو للدين أو للعرق ... هي تماماً كالشر حيث يوجد في كل ألأزمنة وفي كل الأوطان والقارات ووسط كل ألأعراق .. وكذا الأشرار. ما يؤسف له، إن هذه الظاهرة الإجتماعية ـ السياسية، تظهر في إطار التجربة المسماة إسلامية في السودان، وتحديداً في أخريات القرن العشرين والعالم يستشرف القرن الحادي والعشرين الذي بلغت فيه العولمة أوجها، مؤكدة من جديد على وحدة الإنسانية والتاريخ البشري، والذي تعتبر تجاربه إرثاً للإنسانية جمعاء تنهل من معينه متى وكيف تشاء.

إنّ الذي حدث في دارفور هو في حقيقة الأمر إختطاف لواقع إجتماعي بأكمله، ولإرث كان نتاجاً لقرون من التعايش والثراء الثقافي والوئام بين مكونات مجتمعه. وقد تم هذا الإختطاف بواسطة النخب الإسلاموية الغارقة في وهم المشروع الحضاري الغائب، وحليفتها النخب العروبية الشعوبية التي قررت أن تبيع وئام أهلها لتعيش هي على الأرض الخراب وتستلذ ببعض من عطايا وهبات حكومية زائفة. إنّ الخطاب الذي فحواه أنّ "العروبة في خطر"، هو التعبير الجديد والصيغة المعدلة للخطاب العنصري الذي دخل جنباً إلى جنب مع خطاب "الإسلام في خطر" كمسوّغ فعّال لدغدغة مشاعر جماهير مسلمة ومستسلمة لقيادة فقدت الأمانة مع التاريخ ومع حيثيات الواقع المعاش، بل ومع أبجديات طبيعة المجتمع السوداني الذي فيه العربية كـ(لغة وثقافة) راسخة، حيث أنها لغة التخاطب حتى بين المجموعات الإثنية من غير ذات الأصول العربية في الجنوب والشمال والغرب والشرق. وإنّ الإسلام ممارس بصورة أكثر حرفية وسط المجموعات غير العربية أكثر منها وسط المجموعات العربية. فَلِمَ العويل إذا لم يكن ذلك للكسب السياسي بشعارات عروبية عنصرية وأخرى إسلاموية نافية للآخرين، ومهددة لكيان المجتمع السوداني و الذي إلى وقت قريب كان بديعاً بتنوعه و قوياً بتماسكه.

في عام ١٩٩٢ ضرب الجفاف إقليم دارفور ،وأثرت المجاعة على حياة ٧٥ ٪ من السكان و كانت حكومتيْ الولاية و المركز تواسيان أهل دارفور بالترديد المستمر في أجهزة الإعلام للكنية الجديدة التي جادت بها حكومة الإنقاذ لتوّها على دارفور: "دارفور ولاية القرآن"، وإكتفت الحكومة الإسلامية حينها بتحرير صكوك الغفران و"الإطمئنان" لدارفور. إنتقلت الدولة من مفوّض يحكم بإسلامية التاريخ والإجتماع (الحكم بإسلامية دولة الفونج)، إلى من يُقرر بإسلامية الجغرافيا والمكان (دارفور). وأثناء إنشغال الدولة بأسلمة الجغرافيا في دارفور في ذلك العام كان المواطن فيها أحوج ما يكون إلى "لُقيماتٍ يُقِمْنَ صُلبه" حتى يقوى على أداء الفرائض. كنا في تلك الأثناء، وفريق من الباحثين السودانيين (على سبيل المثال الدكتور عثمان أحمد عثمان بجامعة الخرطوم، والأستاذ المقداد وغيرهم) نقوم بدراسة عن الإستراتيجيات المحلية التي يتبعها السكان للتكيّف مع ظروف نقص الغذاء والمجاعة. وكان الغرض من ذلك: أنّ معرفة هذه الإستراتيجيات المحلية ستمثل أرضية لتصميم خطط عاجلة لتخفيف وطأة الجوع ببناء القدرات المحلية للإقتصاد الريفي

المتهالك وفي إطار المجتمع الذي ما زال متماسكاً. لقد أشارت النتائج الأولية للدراسة أنّ حوالي ٦٠٪ من السكان الريفيين، أو يزيدون، كانوا يدعمون وجباتهم (بدرجات متفاوتة) بالأغذية البرية التي وصلت في مجملها إلى أكثر من أربعين نوعاً، بدءاً (بالمخيط) و إنتهاءاً بحفر بيوت النمل والذي كان أكرم عطاءاً من الإنقاذ لأهل دارفور كما أشار أحد الذين إلتقيتهم في دارفور، حيث في تلك الكارثة لم تقدم الدولة جوالاً واحداً لإغاثة أهل دارفور، وكان العون يأتي من الأمم المتحدة ومن منظمة رعاية الطفولة البريطانية بمعاونة الطاقم الفني المحلي من الشباب الملتزم إتجاه العون الإنساني، وأذكر منهم الأستاذ الخضر دالوم علي والأستاذ موسى أحمد وغيرهم من الشباب والشابات الذين عملوا معي كمساعدين باحثين في تلك الدراسة، التي كانت نتائجها مذهلة:

١) حوالي ٩٢٪ من التلاميذ الذين يدخلون المدرسة الإبتدائية يتسربون قبل وصولهم الصف الثامن (و يقيني هم الذين لاحقاً مثلوا حطباً للثورة التي إشتعلت في دارفور).

٢) كل سكان الريف يتناولون بين وجبة ووجبتين عطاؤهما يقل عن ٥٠٪ من المتوسط المطلوب من السعرات الحرارية للإنسان العادي. ولكن كان الإنسان في دارفور غير عادياً بكل المقاييس حيث تقبل الناس تلك النوائب بصبر وجلد فريدين. أيضًا تقبلوها رضوخاً لحكم القدر ورضوخاً لحكم الإقتصاد السياسي الذي جعلهم على هامش الهامش.

٣) إستشرى العمى الليلي في الريف وبلغت نسبة الإجهاض – بسبب سوء التغذية – في شمال دارفور القاحلة أكثر من ٢٠٪ من حالات الولادات في ذلك العام. و كان يموت حوالي ٤٠٠ طفل من كل ألف طفل يولدون أحياءاً وقبل أن يكملوا عامهم الأول في أحضان الأم التي أضحت لا تقوى حتى على حمل رأسها المثخن بجراحات الحرمان وبالخوف من الموت المحدق و بغريزة البقاء للنفس وللولد. بل و الرأس المثخن بسوء معاملة أولي الأمر القابعين في قصور من الوهم الفكري الذي أطلقوا عليه إسم المشروع الحضاري والذي بعد عقدين من الزمان لم يتعد إنجازه تغيير أسماء الشوارع والمدارس (حيث توجد الشوارع و المدارس). ولم يجرؤ أحد من دعاة هذا المشروع كتابة كتاب عن مشكلة الإقتصاد السوداني والذي في ظل هذا المشروع، وصلت نسبة الفقر فيه إلى أكثر من ٧٠٪ في حين أن ٩٠٪ من الثروة تركزت في أيدي ٥٪ من السكان (هم

أصحاب المشروع أنفسهم). وأيضاً لم يجرؤ أحدٌ من مفكري هذا المشروع الحضاري، الكتابة حول مهددات التعايش الإجتماعي في السودان أو حتى كتاباً حول جهودهم في توحيد أهل القبلة في السودان، و الذين أصبحوا أكثر تباعدًا في ظل المشروع الحضاري. فقط إكتفى مفكرو المشروع الحضاري بصك عبارات جديدة لا تقوى حتى على الوقوف على رجليها بعد عقدين من الحكم الشمولي والهيمنة على كل مفاصل الحياة الإقتصادية والسياسية.

إنّ عبارات مثل "التأصيل"، "التوالي" و"المشروع الحضاري" والتي إن دلت إنما تدل على خواء المنظِّر والنظرية، بقيت فقط معلقة في فراغ كعبارات تشير إلى أشواق وحنين للماضي، ولتراث الإسلام الناصع إبّان العصر الذهبي (النوستالجيا). زائداً أن هذه العبارات أفرغتها من قيمتها وحكمتها سوء الترتيبات وسوء إدارة العباد والبلاد، والتي أصبح أكثر ما يميز نظامها الفساد المستشري وتمزق البلاد من أطرافها كالثوب البالي، وأخيراً تقهقر المشروع الحضاري نفسه إلى مشروع لإحياء العصبية القبلية والإنحراف بالدولة نحو بناء دولة إثنية كبديل للدولة القومية التي ورثها المشروع الحضاري من الحكم الوطني. وكل ذلك مرده إلى أنّ مايسمى بالمشروع الحضاري كان نتاجاً لفكر مهتز و مهترٍ أنتجه عصر الإنهزام والإنحطاط والظلامية الفكرية و السياسية في الأمة، مما جعله لا يرى غير الضغينة للآخر "الملي"، و أصبح أبد الدهر متدثراً بنظرية المؤامرة. حتى أصبح كمشروع العنكبوت الذي يحمل عينيه خلف رأسه، يسير إلى الأمام و رؤيته إلى الخلف(!) ... إنه مشروع يجد سلواه في التاريخ ويتقدم منكفئاً نحو المستقبل، والذي بالنسبة له ليس فقط يعني المجهول، بل يعني الصدام مع الآخرين. إنه مشروع مفعم بالظلامية كمشروع الوطواط والذي لا ينشط إلا في الظلام ولايرى من الأشياء إلا سالبها، وهو في حالة محاكمة مستمرة للواقع الإجتماعي السوداني ولتاريخنا الذي بدأ من قبل بعانخي لا بعبد إلله ابن أبي السرح كما يزعم أهل المشروع[٧٠].

في تلك الأيام الكالحة من تاريخ دارفور (١٩٩٢) حيث كانت المجاعة تقضي على الأخضر و اليابس، إكتفى النظام في الخرطوم بإقامة صلاة الإستسقاء في الساحة الخضراء في شهر أبريل (تحدياً لقوانين الجغرافيا والتاريخ والزمان والعقل السليم). لقد مات عشرات الآلاف من أهل دارفور في صمت وفي ثبات وشجاعة

٧٠-نخب الحركة الإسلامية ليس لهم إسهام فكري في حقل الدراسات السودانية مما يؤكد ضآلة فهمهم لمكونات البلاد الثقافية. كما أن لهم غياب تام في حقل الإبداع الأدبي مما يؤكد عدم تفاعلهم مع الثقافة السودانية والتي يجب إستئصالها حسب هذه الآيديولوجية وردها إلى أصول الثقافة الإسلامية.راجع صلاح شعيب، الراكوبة الإلكترونية ٢٠١٥/١/٢٦م.

منقطعة النظير، ودون أن يحدث خلاف واحد بين القبائل والمجموعات الإثنية، وهو من جديد يؤكد عبثية النظرية التي يرددها النظام في الخرطوم والقائلة بأنّ الذي يحدث في دارفور نتيجة لصراع حول الموارد. ليس هناك لحظات يمكن أن يحتدم فيها الصراع أكثر من تلك التي أفرزتها ظروف المجاعة والجفاف في عام ١٩٩٢، ثم لماذا لا نفسر الثورة التي دارت رحاها في الشرق بأنها صراع بين القبائل أو صراع حول الموارد حيث أنّ الجفاف قد ضرب الشرق لأكثر من أربعين عاماً للدرجة التي أصبح فيه الجوع مقيماً مثله مثل المرض والحرمان والتهميش(؟). إن العبارة المفتاحية لفهم أزمة دارفور هي الدور السالب للدولة وتسييس القبائل وإتباع سياسة فرق تسد وأخيرًا تجييش القبائل بغرض القضاء على تمرد دارفور السياسي بأقل التكاليف وتمشياً مع مبدأ الإدارة غير المباشرة التي حكم بها الإستعمار البريطاني السودان وكل الدول التي كانت خاضعة للتاج البريطاني. ويبدو أنه في دارفور قد إلتقت محاور وأهداف السياسة الإستعمارية في القرن الماضي مع تلك التي تنتهجها الإنقاذ مع مواطنيها في القرن الحادي والعشرين - وللأسف فإن نتائج الأخيرة كانت أسوا من الأولى بكثير. كان في ذلك الأثناء من أيام المجاعة في عام ١٩٩٢ وزير واحد من دارفور مهموم بإعادة تقسيم الولايات في السودان إعمالا بنظرية فرق تسد وللتشتيت الإثني وإستباقاً لإعادة تعريف حدود الجنوب وجبال النوبة وربما حقول النفط المزمع إستغلالها - وعلى نفسها جنت براقش. أما الوزير الآخر فكان مغلوباً على أمره في مجلس عسكري صوري تحركه أصابع الإسلاميين الذين خدعوا المؤسسة العسكرية بإنقلابهم على الديمقراطية قبل أن يخدعوا الوطن و المواطن. و في وقت لاحق تحول ذلك الوزير ربما إلى وزارة البيئة أو إدارة شؤون السياحة في بلد فقد فيه الناس القدرة على الإبتسام وإن فعلوا فيلزمهم الإستغفار.

إتفاقية أبوجا والسلام المنقوص في دارفور

خلال الثلاثة سنوات الأخيرة، وتحديداً منذ العام ٢٠٠٢م الذي إشتعلت فيه الحرب في دارفور، أصبح إسم ذلك الإقليم الواقع في أقصى الغرب السوداني هو الأكثر ذيوعاً في الإعلام العالمي المكتوب والمسموع والإلكتروني على الشبكة الكونية (الإنترنت). وبذلك تكون دارفور قد أكملت رسم الصورة النمطية السلبية *stereotype* المتكاملة للسودان في العالم، والتي للأسف سيحتاج السودان لجهد دبلوماسي مضني لعشرات السنوات لتغييرها، ووضع مكانها صورة حسنى لدولة متصالحة مع الذات ومع المواطن ومع المحيط الإقليمي

والدولي ومع مفهوم حقوق الإنسان الذي أصبح طاغياً على مفهوم السيادة الوطنية ومشروعية الحكم على نطاق الدولة القومية. وبسبب دارفور وغيرها، أصبح السودان في عهد الإنقاذ ـ وكما وصفه الإعلام الدولي بسلبية لم يسبق لها مثيل بأنه: النموذج الأكثر وضوحاً للدولة التي تقطّع أوصالها، وأنها دولة تحارب ذاتها (بعد أن حاربت طواحين الهواء، دولة غير متصالحة لا مع الذات ولا مع الجيران، دولة رفعت شعار أهل الإسلام وعملت عمل أهل الشيطان، دولة أحيت من جديد عصبية القبلية بدلاً من إحياء مفهوم الدولة المدنية القومية (بوتقة الإنصهار)، التي ورثها العالم منذ قرابة قرنين وأقرّ بأنها النموذج الأمثل للتعايش القومي في العصر الحديث بعيداً عن شتى أنواع العصبيات الإثنية والعقائدية وتكوينات الإقطاع الطبقية.

لقد أصبح السودان بعد تجربة دارفور نموذجاً للدولة التي تتآمر مع بعض مواطنيها ضد البعض الآخر. وأصبح نموذجاً لدولة تحرق ذاتها ممثلة في قراها وفرقانها وزرعها بما فيها من الأطفال والشيوخ والنساء الذين أصبحوا يماثلون بأجسادهم النحيلة أعواد سيقان الدخن الذي أحرقت الدولة زرعه الأخضر في دارفور أيضاً. بإختصار، السودان ـ في عهد الإنقاذ ـ أصبح نموذجاً للدولة الفاسدة التي رغم شعار الإسلام السياسي، هي الأكثر فساداً عربياً، ومن العشرة دول الأكثر فساداً في العالم. وأصبح السودان مادة تعليمية في كثير من الجامعات ولطلاب العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي والتنمية الدولية كنموذج وكدراسة حالة للدولة الفاشلة والدولة التي تتشظى ذاتياً وفشلت أن تحافظ على كيان الدولة القومية المدنية الحديثة التي أنشأها الإستعمار في القرن الماضي. إنّ إعادة رسم الصورة الإيجابية عن السودان تقتضي ضمن ما تقتضي "أنسنة الدولة"، والتصالح مع الذات ومع دول الجوار والمجتمع الدولي وكذلك مع المواطن، من خلال إتباع نهج الصدقية والشفافية والديمقراطية، تحجيم المؤسسة الأمنية التي ما زالت هي التي تحدد الأجندات والإستراتيجيات السياسية. وفوق ذلك يحتاج السودان للقيادة التي تتمتع بالرؤية الثاقبة والنظر للأمام وتلتزم ببناء الدولة الحديثة المعافاة من تجربة السنوات الماضية التي مرت رتيبة وأليمة، كالضرب بالسياط على جسد وطن أرهقه الجوع والفقر الذي طال أكثر من ٥٠٪ من سكانه.

وبعد ثلاث سنوات كالحات مررن على دارفور أحرقت خلالها الدولة أكثر من ألفي قرية وقتلت ٢٠٠٠٠٠ نفس وشرّدت إثنين مليون مواطن وجرى خلالها إغتصاب آلاف النساء والبنات في عمر يافع ، لقد

تم رسمياً في الخامس من مايو ٢٠٠٦م التوقيع على وثيقة تقتضي إعلان إنهاء الحرب بين الدولة والمواطن في دارفور. إن تلك الوثيقة التي (بصمت) عليها الدولة وهي فرحة، تعني ضمن ما تعني؛ تحمل الدولة للوزر الأخلاقي للحرب في دارفور، مما يجعلها في بعض ملامحها تشبه إتفاقية "فرساي" التي وقعتها ألمانيا المهزومة بعد الحرب العالمية الأولى. وكما كانت الحرب ذات أبعاد ودلالات على دارفور والسودان والإقليم والعالم، كذلك يجب أن يكون لسلام الإتفاقية التي لم يجف حبرها بعد، أبعاداً ودلالات على العالم والإقليم والسودان وكذلك دارفور. مع أنّ الدولة التي تتحكم فيها الإنقاذ ومؤتمرها الوطني قد جرّعت الملايين من سكان دارفور مرارات القذف الجوي وحملات الجنجويد والتجويع ومصادرة إنسانية الإنسان فيها، إلاّ أنّ دارفور إنتصرت إنتصاراً معنوياً على النظام في الخرطوم الذي حاز عالمياً – بسبب ذلك – على لقب الوصف بالفاشية الجديدة في إفريقيا المسلمة، وحاز أيضاً على صورة نمطية مثل صورة رواندا وتشيلي في عهد بينوشيه وبلاد البلقان حيث ميلوسوفيتش الذي قضى نحبه بين القضبان وبعيداً عن الأوطان.

لقد إنتصرت دارفور وإنتصر الإنسان السوداني على النظام الذي لا يعبّر ـ ولم ولن يعبر في يوم من الأيام ـ عن ذلك الإنسان السوداني. و هذه هي الحيثيات والدلالات المستوحاة من إتفاق السلام الذي وقعته الحركات المسلحة (حركة تحرير السودان) مع الحكومة السودانية بالعاصمة النيجيرية أبوجا:

أولاً: الإتفاق يعتبر إعلاناً لإيقاف الحرب الدامية التي راح ضحيتها مئات الآلاف ودفع ثمنها الملايين الذين تشردوا من مساكنهم وفقدوا كل وسائل العيش الكريم، وأصبحوا يعتمدون بصورة كاملة على إعانات المجتمع الدولي. هذا الإتفاق بالنسبة لهم يعني البداية الجديدة لتجدد الأمل في الحياة الكريمة التي ألفها سكان ذلك الإقليم على مدى قرون من التعايش والوئام و المساكنة قبل أن تدخل بينهم الدولة.

ثانيـاً: الإتفاق فيه إدانة تامة – ضمناً و صراحةً – للحكومة السودانية، وتحميلها المسؤولية الأخلاقية لكل ما حدث، وذلك من خلال إعترافها – ضمناً – بالتجاوزات المروعة التي إقترفتها الدولة ومليشياتها (الجنجويد) في دارفور، والتي قضت بالتدمير الكامل للبنية التحتية للمجتمعات الريفية، وذلك بقبول (الحكومة) لمبدأ التعويض على هذه التجاوزات. إنّ الإدانة الأخلاقية الكبرى للدولة أتت من قبولها بنزع سلاح الجنجويد، في تأكيد على أنها هي التي كونت وسلحت ورعت هذه الجماعات التي وصفتها بعض أجهزة الإعلام

العالمية "بجنجويد الموت". وقد دأبت الدولة - كعهدها - على إنكار أي صلة بهذه المجموعة (الجنجويد) وبتسليحهم وبتمويلهم وبالتنسيق معهم في حريق دارفور[٧١]. أخيراً إعترف النظام في الخرطوم بأبوة الجنجويد وإلتزم أمام المجتمع الدولي في أبوجا بنزع أشرطة الموت والإنتحار من حول جسده "المخدوع" بخطاب الدولة المخادع عن "أنّ الإسلام في خطر و أنّ العروبة في خطر في دارفور".

ثالثـاً: الإتفاق الذي تم في أبوجا فيه إعتراف صريح من جانب الدولة بالتهميش الواقع على دارفور - في الماضي وفي الحاضر - وذلك بقبول مبدأ قسمة السلطة والثروة. وفوق ذلك، إعترف الإتفاق وبصورة جازمة بوجود التهميش كظاهرة هيكلية في البناء السوداني ذات تمظهرات إقتصادية إجتماعية وسياسية لا تخطئها العين، مثبتة علمياً بالكم الهائل من الدراسات والبحوث وتلك التي تم نقاشها وتبادلها في قاعات التفاوض بين الحركات الثورية في دارفور وبين النخب الحاكمة التي إستولت على السلطة في ١٩٨٩م ومازالت تحكم وتفاوض بتلك المشروعية. إنّ بروز ظاهرة التهميش كتيار سياسي فاعل موجهاً سهامه نحو المركز (الذي تحول في عهد الإنقاذ من بوتقة قومية إلى بؤرة إثنية)، حتماً هي ظاهرة لها ما بعدها. وعلى أقل تقدير إنّ موضوع التهميش سيشكل رؤية للحراك السياسي في مستقبل الأيام في السودان وكذلك سيشكّل أجندة تُبنى عليها كثير من المواقف والخيارات السياسية الوطنية حتى على مستوى المركز. وربما يكون الموضوع وما يبنى عليه من برامج سياسية مكوّن أساسي لبعض الأجندات في الحراك السياسي السوداني في الفترات القادمة. وحتماً ذلك سيؤدي إلى إضعاف الدولة المركزية التي أصبح محكوماً عليها بأن تتنازل وتقلص من صلاحياتها بإستمرار لصالح الأطراف، وبالطبع سيكون ذلك الحراك في حدوده العليا لا الدنيا خصما على الأحزاب القومية الكبرى.

رابعـاً: إنّ إتفاقية أبوجا قد ثبَّتت في الأدب وفي الممارسة السياسية في عهد الإنقاذ جدوى "النضال المسلح" ضد الدولة المركزية لنيل حقوق الأطراف. و هذا بدوره يجعل في المستقبل إستجابة الدولة لتلبية طلبات الهامش "المناضل" أمراً وارداً ومقبولاً، تسنده السوابق في نيفاشا وفي أبوجا، واللتان كلاهما أقرتا برد المظالم لأهلها وبرد الحقوق. وعليه؛ فمن العقل والحكمة أن تخطو الدولة الآن خطوات إستباقية لمراجعة الحكم

٧١-بعد إتفاق أبوجا أعاد النظام الحاكم تكوين الجنجويد و أسماهم «حرس الحدود كقوة تابعة للجيش السوداني ثم « قوات الدعم السريع» كقوة تابعة لجهاز الأمن السوداني. وقد أصبح أحمد حاج أحمد و لبس القفطان.

الفدرالي وإقتسام السلطة والثروة على هدى التجربتين الماثلتين الآن (نيفاشا وأبوجا) قبل أن تطالب بقية الأقاليم بالصورة التي يدفع فيها الوطن مزيداً من الدماء وتتجدد فيها أحزان دارفور، وكذلك رحمة بالصورة النمطية التي رسمت حول الوطن وحول نظامه، مما أصبح شرف الإنتماء للوطن لا يضاهيه شرف الإنحياز للضمير وللإنسانية وللإسلام المعافى من أمراض النفس.

خامساً: إنّ إتفاق أبوجا شكّل واحدة من المرجعيات التي إستند عليها إتفاق الشرق وربما يفتح شهية كردفان (في التوحد) وفي المطالبة بالمعاملة بالمثل وإسترداد المكاسب السياسية والإقتصادية من المركز الذي فقد حياديته وشخصيته القومية، وأصبح يعبّر عن ذات وشخصية ممعنة في الأحادية الإثنية والثقافية والشعوبية والعقائدية، مما عنى صراحة أنه قد نأى بنفسه عن كيانات الأطراف المخالفة له إثنياً و ثقافياً ومنهجياً وعقائدياً. إنّ أيّ تحرك مرتقب لكردفان ستحبطه التسوية السياسية التي تمت مع الحركة الشعبية (قطاع جبال النوبة) في جنوب كردفان والتي على ضوئها تمت ترتيبات محددة بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني حول جنوب كردفان. لكن هذا بالطبع لا يعني إحتمالات عدم توحد شمال كردفان وغربها (التي حُلّت ولايته و أعيدت لجنوب كردفان الأم) رغم معارضة أهلها لذلك. و ربما أغرت المكاسب التي حققتها دارفور وجنوب كردفان بالمطالبة بمراجعة إتفاقية السلام والكسب الصوري الذي تحقق فيها، وكذلك ولاية النيل الأزرق. وتصبح الدولة المركزية والنظام الذي فقد القدرة على الخيال السياسي المبدع، أصبحا أسيرين لما تجود به الحلقة المفرغة التي تلد في كل يوم شكلاً جديداً من أشكال أزمة الحكم في السودان، حيث الخطأ فيها يقود إلى مزيد من الأخطاء، والأزمة تلد من شاكلتها، وتتجدد المآزق كما تتجدد الأحزان للمواطن الذي طال إنتظاره لصبح لم يأت رغم ركوبه كل صهوات الصعاب، وآخرها هذا الحصان الأجرب الذي صارت حالات كبواته أكثر من حالات سيره المستقيم.

سادساً: إنّ تنازلات الدولة المركزية والنظام تمثلت في سيطرة حركة تحرير السودان على مفاصل الحكم في الإقليم (القيادة العليا). و توحد الإقليم رغم وجود الحكم الفدرالي على الورق وإستيعاب دارفور في الجيش القومي ممثلة في الحركات المسلحة والرضوخ والإعتراف بالجنجويد كصناعة حكومية والقبول بتفكيكها[٧٢].

كل هذه التنازلات والإعترافات التي إنتزعت من النظام الحاكم في أبوجا تماماً كما كان يفعل مع معتقليه

٧٢-لقد قام النظام بالتفكيك لهذه القوى (المليشيا) لكنه عاد و قام بإعادة بنائها بمسمى جديد.

في بيوت الأشباح، كل ذلك تم تحت ضغوط هائلة من المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (ممثلة في شخص نائب وزيرة الخارجية) وبريطانيا (ممثلة في وزير التنمية الدولية) بالإضافة لبعض الرؤساء الأفارقة ورئيس الإتحاد الإفريقي الحالي والسابق (رئيس نيجيريا) وغيرهم من الذين هاتفوا الخرطوم مسدين لها النصح المصحوب بالتوبيخ. وبالتالي أثبتت أبوجا ومن قبلها نيفاشـا أنّ النظام السوداني الحالي له قابلية عالية للإستجابة للضغوط رغم تقمُّصه شخصية النمر أحياناً. و كأن لسان حال المجتمع الدولي يقول باللهجة الكردفانية : "عِرفْنَـا خِتـّيلة للنظام السوداني" و "الخِتـّيلة" هي نقطة الضعف الأنسب التي يؤتى منها هذا النظام. وحتماً هو ليس بمتعافٍ من هذا الضعف وستأتيه منه الهجمات وطلبات الأطراف والمجتمع الدولي في المستقبل القريب والبعيد[٧٣].

سابعـاً: إنّ إتفاق أبوجا وتنازلات الدولة الشكلية التي تمت فيه لصالح دارفور جاءت بعد ضغط من المجتمع الدارفوري والذي أبدت فيه المجموعات العربية وغير العربية توحدها على هامش إجتماعات أبوجا وأعلنت إجماعها حول مطالب دارفور العادلة في إقتسام السلطة والثروة مع المركز. ولم يكن ذلك الإجماع مفاجأة للدولة ووفدها المفاوض لأنهم يعلمون سلفاً بالسقف الذي يستظل تحته كل أهل دارفور. وكذلك تعلم الحكومة سقف مطالبهم، ولكنه أثبت للدولة عبثية خطابها الذي صمّ الآذان للترويج بالتقسيم الجزافي في دارفور بين العرب وغير العرب. وعليه؛ فإنّ هذا الإتفاق قد جسد مرحلياً إنتصار إرادة اهل دارفور جميعاً و إنهزام إرادة الدولة ومشروعها الذي سوّق كثيراً للفرقة وإزكاء القبلية الإثنية في دارفور. و لكن حتماً سيظل النظام يعمل على إنتاج خميرة العكننة مستغلاً في ذلك بعض من يرضون لأنفسم أن يلعبوا دور "الكرزايات" و "بَرَّازات الشوك" في مقتبل أيام دارفور.إذن لا داعي لفرحٍ طويل الأمد في دارفور.

ثـامنـاً: إنّ إتفاق أبوجا قد دشن بصورة عملية حركة تحرير السودان في دارفور كحركة وحزب سياسي مدني مطروح على واقع أهل دارفور في فترة ما بعد الحرب. و بالتالي ستصبح الحركة شريك سياسي جديد في دارفور ذو نكهة ثورية يسارية تقود العداء والتنافس ضد المؤتمر الوطني في دارفور. وبهذا الفهم فإنّ بروز حركة تحرير السودان في دارفور يعتبر خصماً على كسب المؤتمر الوطني السياسي في هذا الإقليم، وبالطبع

٧٣-وأخيراً من ذات نقطة الضعف و القابلية للإستجابة للضغوط وافق النظام و برعاية أمريكية - أوربية - إفريقية بفصل جنوب السودان في العام ٢٠١١.

خصماً على حزب الأمة القومي ذو النفوذ الأكبر في دارفور. و أيضاً ربما مثلت حركة تحرير السودان حليفاً جديداً للحركة الشعبية في الساحة السياسية رغم حداثة سن الإثنين وهشاشة هياكلهما السياسية في إطار دولة تشابك و إلتحم فيها الحزب (المؤتمر الوطني) مع الخدمة المدنية والتركيبة السياسية مدعومة بالمنعة الإقتصادية التي تميزت بسيطرة الإسلامويين الذين أيضاَ يقعون في إطار قاسم إثني مشترك أعظم. إنّ تدشين حركة تحرير السودان في دارفور كحزب سياسي جديد (ولاحقاً إتفاق الدوحة الذى دعمه تعيين حاكم أعلى للإقليم الموحد (عملياً) حاز على لقب مساعد رئيس الجمهورية وعضو مؤسسة الرئاسة بصلاحيات واسعة تزيد على صلاحيات المساعد العادي (وقد زاد عدد المساعدين لاحقاً عندما تمت تسوية ملف الشرق). وبذلك ربما تكون حركة تحرير السودان هي التي تقود العمل السياسي والتنفيذي في دارفور الجريحة مما يتيح لها فرصة الكسب السياسي والتطور على أنها "حزب الإستقلال" في دارفور والباعث لنهضتها الحديثة والداعي لإعادة بنائها والمتحدث بإسمها في الساحات الدولية وما يتبع ذلك دورها كشريك في الحكم و مرشد وداعم وناصح للمجتمع الدولي فيما يتعلق بتطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة تلك المتعلقة بإجراءات محاكمة المتهمين بواسطة محكمة الجنايات الدولية، تماماً كما تعاونت الحركة السياسية الجديدة في صربيا بعد إنتهاء حروب البلقان في تسليم مليسوفيتش للعدالة الدولية. هذا الحزب الجديد –حركة تحرير السودان – في دارفور و رغم شح موارده السياسية والمتاريس التي سيضعها أمامه المؤتمر الوطني ربما يلعب دوراً فاعلا في دارفور خاصة وسط الشباب. ونجاح تجربة هذا الحزب ربما تكون حافزاً لنشأة ونمو أحزاب إقليمية قوية وقد تزداد قوة أكثر بالتحالفات فيما بينها والتي حتماً ستضعف المركز والأحزاب القومية[٧٤].

تاسعـاً: إنّ الإتفاق الذي تم في أبوجا من المؤكد أن يكون قد سبق التوصل إليه بعض من "كلام السر" الذي تم بين حركة تحرير السودان (جناح مناوي) وبين بعض الفاعلين في المجتمع الدولي حيث نصحوهم صادقين بالقبول بهذا الإتفاق رغم نواقصه، لكن ستظل دلالته كبيرة على مستقبل دارفور السياسي وكذلك مستقبل حركة تحرير السودان بل ومستقبل الحراك السياسي الدولي في هذا الإقليم ومستقبل الإستقرار في تشاد، حيث أنّ الصديق الإثني لحركة تحرير السودان إدريس دبي قد فاز لتوه في إنتخابات لم تشارك فيها المعارضة

٧٤-هذه القراءة كانت في العام٢٠٠٦. من الملاحظ إن الحركات السياسية حديثة النشأة في دارفور و كردفان مثل حركة تحرير السودان (مناوي) وجناح عبد الواحد و الحركة الشعبية (جبال النوبة) وغيرها قد تحالفت في كاودا ٢٠١٢م مكونة جسماً جديداً ذو دلالات على مستقبل التطور السياسي في السودان.

ولم تقر بنتائجها. وربما تبع كل ذلك الحراك مستقبل تحديد هوية سياسية لإقليم دارفور تقود إلى ترتيبات شبيهة إلى حد ما بكل الذي تم في الجنوب.

عاشراً: إنّ إتفاق السلام في دارفور قد أثبت بصورة ضمنية وصريحة معاً مسؤولية الدولة الأخلاقية عن الحريق وعن الجرائم المنكرة التي أُرتكبت في دارفور. وقبول الحكومة بتسريح الجنجويد هو إعتراف بأنها مليشيات كونتها الحكومة وسلحتها الدولة، والمطلوب من الدولة نزع سلاحها. وضغط المجتمع الدولي على النظام الحاكم لقبول ذلك كان واضحاً أنّ القصد منه تحميل الدولة المسؤولية الأخلاقية لكل فظائع الجنجويد باعتبارهم الفاعل الأكبر في حريق و إغتصاب دارفور. وتحميل الدولة مسؤولية نزع السلاح يعني ضمناً مسؤوليتها عن عدم إفلاتهم من العقاب بعد أن يسلمها المجتمع الدولي لائحة المطلوبين قبيل تجريدهم من السلاح، حتى تكون مسؤولية الدولة مزدوجة بنزع سلاح الجنجويد و تسليمهم.

حادي عشر: الإتفاق تمخض عنه بصورة قاطعة ضرورة أن تتخلى الدولة عن حلفائها في دارفور، ليس فقط أنّ الحركات المسلحة هي التي ستتولى قيادة العمل السياسي والتنفيذي في دارفور بواسطة مساعد رئيس الجمهورية في الإقليم (إن كانت الإنقاذ جادة في الإتفاق)، بل أنّ تسريح الجنجويد ونزع سلاحهم سيعني التنكّر لتلك القبائل وإداراتها وبعض النخب التي دعمت مشروع الجنجويد، في حين أنّ الحركات تمّت مكافأتها بإستيعاب أربعة آلاف من كوادرها المقاتلة في القوات المسلحة، وألف في الشرطة. ومن المؤكد إنّ كثيراً من القبائل العربية وقيادات الجنجويد ستفسر ذلك بأنّ الحليف الحكومي قد باعهم في أبوجا كما قد باع من قبل أبيي في نيفاشا وتجرعت قبيلة المسيرية حنظلا ، حيث لم يشفع لها الإخلاص في القتال في صف الحكومة لعقود من الزمان. مما لا شك فيه أنّ نزع سلاح الجنجويد سيشهد كثيراً من المماطلة ـ المعهودة ـ خاصة و أنّ هذا الملف الخاص بالجنجويد تسيطر عليه الإستخبارات والأجهزة الأمنية وهي التي فيما يبدو، وبفهمها للقضايا والحركات السياسية، عقّدت ملف دارفور خاصة في ظل التجاوزات المروِّعة التي تمت على الأرض بإحراق القرى وغيرها من التجاوزات والتي شملت حتى الإغتصابات التي أقرت بها الدولة وأيدتها التقارير المستقلة.

إنّ إتفاق أبوجا قد سبقه إعلان قائمة من أربعة مطلوبين للمحكمة الدولية، تبعه ضغط لدخول

قوات دولية (تحت البند السابع)، وكل هذا الحراك يؤذن بدخول القوات الدولية وإحالة الملف في المرحلة القادمة للأمم المتحدة لحفظ السلام ومراقبته وأيضاً لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء حالة الإفلات من العقاب للذين إرتكبوا الجريمة في دارفور[٧٥]. وبما أنّ إتفاق السلام في دارفور، يقضي بتدخل القوات الدولية والتي طالما إلتزمت الدولة وقبلت بدخولها بعد تحقيق الإتفاق. فإن ما يتبع ذلك نقلة نوعية وكمية في عمل محكمة الجنايات الدولية في قضية دارفور، خاصة وأنّ الحكومة الآن في مزاج الرضوخ والإنصياع للمجتمع الدولي بعد ترويض أبوجا. وربما في القريب العاجل يتجدد أمر قائمة المطلوبين لمحكمة الجنايات الدولية وستكون البداية بلائحة من الجنجويد – المكوِّن الأضعف في الحلقة الكبيرة – بعد أن تركتهم الدولة في صقيع دارفور البارد ثمناً لأخطائها ولأخطاء النخب الضالعة في حريق دارفور. إن القوات الدولية القادمة إلى دارفور دون شك هي التي ستعين في إلقاء القبض على المطلوبين دولياً. و بذلك يكون السلام الذي رآه ثوار دارفور منقوصاً قصد منه المجتمع الدولي أيضاً أن يتيح الظروف المواتية لمعاقبة الطرف الآخر (الحكومي) الذي أجبره المجتمع الدولي على إمهار وثيقة تنص ضمناً على إدانته وعلى أن يوفر الظروف التي تعين على إنهاء حالة إفلاته من العقاب وذلك بتواجد القوات الدولية على الأرض[٧٦].

ثاني عشر: إتفاق السلام في دارفور هو إشارة تؤذن أيضاً لترتيبات هامة سوف تضطلع بها القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة ضمن مهامها لحماية و لحفظ السلام ، تتعلق بحماية المدنيين والذين حتماً ستستمر معاناتهم لشهور أو لعام كامل وربما يزيد إلى حين أن توضع الأسس السليمة للتعويضات ولإعادة التوطين وما يلزم ذلك من تخطيط وترتيبات مالية وإدارية غاية في التعقيد والتطويل مع عدم الكفاءة المعهودة في الأجهزة الإدارية. مضافاً إلى كل ذلك، هنالك المماطلة الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى حيرة الدولة المُحاصرة دولياً والتي فقدت المبادرة وأصبحت في حالة إعاقة ذهنية شبه كاملة.

ثالث عشر: إنّ إتفاق أبوجا قد لا يؤمل فيه أن يوفر السلام في دارفور وذلك للأسباب التالية:

١) إنّ تدخلات الدولة الشائهة والحرب التي نتجت عنها، أحدثـتا شروخاً عميقة في بنية المجتمع في دارفور، وباعدت بصورة حادة بين الكيانات الإثنية وكذلك بين النخب، ومالم تتم معالجة كل ذلك في إطار مؤتمر

٧٥-كانت هذه القراءة في العام ٢٠٠٦. و بالفعل قد تم دخول القوات الدولية برغم الممانعة في البداية.

٧٦-على النقيض من هذه القراءة لقد كان أداء القوات الدولية يبدو ضعيفاً وقد إتهمه البعض بالتواطؤ. إقرأ مقالات عائشة البصري الناطقة بإسم بعثة القوات الدولية في دارفور وتقارير اللجان المستقلة لتقييم عمل البعثة§ سودانايل (٢٠١٤) الراكوبة (٢٠١٤).

جامع للسودان ولدارفور للحقيقة والمصالحة، فإنّ تلك الجراحات ستظل غائرة ومحتقنة، وبدورها ستشل حيوية المجتمع في دارفور في المستقبل وتقلل من درجة إمتصاصه للسلام، والذي يرجى منه – لكي يكون مستداماً – أن يكون دالاً ومعبراً عن حركة المجتمع الكلية في دارفور.

٢) إنّ الجنجويد سوف لن يرضوا بمصيرهم المحتوم بعد أن زجّ بهم النظام الحاكم في قاموس تجاوزات حقوق الإنسان الدولية وألقى بهم أخيراً بعيداً بعد أن إستنفذوا أغراضهم في عملية الإحراق الكبير في دارفور، والذي لم يجن منه النظام أيّ مكاسب سياسية، بل على العكس حصد الأشواك والحصار العالمي ومطاردة قياداته. الجنجويد الذين أصبحوا عبئاً إعلامياً ودبلوماسياً محرجاً للنظام السوداني، ربما يثأرون لمصيرهم الحالك الذي إختارته لهم الدولة بوضعهم في خانة المجرمين الدوليين. والأدهى والأمر، أنّ الدولة وضعت جنباً إلى جنب قوات الدفاع الشعبي، شريكة للجنجويد في كل التجاوزات في دارفور، وإلتزمت بحلها تحت إشراف قوات الإتحاد الإفريقي. فهل يا ترى نشهد بداية فك الإرتباط بين حزب المؤتمر الوطني و المليشيات الحاملة للسلاح لدعم سيطرته السياسية (!؟). إنّ قوات الجنجويد حتماً ستعيد الإنتشار بصورة غير منتظمة في كل أجزاء دارفور هروباً من إنقضاض الدولة الملتزمة بحلهم، وأيضاً كسباً للعيش بعد أن ترفع الدولة يدها عن دعمهم المادي. وفي إعتقادي إنّ دارفور ما زالت موعودة بقدر من الفوضى وعدم إستتباب الأمن، والذي بدوره سيكون مدعاة أيضاً لتدخل قوات دولية من الأمم المتحدة(تحت البند السابع) لردع عنف الجنجويد المتجدد وغيرهم وكذلك ربما لإلقاء القبض على المطلوبين أمام محكمة الجنايات الدولية.

٣) كل هذه التداعيات من شأنها أن تولد كثيراً من التناقضات الداخلية في النظام و تزيد من حالة الإرتباك و تعمق حالة الحيرة التي أضحى يعاني منها منذ أن صنع الأزمة في دارفور في عام ٢٠٠٣م وحتى الآن وهو يحاول أن يجنح للسلام مخادعاً. وبالطبع هناك ديناميات كثيرة ومعقدة من شأنها أن تفسد السلام في دارفور و خاصة ذلك الملف المتعلق بنزع أسلحة الجنجويد و دلالات ذلك السياسية والميدانية في دارفور وربما في السودان وهذا ما سأفرد له الصفحات القادمة من التحليل والتعليق.

حل الجنجويد: المأزق والحرب القادمة في دارفور(!)

إنّ الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الحكومة السودانية، وأوقعت فيه تبعاً لذلك القبائل العربية

في دارفور، هو ليس قبولها بنزع سلاح الجنجويد في إتفاق أبوجا بل بقبول الإدانة دون توصيف وتعريف تاريخي دقيق لظاهرة الجنجويد ومكوناتها ودلالاتها الإثنية والإجتماعية والإقتصادية في دارفور. ويقيني أنّه شبيه بالخطأ الذي وقعت فيه الإنقاذ عندما قبلت بتعريف أبيي في إتفاقيات نيفاشا وفي تفويض لجنة التحكيم الدولية بأنها "المنطقة التي كونتها تأريخياً العموديات التسعة لدينكا نقوك"[٧٧]. الجنجويد هي ظاهرة عبّرت عن حالة إنسيابية في مجتمع دارفور أنتجتها عدة عوامل منها موجات الجفاف المتواترة وما ترتب على ذلك من نقصان للغذاء وتفشي حالة الفقر مضافاً إليها غياب الدولة وأجهزتها في ذلك الإقليم الشاسع. ومن قبل، عدم وجود المؤسسات التعليمية وضعفها وإنعدام الفرص والخيارات أمام الشباب. وكذلك حالة تآكل الإقتصاد الريفي بشقيه الزراعي والحيواني. كلها ظروف أحاطت بشباب أصبح العنف أحدى إستراتيجيات البقاء المتاحة له، خاصة في ظل إنتشار السلاح الذي كان تاريخياً مصدره الجارة تشاد وربما في بعض الأحيان ليبيا وأخيراً صار مصدره الأكبر والرئيسي الحكومة السودانية حينما قررت – كجزء أصيل من سياسية الدولة – أن تدعم المواطنين ضد بعضهم البعض وتمدهم بالسلاح والذخيرة. وقد حدث ذلك في كل صراعات حزام التواصل في جبال النوبة وفي منطقة أبيي وفي دارفور. إن الحرب جزء أصيل من إستراتيجيات بقاء النظام في الخرطوم.

سوسيولوجياً فإن ظاهرة الجنجويد قمينة بالبروز فقط في مجتمعات تمر بأوآخر مراحل التهميش والعزلة، للدرجة التي يكون معها إستمرار بعض أجزاء المجتمع ممكناً فقط، لكونه يتم على حساب الجزء الآخر. وذلك نتاج طبيعي لحالة العزل الإجتماعي والفقر المقيم ولغياب الدولة من جهة، ومن جهة أجرى تدخلاتها الشائهة في إحداث هندسة إجتماعية جديدة في البنية القبلية التي هي الأقوى في ذلك المجتمع الذي ما زال محافظاً على أشكاله خلال الخمسة قرون الأخيرة خاصة وسط البدو، وإرتباطها بالأرض وبالتاريخ وبالثقافة في دارفور. وعليه؛ فظاهرة الجنجويد هي توصيف لهذه الحالة الإنسيابية في مجتمع دارفور (لفترة ما بعد جفاف الستينيات)، تماماً كحالة (مجتمعات مابعد الحرب). وهي تمظهُر وتعبير عن حالة إحتجاج إجتماعي صادر من مجتمع غارق حتى أخمص قدميه في التهميش والفقر وغياب التنمية والخدمات. والجنجويد أشبه بالهمباتة و(الصعاليك) في البادية العربية، والجنجويد يمثلون مختلف الإثنيات في دارفور

٧٧ راجع إتفاقية السلام الشامل*CPA*، ترتيبات المناطق الثلاثة، النص العربي ،(٢٠٠٥).

لكن في الحقيقة تغلب عليهم الإثنية العربية أو هكذا أعادت تعريفهم سياسة الدولة بدعمهم خلال السنوات الأخيرة، وبذلك لقد أعادت الدولة تعريف الجنجويد بتحديد إثني أدقّ، حتى أصبح وصمة لبعض القبائل دون غيرها. وهذا التحديد الإثني (و ما قد يلازمه من نزع للسلاح) يعني ضمنياً - كما في إتفاق أبوجا قبول الدولة بـ "إدانة العرب" في دارفور ثمناً لسعيها المحموم لغسل يديها من الجرائم في دارفور، والإتيان بسلام على حساب الآخرين (العرب في دارفور) ـ حتى ولو كان ناقصاً. وأيضاً لإيقاف سيل الضغوط الدولية المتعاظمة وإعادة طلاء صورتها أمام المجتمع الدولي. حدث هذا الإلتباس بين العرب والجنجويد من قبل في ذهنية المجتمع الدولي، بل وحتى في ذهنية المواطن العادي في السودان الذي تشكلت عنده صورة نمطية للأعراب الذين يركبون الخيول والجمال و يقضون على الحياة في دارفور بلا رحمة وبلا وازع أخلاقي كما صور ذلك الكاتب السوداني بركة ساكن في رائعته مسيح دارفور[٧٨].

صحيح من الناحية العلمية والتاريخية تفسير ورد ظاهرة "الجنجويد" والصراعات بينهم وبين الكيانات الأخرى حول الموارد إلى إطارها العام، بمعنى؛ إلى الجذور السوسيولوجية للمشكل، بإعتبار أن هذا النوع من التفاعلات الإجتماعية (كما في حالات الحرب والسلم) هي شئ طبيعي الحدوث، وجزء من الحراك الإجتماعي/التاريخي في مثل هذه المجتمعات ـ سواء إن كانت في السودان أو في مناطق أخرى شبيهة. ودائماً ما تحدث التحولات السالبة في هذا النوع من النزاعات نتيجة لدور الدولة(السلطة الحاكمة)، لذلك من المهم التعرض لهذا الدور في السودان، بإعتبار أن السلطة المركزية أسهمت فيه بنقل هذا الصراع من حالته البدائية/الطبيعية، بين كيانات إجتماعية تتصارع على الموارد، إلى كيانات تتصارع خدمة لآيديولوجيا ومصالح نخب حاكمة في السلطة المركزية لا تمت لمصالحهم الإجتماعية المباشرة بصلة (بمعني نقلها إلى مرحلة الحرب بالوكالة *war by proxy)*. وقد ساد في اللقاءات التعبوية المضادة وفي إعتقاد الكثيرين من الذين كتبوا متهمين اللواء (م)[٧٩] فضل الله برمة ناصر إبان فترة الديمقراطية الأخيرة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) بتسليح قبائل

٧٨-عبد العزيز بركة ساكن. مسيح دارفور، القاهرة ٢٠١٢.

٧٩ لقد نفى اللواء (م) فضل الله برمة ناصر في كثير من الندوات واللقاءات أي صلة له بتسليح القبائل العربية وقد أبان بأنه ناقش ذلك الأمر مع الراحل يوسف كوة الذي تفهم الأمر ونفى ذلك الإتهام لاحقاً. والأمانة تقتضي القول أنه إذا صدق الإتهام فإن ذلك يعتبر خطأً إستراتيجياً جسيماً لا زالت المنطقة تدفع ثمنه، لأنه قام على رؤية تكتيكية قصيرة المدى، إرتبطت بمواجهة وإدارة أزمات الدولة في حربها ضد الحركة الشعبية، والتي إفتقرت للبعد الذي توفره القراءة السياسية والسيوسيولوجية العميقة لتأثيرات مثل هذه القرارات على المدى الطويل، وإسهامها في تمزيق نسيج المجتمعات المحلية كنتيجة لتسليح الكيانات الإجتماعية لتقوم بأدوار هي من صميم عمل الأجهزة الحكومية الرسميةمن الجيش القومي و الأجهزة الأمنية لذلك لن يكن من المستغرب أبداً أن ينفلت الأمر لاحقاً من يدها ـ أي الدولة ـ

المسيرية (والتي عرفت في ذلك الوقت بقوات المراحيل) ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

لذلك فإن نزع سلاح الجنجويد ومن دون الوضع في الإعتبار ـ مرة أخرى ـ الأبعاد الإجتماعية والسياسية لتلك الخطوة، يعني صراحة ودون موراية في بعض جوانبه، نزع سلاح العرب دون غيرهم (خاصة في شمال وغرب دارفور)، وهو ما يعني من وجهة نظرهم ـ أي العرب ـ ووجهة النظر الموضوعية، إحداث خلل في موازين القوى والتوازنات القبلية في إقليم دارفور، بترك المجموعات العربية عزلاء أمام الآخرين، وهو ما سيؤثر وفي تفاعلهم مع بيئتهم الطبيعية القاسية في أرياف دارفور. وبالتالي فإنّ الحل الأنجع للدولة هو أن تقوم بنزع كل السلاح، وأن تعيد الحياة المدنية لدارفور المنزوعة السلاح تماماً، والتعامل مع (العرب/ الجنجويد) ككيانات إجتماعية لها الحق في العيش في دارفور أسوة بغيرهم ـ كما كان ذلك حادث تاريخياً ـ والإقرار بإنهم تعرضوا للتهميش، والأسواء من ذلك، تعرضوا للإستغلال من قبل النخب الحاكمة من أجل مصالح لا تمت لواقعهم الإجتماعي بصلة.

وطالما أن الشئ بالشئ يذكر فإن الحق يقال، يلزم إتخاذ ذات الإجراء في كل مناطق السودان بما فيها الخرطوم والتي تقول مجالسها بـــأن الدولة ملكت فيها بعض المواطنين كميّات من السلاح لحماية النظام ضد "الإنتفاضة المسلحة".وإعترافات وزير الداخلية في العام ٢٠٠٦ بوجود ٤٨ مجموعة مسلحة في الخرطوم (و ربما كانت تلك غير مجموعات بعض الأصوليين) لهي خير دليل على حالة الترهل الأمني التي خلقتها حكومة ألإنقاذ في سعيها نحو البقاء المستديم. وبالتأكيد هناك تشكيلات شبه عسكرية كثيرة إحتفظت بها القبائل و(خشوم البيوت) في دارفور لحماية ثرواتها وقد يكون كذلك شملها تعريف الجنجويد والذي سيشمل عملياً حتى قوات الدفاع الشعبي وما أطلق عليهم المجاهدين من القبائل وكل أشكال التكوينات شبه العسكرية المنتشرة أكثر وسط البدو منها وسط المستقرين. ويقيني أنه لن تستطيع الدولة أن تقضي على كل ذلك الوجود شبه العسكري المكثف والذي نمى كالفطرييات البرية السامة. وكان كل ذلك نتاج لسياسات تبنتها الدولة وهي في كامل "وعيها الغائب" أيام الإصرار الأولى على إستئصال بعض الأطراف من مجتمع دارفور الواحد.

من المؤكد إنّ نزع سلاح الجنجويد كما نصت عليه إتفاقية أبوجا(٢٠٠٥) وإن كانت الدولة جادة

لأن السلاح أصبح في متناول المجموعات.

في ذلك سيسبب للمؤتمر الوطني الحاكم حرجاً بالغاً، مع عضويته، من قبل المناصرين للمنهج الذي إتبع في دارفور. وفي أحسن الفروض، سينقلب سلاح الجنجويد ويصوب هذه المرة نحو الدولة التي نقضت العهد، وفي هذه الحالة سيكون السلام في دارفور ما هو إلاّ فترة قصيرة من توقف الحرب أشبه بالهدنة التي تسبق تغيير أجندات الحرب القادمة وإعادة تصويب السلاح وإعادة تعريف العدو الجديد بحيثيات جديدة تختلف عن السابقة وكذلك بإستراتيجيات جديدة. والجنجويد حتماً سيستمرون في ترويع المواطنين في دارفور طالما أنهم أصلاً تحت إمرة الجهات الأمنية الرسمية وبعض الجهات الأخرى التي ترى سلامتها في إستمرارية إستغلال الكيانات العربية. ويذكر أن الشيخ موسى هلال، المتهم بقيادة مجموعة الجنجويد قال: "بأنه هو ليس أكثر من مسؤول في الإدارة الأهلية مستجيب لأوامر وتوجيهات الحكومة وملبياً طلباتها"، في معركة وصفتها - الدولة - بالواجب الوطني تماماً كما ساهمت قوات الدفاع الشعبي ومليشيات القبائل في حرب الجنوب من قبل[80].

إنّ المجهول الثالث في (معادلة) الجنجويد سوف يظهر مع ظهور التعبير عن عدم رضاء بعض مراكز القوى (وخاصة الصقور) بهذه الإتفاقية المهينة التي قضت بتحميل الدولة المسؤولية الأخلاقية للمحرقة التي تمت في دارفور، وعن فضائع الجنجويد وإلزامها بنزع سلاحهم وتسليمهم للعدالة الدولية (ضمناً في الإتفاق). وهذه (الحالة) بدورها ستكون المهدّد الأساسي للسلام في دارفور، وستكون كل الإحتمالات واردة في إطار هذا الواقع السائب اللزج في دارفور. و الأرجح بروز ثلاثة إحتمالات وتداعيات في مسألة الجنجويد وحل تشكيلاتهم العسكرية و نزع سلاحهم:

١) أن يتمدد الجنجويد غرباً نحو كردفان التي بدأ يدب فيها الحراك المناهض للمركز ومن قبل قد ظهرت حركة شهامة التي ربما ما زالت جذوتها باقية، خاصة بعد الخديعة الكبرى للمسيرية في أبيي. و بالتالي فإنّ أبيي هي المرشحة لأن تكون نقطة التلاقي الجديدة في إنتقال وتمدد ظاهرة الجنجويد غرباً. وطالما أنّ الجنجويد سيتحولون إلى أعداء جدد للنظام، فربما شكّل ذلك جذوات وشرارات من الثورات المحلية *localized Revolutions* التي تحاصر نظام الخرطوم من السافنا الغربية.

٨٠-في العام ٢٠١٤ خرج الشيخ موسى هلال مغاضباً من الخرطوم متخذا من مستريحة (قريته) عاصمة له في وضع لا بالخارج عن الدولة و لا بالداخل إلى الحركات المسلحة.

٢) إنّ ظاهرة الجنجويد كما أنتجها الواقع الإجتماعي/الإقتصادي/التاريخي في دارفور عبر تبني الدولة وإعادة تنظيمها كإحدى التشكيلات العسكرية (الدفاع الشعبي)، فإنها ذات إرتباطات إقليمية في بعض دول الجوار[٨١] بخلاف تشاد التي أيضاً تستضيف كثيراً من القبائل العربية من الأبالة والبقارة على السواء، تماماً مثل قبائل الزغاوة. فحرب الجنجويد القادمة والتي ستكون ضد الدولة حتماً ستنعكس سلباً على علاقات السودان الإقليمية، ليس فقط مع تشاد والتي ربما دعمت القبائل العربية هذه المرة، بل أيضاً مع إفريقيا الوسطى - العمق الرعوي الهام لمجموعة كبيرة من القبائل الرعوية من دارفور، والتي حتماً سيشملها التعريف الفضفاض للجنجويد والذي سيؤزم علاقتها مع الدولة السودانية ، وربما شمل ذلك التوتر دولاً مثل النيجر ومالي (ومن المحتمل ليبيا)، حيث من المحتمل تداخلات قبائل الطوارق في مسألة الجنجويد و كذلك قبائل الفيزان الليبية.

٣) ويبقى الخطر الداهم هو إحتمال تحالف القبائل العربية في دارفور الرافضة لإتفاق أبوجا والذي قضى ببيعها للمجتمع الدولي بواسطة الدولة، مع قبائل المسيرية الرافضة لإتفاق نيفاشا الذي قضى بإزاحتهم من منطقة أبيي ليس فقط الغنية بالنفط بل والغنية بالتاريخ الذي مهره المسيرية والدينكا بالدم والعرق خلال خمسمائة عام من المساكنة والتواصل. وكل الإحتمالات واردة في هذا الشأن و ما ستفرزه الأيام.

ومثّل كل هذا الواقع الجديد في غرب السودان حالة من التوتر الإثني العام، والذي ربما تقود إلى حريق كبير آخر. وبالتأكيد هذا الواقع الجديد والمرشح لإحداث حالة عامة من الفوضى وعدم الأمن و إستشراء نظرية المؤامرة ضد العروبة وضد الإسلام (و هذه المرة بواسطة الدولة الخاضعة لإبتزاز المجتمع الدولي)، ربما وفر هذا الواقع بيئة حاضنة - هذه المرة - لتشكيلات تنظيم القاعدة والتي أضحت أكثر هلامية وإنسيابية ولا مركزية و باتت (تتحزم) للدخول في هذا الصراع الجديد - القديم في غرب السودان الكبير: دارفور وكردفان. "والليـــــالي من الزمـــــان حبـــــالى مثـقـــلات يلـــــدن كل عـجـــــيـب"[٨٢].

---

٨١ بعد خمسة أعوام من كتابة هذه الأسطر تجئ الأخبار عبر كل أجهزة الإعلام لتعلن عن زواج الرئيس التشادي إدريس دبي (الزغاوة) بإبنة الشيخ موسى هلال (المحاميد) من شمال دارفور.

٨٢- على الرغم من أن هذه القراءة كانت في العام ٢٠٠٦م إلا و أن صدقية نبوءتها تكمن في أن تشكيلات القاعدة قد وصلت إلى النيجر و صحراء تشاد و جنوب ليبيا وربما وصلت دارفور وهي تتمدد شرقاً.

رسالة إلى مني أركو مناوي: كن كبيراً بقامة دارفور

كُتبت هذه الرسالة عندما كان الأخ مني أركو مناوي "كبير" مساعدي رئيس الجمهورية بعد إتفاقية أبوجا في عام ٢٠٠٦م، وما بين ذاك التاريخ واليوم، جرت مياه كثيرة تحت الجسر، ورجع مني "للغابة" مرة أخرى محتجاً بعدم تنفيذ الحكومة لإتفاق أبوجا حتى أردته قتيلاً برصاص نقض العهود. وقد رأيت أن أضمن هذه الرسالة في الكتاب كما هي للتوثيق، لأنها كشفت مبكراً لمني عن أصل الإشكالية ووجهت له النصح كأخ ومناضل قاتل من أجل قضايا دارفور والهامش السوداني[٨٣] في ساحات رحيبة، وحملته أمواج أبوجا ليقاتل في القصر، ومضت به السنون ليعود متمرداً مرة أخرى، لنفس الأسباب التي خرج لها أول مرة(!).

الأخ الكريم السيد منى أركو مناوى لك التحية وأنت تحط رحالك بعد مرحلة من مراحل نضالك ونضال أهلك في دارفور وفي كل السودان لتبدأ مرحلة جديدة لا تقل مشقةً وعناءاً ومجاهدة عن سابقتها. ولما كان حب السودان هو الطاغى وهو الباعث للمناصحة ولأسداء النصح، ولأن دارفور التي خبرتها باحثاً في إجتماعها وإقتصادها الريفى من الصيّاح والطينة وفوراوية شمالاً حتى ديار الرزيقات والمعاليا والبرقد جنوباً، وبقى على أن أطوف غربها البعيد وشرقها الأقرب إلى كردفان، أكتب إليك هذه الرسالة:

".. رغم تباعد الأزمنة والمسافات، ظلت دارفور متقدة في القلب وفي الخاطر و الوجدان. وفي الذاكرة تلك الجلسات الروحية الدافئة في خلوة المرحوم مولانا الشيخ إبراهيم سيدي الشيخ محمد سنموى شيخ الطريقة التجانية طيب الله ثراه في فاشر السلطان خلال فترة التسعينيات.

أولاً: مشكلة دارفور هي مشكلة سياسية لا قبلية أو أثنية أو ثقافية أو أي من هذه الروشتات والتوصيفات والإكليشيهات التي لا تضع الأمور في سياقها التاريخي والإقتصادي والسياسي. مشكلة دارفور سياسية، بمعني؛ أنها تمثل تمظهراً لعلاقات غير متوازنة بين الإقليم (دارفور) وبين المركز لسنوات خلت من إحتكار السلطة للنخب النيلية. وهي يمكن إجمالها في الآتي:

١) عدم التوازن في علاقات السلطة بين الإقليم و المركز وعدم التوازن في توزيع السلطة والمشاركة فيها قومياً.

٢) عدم التوازن في اقتسام التمثيل الثقافي وعدم التوازن في صياغة التاريخ القومي (صراحة ورمزاً).

٨٣- لم أتعرف بصورة شخصية على السيد مني أركو مناوي و لم ألتقيه مرة.

٣) عدم التوازن في إبراز المفاهيم والرؤى "القومية" وعدم التوازن في صناعة وتشكيل الرؤى والصور النمطية للأخر.

٤) عدم التوازن في توزيع الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم ورعاية اجتماعية وغيرها وعدم التوازن في تصميم و توزيع البني التحتية والمشروعات الإقتصادية.

٥) وأخيراً عدم التوازن في تحديد الوجهة الحضارية والثقافية للدولة القومية.

ثانياً: إن الصراعات الإثنية ليست هي مشكلة دارفور، بل هي تمظهرات لمشكلة أكبر وأعمق والتي يأخذ التعبير عنها مختلف الصور والأشكال والتى في مُجملها تعبر عن حالة الإحباط المجتمعي وإنعدام الخيارات أمامه. هذه التمظهرات المتمثلة في الصراعات الإثنية هي نتاج للحرمان والتهميش والجفاف وصراعات الجوار والفقر المقيم والتي جميعها صقلتها تدخلات الدولة الشائهة في عهد الإنقاذ التي أضحت فيه أكثر ولعاً – أي الدولة – بسياسات فرق تسد من تلك التي تجمع الناس بتقوية القواسم المشتركة والأرضيات المشتركة وما يجمعهم عموماً أكثر مما يفرقهم.

ثالثاً: العرب وغير العرب في دارفور هم ضحايا ذلك التهميش وتلك السياسات الضارة من قبل الدولة. إن العرب وخاصة البدو في دارفور هم بالطبع أقل إنتفاعاً بخدمات الدولة مقارنة بالمستقرين خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة. إن نسبة التعليم وسط أطفال البدو من الرحل في أصقاع دارفور النائية، مثل مناطق الرزيقات الشمالية وأم جلول وبني حسين، تصل إلي أقل من ٥٪ وتزيد هذه النسبة قليلاً في حزام البقارة جنوبا وسط قبائل التعايشة والسلامات والترجم وبنى هلبة و الهبانية و الرزيقات ..... وغيرهم. العرب وغير العرب في دارفور يدفعون ذات الثمن للتهميش ولانعدام البنية التحتية ولموجات الجفاف التي تأتي وتقضي على عناصر الحياة دون معين من الدولة. وظل القطاع الرعوي في دارفور وفي كل السودان هو القطاع المنسي رغم عطائه السخي وتكلفة إنتاجه الزهيدة. وعليه، لابد من الترفع عن الفهم المبتور للصراع في دارفور بأنه صراع إثنى. هذه هي ذات الصورة التي يود تسويقها القابضون علي السلطة ليقولوا لأهل دارفور: " بأنكم مازلتم في مراحل طفولة سياسية لم يقو ساعدكم بعد لتكونوا قادة قوميون". رُدُّوا عليهم بأن إقتراح الإستقلال للسودان كان من النائب البرلمانى عبد الرحمن دبكه (من الكلكة) حاضرة البنى هلبة ممثلاً فيها

لحزب الأمة في العام ١٩٥٥.

رابعاً: أسعى جهدك أخي مناوي أن تبنى جبهة دارفور الداخلية من كل ألوان الطيف السياسي والأثني وأن تنأى عن روح الإنتقام ممن خالفوك الموقف بالأمس القريب وممن كانت لهم تقديرات مختلفة حول علاقاتهم بالسلطة علي الجانب الأخر من النهر. إن الجسر أحياناً ينهار وعلي ظهره الكثيرين. إنتشل إخوتك ممن أنهار بهم الجسر وكن كبيراً كما قال الأمام المهدى "الفشَّ غبينتو خرب مدينتو"، وكما قال أهلنا في كردفان "من صفات القائد أن يكون (تِنْدِل) يُلقي عليه أهلُه بالخبائث وهو صابر جَلدٌ في مكانه". وكما قال علماء الاجتماع " القائد الناجح هو الذى يقود أهله من الخلف لا من الأمام". وذلك كناية عن التعبير عن ارادتهم ومطالبهم ومزاجهم دون فرض خيارات عليهم. ومما لا يخفى على أحد أن كل أهل دارفور يلتقون في ذلك ويعلمون أن خيارهم الأوحد لتحقيق أهدافهم الكبرى هو التوحد و التوحد و التوحد. أبذل جهدك أن تشمل معك في التسوية السياسية رفقاء السلاح في الحركات المسلحة الأخرى، وأن لم تفعل فتلك ستكون فجوة ستؤتى منها أنت ودارفور لا محالة. تنازل... تنازل ثم تنازل كثيراً ومن ذلك ستكسب أنت وستكسب دارفور وسيكسب السودان الذي سيتعلم من هذا التدافع السياسي الذي تمثلون أنتم أحد أركانه الآن.

خامساً: لا أظننى مضيفاً الجديد فيما سأقول وهو أنك تتعامل مع شريك في الحكم لا يسنده تاريخ من الصدقية والمصداقية والنزاهة السياسية. أنهم قوم أدمنوا نقض العهود والسياسة عندهم "فن الممكن".. "والغاية تبرر الوسيلة" وغيرها من التبريرات التي لا يألوا علماء السلطان جهداً أن يجدوا لها جذراً تأصيلياً مثل قولهم: "وترهبون به عدو الله وعدوكم... الآية " في التبرير لدعم الإرهاب. لقد أسقطوا ما قال به إبن القيم الجوزية في علاقة السياسة بالأخلاق: "إن السياسة هي كل عمل يكون معه الناس أقرب إلي الصلاح وأبعد عن الفساد". هذه بعض من المرتكزات الأخلاقية لشركائك الجدد، أعداء الأمس. فأنت داخل إلى القصر و(النية مُبيتة) لإعاقتك سياسياً، وفي ذلك تتعدد العصى والجزرات *carrots and sticks* وأنت أعلم بالاثنين حتى تكفنى شر الإستفاضة والشرح. حدد ثوابتك قصيرة المدى وبعيدة المدى، المرحلي منها والاستراتيجي ولاتجامل في تطبيق ذلك. وأعلم أن دائرتك السياسية ليست فقط هي دارفور بل هو السودان المستنير (في المدن) وكل الهامش المستجير الذي ينظر إلي تجربتك وتجربة دارفور كخطوة في طريق إعداد بناء السودان

بصورة يستديم معها التعايش الآمن المستقر وتنتفي معها مشاكسة النخب القابضة من الوسط، و الطرفية من الهامش. لا تظن أن الشراكة السياسية تقتضي التنازل عن الثوابت. أن ثوابتك هي الاطراف الطويلة و"المتعارضة" في الهامش التي تجعل أمر إبتلاعك مستحيلاً حتى على التنظيم السياسي (المؤتمر الوطني) الذي خصص قدراً من عائدات البترول لتلك الأغراض.

سادساً: إسترشد أنت ودارفور بولاياتها الثلاثة بخطة عشرية متكاملة لتنمية واستنهاض الإقليم تشمل كل مناحي الحياة: الزراعة والرعي و البيئة و الصحة و التعليم و الرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر و البنية التحتية. هذه الخطة أجعلها تأتي من أسفل إلي أعلي حتى تكتسب الشرعية وحتى يتبناها أهل دارفور في خلاويهم ومساجدهم وفي حلقات ذكرهم وأنسهم وحتى في ساحات لعبهم.

سابعاً: أدعوا أهل دارفور جميعهم إلي (ملم) وإجتماع ومؤتمر جامع كما كان يفعل السلطان علي دينار في الزمن القديم، حتى أن لفظة الفاشر قد حملت ذلك المعنى (الإجتماع الجامع). وأعمل ليصبح مؤتمراً للحقيقة والمصالحة ولتحديد خطى المستقبل ترفعاً عن جراحات الحرب ومراراتها في دارفور. وليكن لك من علماء دارفور وعلماء السودان و المؤسسات العلمية الجليلة في السودان كله.ومازلت أذكر تلك الجلسات المستنيرة التي كانت تنظمها وتديرها جامعة الأحفاد للبنات التي عشقت دارفور و كل الريف السوداني عشقاً لا يضاهيه عشق الحلاج. إن جامعة الأحفاد برمزيتها الدلالية كونها الجامعة الوحيدة للمرأة في السودان يمكن أن تكون راعياً لذلك المؤتمر الجامع: ودون شك أنك تعلم أن المرأة هي التي دفعت الفاتورة الأكبر في مأساة دارفور.

ثامناً: إن طريق الإنقاذ الغربي إن إكتمل – ولابد أن يكتمل – سيكون خطوة أولى في فك العزلة عن دارفور وسيحدث تحولات مجتمعية لا تقدر بثمن. وعدم تنفيذ طريق الإنقاذ الغربي هو الشاهد الأكثر وضوحاً في عنصرية الدولة والتي تحكمها "الشلة" التي تنحاز (لشارع) أخر أقل أهمية إقتصادية وسياسية وإجتماعية من طريق الإنقاذ الغربي الذي يخدم أكثر من ١١ مليون نسمة. عليك أن تبذل جهداً كبيراً في إكمال هذا الطريق الهام...... إنه الطريق إلي قلوب الناس في دارفور والطريق إلى (قلب) السودان.

تاسعاً: السلام الذي تم في دارفور بعد إتفاق أبوجا مازال هشاً، والوضع علي الأرض مازال سائباً، والنازحين

الذين تخطى عددهم الاثنين مليون مازالوا عرضة لتجاوزات مريعة و مروعة، والاتحاد الإفريقي عاجز عن القيام بدوره بفعالية: مادياً ولوجستياً ومهنياً، وأنتم أدرى بذلك أكثر من أي شخص آخر. إن رفض الدولة لدخول القوات الدولية في دارفور علي غرار ماتم في الجنوب وجبال النوبة و النيل الأزرق وشرق السودان هو الرضاء باستمرار معاناة أهل دارفور. إن موقف الحكومة الرافض لدخول قوات دولية في دارفور لا يسنده منطق إلا إذا كانت دارفور تختلف من بقية أجزاء السودان الأخرى. والمثل الكردفانى يقول: الوِرْدَة (الحمى) لاقية من الموت خبر. فيبدو أن الإنقاذ بحاستها الإستخبارتية تخشى من أن القوات الدولية تقبض علي مجرمي الحرب من النافذين في الدولة وحتماً أنت لست منهم. والإنقاذ تريد أن تقايض سلامة المجرمين الرسميين بسلامة النازحين الذين لا حول ولا قوة لهم في دارفور. وإن أنت رضيت لنفسك أو لحركتك أن تلعب هذا الدور ستكون بذلك قد أهدرت زمناً طويلاً في النضال بلا طائل وحينها ربما أطلق عليك أهلك إسم "كرزاوى" بدل مناوى.

أما الوصية العاشرة والأخيرة فسأقولها لك عبر التلفون أو إلى أحد مقربيك عملاً بالحكمة الشعبية : "المخالاة بتهشش الراس"..(علما إنني لم ألتق مني أركو مناوي قط ولم أحادثه بالتلفون غير مرة واحدة) ولك تحيتى وسلامي موصول لك ولرفاقك.

الإنقاذ وأطفال دار فور (١) حكاية الجاني الرحيم

ليس أسوأ من أن يكون الإنسان نفسه مناقضاً لمبادئه السامية التي يعمل لترويجها ونشرها بين الناس. ومثل هذه الحالة علي المستوى الشخصي تنمُّ عن خللاً نفسياً أو سيكولوجياً تتزايد شدته بتزايد هذه الممارسة لمثل هكذا مسلك، وقديماً قالت الأعراب: "لا تنهى عن فعل وتأتي مثله، عار عليك إذا فعلت ذميم". وحينما يكون هذا النوع من السلوك هو الوتيرة السلوكية المعتادة للشخص، فحتماً إن الأمر يستدعي الإستطباب والمعالجة. وأن أي تأخير في العلاج يكون مردوده سيئاً ومدمراً علي الفرد وعلي الجماعة، وكذلك الحال علي المستوى المؤسسي. وبالتالي يمكن أن يطلق علي هذا المسلك صفة الإنتهازية أو اللامبدئية. وإن كان صاحبه من المشتغلين بالعمل العام أو السياسة فيوصف عند الفرنجة بمصطلح الحيوان السياسي *political*

animal والذي عنده – علي الدوام- الغاية تبرر الوسيلة، ويكون عنده أيضاً مصير الأخلاق والقيم إلي الجحيم، وتبتعد عنه تبعاً لذلك صفة الانسنة والإنسانية.

وبالطبع فان هذا التوصيف ليس ببعيد عن سلوك (ثورة الإنقاذ) منذ مجيئها ورغم المسوح والمكياج والإكليشيهات الدينية والكهنوتية التي يتمسح بها النظام وهو يتعرى أمام ضغوط العالم الخارجي ولم تبق له غير تنورة صغيرة يستر بها ذاته أطلق عليها(زوراً وبهتاناً) إسم الشريعة الإسلامية أو المشروع الحضاري والتي تستره نفسياً أكثر منه فعلياً. ولكنه سيظل نظاماً عارياً (ومكشوف أمره) أمام العالم وأمام شعبه (المغلوب علي أمره). " انه نظام لايستجيب إلا للضغوط" أو هكذا تم توصيفه بواسطة الإستراتيجيين الدوليين وبيوتات الخبرة الإستراتيجية العالمية، وقد صيغت السياسة الدولية تجاهه بناءاً علي هذا التوصيف. وبالطبع لم يخيب النظام السوداني ظن هذه الوصفات الإستراتيجية، ولم يكذبها ويبدو أنه سيظل كذلك طالما فضل إن يكون نظاماً مسنوداً بالقوة الأمنية لا بالإرادة الشعبية التي وأدها في عام ١٩٨٩م وظل يركلها برفضه المتواصل للإجماع الوطني منذ ذلك الحين والي الآن.

قبل فترة أثارت الصحافة العالمية والمحلية في العام (٢٠٠٥) قضية محاولة اختطاف وتفويج *Trafficking* مائة وثلاثة طفل من مدينة أبشي الحدودية في شرق تشاد أشيع بأن جلهم أو جزء منهم من دارفور. ومحاولة الإختطاف "والتهريب" هذه تمت بواسطة منظمة فرنسية غير حكومية غرضها المعلن هو تبنيهم بواسطة أسر فرنسية كانت في إنتظارهم في مطار محلي في فرنسا في ساعة إكتشاف وإحباط العملية. تفاقمت الأزمة سريعاً (حتى داخل فرنسا وذلك شأن الأنظمة الديمقراطية الحقيقية)، مما إستدعى حضور الرئيس الفرنسي شخصياً إلي تشاد لتسوية بعض أجزاء المشكلة. وقد تم إطلاق سراح بعض المشاركين وأبقى علي الباقين في التحفظ في تشاد. المنظمة الفرنسية المشتبه فيها تعرف باسم (آرش دي زوي) وكانت تتعامل مع منظمة أخرى (فرنسية أيضاً) تسمى صندوق أيتام دارفور أو منظمة أيتام دارفور الخيرية *Darfur Orphan Charity* وأن الطائرة الناقلة هي طائرة إسبانية خاصة مستأجرة بواسطة منظمة (آرش دي زوي). ومن المؤكد أن الأطفال ليسوا جميعاً أيتام وهناك من يقول أيضاً بأنهم ليسوا جميعاً سودانيين. ومن المؤسف أن أحد المتطوعين والعاملين الفرنسيين في المنظمة الإنسانية(آرش دي زوي) ذكر أن السلطات التشادية

المحلية كانت متعاونة معهم علي طول الخط وفي كل الخطوات والنقاشات السابقة لعملية الترحيل، وقد غيرت رأيها في اللحظات الأخيرة بدون أسباب معلومة لديهم. وأن عملية الترتيب لنقل الأطفال شاركت فيها جهات سودانية محلية أيضاً كما أوردت ذلك الصحافة العالمية والمحلية. وقد أطلق علي مجمل العملية اسم: عملية إنقاذ أطفال دارفور (وبالطبع لا غضاضة في تلك التسمية طالما أن الحكومة السودانية أيضاً قد أطلقت علي نفسها من قبل صفة الإنقاذ). في حين أن آخرين وصفوا تلك العملية بأنها "إختطاف" للسودان كما هو الحال لهؤلاء الأطفال ربما بقصد الإتجار أو الإسترقاق أو بيع الأعضاء أو الإستغلال الجنسي أو التبني *adoption*. ومن المؤكد أن منظمة آرش دي زوي الفرنسية قد إرتكبت خطأً غير مغتفر، وإن مثل هذه العملية تجعل مصير الأطفال المرحلين مفتوحاً علي كل الإحتمالات، علي الرغم من أن الهدف الراجح هو تبني هؤلاء الأطفال بواسطة أسر (رحيمة) ومحرومة من نعمة الإنجاب في فرنسا. لكن الهدف النبيل لا يبرر الإجراء الخاطئ الضار بحقوق الأطفال وحقوق أسرهم. وفي ذات الوقت فإن ماحدث لا يمكن أن يحدث إلا في ظل الظروف الإستثنائية والمأساوية البالغة التعقيد التي يعيشها أطفال دارفور بسبب إتباع الدولة لسياسة الأرض المحروقة والقصف الجوي للقرى والتي جعلت أكثر من ٦٠٠ ألف طفل في دارفور بلا مأوى، ويعيشون في معسكرات تفتقر لأبسط مقومات الحياة الكريمة. وذات السياسة قد جعلت ٥٠ ألف طفل آخرين يعيشون في معسكرات اللجوء خارج الوطن (في تشاد) وجميعهم بلا حماية وعرضة لكل أنواع الإستغلال والإبتزاز المحلي والعالمي.

إن الطامعين في أطفال دارفور إن كانوا شريرين فقد أغراهم من قبل سلوك النظام السوداني الأكثر شراً تجاه أطفاله ونسائه في دارفور. وأما إن كان لهذه المنظمات مقاصد شريفة فذلك لأن أطفال دارفور قد إستدروا عطفهم بمأساتهم التي لعبت فيها الدولة الدور الأساسي وقد بلغت عامها الخامس بلا انقطاع وبلا رحمة وبلا أمل مرتجى في المستقبل القريب. وفي كلا الحالتين فالمسؤولية الأكبر تقع علي عاتق النظام السوداني الذي وضع أطفال دارفور في ذلك الموقف اللا إنساني، والذي جعلهم عرضة لكل أنواع الإستغلال والهلاك، والذي ماهو إلا إستمرار لسياسة الأرض المحروقة وسياسة الناس المحروقين علي ظهر تلك الأرض، والمدفونين علي باطنها عسى أن يتحللوا ويصبحوا بترولاً تمتلئ به جيوب (الشرفاء) من قادة البلاد والعباد.

(إنهم يكتلون الكتيل ويسيرون في جنازته) وتلك حكاية الجاني الرحيم...

الإنقاذ وأطفال دار فور (٢) مقدم صداق للثورة القادمة

كغيرها من بقية مشاكل السودان وفي خلال زمن وجيز تحولت مسألة أطفال دارفور المختطفين إلي قضية دولية شملت كل من فرنسا وتشاد والسودان وأسبانيا، وربما دخل فيها الطرفان الإقليميان: الإتحاد الأوروبي والإتحاد الإفريقي، طالما أن الحادثة قد جلبت إلي بعض الأذهان ذكرى تجارة الرقيق من سواحل إفريقيا الغربية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر عبر الأطلنطي، عن طريق إصطياد الشباب الأقوياء بمساعدة البارود الأوروبي الذي جاءت به لتوها الثورة الصناعية في أوروبا كما وثقها الأديب والروائي الأمريكي من أصل إفريقي: ألكس هيلي في رائعته الجذور *The Roots*، التي أدمت قلوب الملايين من وحشية الإنسان لأخيه الإنسان، وعلي هذا الوتر عزف الجاني الرحيم (الحكومة السودانية) التي أضحت تتسول مآسي التاريخ الإفريقي وتتعلق بكل ماهو معقول وغير معقول من الحجج والمحاولات المتناقضة للتكسّب العاطفي، هذه المرة بتقمص صورة وشخص "الإفريقي" المغلوب علي أمره والجدير بالشفقة الدولية أمام الإستعلاء والصلف الغربي منذ أيام تجارة الرقيق تلك وإلي الآن. ومن قبل قد حاول النظام السوداني إدارة مسرحية درامية أخرى بقصد إستدرار العواطف العربية في إظهاره لحرب دارفور بأنها حرب البسوس التي قامت بسبب سرقة جمل في ربع السودان الخالي (دارفور) في محاولة بهلوانية مكشوفة للتأكيد علي طبيعة المؤامرة الغربية والصهيونية ضد الوجود العربي (المغلوب علي أمره) في السودان، وأن حرب دارفور ما هي إلا إحدى تجليات اغتصاب فلسطين في إفريقيا، بالأمس قد ضحك العرب كثيراً واليوم قد ضحك الأفارقة أكثر علي السودان الذي فقد حاسة التمييز بين أنواع الضحك، ضحك السخرية وضحك الإطراء.

إن سلوك النظام (الغريب) في إستنكاره لما حدث لأطفال دارفور في معسكرات اللاجئين في تشاد، يعبر عن حالة نفسية (في بعض جوانبها) تستوجب الإسقاط (رمتني بدائها وإنسلت)، وأيضا تستوجب التنفيس من جراء الهزائم الدبلوماسية التي مني بها (النظام السوداني) وهو يستجيب لطلب تلو الآخر يصحبه تركيع وإنبطاح. ولكن في تلك الأثناء سرعان ما تنتاب النظام(وهو علي تلك الحالة) صحوة ضمير(إستثنائية) فيصيح في غير ما مناسبة، منددا بالغرب وبالعدوان (الثلاثي) وبالهجين ثم سرعان ما تزول عنه تلك الحالة العارضة

ليوالي عمليات الإنبطاح والتنازلات في وتيرة أصبحت معهودة للأجانب ولأهل البلد بمن فيهم أطفال دارفور. ومن خلال القصف الصاروخي لهم والأرض المحروقة تحت أرجلهم في دارفور، إلي محاولات الإختطاف والترحيل عبر الحدود يكون (مرة أخرى) قد دخل أطفال دارفور (التعساء) التاريخ العالمي من باب آخر مهين وسالب لكرامتهم ولكرامتنا ولكرامة الضمير الإنساني الحي. انها إحدى أبواب جهنم التي ظل يدخل ويخرج منها أطفال دارفور منذ مجاعة العام ١٩٩٢م التي ضربت الإقليم وقتلت الآلاف منهم دون أن يسمع بهم أحد. ويبدو أن الأبواب المتاحة أمام أطفال دارفور كلها تقود إلي الخارج لا إلي الداخل حيث يقبع النظام السوداني الجائر علي أطفاله في دار فور.

بهذه السياسات التي يتبعها النظام السوداني تجاه دارفور حتماً إننا لا نقدم عربوناً للمستقبل في دارفور، بل نقدم خميرة لعكننة وطنية قادمة تحذو حذو ماحدث في الجنوب السوداني الذي حزم حقائبه ورحل عن أرض المليون ميل مربع، تاركاً ما تبقي مما كان يسمى السودان في حالة موت سريري.

إن الأطفال هم المستقبل، وأن مايفعله النظام الحاكم في السودان في أطفال دارفور هو حقيقة إستدانة ــ غير مردودة ــ أو (جرورة لا ترد) من رصيد الوحدة ورصيد المستقبل السوداني. بعد هذه المعاناة الطويلة فان أطفال دار فور سيكونون في المستقبل القريب أطفالاً للحجارة (كما هم الآن في معسكرات النازحين حينما يزورهم المسئولون الحكوميون) ، وبعدها سيكونون ثواراً وفدائيين في حركات مسلحة غاضبة توجه البارود نحو الصدور التي عاملتهم بلا رحمة....وحتماً هي ذات الرصاصات التي ستصيب الوطن في مقتل. إن سياسات حكومة الإنقاذ تجاه الأطفال في دارفور قد تركتهم بلا مأوى وشردتهم من مدارسهم وقراهم، وفصلتهم من أسرهم وجعلتهم مشردين في وطنهم ولاجئين في دول الجوار يعانون الحرمان والفاقة والجوع والمرض وابتزاز المنظمات غير الأمينة. إن هذه السياسات الحكومية وما ترتب عليها و على الأطفال اليوم هي بالتأكيد عربون ومقدم صداق للثورة القادمة الأكثر عنفاً، وللإنفصال القادم من دار فور هذه المرة. إن الانفصال القادم في دارفور سيقوده هؤلاء الأطفال التعساء بعد عقدين من الآن[٨٤].

الإنقاذ وأطفال دارفور (٣) الإستدانة من رصيد الوحدة

في شتاء عام ١٩٩٢م وأثناء عملي بالتدريس والبحث في جامعة الخرطوم أُتيحت لي فرصة قيمة

٨٤-كتبت هذه المقالة في عام ٢٠٠٥م

للذهاب إلي دارفور لأول مرة لإجراء مسح إجتماعي ودراسة إقتصادية- إجتماعية شاملة عن الآثار المترتبة علي الجفاف والمجاعة، مع التوثيق الكامل والتحليل الوافي لإستراتيجيات التكيف التي إبتدعها المواطنون للتكيّف والتأقلم للبقاء، ولاستمرارية الحياة رغم تعاظم المحنة وتراجع فرص العيش في تلك الأنحاء (من بيئتي الساحل والسافنا) التي كم تميزت بشح الموارد الطبيعية وبتمرد البيئة أحياناً. كانت الجهة المتعاقدة معي هي منظمة رعاية الطفولة البريطانية *SCF- UK* وهي التي أسهمت كثيراً في إغاثة دارفور خلال كل تلك السنوات التي تميزت بالمشقة والعناء في هذا الإقليم النائي، والذي زاد من صعوبة نجدته البعد وإنعدام البنية التحتية وعدم الإعتناء السياسي من قبل المركز.

حزمت أمتعتي وحللت بالفاشر في يناير ١٩٩٢م وكان الشتاء بارداً والبرد قارصاً والفاشر (أبوزكريا) كنية السلطان علي دينار- تتربع الصحراء الممتدة من كل الاتجاهات، بعد أيام أكملت فيها تدريب تيم الدراسة وتصميم الإستمارة البحثية وتحديد العينة والإتفاق علي مناهج البحث وطرق جمع المعلومات، ذهبت إلي قرى شمال دارفور وفرقانها باحثاً في الآثار المترتبة علي الجفاف والمجاعة التي ضربت الإقليم بحدة وبصورة متواترة ولوقت طويل. كان الريف حزيناً وكالحاً وشاحباً إلا من إصرار فريد للنساء والرجال علي الحياة(وعلي المقاومة)، وهو ما يطلق عليه علماء الإقتصاد والإجتماع مصطلح (التحمل- المقاومة) أو الصبر علي المكاره *Resilience* في وصفهم لردود أفعال المجتمع للكوارث الطبيعية، أو تلك التي تنتجها السياسات الإقتصادية والإجتماعية الخاطئة والضارة بالناس وبحيواتهم وبمعاشهم. ورحم الله البروفسير محمد هاشم عوض الذي كان يختم محاضراته لنا في علم الاقتصاد (الكلي) قائلاً: "إن مدى نجاح وكفاءة السياسات الإقتصادية ينعكس في [صينية الغداء] "، في محاولة لتبسيط الربط بين السياسات الكلية في الإقتصاد وبين الواقع المعاش في حياة الناس اليومية. كان واقع الحياة في ريف دارفور مأساوياً قاتماً وهذه كانت بعض من تلك الحقائق علي الأرض:

١) في المسح الإجتماعي للمدارس كان من كل ١٠٠(مائة) طفل في جيل واحد *cohort* فقط ٧٪ يصلون إلي الصف السادس في مرحلة الأساس وأن ٩٣٪ منهم يتسربون قبل إكمال مرحلة الأساس.

٢) الأطفال دون سن الرابعة عشر يهاجرون إلي ليبيا بحثاً عن عمل يقومون به. أسر آثرت البقاء والجوع

والضنك في قراها ومجتمعاتها المحلية علي النزوح الذي يعقبه التشرد وتفكك النسيج الإجتماعي والعناء والرهق النفسي في واقع ربما وجدوا فيه أنفسهم غريبي الوجه واليد واللسان.

٣) كان الفقر في الريف أحد أسباب التسرّب من المدارس، وقد زاد الجوع الذي حل بقدوم الجفاف من تفاقم الظاهرة وسط هؤلاء الأطفال واليافعين. لقد إنعدم الطعام في المنزل وكذلك إنعدمت الوجبة (المدرسية) التي كانت تقدمها الدولة حتى نهاية الثمانيات قبل أن تغلق الدولة الداخليات لتوفر جزءاً من الميزانية المطلوبة للمجهود الحربي في الجنوب وفي مناطق أخرى ملتهبة من الوطن، وأيضاً لتسد بوفورات الوجبة المدرسية رمق النخبة التي أتت لتوها للحكم متعطشة للمال العام حتى وإن كان سيتم إقتلاعه من أفواه الأطفال المساكين في دارفور الذين يعانون ويلات المجاعة في صمت قومي كامل وفي همس دولي خافت، حيث أن الهم الأكبر كان قد حاز عليه الجنوب السوداني الذي أكسبته الحرب الدينية التي أعلنتها الدولة ألقاً زاد من حمية الفاعلين الدوليين تجاه مأساته الإنسانية التي طغت علي مأساة دار فور خلال مجاعة الثلاث سنوات ١٩٩١م- ١٩٩٣م. لو كانت الداخلية التي تحتضن الآلاف من أطراف الريف المتباعد والنائي ما زالت قائمة بحنوها المعهود، لمثلت طوق نجاة *Safety net* ربما أنقذت عشرات الآلاف من الأطفال واليافعين في المدارس الذين ماتوا أو فقدوا حقهم في التعليم في تلك السنوات وربما إلي الآن. وبما أنني كنت أتبع بعض المناهج الأنثروبولوجية الصارمة في البحث عن الحقيقة وفهمها فهماً عميقاً، كنت أقيم مع بعض أفراد التيم في وسط المجتمعات المحلية ونعيش معهم حياتهم اليومية بكل تفاصيلها كأعضاء فاعلين ومشاركين في المجتمع وهذا ما أطلق عليه مصطلح *Participant Observation* أو الملاحظة بالمشاركة. كان من هول المصيبة يخيل إليك إنك ترى الجوع والموت في كل يوم يتفقدان بيوت القرية الشاحبة للقضاء علي ضحية جديدة يزفها إليهما المجتمع المحلي في شجاعة نادرة كما كان قدماء المصريين يزفون عروس النيل إلي مصير محتوم. وكذلك كان للجوع عروس يزفها الناس في أرياف دارفور في تلك الأيام. تلك حادثة للجوع لم يدونها التاريخ القومي الذي إعتاد فقط أن يدون حوادث الشبع والتخمة. إن تاريخنا هو تاريخ النخب المتخمة... أما تاريخ الجوع وموت الجياع فذلك تاريخهم هم. كانت المأساة في تلك السنوات صامتة لأن الناس في دارفور (كعادتهم) قد آثروا الصمت وسترة الحال (كما يغنون في تراثهم الشعبي: زولاً ستر حالا، في الحالة البطالة)، بينما آثرت

الدولة "الطناش" وهي في أوج ثوريتها. وكان المذياع لا يكف عن الحديث في كل صباح من إذاعة الفاشر عن (ولاية القران) وهي الكنية التي تبرعت بها الإنقاذ لأطفال دار فور الجوعى حتى تمتلئ بها بطونهم الصغيرة، ومن ثم يذهبون إلي فصول الدراسة ومنها إلي الفاتيكان بقيادة صلاح الدين السوداني لدك حصون الصليبين والصهاينة والمجوس. لقد كتم أطفال دارفور مأساة تلك السنوات في صدورهم، ومنهم من قضى نحبه ومنهم من بقى وهو يحملها غصة في خاطره عصية علي (البلع) وعلي النسيان، وما بدلو تبديلا. ويقيني أن جزءاً من أولئك الأطفال من بقى علي قيد الحياة هو من رفع السلاح بعد عشرة سنوات من تلك المأساة في وجه الدولة غير المسئولة والتي آثرت ألا تحترم إنسانية (الأطفال) والناس في دارفور خلال سنوات المحنة تلك.

إن الأطفال هم المستقبل، وإن ما يفعله النظام الحاكم في السودان في أطفال دارفور هو في الحقيقة إستدانة (غير مستردة) أو (جرورة لا ترد) من رصيد الوحدة ومن رصيد المستقبل السوداني. إن هذه السياسات هي إستثمار في إنفصال دارفور الذي حتماً سيقوده أطفال المعاناة والمأساة التي تطاولت في دار فور...ربما بعد عقدين من الآن سيشهد العالم ميلاد دولة جديدة في دارفور قادتها هم أطفال اليوم الذين قسونا عليهم بالأمس.

الإنقاذ وأطفال دار فور (٤) خدوش علي جدار المستقبل والوحدة

في سنوات المجاعة (١٩٩١- ١٩٩٤م)[٨٥] التي ضربت دار فور نتيجة للجفاف الذي ضرب كل منطقة الساحل الإفريقي *sahelian drought* مات الآلاف من الأطفال والشيوخ، وقد بلغت نسبة الوفيات وسط الأطفال دون عام أكثر من ٢٠٠ في الألف وحوالي ١٥٠ من الألف للأطفال دون سن الخامسة، وما من مغيث يقدم شيئاً للأطفال سوى المنظمات الإنسانية العالمية خاصة رعاية الطفولة البريطانية وأوكسفام *OXFAM* وكلاهما من دول محور الشر والكفر عند النظام الذي أتى باسم الدين (وسيذهب بإسم الدين إنشاء الله (كما ذكر أحد الظرفاء من أهلنا الحلفاويين ... أو هكذا تقول الطرفة المتداولة). كانت تلك المأساة صامتة في

٨٥-راجع كتاب المجاعة القاتلة

Alexander De Waal, Famine that kills,,Clarendan Press , ١٩٨٩.

دارفور آثر فيها الناس الموت صمتاً علي كشف الحال عويلاً، وكنتها الصحافة استحياءاً بـ "الفجوة الغذائية" خوفاً من النظام الباطش. ولكن كانت المأساة أكبر من أن يحتملها الصمت فدونها الباحثون في كتب وكان أشهرها ذلك الكتاب ذائع الصيت للكاتب والمختص في الشأن السوداني والدارفوري من جامعة اكسفورد ألكس دي وال، والكتاب باسم: المجاعة القاتلة *famine that kills* . وكتبت ومجموعة من الباحثين الأفارقة والأوربيين كتاباً نشرته جامعة لايدن الهولندية بعنوان تدهور القطاع الزراعي في أفريقيا، إشتمل علي دراسة حالة عن قرية في دارفور وثقت فيها عن تجربة السكان المتفردة مع الجوع ونقص الغذاء، وقد أطلقت علي دراستي إسم: التكيف مع الجوع أم مع الفقر. وقد كانت تجربتي الذاتية مع فريق الباحثين متفردة أيضاً، حيث ظللنا فقط نأكل مع أهل القرية من عامة قوت البلد وفي نفس مواعيد طعامهم، حتى حينما يكتفون بوجبة واحدة أحياناً، وقد تنكرنا خلال أسابيع لعاداتنا الموروثة من سلوكيات الطبقة الوسطى التي عودتنا أن نأكل وجبات كثيرة الدسم تتخللها (سندات) صغيرة أكثر غنى *snacks*، وننوم في العصر للقيلولة (ساعة إستجابة الدعاء)، ونسهر ليلاً ونصحى والشمس ضحى لنتحدث عن الريف وأهله الطيبين الساذجين الذين تميزهم القناعة وسترة الحال، وكانت تلك صياغة النخب في الطبيعة وفي التصورات وماشذو عنها قيد أنملة تحت الإنقاذ الإسلاموية والتي وجدت مبرراً ومسوغاً للفساد وللثراء (الحرام).

لقد كان التوثيق الأكبر والأصدق لتلك المأساة هو ما إختزنه العقل الجمعي وما علق في ذاكرة الرجال والنساء والأطفال في دارفور عن تلك التجربة الإنسانية (أو اللا إنسانية) الفظيعة، وعن ظلم الدولة وحيفها وجورها وإستهوانها بالإنسان في تلك الأنحاء. كانت تلك التجربة لأهل دارفور (حُرقة حشا)، ذلك لأن ظلم ذوي القربى أشد مرارة. وما إنقضت سنوات حتى وكانت المحرقة الكبرى لأطفال دار فور في الفترة من عام ٢٠٠٣ والي الآن حيث أن من جملة الوفيات التي قدرت بمائتين ألف نسمة، فإن عدد الأطفال حتماً يفوق الخمسين ألفاً خلال الخمسة سنوات الأخيرة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، وهذا رقم منطقي إذ أن في كل تركيبة سكانية عادية حسب علماء الديمغرافيا، فإن الأطفال يمثلون حوالي ٣٢٪ من جملة السكان. حكى لي صديقي وأستاذي الكريم في جامعة الخرطوم من أبناء دارفور بأنه في محافظة واحدة في شمال دارفور (كتم) تم حرق أكثر من ٤٠٠ قرية (!!) هذا مع ملاحظة أن دارفور بها ثلاثة ولايات وفي كل ولاية توجد حوالي خمسة محافظات

والدولة هي التي أحرقت دارفور بصورة مباشرة أو غير مباشرة كرد فعل لحركات (التمرد).

لقد مات الأطفال في دارفور حرقاً وجوعاً ورمياً بالرصاص والدانات من جراء الحرب التي شنتها الدولة (بالوكالة وبالأصالة) علي المواطنين بمن فيهم الأطفال. والآن يوجد في دارفور إثنين (٢) مليون نازح حسب الإحصاءات الرسمية للمنظمات الدولية العاملة في دارفور. ومن الصعوبة المنهجية والعلمية الأخذ بأرقام الحكومة التي هي طرفاً أصيلاً في النزاع، حيث أن الأرقام بالنسبة لها تعني أرقاماً للشروخ في شرعيتها المخدوشة أصلاً بسبب دورها (غير المعقول) في النزاع في دارفور. من هؤلاء الإثنين مليون نازح نجد إن عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر يصل (بتقريب علمي ديمغرافي) إلي حوالي ٦٠٠ ألف حوالي ٧٠٪ منهم خارج المدارس، وإن نسبة سوء التغذية وسطهم تصل إلي ٣٠٪ ، خاصة وسط الأطفال دون العام ودون سن الخامسة. وإن نسب الوفيات وسط هؤلاء الأطفال تفوق متوسط المعدلات العالمية. وقد زاد من مأساة الأطفال في دارفور النسب العالية لوفيات الرجال والنساء والذين هم يشكلون شريحة الآباء والأمهات أو الأخوان العائلين *bread winners*. ونتيجة لذلك فالآن توجد في معسكرات النازحين نسب مهولة من الأطفال الأيتام الذين فقدوا الأبوين (كلاهما أو أحدهما) في النزاع بين الدولة والمواطن في دارفور حيث أتبعت فيه الدولة سياسة الأرض المحروقة والناس المحروقين مع الحرق والإهانة للكرامة الإنسانية بما في ذلك الإغتصاب، والذي أقرت الدولة بجزء منه وأنكرت الآخر، ونسيت الدولة أن القاعدة فيه كحكم الخمر "إذا كان كثيره مسكر فقليله حرام"، وللأسف فان الإغتصاب قد طال حتى طفلات المدارس واللائي تم إغتصاب بعضهن ومعلماتهن داخل سور المدرسة كما ورد في التقرير السنوي لمنظمة مرصد حقوق الإنسان *human rights watch*، وكما ورد في تقرير الأمم المتحدة (فريق عمل دار فور) بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١١م الذي كان نتيجة لمسح تم في منطقة طويلة شرق الفاشر[٨٦].

وأورد ذات التقرير: ".. إن كثيراً من حالات الإغتصاب تتم بصورة جماعية وعلنية وأمام الأزواج أو الأقارب من الأسرة أو وسط المجتمع المعني وذلك بقصد الإهانة (وكسر العين) والإذلال للمجتمع المحلي بأكمله حتى تتم هزيمته نفسياً ثم عملياً في ميدان القتال". وبلا أدنى إستحياء جاءت ذات الدولة إلي المجتمع

---

٨٦ لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير يمكن مراجعة الرابط: *http: // web.amnesty.org/library/index/*. وكذلك رابط *youtube* الذي صرَّح فيه الدكتور حسن عبدالله الترابي بذلك.

الدولي باكية علي ظاهرة إختطاف أطفال دارفور بواسطة منظمات دولية غير أمينة لتأخذهم إلي خارج الحدود بقصد تبنيهم بواسطة أسر فرنسية. إنها دموع التماسيح كما وصفها الكاتب الصحفي القدير الأستاذ فتحي الضو. إن الشاهد الوحيد في مأساة أطفال دارفور هي دموعهم، وإن الإثبات الوحيد ضد الجناة هو ما ركن في ذاكرتهم، وما بُث على شبكة الإنترنت للشيخ الترابي في موقع اليوتيوب *Youtube*، ونقله عن أحد أعوان رأس الدولة قوله "أن هل إغتصاب الدارفوريات إغتصاب أم شرف لهن"(!!). إنها بعض إحداثيات مرافعة الأطفال في دار فور حينما يكبرون ويختارون الإنفصال الجاذب بديلاً للوحدة الطاردة.

الإنقاذ وأطفال دار فور (٥) ومات أطفال الشَرافة

في سنوات الجدب والقحط والجوع في بداية التسعينات في دارفور، مات الأطفال في المسيد، والناجون منهم أضحوا متسولين في الطرقات يتوددون لقمة عيش يسكتون بها نواح بطونهم الصغيرة، ولم تشفع لهم ألواح الشرافة الجليلة التي يحملونها وعيونهم شاخصة نحو الحياة، وهاربة من الموت الذي قتل إخوة لهم بالأمس القريب. لقد أدرك هؤلاء الأطفال في دارفور من عمر باكر المتلازمة الحميمة بين الجوع والموت ،وفي ذات العمر أدرك أبناء الثوار الجدد في الخرطوم المتلازمة الحميمة بين التخمة والنوم: انه وطن واحد بمنهجين مختلفين، إنه دين واحد شطرته الجهوية وأنانية النخب، إنه عرق واحد قطعته أوهام الإستعلاء العرقي إلي أشلاء .... والمذياع في دارفور مازال يردد مغازلة النخب المركزية لدارفور (ولاية القران) التي أطلقها عليها لتوها الثوار الإسلامويون: لقد مات طفل في المسيد في إحدى قرى دارفور وبجواره لوح الشرافة والمذياع لم يصمت بعد عن ترديد أهزوجة كل شيء لله، وتعاونه هذه المرة الأصوات المنبعثة من مكبرات الصوت، حيث في ذات اليوم كان مسئول كبير في زيارة لدار فور لا للعزاء في موت الأطفال، لكن لتفويج المجاهدين إلي الحرب في الطرف الآخر من دار الإسلام أو قل دار الحرب. وبعد أن شلت الفاتحة علي الميت... الوطن، إستأذنت الحضور في إقتناء ذلك اللوح عله يكون لنا شفاعة يوم القيامة، طالما أن صاحبه قد أصبح طائراً في الجنة شفيعاً لوالديه ولكل من أحبه. كنت حريصاً علي قراءة ذلك اللوح الصغير الجميل، فوجدت مكتوباً عليه آيات من سورة الأنعام تبدأ بقوله تعالى: " الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون". وبقى عندي ذلك اللوح كواحد من (أقيم) مقتنيات

آثار المجاعة التي ضربت دارفور في بداية التسعينات، وقد ظل معي لسبعة سنوات إلي أن تمت مصادرته مع كل مقتنيات مكتبتي بواسطة أجهزة الأمن في العام ١٩٩٩م. وهكذا تتم مصادرة الوثائق وشهادات الإثبات الضرورية في أي محاكمة للتاريخ في دارفور. ولكن لم تفلح النخب الحاكمة من مصادرة الذاكرة... خاصة ذاكرة الملايين من أطفال دارفور الذين بقوا أحياء، والذين حتماً قد إختار بعضهم الانضمام إلي حركات الدفاع عن النفس كما قال أحد ثوار دارفور.

كانت ومازالت مخيلة الأطفال وذاكرتهم تحمل التاريخ الحقيقي لدارفور ببعديه الإنساني واللاإنساني، والذي حتماً يختلف عن ذلك التاريخ الرسمي المدون في الدفاتر والتقارير والكتب عن دارفور. لقد كان الأول تاريخ لدارفور والثاني تاريخ عنها، وتلك بالطبع هي المفارقة والجدلية التي صاغت الواقع (المتناقض) بين الحاكم والمحكوم في دارفور الآن (وفي السودان) ومالم تزال هذه المفارقة وذلك التناقض، فستظل الأزمة مزدوجة حول الوطن: في عيون النخب الحاكمة في الوسط وفي عيون الناس(والأطفال) المحكومين في دارفور، وذلك لان الجائع والمتخم لا ينظران إلي ذات الماعون.... والذي هو الوطن الكبير. إن الوطن عند الصغار هو حالة ذهنية- نفسية يعيشونها بصورة يومية في ساحات اللعب التي تحولت إلي مقبرة صغيرة في طرف القرية ليدفن فيها موتى الأطفال في دارفور وتعرف باسم "مقابر الشُفّع". والوطن هو مدرسة الأساس التي إحترقت، وهو الأستاذ الذي مات مقتولاً بواسطة مجهولين، وهو الطفلات اللائي كن يلعبن مع الأطفال (الأولاد) لعبة العروس وقد هاجمتهن فرق الموت وتم إغتصابهن علي مرأى من أندادهن..... الوطن عند الأطفال هو الأب الممتلئ بالشموخ والإباء ونكران الذات من أجل أبنائه وقد رمى لتوه بالرصاص أمام الزوجة وأمام الأبناء. والوطن عند الأطفال هو هذه الأم الرؤوم الحانية والتي لازمها النحيب والإكتئاب من جراء ما حدث لها، والتي تمنت من قبله الموت من أن يكون ذلك أمام أطفالها وبجوار جثة زوجها. لقد مات الوطن تماماً في أطفال دار فور وإن الذي أمامهم هو شئ آخر.

إن الملايين من كتب المطالعة وكتب التاريخ عن الوطن الواحد والمصير المشترك واللغة والثقافة تصبح كلها (كلام جرايد) وأكاذيب نخب يفارقها عن الحقيقة ما رَكَنَ في نفوس وعقول الصغار في دارفور عن الآخر المعتدي..... الظالم ... الكاذب الذي يكتب الكتب ولا يصدقها. إن أحزان أطفال دارفور جراء سياسة

الدولة، هي إسفين في صدر المستقبل، وفي خاصرة الوطن المصلوب علي جنباته الأربعة مثل المسيح عيسى *Jesus Christ* المسكين، نقتله ونسير في موكب جنازته وبعد صلبه أيضاُ من جديد كما في خيال نيقولاس كاسنتزاكي. إن أطفال دار فور الذين هم في الفئة العمرية ٧- ١٨ عاماً هم الذين سيشكلون لنا المحاكمة الكبرى بعد خمسة عشر عاماً من الآن، أو حينما يصبحون في عمر عبد الواحد محمد نور والدكتور خليل إبراهيم والسيد مني أركو مناوي.

إننا الآن حتماً وبسبب سياسات الدولة في دارفور نعد كل من الملعب واللاعبين للعبة الموت القادمة في دار فور ونكتب السطور الأولى في صفحات كتاب الإنفصال المتواتر والذي سيصيب الوطن هذه المرة من الغرب الأقصى (دار فور).

الإنقاذ وأطفال دار فور(٦) الخطوة الأولى علي طريق الإنفصال

كان مسح وتقصي الآثار الإجتماعية والإقتصادية للمجاعة التي ضربت دارفور (في صمت) في بداية التسعينات يشتمل علي عدة طرق وإتباع مختلف المناهج والإستراتيجيات لجمع البيانات من سكان القرى المتأثرة بالكارثة الإنسانية. ففي الأمسيات كنا نتسامر مع بعض الشباب من تلك القرى والذين ما زالوا ملأى بروح الدعابة (رغم أن الموت شايل فراره وحايم في تلك القرية كما يقولون). وسألت مرة هؤلاء الشباب عن حكاية صلاة الإستسقاء التي نظمتها الدولة في الخرطوم لنجدة ومساعدة دارفور(؟)، فرد أحدهم بلهجة دار فورية ساخرة: " هيا أستاذ هو كان لي كلام صلاة ده، زول بصلي أكثر مننا في دارفور مافي... وكان لي كلام مطرة ده هسع شهر إثنين وخريف بجي شهر سبعة... الزول يا أخوي كان داير يطلب شغل من ربنا، يطلبي شغل معقول". ويبدو إن ذلك كان دأب الدولة التي لم تتحرى المعقولية في طلباتها في صلاة الحاجة وصلاة الإستسقاء (وفي الصلاة الوسطى). ومن قبل قد ألحت الدولة في طلب النصر لرفع الآذان في الفاتيكان ولهزيمة أمريكا وروسيا (والتي لم ترتكب خطأ سوى أن دعت النظام الشيوعي ينهار والذي كانت الإنقاذ الإسلامية تعول عليه كحليف ضد الشيطان الأكبر - أمريكا)[٨٧].

في أثناء سنة المجاعة والجدب في التسعينيات كانت الشفخانات ونقاط الغيار في ريف دارفور خاوية علي عروشها وهجرها الممرض والمساعد الطبي والفراش بسبب إنقطاع المرتبات لشهور تصل العشرة

٨٧- من العجب أن تأتي الإنقاذ بعد حوالي ٢٥ عاماً لتتحالف مع روسيا للخروج من عزلتها الدولية.

وتزيد. لقد وفرت تلك المؤسسات الخربة ظلاً تستظل به الحمير والمتبقي من الأغنام وهي في إنتظار المصير المحتوم الذي إختطه الجفاف الكاسح الذي ضرب الإقليم السوداني "المجاور لبلاد كانم". وبذات القدر كان مصير المدارس والخلاوي التي إنفرط فيها عقد النظام، حيث أصبح المعلمون عمالاً يجلبون العشب الجاف لأسواق البلد، ويذهبون لجلب الأغذية البرية، وهاجر بعضهم إلي ليبيا باللواري بعد أن إستدان(بسعر الفائدة وبنظام الشيل المجحف)، قيمة تذكرة السفر ورغيف الخبز (وكسرة خميس طويرة) الضرورية لهذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر قبل إبتداع نظام الـ *GPS* وهو نظام تحديد الموقع الجغرافي بمساعدة برمجة الأقمار الصناعية والذي أضحى معيناً- بلا شك- لتحركات الحركات المسلحة المناوئة في دارفور الآن. وتستحضرني هنا أغنية شعبية قديمة تحكي الحال في دارفور ــ غنتها فيما بعد ــ مع بعض التعديلات ــ فرقة عقد الجلاد الموسيقيةـ ــ وتقول:

تركيشة يا ولد، تركيشة جنب قوز حمد

ليبيا إنشا الله تعقري، يا تعدمي... المال الفقري،

يا تعدمي.. الشيك الخدري،

ولا شيلتي جنيات من بدري

ويقيني أن المعلمين وموظفي وعمال الخدمات الصحية التي إنهارت والأطفال واليافعين الذين أغلقت مدارسهم وخلاويهم هم الذين مثلوا وقوداً للثورة التي انطلقت في دارفور بعد عشرة أعوام من تلك المأساة الصامتة. كنا بالتأكيد كباحثين في علم الإجتماع نتحسس نبض المجتمع، وكنا نحس أن هنالك ثورة صامتة تحاور المجاعة الصامتة في دارفور في التسعينات من القرن الماضي. والمثل الشعبي في دارفور يقول كما ذكر أحدهم:" إن الشجرة إن وقعت بتقع علي أختها"، وكان الناس في دارفور يظنون ويحسنون الظن في تلك الأخت البعيدة علي شاطئ النيل، ولكن كذبت الحكمة وكذب حسن الظن، إذ لم تسعف الأخت أختها... وآثرتها الأخيرة في نفسها" والكلمة الشينة بخور بطُن" كما يقولون.

لا أنسى أبدا إن في إحدى القرى وجدت أطفال المساعد الطبي مصابين بالعمى الليلي، وإن من المعلمين من فقدوا أطفالهم لسوء التغذية. وإنقطع رأسمال بعض التجار، في حين أثرى آخرون متاجرون

بالقوت ممن إمتلك راس المال التنظيمي بإنتظامه مع الجماعة ولو من باب دعوني أعيش... وقد عاش (في حين مات الآخرون) بسبب إختزان القوت وحبوب الذرة، ولكن الله غفور رحيم... إذ أن الدولة إبتدعت نظام الحج الفاخر للذين يرتكبون الجرائم الفاخرة أيضاً كما ذكر أحد شباب دارفور وقد إبتدعت نظام التحلل للذين يسرقون أموال المواطن. لقد إنهارت الطبقة الوسطى في ريف دارفور، وأصبح الفقراء يشكلون السواد الأعظم. وهاجر البعض من سكان الريف علي أمل بعيد وهاجر البعض (ناجعاً) بلا أمل قريب، بل فراراً من الموت (المختبئ) في أطراف القرية، والذي أشيع بأنه يحمل فراراً بالليل ويمر علي سكان القرى الجوعى وهم نيام ليضرب علي أعناقهم. كان الناس يحملون الموت في بطونهم أيضاً. كنا في بعض القرى نجد أن حوالي ٢٠٪ من الأطفال والشيوخ يعانون من العمى الليلي والقرية تصبح في حالة شلل تام بعد السابعة مساءاً، حتى أهازيج الأطفال وألعابهم المألوفة في ضوء القمر مثل(شليل) و(غمدت- لبدت) *hide and seek* قد إختفت نتيجة للعمى الليلي الذي أصاب الأطفال بشروخ نفسية عميقة من جراء تلك التجربة الفظيعة. وبما أن بحثي كنت أتبع فيه أيضا أساليب الملاحظة بالمشاركة *participant observation* فقد كنت أجلس لساعات طويلة في الليل مع بعض الذين أقعدهم العمى الليلي ونتبادل أطراف الحديث عن شتى هموم وضروب الحياة، وهم غالباً ما يكونون في همة عالية وصبر رغم ذهاب البصر، وعند منتصف الليل يأتي من يقودهم إلي بيوتهم وهم يودعوني في (الضرا) بقولهم: ″الله يلاقينا في ساعة خير″ ذلك لأن كل الإحتمالات واردة في ليل يطول لبطن جائعة والأمل في النجاة يتضاءل أمام تقادم الفصول من شتاء قارص وصيف حار وخريف تأبى عليه المطر... ويبرز بالحاح سؤال محوري هام: هل ستبُقى هذه العقلية النخبوية علي دارفور كجزء من الوطن، أم ستفرّط فيها كما هو الحال في الجنوب الذي قطع تذكرة سفر بلا رجعة *one way ticket* أو بلغة التأصيل: لطلاق بائن بينونة كبرى مع باقي الوطن(؟). إن مستقبل دارفور حتماً سيحدده ملايين الأطفال من دار فور والذين رضعوا من ثدي المأساة ولم يرضعوا من ثدي الأم التي ماتت جوعاً وقتلاً وحرقاً وبالدانات وبالإغتصاب وبكل أدوات الإبادة الذاتية. أخشى ما أخشى أن نتحدث بعد مدة ليست بالبعيدة من الآن عن خيار الوحدة الجاذبة لدارفور وهو تقرير المصير...والذي هو الإنفصال في طور الإعداد........والمذياع ما زال يردد أهازيج الثورة المفعمة بالإصرار علي غزو المريخ ورفع الآذان في المشترى ولا أحد يذكر إسم دارفور

التي تتلوى من الجوع بخير أو بشر. فقط تظل دارفور في عقلهم الباطن بأنها الأرض المجاورة لبلاد كانم.... وهي التي يأتي منها أناس يحملون أطفالهم علي ظهورهم... لقد مات الأطفال ولم تمت بعد الصورة النمطية عن دارفور. إن مأساة دارفور الحقيقية تكمن في صورتها النمطية المنحوته في عقلية النخبة الحاكمة في الخرطوم.

الفصل الخامس

الهمس جهراً والعنف القادم

إني أرى تحت الرماد وميض نارٍ ..... وأخشى أن يكون لها ضرامُ

فالنار بالعودين تُذكى ..... والحرب أولها كلام

فقلت ألا ليت شعري....... أأيقاظ بني أمية أم نيام

الحرب أولها كلام

في عام ١٩٨٦م وأثناء عودتي من الدراسة النظرية بالولايات المتحدة الأمريكية بقصد جمع البيانات الميدانيه لكتابة بحث الدكتوراة عن التنمية والتطور السياسي في جبال النوبة، تعرفت عن طريق بعض الأصدقاء المشتركين على السيد يوسف بخيت، السياسي والإداري اللامع من دارفور. وحينذاك كانت الأحداث السياسية تتلاحق وتتواتر متسارعة بعد الإنتفاضة في أبريل - رجب ١٩٨٦م، وتكوين المجلس العسكري الإنتقالي. ويوسف بخيت كان قد شغل منصب مدير مكتب السيد أحمد إبراهيم دريج حاكم إقليم دارفور في أوآخر سنوات حكم نميري، والذي غادر قبيل الإنتفاضة (١٩٨٥) بقليل محتجاً على إستجابة الدولة الفاترة للمجاعة في دارفور في ذلك الوقت. إلتقينا ذات مساء حار في الخرطوم في باحة فندق الواحة بالخرطوم شرق، وكان جمعنا يشمل الأستاذ على جماع عبد الله والسيد يوسف بخيت والدكتور موسى آدم عبدالجليل والأستاذ عبدالله آدم خاطر وشخصي الجديد على المجموعة، والتي يبدو أنها تكونت منذ أيام الفاشر الثانوية وجامعة الخرطوم في السبعينات من القرن الماضي. ربما كان هناك آخرون في ذلك اللقاء لم تسعفني الذاكرة بتذكر أسماءهم فلهم العتبى.

دار النقاش بيننا في أثناء وبعد العشاء حول مختلف الجوانب الحياتية شملت ذكريات المجموعة المتعارفة والمتصادقة منذ سنوات الصبا الباكر. ودلفنا بعدها للحديث حول الإنتفاضة وديناميكية الحراك السياسي الذي إنتظم البلاد في تلك الأيام، وحول النتائج السياسية التي خلصت إليها الإنتفاضة، ودلالات ذلك على العملية الديمقراطية وعلى السلام بالبلاد. وقد أثار أحد الحضور موضوع دلالات الإنتفاضة على "غرب السودان الكبير" والذي يشمل كردفان ودارفور، خاصة وأن هذا الإقليم والذي يمكن توصيفه بالإقليم الثقافي - الجغرافي الواحد، قد عاني طويلاً (كغيره أو أكثر من الأقاليم الطرفية الأخرى) من ويلات التهميش والعزل السياسي، وظلم ذوى القربى، خاصة في إقتسام السلطة والثروة. وكان المتحدث منفعلاً وفكهاً في ذات الوقت للدرجة التي علقت فيها ذكريات تلك الأمسية في ذاكراتي التي حاصرتها كثير من الأحداث ليس أقلها تتابع

السنين وشظف التدافعات السياسية خلال العقدين الأخيرين. ربما كان ذلك الشخص هو الأخ يوسف بخيت إن لم تخنى الذاكرة، ولم ألتقيه قط بعد تلك الأمسية المنحوتة في الذاكرة، حيث كنت أصغر الحاضرين سناً وأكثرهم فرحاً بذلك اللقاء، وكان النقاش يصب في مجال بحثي الأكاديمي والذي كنت شغوفاً به وكذلك لأنني قد تعرفت عن قرب على نخب وشخصيات كبيرة وفاعلة من دارفور وكردفان الذين سبقت الإشارة إليهم.

إستمر الحديث ردحاً من الزمن حتى طرح الأخ يوسف بخيت (فيما أذكر) فكرة إنشاء تنظيم سياسي واحد يضم غرب السودان الكبير (دارفور وكردفان)، خاصة وأنّ الساحة السياسية في تلك الأيام كسوق عكاظ تعج بكل أنواع الفكر الإنساني حتى أسس بعضهم حزباً "للبهجة والمسرة" كما أشيع. وبعد نقاش لم يكن مستفيضاً (وربما لأن الأطروحة كانت في صورة إبتدائية وفي إطار الأنس) غلب الرأي القائل بضرورة التفاعل السياسي من داخل الكيانات والأطر والأحزاب السياسية القائمة، خاصة حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي ذات الحظ الأكبر من التأييد السياسي في غرب السودان وفي كل السودان. وفي تلك السنوات لم يبرز تأثير أو وجود واضح للجبهة القومية الإسلامية أو الحزب الشيوعي في الأطراف الغربية من السودان. وقد كان دفاعي حول خيار الأحزاب القومية – والذي شاركني فيه كثير من الأخوان – ينطلق من أن الأحزاب القومية التاريخية (على علاتها) هي خير من يمثل مصالح مختلف الأقاليم والكيانات الجهوية والإثنية والثقافية بالبلاد، في حين هي أيضاً الكافل والمحقق لوحدة البلاد ولمشروعها النهضوي المنشود وذلك للأسباب التالية:

أولاً: الأحزاب التقليدية الكبيرة هي التي صنعت الإستقلال في البلاد من خلال منظور قومي وحدوي ولحد كبير ناضج وملتزم بقضايا وبأولويات الدولة السودانية الوليدة وببنائها القومي وبالحفاظ عليه. وهي ملتزمة أيضاً بالنهضة وبالحداثة وبالتغيير وبكل ما إشتملت عليه أطروحات الحركة الإستقلالية والحركة الإتحادية في السودان من أطروحات التحول الكبرى تأسياً بالمنطقة العربية والأفريقية في فترة ما بعد الإستقلال.

ثانياً: الأحزاب التقليدية ظهرت إلى الوجود نتاج تلاقح تاريخي بين الحداثة تمثلها فعاليات جمعيات ومؤتمر الخريجين مع القوى التقليدية (الإجتماعية والدينية) الراسخة الجذور في التاريخ السوداني وفي معتقدات أهله الملتزمة بالتوحد وبالتاخي عبر التاريخ ونحو المستقبل. وهي في ذات الوقت ذات أساس وقاعدة صوفية

متسامحة وجامعة وكافلة للتعايش والتاخي الرحب في إطار الوطن الواحد. رغم حداثة التجربة الديمقراطية بالبلاد إلا وأن الأحزاب التقليدية والتي حكمت فقط ستة سنوات حتى عام ١٩٨٦م، قد أظهرت قدراً من الإلتزام ببرنامج بناء الدولة القومية المدنية وبالديمقراطية وبالتغيير وبالليبرالية الناضجة، مع الإبقاء على ثوابت الدين والثقافة وضرورات تماسك الأمة الموحدة في دولة البرنامج الطموح لفترة مابعد الاستقلال. هذا الكم الغنى من الإرث السياسي والإجتماعي والتاريخي، ومن الإلتزامات الوطنية، هو مايمكن أن يُطلق عليه "الوجهة السودانوية" في السياسة في شكلها التقليدي (أو هكذا تم توصيفها) في فترة ما بعد الإستقلال. وهي بهذا ربما مثلت الإطار الوحيد الكفيل بالمحافظة على وحدة السودان وتماسكه وتفاعله بصورة ناضجة وبناءة رغم التحديات والمثالب.

رابعاً: رغم إرتباط الأحزاب التقليدية بالمؤسسات الدينية في حالتي الانصار (حزب الأمة) والختمية (الإتحادي الديمقراطي)، الا أنّ المؤسسة الدينية في الحالتين بقيت –وفي الغالب الأعم – حليفاً وشريكاً روحياً أكثر منه شريكاً سياسياً. وفي فترات لاحقه بقيت شريكاً مؤمِّناً على الشرعية السياسية للأحزاب لا واهباً لها تلك الشرعية كما يتراءى للبعض. وبالطبع قد تغير هذا الوضع كثيراً خلال العقدين الأخيرين بتداعيات وتطورات تضعف من وجاهة هذه النقطة ولكن لا تضعف المنطق العام لصالح الأحزاب القومية [٨٨]. إنّ ذلك الجدل الحداثي – التقليدي الناضج داخل الأحزاب السياسية القومية (التقليدية) – وهو الأهم في بناء الدولة القومية وفي توطين الديمقراطية- هو ما وقفت دونه حركة الإسلاميين السياسية الحديثة والتي تميّزت باليمينية المفرطة ومعاداة الحداثة والليبرالية، مع تميزها بالإنكفاءة والفساد السياسي والجهوية وأخيراً العنصرية القبلية، مما يوحي بضمور فكرها وعدم إستعدادها لمواجهة التنوع ومتطلبات بناء الدولة المدنية الحديثة في السودان.

كانت تلك مرافعتي لصالح الأحزاب القومية الكبيرة و"المسؤولة" وقد كانت مرافعة لصالح الوحدة السودانية، ويبدو أنها قد وجدت إرتياحاً وتقديراً من الحضور، وربما نظر إليها بعضهم كجهد مقدر من طالب دراسات عليا مازال في طور التكوين والنضوج العلمي. وسرعان ما تحول النقاش والأنس إلى أسباب حضور الأخ يوسف بخيت للخرطوم في تلك الأيام، والذي بدوره قد بادر وحكى لنا قصة طريفة في ذلك

٨٨-إنّ الإشكالية الكبرى في الأحزاب التقليدية في السودان هي مشكلتي التوريث والقيادة التي تستمر لعقود دون تغيير (وفي هذه الأخيرة تشاركها الأحزاب الحديثة أيضاً.) وخاصة تنظيم الأخوان المسلمين برئاسة الدكتور حسن الترابي والحزب الشيوعي السوداني اللذان ظلا تحت قيادة الرجل الواحد لأكثر من أربعة عقود.

العشاء وزادها ألقاً بشخصيته المرحة وبطريقته المميزة في السرد وخاصة لأنها في بعض جوانبها تعبر عن عمق الحكمة عند أهلنا في دارفور وفي ذات الوقت تعبر عن ضحالة وسذاجة وبطء إستجابة الجهاز الحكومي المركزي في إستقراء وتحليل إتجاهات الحراك السياسي في الأطراف النائية من الوطن. وهي ذات الأطراف التي فاجأت حكام الخرطوم في خلال العشرة سنوات الأخيرة بتمرد مسلح شمل كل الإتجاهات والأقاليم شرقاً وغرباً وجنوباً وحتى الخرطوم العاصمة أيضاً. إن هذا التراخي في الإستجابة وغياب المبادرة وعدم التصدي للمشكلات قبل وقوعها، يعبّر عن عدم جدية الدولة وذراعها التنفيذية (وهي الحكومة) في أن تأخذ همس الأطراف وتململها على محمل الجد بالتحليل والتفاعل اللازمين وبالتصدي المبادر والسباق أيضاً.

واصل السيد يوسف بخيت حديثه: "بأنهم حضروا من دارفور للخرطوم في وفد من أعيان الولاية (الموحدة حينذاك) لتهنئة قادة الثورة بقيادة المشير عبدالرحمن سوار الذهب. وبالتهنئة بالثورة البيضاء، وأيضاً لإسداء النصح للقادة الجدد بتحديد الخيارات الوطنية الأنسب والأصلح للمستقبل، والإنحياز لها لصالح السودان الواحد. وزاد السيد يوسف بخيت قائلاً: "لقد التقينا بالسيد سوار الذهب وهنأناهم بنجاح الثورة، وذكرنا لهم ضرورة الإبتعاد عن الإنحيازات السياسية وضرورة الإلتزام بالفترة الإنتقالية وضرورة إعطاء أولويه لدارفور في التنمية القومية، خاصة بعد سنوات الجفاف الكالحة التي ضربت الإقليم في الثمانينات. وفوق ذلك أكدنا لـه وقوف أهل دارفور خلف الثورة. وعلى صعيد آخر أوضحنا لـه تضجرنا وعدم رضاءنا بل وإحباطنا من عدم وجود ممثل واحد من دارفور في المجلس العسكري الإنتقالي وربما في مجلس الوزراء أيضاً. فأوضح لهم السيد سوار الذهب بعد أن أمّن على كل نقاطهم المذكورة سابقاً، أوضح لهم بأن إختيار أعضاء المجلس العسكري الإنتقالي قد تم بمحض الصدفة(!)، وأن جميع الأعضاء كان قد تم إختيارهم من قادة الوحدات العسكرية في العاصمة القومية في وقت الإنتفاضة وليس على أساس الأقاليم أو الجهات التي ينحدر منها أعضاء المجلس العسكري الانتقالي". وبالطبع لم يسأل السيد سوار الذهب نفسه أو يتساءل تساؤلاً نقدياً: لماذا لم يكن واحداً من قادة المناطق العسكرية في الخرطوم حينذاك من دارفور والتي يبلغ تعداد سكانها خمسة مليون نسمة من عشرين مليون هو تعداد السودان في ذلك الحين. إن ما أطلق عليه السيد سوار الذهب "صدفة" هو في الحقيقة ما يفسر بالتهميش الإقتصادي- السياسي وإفرازاته في بنية

الخدمة المدنية والعسكرية، وما لازمها من خلل خلال عقود. وهو أيضاً ما يمكن إستنتاجه من خلال تحليل حيثيات وأنماط الإقتصاد السياسي وطبيعة علاقات القوة والنفوذ في المجتمع، وفي طبيعة بناء مؤسسات الدولة الحديثة في السودان (والتي أخذت طابعاً إثنياً وجهوياً صارخاً في الوقت الحاضر أكثر منه في أي وقت مضى). وإختتم وفد دارفور حديثه للسيد سوار الذهب بعتاب لطيف وصوت خافت تميزت به ثقافة دارفور المحلية في الخطاب والرمزية العميقة قبل أن تحل بها الحرب الأهلية التي إلتهمت الثقافة قبل الناس. وقال وفد دارفور لسوار الذهب في صيف عام ١٩٨٦م بالحرف الواحد:

" ..اذا أنتم ظللتم ياسيادة الرئيس تظلمون أهل دارفور هكذا حتى لا تمثلونهم في المجلس العسكري فنحن حتماً سنتمرد عليكم (في دارفور) في المستقبل حتى نحصل على إحترامكم واحترام الخرطوم، بل أيضاً لنحصل على المعاملة السياسية الكريمة والعادلة في إقتسام الثروة والسلطة. وزادوا قولهم لسوار الذهب: خاصة وأننا لاحظنا في إنكم الآن مثلتم الجنوب في المجلس العسكري الإنتقالي".

فضحك سوار الذهب طويلاً وقال لهم مازحاً:

" نعم لقد تمرد إخواننا الجنوبيين وكانت لهم غابة إستوائية و أعشاب سافنا كثيفة تحميهم ويختبئون فيها وهم يشنون حرب العصابات والأدغال، أما انتم في دارفور فكيف تتمردون في الوقت الذي تحاصركم فيه الصحراء وكثبانها من كل جانب(؟)"

فرد عليه أحد اعضاء الوفد من شيوخ دارفور الحكماء قائلاً:

"نحن يا سيادة الرئيس حينما نقرر التمرد سنكوّم أكواماً من الرمال ونختبئ خلفها ثم نحارب الخرطوم القابضة على كل شيء".

وضحك الجميع على النكتة والممازحة التي تميزت بها الثقافة السودانية والثقافة الدارفورية – على وجه الخصوص- المشبعة باللطف وبالحكمة وبُعد النظر. وقد كانت تلك بالفعل من نوع الممازحات التي تتم عادة على عتبة الباب عند خروج الزوار، وقد كانت تلك آخر ما قاله وفد أعيان دارفور وهم على باب القصر الجمهوري في صيف عام ١٩٨٦م. وبالتأكيد ليس هناك من أخذ بتلك المقولة الخاتمة وذلك الحوار بأنه أكثر من ممازحة ونكته، وقد رسخ في الذهن الرسمي والشعبي، خاصة من تجربة الحرب في جنوب

السودان، بأن الحروب الأهلية عادة ما تحتاج إلى مكوّن ديني مناقض لدين الدولة (أو الأغلبية) لتشتعل، وكذلك تحتاج لمكون جغرافي إستوائي بيئي لازم وضروري لظهور شخص مثل جيفارا أو قرنق أو أي توليفات محلية منهما.

وبعد ستة عشر عاماً من تلك الحادثة تمرد الناس (المسلمون) ومن حفظه القران في دارفور التي كنّاها رجال الإنقاذ بـ (ولاية القرآن). لقد تمردوا على الخرطوم مقعد الخلافة الإسلامية في عهد الإنقاذ كما تمردت الصحراء على دارفور من قبل وما زالت. وقد قاتلوا الخرطوم في الصحاري والفيافي والوديان والجبال حتى سموا بعض جماعاتهم طورا بورا، وحتى أوشكت الخرطوم أن ترفع المصاحف بعد أن وسّطت رابطة العالم الإسلامي وما نجحت. إن همس دارفور الصادق والصريح في عام ١٩٨٦م ذو الدلالات الرمزية العميقة قد أخذته الخرطوم (التي إبتعدت عن جذور ومدلولات الثقافة في الأطراف) على أنه ممازحة داخل القصر الرئاسي البارد بين حاكم ذو شوكة ومحكوم مغلوب على أمره ليس لـه حول ولا قوة غير حديثه. في عام ٢٠٠٢ أصبحت تلك النكتة عراكاً خشناً في صحراء دارفور الساخنة، ونسيت الخرطوم الغافلة "إن المزاح هو عربون الجد". فعلى الخرطوم أن تأخذ الهمس الدائر في كردفان الآن مأخذ الجد، وأن تتصدى للمشكلات بالحوار وبالمبادرات قبل وقوع الفأس في الرأس[٨٩].

دارفور ثم كردفان

إن الهمس الدائر في كردفان الآن والذي يعبّر عن قدر كبير من التململ والسخط وعدم الرضاء وسط شريحة الشباب، ناتج عن الأداء الضعيف للإنقاذ بعد عقدين من الحكم المنفرد الذي لم يذق خلاله مواطن تلك الأنحاء (وربما كل الأنحاء) نعيم الحياة، بل عاني مزيداً من التهميش والإقصاء والحرمان بعد أن حاصرته الصحراء وقضت على كل أسباب الحياة. وحاصرته علاقات السوق الجائرة المدعومة بالرأسمالية المتحالفة مع الحكم، في حين تحللت الدولة عن كل دور تاريخي في تقديم الخدمات والتنمية. وفوق ذلك حاصرته الفاقة والفقر وتقطعت به السبل ولا حياة لدولة الرعاية الإجتماعية التي ماتت عام ١٩٩٠م.

إنّ هناك عدة شواهد موضوعية على الأرض تؤكد أن حراكاً قاعدياً في كردفان كل إيحاءاته تشير

---

٨٩ هذه العبارة وهذه المقالة كتبت ونشرت في العام ٢٠٠٨ وبعدها بأقل من ثلاثة سنوات تفجرت الأوضاع في جنوب كردفان مهددة بذلك لوحدة ما تبقى من السودان.

إلى أنّه من نوع التململ السياسي الذي هو في طريقة لأن يكون صراعاً وعراكاً خشناً، وبوادر لبداية حرب أهلية جديدة تضاف إلى أحزان السودان. وأن الصراع المسلح ربما أصبح خياراً بين الفرقاء (المركز) وإقليم كردفان. خاصة أن الشواهد تشير إلى أنّ الحكومة المركزية لم تعر إهتماماً للأصوات التي أصبحت تنادى في كردفان بالإصلاح السياسي الهيكلي في إقتسام السلطة والثروة من شباب كردفان. والجدير بالذكر أن ذات التراخي كان قد لازم وميّز طبيعة ردود الفعل الرسمي مع بدايات الحراك السياسي في دارفور والذي – نتيجة للتجاهل الرسمي – قد أدى إلى الحريق الكبير الذي نشهده الآن، كما ذكرنا آنفاَ. وإن الدولة في تلك الأثناء قد إعتبرت قادة الحركات المسلحة في دارفور شباب مغمور مجهول الهوية والتاريخ السياسي، وصغار السن، وكل الأوصاف التي توحي بتكلس الأجهزة السياسية والأمنية وعدم مقدرتها على القراءة الموضوعية والعميقة لإتجهات الرأي العام ومسارات الحراك السياسي، والرفض والسخط، ومآلات كل ذلك في المستقبل القريب والبعيد على هذا الإقليم وعلى كل السودان[٩٠]. وأدناه سأناقش الشواهد الموضوعية التي توحى بحتمية تأزم الأوضاع السياسية في كردفان الكبرى، والتي ربما قادت إلى صراع مسلح ينتقل معه نموذج دارفور، في مقتبل الأيام، إلى رحاب كردفان:

أولاً: قبل مدة ظهرت إلى حيز الوجود منظمة أطلقت على نفسها اسم (كاد) إختصاراً للاسم باللغة الإنجليزية (*Kordofan Association for Development KAD*) والذي يلازمه في العربية إسم تجمع كردفان للتنمية. إن أول إيحاءات هذه المنظمة ظهرت على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ووزعت عرضحالاً كبيراً جيد الكتابة وتحليلياً يختلف عن كثير من الأطروحات السياسية عن الأوضاع في كردفان. هذا العرضحال كان إحتجاجياً، لكنه في ذات الوقت أورد في متنه بصورة علمية موضوعية، طبيعة المشاكل والحلول المقترحة لها في إطار الإقليم وفي إطار السودان الموحد. ولعمري كان ذلك نهجاً حضارياً في الفهم وفي التناول وفي المعالجة. وذكر ذلك المنفستو بأن الخيار الأول هو لإحقاق الحق لأهله في كردفان، وللحل السلمى التفاوضي في إطار السودان الموحد الديمقراطي الذي ينعم فيه الجميع برحابة صدر الدولة القومية- المدنية، وبالمشاركة والتأثير

٩٠- في عام ٢٠٠٤ وعقب إندلاع الحرب في دارفور، زار رومانيا مسؤول كبير في الدولة (إسلامي-وزير-شخصية أمنية) و إلتقيته و الأخ الدكتور عصام محجوب الماحي وآخرين في عشاء في منزل السفير السوداني (بشير) و أثار الدكتور عصام قضية دارفور. ففي الحال نفى الوزير وجود مشكلة في دارفور مشيراً إلى أن قيادات التمرد في دارفور تمثل شباب طامح و مجهول وعليهم ترضيتهم ببعض المناصب في الحكومة و حينها ستخمد النيران و تتوقف الحرب.

وكل ما يلازم ذلك من خيرات للفعل الديمقراطي بما فيه تحقيق الذات *self-esteem*. بالطبع ليس هناك ما يشير إلى أنّ الحكومة قد أخذت تلك الوثيقة مأخذ الجد بالرغم من أنها خاطبت السيد رئيس الجمهورية وبعض المنظمات الدولية والإقليمية (الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي والإيقاد) وغيرها.

ثانياً: في علم الإجتماع وفي علم السياسة إن بروز حركة أو تنظيم أو تجمع مثل (كاد)، وظهور المنفستو الكبير، هو بلا أدنى شك يعتبر المؤشرات الأولى للصراع *embryonic conflict* والذي هو بالضرورة قابل للتطور إلى صراع مسلح أو حرب أهلية *civil war* في حالة عدم إحتوائه بالحوار النشط *active dialogue*. إن بروز مثل هذه التجمعات المطلبية في تاريخ السودان المعاصر خلال الخمسة عقود الأخيرة أصبحت ذات وتيرة معروفة *pattern* في حراك الأطراف الهامشية من الأقاليم والمجموعات الإثنية. وهي تماثل تماماً نشأه التجمعات ووتيرة الخطوات التي تمّت وأتبعت في حالة الصراع في جبال النوبة وفي دارفور وفي شرق السودان، حيث كانت التنظيمات الطليعية في ذلك هي: إتحاد عام جبال النوبة (١٩٦٥)، ومنظمة سوني (جبهة نهضة دارفور ١٩٦٥م) ومؤتمر البجا عقب ثورة أكتوبر (والذي تطور إلى جبهة الشرق وصنوه الآخر الأسود الحرة). وما يحمد للنظام الديمقراطي خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٦٩م أن أتاح لهذه الكيانات الإقليمية المنابر الديمقراطية والحرية في التمثيل الإنتخابي حتى ولجت البرلمان وتحالفت مع أكبر أحزابه (حزب الأمة) وكونت معها مؤتمر القوى الجديدة الذي رأسه السيد أحمد إبراهيم دريج (عن حزب الأمة) الذي أصبح زعيماً للمعارضة. لقد أتيحت الفرصة لتلك الحركات المطلبية بأن تتنفس وأن تعبر عن هموم جماهيرها صغرت أم كبرت، ولم يتم إقصاءها الا في الفترة الشمولية (مايو ١٩٦٩م) حيث حظرت أنشطتها وأعتقلت قياداتها ووصفت بأنها تشكيلات عنصرية. الصحيح أن العنصريون هم الذي لا يقرون بالتنوع ولا يحتملون الإختلاف ولا يقرون بالمطالب المشروعة لأهلها[٩١]. وفي ظل إنعدام المنابر والمواعين الشرعية لتعبر من خلالها مثل هذه المنظمات عن مطالبها وتحاور الآخرين حول صدقيتها ومشروعيتها، وفي غياب كل ذلك، تجد مثل هذه المنظمات ذاتها مكرهة لإتخاذ طريق ليس من محض إختيارها، وذلك هو طريق الحرب. وهو ماحدث تماماً في جبال النوبة

٩١ من الأدلة الموثقة بأن نظرة الإسلامويين في السودان للتعدد بأنه نقمة وليس نعمة وبأنه في حده العملي إبتلاء و «بلوى» أو «بلا» بالعامية السودانية. فقد ذكر الترابي في حوار صحفي في مجلة الصياد: « كان قدرنا نحن في السودان أن نبتلى ببلد معقد البناء يكاد يمثل كل الشعوب الأفريقية بلغاتها وسحناتها وأعراقها وأعرافها» في: د. صديق أم بدة رابح، «الإنقاذ: من العقيدة إلى القبيلة» ٢٠١١، منشور سودانايل ص١٠.

والشرق ودارفور خلال عقدين فقط من بروز الحركات السلمية ورغبتها في ممارسة العمل السياسي والمطالبة بحقوق جماهيرها من خلال العمل السياسي الروتيني في منتصف الستينات. إن الشمولية هي البيئة الحاضنة والأنسب لتوالد العنف تماماً كما تتوالد كل الأوبئة في المياه الراكدة والبيئات المظلمة.

ثالثاً: ان حركة (كاد) حتماً ليست معزولة عن نبض الحراك السياسي والإجتماعي في إقليم كردفان الكبير. وربما هناك وجود لها وسط جماهير الشباب المفعمة بالإحباط وعدم الرضا عن أداء الدولة ممثلاً في سياساتها الإقتصادية العازلة للأطراف، وفي غياب المنظور الإنساني المتمثل في دولة الرعاية الإجتماعية (*welfare state*) وإستبداله بنموذج إستخصاص الخدمات الإجتماعية من صحة وتعليم ورعاية للدرجة التي شعرت فيها أغلب الفئات الإجتماعية وخاصة قطاع الشباب الأكثر قابلية للتهميش نتيجة لهشاشه مكونه الاقتصادي ورأس ماله الاجتماعي *Social Captial* وهذا ما يعرف بحالة الهشاشة والضعف *vulnerability*، وذلك كله نتيجة لسن الشباب والمرحلة الحياتية الباكرة من حياته والتي ما زال يحتاج فيها لدعم وتقوية *empowerment* من جانب الدولة عن طريق توفير التدريب المناسب والفرص الحياتية، ليس أقلها التخديم والتشغيل والإعتبار والإسهام في التفاعلات والصيرورات السياسية والإجتماعية في المجتمع. ولكن عزل الشباب من هذه المجالات والمحاور الحياتية الأساسية، هو تماماً كإجبارهم على إختيار طريق آخر أكثر وعورة، وهو مناهضة المؤسسة السياسية (والإجتماعية) القائمة. وهناك ما يشير إلى وجود لحركة كاد في الجامعات الإقليمية بين الأساتذة والطلاب، وربما كثير من القطاعات المستنيرة في الريف من المعلمين وغيرهم من القطاعات الخدمية الوسيطة في كردفان التي عانت كثيراً من غياب المنظور عند المؤتمر الوطني الذي برع في تحريك القبائل والنظر إلى جميع الناس كقبائل لاكقطاعات مهنية – إجتماعية. وهذا الإجراء ليس فقط تجذيراً للقبيلة، بل تسييساً للقبائل وتجاوزاً للطبقة الوسطى في الريف وفي الحضر على السواء، وإن القطاعات المهنية (مثل المعلمين والطلاب) في أرياف كردفان فقط يتم التعامل معهم بواسطة المؤتمر الوطني كأفرع لقبائلهم ولمناطقهم، لا لمهنهم ولا لثقافتهم المرتبطة بالطبقة الوسطى السودانية الباعثة والداعمة للوحدة والنهضة في السودان.

ويبدو أن السنوات في عمر الأوطان والتفاعلات السياسية فيها ذات معانى ودلالات تختلف عن تلك التي تحيط بالإنسان. حيث بعد أكثر من عشرين عاماً من معارضتي لفكرة التنظيمات الجهوية،

ومرافعتي لصالح الأحزاب القومية، إتصل بي قبل فترة شباب من كردفان بعضهم من طلابي وزملائي وبعضهم لم ألتقيه إلا عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). أتصلوا هاتفياً يعرضون عليّ وثيقة تجمع كردفان للتنمية (كاد) للتعليق عليها، بإعتبارها الوثيقة التاريخية (المنفستو) والعرضحال الذي قدموه للحكومة السودانية وللمجتمع الدولي. ورأيت أن لا غضاضة من أن أقدم لهم رأياً مكتوباً تدويناً للتاريخ ونصحاً لهم ولأولي الأمر في الخرطوم الذين يبدو أنهم قد إختاروا خيار التجاهل "والطناش" بدلاً عن الحوار والمجادلة حول وثيقة تعتبر بكل المقاييس حضارية التناول للموضوعات وموضوعية التحليل. وأدناه آرائي التي كتبتها في ذلك التاريخ (٢٠٠٦) للأخوة في تجمع كردفان للتنمية (*KAD*) وللحكومة السودانية علها تسهم في خلق التقارب والحوار بين الطرفين قبل تطور وتفجر الأوضاع هناك:

١) إنّ الوثيقة التي قدمتها (كاد) للحكومة السودانية والأطراف الدولية التي رأي القائمون عليها ضرورة إشراكهم، تعتبر وثيقة متوازنة في الخطاب، رصينة اللغة، علمية التناول والمنهج ومعتدلة سياسياً، حيث أنها لا ترى في العنف خياراً لحل مشكلات السودان، بل رأت الحل في عدالة وشمول التسوية السياسية على الستة أقاليم التاريخية في السودان وهي: الجنوب، كردفان، دارفور، الجزيرة (الأوسط)، الشرق والشمالية. وترى الوثيقة ضرورة أن يطبق نموذج نيفاشا لحل المشكّل الإقليمي في جنوب السودان على كل أجزاء وأقاليم القطر. ولكن مع ذلك، فقد ترك الشباب في منظمة(كاد) الباب موارباً توقعاً لكل الإحتمالات بما فيها الثورة المسلحة كما تقول الوثيقة. وبما أننى مبدئياً ضد كل أشكال العنف بما فيه العنف الثورى فما أزال أرى أن أساليب الضغط المدنية لم يتم إستغلالها بعد، ولم يتم إستنفاذها أيضاً. وأن ما تحقق الآن من إقتلاع لبعض الحريات من أنياب نظام ديكتاتوري شمولي يحمل كثيراً من الملامح الفاشية، يعتبر أمراً مقدراً، بالتأكيد ولا بد من الإستمرار في الضغط. ويقيني إن ما حققته دارفور عن طريق الحرب لم يكن بحجم الدمار الذي أحل بالمجتمع وبمؤسساته وبالبنية التحتية وبالنسيج الإجتماعي وبالثقافة المحلية المشبعة بالغنى والتنوع والإثراء للحياة السودانية. إن خيار الحرب هو إختيار لمعادلة صفرية ولطريق مسدود خاصة في مواجهة نظام همه البقاء بأي ثمن ولو على أشلاء كل أجزاء الوطن ماعدا موطئ قدميه (التنظيم والقبيلة والجهوية).

٢) ان رابطة تجمع كردفان للتنمية (كاد) قد نشأت خارج الوطن في هولندا شأنها في ذلك شأن التنظيمات

التي قادت حرب دارفور (العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وغيرها). هذا المنشأ بالطبع قد أملته ظروف أمنية وسياسية لشباب كردفان في الشتات، ولعدم إمكانية عمل التنظيم داخلياً دون أن تمتد إليه أيدي الأجهزة الأمنية بالمطاردة وبالسجن. ومع ذلك؛ لا بد من أن تنشئ منظمة كردفان للتنمية (كاد) أذرع محلية في السودان حتى تبعد عن نفسها فرية العمالة بأنها إحدى صنائع الغرب والدول الغربية المعادية للسودان. إن إتهام مثل هذا وعندما يتم تسويقه بواسطة الدولة لجماهير كردفان ربما يخلق حاجزاً بين (كاد) وجماهيرها أو الجماهير التي تعول عليها. نصيحتي للاخوة في كاد أن يبدؤوا نشاطاً سياسياً علنياً في السودان فوراً قطعاً لأراجيف النظام ولصناعة الإشاعة التي تمرس عليها وبرع فيها. وفي هذه الحالة فإن المضايقات التي سيقابلها شباب (كاد) بالداخل سوف لا تختلف عن تلك التي تقابلها كل التنظيمات السياسية بما فيها السجون ومنع الأنشطة وقد تصل حداً بعيداً مثلما حدث لحركة تحرير السودان بقيادة مناوى التي ضربت بالرصاص في قلب العاصمة القومية، في حين هو موجود في القصر الرئاسي يخاطب بتلفوناته طوب الأرض من المسؤولين ليوقفوا الضرب ولا حياة لمن ينادى. وعلى (كاد) أن تفتتح وتدشن عملها ونشاطها في الخرطوم بإجتماع أو مؤتمر كبير يتنادي لـه كل الحادبين على التنمية الإقليمية وكل الخبراء دون عزل لأحد، وبقصد تكوين رأي عام وإجماع حول الأولويات. ويكون ذلك المؤتمر تدشيناً لعملها من الداخل وحتى يتيح لها ذلك التفاعل النشط مع كل الكيانات والفعاليات والأحزاب السياسية بالداخل، وكذلك للتواصل مع الأطراف الدولية التي خاطبتها في الوثيقة (المنفستو) الأساسية، هذا في تقديري مفيد لها تكتيكياً وإستراتيجياً وعلى المدى القصير والبعيد معاً، خاصة وأن الساحة السياسية حبلى ومفتوحة على كل الإحتمالات.

٣) لا غضاضة من قيام كيانات وتنظيمات مثل تجمع كردفان للتنمية (كاد) إذا كانت في شكل لوبيات تطالب بحقوقها المشروعة في إطار المتاح من المساحة الديمقراطية وفي اطار القوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وفي اطار "الدستور الإنتقالي" الذي بُني عليها وإن بقيت المعضلة الأساسية في التنفيذ في ظل نظام ما زال يحمل في داخله فيروس الشمولية والديكتاتورية. وأيضاً لاغضاضة من أن تسعى مثل هذه الكيانات (كاد) نموذجاً لكسب الأصوات وكسب التأييد السياسي في إطار التنافس الديمقراطي خاصة وأن "الإنتخابات كانت قادمة" وفي ذلك لها أن تتطور إلى كيانات حزبية سياسية ناضجة مكتملة الملامح وقومية التوجه رغم

تركيزها الإقليمي. لكن تبقى إحدى المحاذير هي أن تتطور مثل هذه الكيانات إلى أجسام أو تنظيمات حصرية وعازلة للآخرين *exclusivist* وتنحصر عضويتها جغرافياً أو إثنياً وفي ذلك رجوع القهقرى بالعملية السياسية وبتطور البناء القومي وبالوحدة الوطنية. إنه رجوع بلا شك تحفه كثير من المزالق والمخاطر خاصة بعد الشروخ الضخمة "الوطنية" التي أحدثتها تجربة الإسلاميين في الحكم خلال العقدين الأخرين والتي أصابت الوحدة الوطنية في مقتل وذلك بإحياء مشروع النهضة الإثنية والقبلية والجهوية والعنصرية كمشروع متكامل تبنته الدولة نظرياً وعملياً بديلاً للمشروع الحضاري الذي تبخر منذ نهاية التسعينيات بالشقاق الكبير بين جناحي الحركة الإسلامية في السودان.

٤) ومن المحاذير أيضاً أن مثل هذه الكيانات الإقليمية وما قد تحققه من مكاسب في الإنتخابات حتماً ستكون خصماً على الأحزاب الكبيرة ذات الوزن الفاعل في كردفان مثل حزب الأمة والإتحادى الديمقراطي وربما الحركة الشعبية (القادم الجديد في الساحة). وبذلك تكون مثل هذه الكيانات الإقليمية وبصورة غير مباشرة، قد شتتت *dispersed* الأصوات الإنتخابية، وذلك حتماً يصب في مصلحة المؤتمر الوطني، وهو العقبة الكؤود التي تقف ضد تطلعات الجماهير السودانية للسلام الإجتماعي والرخاء والديمقراطية المستدامة، وبذلك تكون ـ بصورة غير مباشرة ـ قد قدمت النصر المؤزر للمؤتمر الوطني في طبق من ذهب. وفي حالة وصولها للبرلمان سيتعامل معها المؤتمر الوطني ككيانات صغيرة سهلة المراس والتطويع وربما الإبتلاع طالما هو سمكة القرش القابضة على خزينة الدولة وعلى الآلة العسكرية والأمنية والخدمة المدنية وعلى كل مصادر القوة، فيما عدا الشرعية وعقول العقلاء وقلوب الصادقين من الوطنيين أمثال الشباب المنضوي والمؤسس لتجمع كردفان للتنمية. ويبدو أنه بعد عشرين عاماً وعلى الرغم من أنّ مياهاً كثيرة قد جرت تحت الجسر، وجدت نفس مازلت محتفظاً بأطروحتي ومرافعتي لصالح الأحزاب القومية إذ مازلت أراها الكافل الوحيد وصمام الأمان لمشروع الوحدة السودانية ولمشروع الحداثة والنهضة والسلام في إطار دولة مدنية متوثبة للاستقرار وللنمو وخاصة في هذه المرحلة من تطور السودان. وبالطبع لأن لها أن تلعب ذلك الدور جنباً إلى جنب مع الكيانات الحديثة التي أنتجها الحراك والتطور في السودان مثل مجموعات الهامش وغيرها. ومازلت أرى أنّ من الأصلح للكيانات الإقليمية والإثنية والمهنية وغيرها أن تعمل كلوبيات داخل الأحزاب

الكبيرة (إن شاءت) أو تتوحد كأحزاب جديدة حتى لا تكون كيانات صغيرة تغرد خارج السرب، بعد محاصرة الكبار من الأحزاب لها، إذ ذلك ديدن بحر السياسة المتلاطم فيجعلها تخضع للإبتزاز مما قد يعود بها الى مربع اليأس ثم اللجوء إضطراراً إلى الخيارات اليائسة *desparate options* ومنها حمل السلاح في وجه الفرقاء والخصماء والمنافسين مما يهدد جوهر الوحدة وبقاء الوطن ذاته - وهذا ما ينبغي معارضته من منطلق أن "الفشّ غبينتُو خرب مدينتُو".

٥) إن حركة (كاد) بدت ناضجة في أطروحتها، وعبَّرت بصدق عن صنف الشباب القائم على أمرها، إذ هم جميعاً على درجة عالية من الوعي والعلم والضمير المتقد المسؤول والمشبعين بحب وطنهم الصغير كردفان والكبير السودان. وعلى الرغم من وجاهة المطلب الأساسي لمنظمة (كاد) بتطبيق نموذج نيفاشا على كل السودان إلا إن الحكومة قررت التجاهل والإستهوان بهذه الحركة والتي ما زالت في طور التكوين والنشأة وتحديد الخيارات التكتيكية والاستراتيجية لها على السواء. إن هذا المسلك الديمقراطي من حركة سياسية قد قابله مسلك غير ديمقراطي من الدولة التي ربما أصبحت تحبذ التعامل مع حاملي السلاح أكثر من الذين يقدمون مرافعات علمية ومسنودة بمعلومات وإحصاءات موضوعية.

إن هكذا رد فعل من جانب الدولة قد يقود أي منظمة أو كيان مطلبي مثل (كاد) إلى خيارات تكون في النهاية مفروضة عليها وليس من حر إختيارها. وهذا بالضبط ما فعلته حكومة الإنقاذ مع كل الحركات المسلحة والتي بدأت معها بالإستهوان والتجاهل وعدم الغوص في جذور وأسباب الظواهر وهو الذي قاد في نهاية المطاف إلى الدمار الكبير في دارفور وفي الشرق والآن يتجه صوب كردفان.

إنّ القبائل ومن خلال عمليات مبايعة المؤتمر الوطني الشائنة والمذلة قد تحولت إلى كيانات (مسيّسة) تستجدى خدمات الدولة عن طريق فرية البيعة السياسية. ومع إجراءات المبايعة الكثيرة والمتكررة والتي تريق فيها الكيانات القبلية ماء وجهها، أثبتت هذه المبايعات فراغها من المحتوي ومن التنفيذ ومن صدقيتها، ولم تخرج من كونها إحدى ألاعيب النظام الحاكم التي سمم بها أوردة وشرايين البناء الإجتماعي، والذي حتى إلى وقت قريب كان يميّز القبيلة بأنها تنظيم إجتماعي ثقافي يقوم بتنظيم استغلال الموارد المحلية من ماء وكلأ وأرض بين الأفرع والمجموعات المكونة للخارطة السكانية المحلية.

إنّ المثقفين في الريف وفي الحضر الكردفاني وربما في كل مكان في السودان الآن يشعرون بالإحباط العظيم من خلال تجاوز الدولة والمؤتمر الوطني لكياناتهم المدنية وإختزالهم ومخاطبتهم فقط من خلال قبائلهم. أن يتم إختزال المثقفين والشباب والمستنيرين في الريف إلى قبائل موالية أو غير موالية، وأن ترجع بهم الدولة وبمجتمعاتهم المحلية القهقرى إلى نظام القبائل والعشائر، فذلك مصدر الإحباط الكبير والداعي لقطاع الشباب والمثقفين في الريف إلى الركون للخيارات المتطرفة، والتي منها حمل السلاح في وجه دولة القبيلة التي ـ في منظورهم ـ قد إنتقت منها صفة القومية. وكان الناتج هو بروز الدولة الإثنية في السودان الحديث.

كردفان والبوادر الأولى للحرب الأهلية

في عام ٢٠٠٤ ظهرت إلى حيز الوجود في ولاية غرب كردفان منظمة مناهضة للدولة المركزية تحمل إسم (شهامة)، إنضم إليها عدد كبير من أبناء المسيريّة الذين عرفوا ببلائهم وبشدة مراسهم الذي إستمدوه من نمط الحياة البدوية القاسية في إطار السافنا الغنية والمتنوعة من قبل أكثر من خمسة قرون. وقد كانت من أهم أهداف تلك المنظمة تحقيق العدالة لأهل المنطقة وإثنياتها، والذين عانوا ظلماً وظلامات من الإنقاذ (قبل الانقاذ أيضاً). وكذلك إحتجاجاً على تذويب ولايتهم غرب كردفان ودمجها في شمال كردفان أحياناً وفي جنوب كردفان تارة أخرى في إطار تسوية نيفاشا القاضية بإعادة جنوب كردفان إلى صورتها قبل عام ١٩٨٩م. ومنطقة المسيريّة التي نشأت فيها منظمة (شهامة) كان أهم ما يميزها هو الغياب التام للتنمية والخدمات والبنيات التحتية، والتي كان آخرها خط السكة الحديد الذي أُنشأ في الستينات من القرن الماضي، وبعد ذلك بقيت المنطقة إحتياطياً دفاعياً تحركه الانقاذ بمختلف المسميات (الدفاع الشعبي قوات المراحيل وغيرها). وعند توقيع إتفاقية نيفاشا وجد أبناء المسيريّة أن أبيي قد أصبحت عربوناً تقدمت به الإنقاذ مرضاة للمجتمع الدولي. وزاد من غبن شباب المسيريّة وغيرهم من أبناء المنطقة، أن البترول الذي ينتجه حوض المجلد وهو عصب البترول السوداني، لم يوفر إلا لشريحة صغيرة منهم وظائف عمالية في قاعدة الهرم الوظيفي والمهنى في هذا القطاع الحيوي الذي أهدته منطقتهم للسودان. وقد تم توزيع المغانم والوظائف الكبرى والوسيطة في قطاع البترول جهوياً وإثنياً وتنظيمياً، وفي الغالب ماتلتحم هذه الحيثيات الثلاث في

شخص واحد، هو الذي سيحوز على وظيفة البترول. وقد أثار إبن المسيرية والإسلامي ورجل الأعمال البارز محمد عبدالله جار النبي ذلك الأمر في البرلمان القومي من قبل حينما قررت وزارة الطاقة إضافة سؤالاً في أورنيك التقديم للوظيفة في قطاع البترول عن القبيلة والإنتماء القبلى. ورغم إن الموضوع قد ناقشه البرلمان – وفي ذلك أسف جسيم – لكن مع ذلك لم تقدم الدولة ممثلة في شخوص وزرائها تعليلاً لذلك الأورنيك المشين الذي يعبر عن الدرك السحيق الذي صارت إليه الدولة القومية في السودان. وفي كل شبر ذهبت إليه في كردفان كان ذلك الأورنيك هو حديث الناس في كل خلاويهم وقراهم وفرقانهم وفي الأسواق والأندية أيضاً. وحديث الناس عن الظلم الذي وقع عليهم والتمييز من قبل الدولة ضدهم لا ينقطع، وأصبح يتبادله أطفال المدارس وربات البيوت في جلسات القيلولة. إنّ حراكاً اجتماعياً رافضاً لسياسات الإنقاذ الإثنية الإنتقائية ينتظم الأرياف والمدن في كردفان. وهذا يعنى توفر البيئة التي تؤدى إلى ميلاد الرفض ثم المقاومة ثم الصراع ثم المواجهة، وهو ما نخشاه للوطن الصغير والكبير على السواء.

وعلى صعيد آخر فإنّ هنالك من يرى أن منظمة شهامة تماثل في النشأة والتكوين حركة العدل والمساواة التي يقف وراءها تنظيم المؤتمر الشعبي (كما أشيع)، وأن قائد حركة شهامة (المتوفى رحمه الله) كان ينتمى لذلك التنظيم الإسلامي أيضاً. ولكن في تقديري لا يهم في عرف الظواهر الإجتماعية والسياسية من يقف خلفها، إذ أن ذلك ليس شرطاً كافياً لبروزها ونضوجها، بل ربما كان شرطاً لفعاليتها ونجاحها. وعليه فإن الظروف الإجتماعية والسياسية الموضوعية التي أدت إلى بروز حركة شهامة هي التي يجب أن نوليها إهتمامنا بالتفكير والتدبر والتحليل لمعرفة الأسباب والدوافع، ولرسم المعالجات الكفيلة بتحقيق الرضا والإستقرار الاجتماعي في المنطقة. ويكون السؤال الكبير الذي يجب أن ينال إهتمام الدولة قبل المجتمع هو: لماذا ظهرت حركة شهامة في المنطقة(؟) وما هي دوافعها(؟) وما هي أهدافها وإلى أيّ مدى وجدت تلك الأسباب والأهداف أذناً صاغية عند الجماهير التي خاطبتها في منطقة المسيريّة الغنية بالنفط وبالثروة الحيوانية والأرض الزراعية لكن في ذات الوقت فقيرة في البنيات التحتية والخدمات بصورة اكثر من مثيلاتها في كردفان بكثير(؟) وهل هناك قليل من الموضوعية في خطاب منظمة شهامة(؟) وما هي الشريحة العمرية (الديمغرافية) من السكان الذين إستمالتهم وانتموا إليها(؟) وهل كان بعضهم يحارب من قبل في قوات

الدفاع الشعبي والمراحيل ولم يجد الإهتمام المناسب من الدمج واعادة التأهيل الإقتصادي من الدولة(؟)

إن بروز حركة شهامة قبل بداية الألفية، وإعادة ميلادها وتنشيطها حالياً، ما هو إلا دلالة أخرى على أنّ المرجل في كردفان يغلى بطيئاً (لكن باستمرارية)، وبالطبع ليس بالدرجة التي تحسه حواس الخرطوم التي أصبحت لا يحركها الإ صوت الرصاص والدانات. إن موت (شهامة) الذي أعلنت عنه الدولة وأجهزتها يجب إلا يكون مدعاة للتراخي في مأخذ الأمر بكلياته مأخذ الجد، وحتى إن ماتت (شهامة)، فذلك لا يعنى في عرف الحركات الإجتماعية والسياسية – موت الفكرة أو موت النبض والإحساس الجمعى الرافض لسياسات الإنقاذ في المنطقة وفي كل كردفان. إنّ ما إرتأته أجهزة الدولة بأنه موت لحركة (شهامة) هو في حقيقته إستراحة لحراك إجتماعي سياسي سرعان ما يتجدد، وقد تجدد بالفعل بالبعث المفاجئ – كطائر العنقاء – للحركة خلال الأشهر الماضية؟.

لقد برزت إلى حيز الوجود أيضاً ظاهرة إجتماعية – سياسية وسط الشباب جديرة بالإحترام والدراسة في ولايات جنوب وغرب كردفان وجنوب دارفور ذات الوجود الكبير لقبائل البقارة (الحوازمة، المسيريّة الرزيقات، الهبانية، التعايشة والسلامات والبني هلبة وغيرهم). والظاهرة بإختصار تتمثل في إنخراط إعداد كبيرة من شباب هذه القبائل في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي حتى الأمس القريب كانت في "خانة العدو" للدولة ولأجهزتها الإعلامية وربما لهؤلاء الشباب أيضاً[٩٢]. ما هي دوافع هذا التحول الكبير والذي يشبه الزحف نحو الحركة الشعبية والجبهة الثورية في بعض المناطق من كردفان. وكما ذكرت فإنه هذه الظاهرة تستحق الإحترام في مردوداتها الحركية والتي تعنى عملياً الخروج بالولاء والإلتزام السياسي من متلازمة القبيلة بالحزب السياسي إلى رحاب أوسع من ذلك بكثير حيث الغلبة والترجيح تكون للطرح وللبرنامج السياسي ولإستشراف المستقبل في ذلك ولتخطى الحواجز والبلوكات الاثنية والقبلية في تحديد الخيارات السياسية، وعمري إنّ مثل هذه الخيارات والتجاوزات الإثنية والجهوية هي من نوع السلوك الذي يبنى الأوطان ويصب في إتجاه الوحدة والتماسك القومي ونبذ الإنتماءات الاثنية والشعوبية.

لكن مايستحق التأمل هو جوهر الظاهرة، كظاهرة إجتماعية سياسية ذات مدلولات ودلالات، ربما كانت مؤشراً لحراك أو لتطورات لاحقة في الجسم الإجتماعي – السياسي في المنطقة. وبذات القدر

٩٢-ذات المجموعات تنخرط الآن بصورة ملموسة في الجبهة الثورية.

تنامت عضوية تنظيم (شهامة) الذي أعلنت الدولة موته قبل مدة من الزمن. وقد نما إلى علمي من كثير ممن إلتقيتهم من أبناء الأهل في جنوب كردفان، والذين هم أيضاً قد أصبحوا بدورهم أعضاء فاعلين في تكوينات الحركة الشعبية وجميعهم يتحدثون بلغة فيها كثير من المرارة وعدم الرضاء عن أداء الدولة، والتي في نظرهم قد فقدت حياديتها وإتزانها. وقد زارني عدد كبير من هؤلاء الشباب في منـزلي بقريتي الحاجز عند عودتي لتقبل العزاء في والدتي في العام (٢٠٠٦) رحمها الله. وقد حكوا لي عن تنظيمهم ونظرتهم ورؤاهم للمستقبل أمام مرأي ومسمع من الحكومة ومن وزرائها في جنوب كردفان. وحينما إستفسرت بعض المسؤولين التنفيذيين عن تفسيرهم لهذه الظاهرة فقلّلوا لي من شأنها لدرجة أشفقت عليهم وعلى حكومتهم أكثر من إشفاقي على الظاهرة(!)، والتي هي طبيعية في المقام الأول والأخير. ورد المسؤولين والتقليل من شأن هكذا ظاهرة، وعدم مقدرتهم على التحليل والقراءة بين سطور مثل هذه الظواهر، هو دلالة على أن الحاكمين الشموليين في كل مكان وعبر التاريخ، لا يهتدون إلا بالتقارير الأمنية والتي في الغالب ما تكون ضحلة و مسطحة، يقرؤونها على عجل كل صباح، ولكن لا يهتمون بقراءة التقارير المكتوبة على أسارير ووجوه الجماهير الساخطة والتي هي أصدق من تلك التي يكتبها أصحابها وهم يدركون سلفاً ماذا يريد الحاكم او المسؤول أن يسمع وان يقرأ.

إن تنظيم الحركة الشعبية وخاصة جناحه العسكري وكذلك الجبهة الثورية ، قد شمل الآن عشرات الآلاف من أبناء الحوازمة والمسيريّة الرزيقات وغيرهم في حزام التواصل الإثني أو ما يعرف بحزام البقارة. وبتأمل وتفحص الملامح الديموغرافية فإن الشريحة المنضوية جميعها من الشباب في الفئة العمرية ١٨-٢٥ سنة ويمتازون بدرجة عالية من الوعى. وأن جميع هذه المجموعات من الشباب مصابة بالإحباط السياسي نتيجة للحرمان والغياب والإدماج في الحراك السياسي والإجتماعي وفي ديناميات وتفاعلات الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية حولهم. إن هذا النوع من الدمج الإجتماعي الضروري لشرائح الشباب هو مايعرف بمصطلح *social inclusion* والذي هو المفهوم المضاد والترياق للعزل الإجتماعي *social exclusion* والتهميش الذي يعانيه هؤلاء الشباب. والذين بالتحدث معهم أتضح أنهم جميعاً يرون أن الدولة قد فقدت ملامحها القومية وأصبحت الحكومة ما هي إلا جهازا إثنياً يتم الإختيار لـه من بطانة الحظوة الإثنية والجهوية

والتنظيمية. وجميعهم يتحدثون بمرارة عن الإجحاف والظلم الجهوى والاثنى وغياب التنمية والخدمات وتفشي الفقر والعوز والحرمان حتى أضحى من أهم ملامح الحياة في الريف. إن هذه البيئة – كما يرى الشباب – هي التي ولّدت تلك التيارات، خاصة وأنهم قد رؤوا بأم أعينهم أن الدولة "تحترم الذي يرفع في وجهها السلاح" أو هكذا يقول حالها في التعامل مع من يرفعون السلاح مقارنة بالذين يرفعون المذكرات ويوالون الإحتجاجات المدنية، والذين غالباً ما تبح حناجرهم وتذهب أصواتهم أدراج الرياح. إن كل ما قال به شباب القبائل في هذا الخصوص يعتبر مرافعة ضد الدولة وضد الأحزاب الحاكمة والمعارضة على السواء، لكن المسؤولية الأكبر تقع على الدولة وعلى جهازها الحاكم. وبالتأكيد إن كانت هناك دولة جادة باسطة لنفوذها وذات رؤية متكاملة في الحكم وإدارة البلاد، لدرست كل هذه القراءات والحجج دراسة متأنية، وخاطبت هذه الفئة العمرية من الشباب المحبط في تلك الأنحاء من البلاد وربما في كل البلاد. وأن تكون مخاطبة الدولة لهم في شكل مشروعات تنموية تستجيب لحاجياتهم الآنية والمستقبلية، وأن يتم إستيعابهم وشمولهم بتسوية وبإصلاح سياسي هيكلي شامل يفكك الدولة الإثنية لصالح مجموع السودانيين في الوطن السوداني. وعلى الدولة أن تتخلى عن سياسة تأليب فعاليات وكيانات الدولة المحلية والمجتمع المحلي ضد الشرائح المستنيرة من الشباب في الريف، والتي درجت على توصيفهم بالشيوعيين في إعادة لإنتاج وصمة الستينات والسبعينات أيام الحرب الباردة والتي كان يلوكها النظام الشمولي آنذاك والذي قبرته الجماهير في أبريل - رجب ١٩٨٦م. صحيح إن هذا يؤكد أن الأنظمة الشمولية تنتمى لذات القبيلة وإن إختلفت الشعارات والمسميات والمساحيق التي يحبذها نظام شمولى دون آخر. وبما أنّ الكفر ملّة واحدة فالشمولية أيضاً ملة واحدة. وعلى الدولة أن تفكر بصورة ايجابية موضوعية إستقرائية للمستقبل، وأن هذه الظاهرة وسط الشباب هي في علم الثورات تمثل الحراك الأولي الذي يسبق العاصفة في تلك الأنحاء من كردفان بل وفي كل كردفان وفي السودان.

لقد كانت ــ ولا زالت ــ سياسة الإنقاذ على الأرض وواقع العلاقات الإجتماعية/الإثنية في جنوب كردفان، وفي كل غرب السودان تمثل أول المحاولات للدولة بعد التجربة البريطانية الإستعمارية لمصادرة ثقافة المجتمعات المحلية وعلاقاتها البينية وتدمير عوامل ترابطها. والهدف الأساسي من ذلك بالنسبة للإنقاذ

كان هو إحداث حالة من الفوضى والإرتباك الإجتماعى والثقافي، يتبعها إعادة الصياغة والتشكيل الإجتماعي حسب الرؤية العنصرية (عرب – غير عرب)، و التي تحتفظ بها الدولة كمنظور أساسي يحدد سياستها تجاه المواطنين في هذا الإقليم. لقد كان من الضروري لمخيال السلطة الذي أصبح مفعماً بالشعوبية والعنصرية أن يضع الأوضاع على ذلك النسق الحاد (نوبة - عرب) والذي تنعدم فيه التضاريس والوديان الثقافية التي غالباً ما تربط الناس ويتواصلون عبرها في واقع إجتماعى متشابك مثل ذلك الذي في جنوب كردفان. لكن الآن هذا الواقع يشهد تنامياً وتجاذباً وتناطحاً للقومية العروبيه والأفريقانيه(عند العرب والنوبة) على السواء.

إن هذا الواقع الجديد الذي إتسم بالتقسيم الإثني الحاد ليس نتاج لعوامل سوسيولوجيه نابعة من داخل هذه المجتمعات المتساكنة لخمسة قرون خلت، وإنما نتيجة لمجهود خارق وجبّار ومتأني ومدروس، قامت به الدولة وأجهزتها المحلية، وشاركت فيه حتى مؤسسات التنشأة الحديثة مثل المدارس، والتي أصبح النشاط بعد المدرسى الأوحد فيها خلال التسعينيات، هو تدريبات الدفاع الشعبى والمجاهدين، التى تتخللها الأهازيج وخطب إعادة صياغة الإنسان الرنانة التى تفعل فى عقول الصغار فعل النار في الهشيم. لقد إلتهمت الإنقاذ أسس التعايش السلمى بين النوبة والعرب في كردفان وكذلك بين العرب والزرقة في دارفور إلتهاماً، وتركت رحابة ثقافتهم صحراء جرداء إلا من ذكريات تضرب بعيداً فى أعماق التاريخ، وترويها قصص عن كرام المواطنين في المجتمعات المحلية من الطرفين.

أما الآن وبفعل سياسات الإنقاذ ممثلة في ذراعها السياسية (المؤتمر الوطني) فقد أزكمت العنصرية الأنوف، وأصبحت هى المزاج الغالب للحياة في جنوب كردفان. لقد أصبحت النكتة عنصرية، والحكمة عنصرية، وقصص الأطفال عنصرية، وكذلك حكاوى الحبوبات وحتى أغانى البنات مثال (يوسف كوة نسيت الخوة). ومن الطريف لقد إستطاعت الدولة بسياستها الفاشية أن تصيب الثقافة المحليه بشلل "الأطفال"، وأن تصيب العقل الجمعى في جنوب كردفان بالإعاقة الذهنية الجزئية، وأن تقضى على الخير فى سفوح الجبال وعلى الوديان، وأن تنصب للشر تمثالاً قائماً على البغضاء والكراهية والرغبة فى النيل من الآخر. ونتيجة لكل ذلك فقد أُصيب المجتمع المحلى فى جنوب كردفان بحالة الدوار، وإنعدمت فيه الجرأة والمبادرة والحيوية، وأصبح فاقداً القدرة على إعادة إنتاج ذاته وتوثبه، وتجدد خلاياه كما كان فى السابق حينما طور كل الناس فى

المنطقة حميميه بينهم وبين المكان الجغرافى(جبال النوبة) الذى ألفوه لسنوات وألفوا فيه قومية المكان الذي إحتضن في دفء فريد كل قوميات المنطقة وكل قوميات السودان، ووصلت تلك المساكنة جذوتها فى العصر الحديث في عهد السيد محمود حسيب[٩٣] الذي جسّد ذلك الشعور. وبالطبع ذلك ليس بمستغرب من الحكام ذوى القامات الكبيرة وذوى الرؤى الثاقبة والبعيدة. وعلى النقيض من ذلك، لقد إتبعت الدولة في عهد الإنقاذ عدة إستراتجيات لخلق الحواجز وبناء جدران للفصل الإثنى العنصرى فى المنطقه أوردها في النقاط التالية:

١) لقد أضعفت الدولة بصورة منهجية ومنظمة سلطات الإدارات الأهليه القبلية، والتى كانت تتمتع بقدر كبير من الكفاءة فى مجتمع ممعن فى التقليدية، وأضحى بعيداً من تيارات الحداثة والتمدين، وكذلك لإرتباطه الوظيفى والعضوى بالأرض، وفى ذلك يستوى النوبة والعرب. وكان إضعاف سلطات الإدارة الأهليه قد تم عن طريق حل الكيانات القديمة وتشكيل كيانات جديدة، ورفعت أخرى كانت فى مستويات إدارية صغيرة (عموديات) إلى نظارات، مما إقتضى ذلك تغيير تعريف القبيلة، بحيث أن فرع القبيلة (العمودية التى أضحت الآن نظارة) قد أصبح هو قبيلة.

٢) إن هذه العملية أحدثت إرتباكاً مع الطرف الآخر من النوبة الذى ظل لمئات السنين يتعامل ويتحالف مع هذا الكيان على أنه جزء من قبيلة. ولكن ومما لا يقبل الجدل، أن الدولة فعلت ذلك لهدفين:

أولاً: إضعاف الشعور القبلى عند القبيلة الكبيرة وشل قدرتها على الحركة (فى حالة المعارضة)،

ثانياً: خلق الكيانات الصغيرة، قُصد منه تقوية المشروع الشعوبى العروبى، حيث أن هذه المجموعات الصغيرة تضحى أكثر، قبولاً لدعاية الدولة القاضية" بأن العروبه مهددة بالخطر الأفريقى" الذى يشبه وحيد القرن أو الغول، والذى من شأنه أن يلتهم هذه الكيانات الصغيرة إن لم تتوحد تحت راية العروبة المستهدفة بواسطة الغرب وعملائه من أفريقيا جنوب الصحراء.

وللأسف لقد خلق هذا المشروع الذي يقوده المؤتمر الوطني بعص المناصرين له من ذوى التعليم والوعى المحدودين الذين يكثرون الحديث عن أن "العروبة الأن تحتضر فى مجاهل أفريقيا السمراء في جنوب كردفان وضرورة الدفاع عنها أمر مُلحٌ"(!). لقد تم التأسيس لهذا المشروع الفاشيستى بعد أن رُتب له عن

٩٣ هنالك معلومات مؤكدة من مصادر شفاهية أن محمود حسيب وهو من نوبة جبل ورني جوار تلودي كان ينتمي إلى التنظيم الناصري الداعي الى القومية العربية وإلى تنظيم الضباط الأحرار السوداني.

طريق إبعاد مثقفى المنطقة ذوى الشعور المتقد والمسؤلية الوطنية، وفى ذات الوقت أصبحت الإنقاذ تحتضن فقط من يؤمن بأن السياسة:"هى أن تخدم نفسك وتشوف مصالح عيالك" ،كما أوردها لى أحدهم في مدينة الدلنج.

تلك هى النخب التى أنتجتها عصور الظلام، والتي أعادت إنتاجها نخب الشمولية في المركز من خلال ترويضها ترويضاً عنيفاً حتى أعادت تشكيلها وتسخيرها بالصورة التى لاترى فيها أبعد من ذواتها ومصالحها الشخصية، وتسخير قبائلها ومن قبل قد حُرّم عليها التفكير النقدى للواقع المزرى الذى يعيشه رعاياهم في ريف جنوب كردفان الكالح. وأصبح ما من حديث لهولاء النخب إلا عن:"تراث قبيلتنا الممعنة فى القيم العربية الأصيلة، وعن عروبتنا الغالية التى ضحينا بملامحها المميزة بأختيارنا، أن نكون حراساً للعروبة فى مجاهل أفريقيا وفى خطوط التماس في المواجهة الأمامية مع النوبة ومع الدينكا في جنوب كردفان وشمال بحر الغزال". هذا الخطاب الإستجدائى الإعتذارى الممعن فى الإنبطاح والتمرغ والعنصرية، أيضا هو ناتج للدور الذى رسمته السلطة المركزيه للنخب القبلية الطرفية في منطقة التماس، كعربون لقبولها وإستيعابها فى منظومة النخب القومية، وفى مشاركتها فى السلطه، (وبالطبع) مع قليل من الثروة (فقط ما يكفى لفك الريق وسد الرمق). تلك كانت هى الآليات التى يتم عبرها إنتاج النخب الطرفية، والتي وجدت نفسها في طريق ذو إتجاه واحد: إما القبول بهذه الوظيفة" البوقية" لتكون جزءاً من السلطة المركزية، أو لتأخذ مكانها تحت أشجار اللبخ في وسط الخرطوم الذى قررت الدولة "القومية" فجأة إستبداله بشجر النخيل الذي لا ظل له، لكن أشجار النخيل التى ملأت العاصمة تؤكد معاني دلالية أخرى هي القبلة الإثنية التي يممت وجوهها لها نخب المركز. ومع مشروع التوجه الحضاري الذي شمل حتى تعريف الأشجار إثنياً وجهوياً، فإن النخب الطرفية التي تعمل بالوكالة ضد مصالح أهلها المحليين حتماً ستجد نفسها في العراء الساخن في يوم من الأيام حيث لا ظل تحت أشجار النخيل والدليب وحينما يكون، يكون بعيداً وليس في متناول من يبتغيه.

قبل تمدد الحرب إلى كردفان : نصيحة لسلطان حائر(!)

قال إبن القيم الجوزيّة: "إن السياسة هي كل عمل يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يأت به رسول أو نزل به وحي". والسياسة هي سيرورات وأفعال ومواقف في إطار

خيارات ونظم تحكمها الأخلاق والضمير وإن تقاطعت تلك مع المصالح والمكاسب أو هكذا ينبغي أن تكون. وبالنسبة لي فإن تلك قناعة راسخة كالإيمان لا تتزحزح ولا تتحول. وأن الخصومة السياسية يجب ألا تعنى وألا تلقى بظلالها السالبة على ثوابت الوطن الواحد. وأن سلوك نخبة سياسية كالحاكمة الآن، وقد لجأت لإنعاش القبلية والإثنية والانحيازات الجهوية وظلم الآخرين، يجب الأ يعمم ويحمّل وزرها لغيرها[٩٤]، ويجب فهم هذا المسلك بأنه سلوكاً ميكافيلياً يعبر عن حالة الإحباط واليأس والقنوط *desperation* الذي تعيشه هذه النخبة. وأيضاً لعدم نضوج مشروعها الفكري والسياسي الخاص ببناء دولة الوطن التي تعيش في إطار المنظومة والشرعية الدوليتين. إن هذا المشروع الحكومي مازال قاصراً وفطيراً وإبتدائياً وهلامياً، تحفه النوستالجيا من كل جانب. وأن لحمته وسداته هي ردود الأفعال والتفاعلات النفسية التي أفرزها تيار الحداثة العالمي والعولمة التي حاصرت العالم الإسلامي من كل جانب على حين غرة وهو غير مهيأ للرد الموضوعي بأكثر مما هو مطروح من مشاريع ملفقة وإنفعالية وضحلة، كالذي يتبناه الإسلاميون في السودان الآن (المشروع الحضاري)، والذي فشل في التقدم بالبلاد شبراً واحداً تجاه الشمول *inclusion* والإستقرار والمشاركة الواسعة والنهضة. لقد كان مشروعاً للقعود والإنكفاء والتأمل بحرقة في سقوط الأندلس، الجنة الأرضية كما تصورها ميثولوجيا الحسرة في التراث العربي الذي أدمن البكاء والتحسّر على الخيبات وما فتئ.

ومع ذلك؛ فالتحليل الموضوعي وفي هكذا سياق، يرى أنه ومن الزاوية المنهجية المحضة، فإن أي وضعية تاريخية تجتمع فيها كيانات ماقبل برجوازية/ماقبل رأسمالية، متنوعة ثقافياً ومتمايزة عرقياً ومختلفة دينياً ومتفاوتة تاريخياً في شكل دولة حديثة، يقود الإفتراض دائماً إلى أنه غالباً ما تقوم بعض هذه الكيانات بالسيطرة على جهاز الدولة، وتستثمره إقصائياً على مستويات عديدة، وتتحول المحددات الثقافية من لغة وآداب وفنون وعادات وتقاليد وعقائد وتراتبيات إجتماعية إلى أسلحة أيديولوجية، ويتمفصل العرق واللون مع الطبقة وتقسيم العمل، والديني مع السياسي، والمذهبي واللغوي مع الإجتماعي، وتكون النتيجة وضعية تاريخية مأزومة، يكون الصراع فيها صراعاً شاملاً، صراع هويات ضد هويات، صراع ثوابت ومتحولات

٩٤ إن هذا المسلك بالإنحياز لقبائل الشمال وإثنياته حتماً لا يعبر عن أهل الشمال، إنما هو سلوك إنتهازي لجوقة تبحث بشفاعة عن شرعية مفقودة. إن أهل الشمال المتواجدون في شتى بقاع السودان قد تعايشوا مع المجموعات المضيفة لهم وألفوها وعايشوها وتساكنوا معها وتثاقفوا معها و أثروا الحياة المحلية بإشتراكهم في كل الأنشطة المحلية: السياسية والإقتصادية والإجتماعية وأصبحوا أعضاء متفاعلين وفاعلين وأعتبروا هذه الأوطان أوطانهم ولم تعرف عنهم العنصرية أو الجهوية.

عند كيان إجتماعي (ما) ضد ثوابت ومتحولات عند كيان آخر، بمعني؛ صراع كل ضد كل[٩٥]. وبالتالي وأثناء عملية التقدم في نقد خطاب وسلوك الدولة، والبحث عن الشمول للآخر في إطار الوطن الواحد، من المهم بمكان من الناحية المنهجية والنظرية ـ على الأقل ــ أن يتم الفصل بين النخب الحاكمة وبين إنتماءاتها الإثنية والجهوية(= قاعدتها الإجتماعية)، وعدم المضي في محاكمة تلك القواعد الإجتماعية بمسالك نخبها، والتي لا تعدو أن تكون عندهم سوى حصان طروادة، إمعاناً في الميكافيلية وإستغلالها للوصول إلى، والحفاظ على السلطة، في حين أن إثنياتهم تظل في الغالب الأعم مع أقاليمهم تعاني مما يعانيه المهمشون الآخرون. وفي هذه المساحة الضيقة قد تتلاحم الطبقة أو الفئة (الإقتصادية – الإجتماعية) مع الإثنية تماماً، كما يسعى الفيروس (الإنتهازى) للإختباء في الخلايا. ومن غير الإنصاف أن ندين الخلايا بإختباء الفيروس الإنتهازي فيها. إن هذا التوصيف "والتفريق" ضروري لفرز الكيمان ولعزل "الشرا" من القندول، ولفرز "الوتاب" أو "البتاب" من العيش أو القمح، ولتحديد أن المسألة ليست إثنية أو جهوية بحتة، بل فيها من كل شيء، من الدين ومن الإثنية ومن الجهوية ومن العنصرية ومن الطبقية، والذي يجمعها جميعاً هو السلوك الإنتهازى لنخبة تعيش في حالة إنعدام الخيارات وحالة "زنقه" مزمنة لازمت حكومة اليمين الجديد *New Conservative* أو الأمويين الجدد في السودان. وبالطبع فإنّ مثل هكذا مسلك يشبه كل يمينياً متطرفاً يصل إلى السلطة سواءاً كان مسيحياً أو اسلامياً أو قومياً شعوبياً.

وبالتالي فان هذا البحث في الموضوع والنقاش حوله هي نتاج تأملات وتحليل وإستقراء لصيرورات وأحداث ما زالت في طور التكوين وبعضها قد ظهر إلى الوجود في صورته الإمبريونية (الجنينية) الأولية. وهذه الأحداث في مجملها وبتداعياتها تتعلق بإقليم كردفان، وبالطبع بالسودان كله. إنها رؤى وأفكار قصدت منها الحقيقة والمصالحة وإسداء النصح للحكام في الخرطوم وفي ولايات كردفان قبل أن أوجهها للمحكومين. وذلك لأن مسؤولية الحكام بحكم السلطة والقوة والنفوذ والوكالة الشرعية هي أكثر وأكبر من مسؤولية المحكومين والذين في كثير من الأحيان لا حول ولا قوة لهم في تحريك دفة الأحداث، إنما تحركهم ظروفهم الموضوعية البالغة الصعوبة والتعقيد، والتي ربما وضعتهم في بعض الأوقات في طريق ذو إتجاه واحد يتميز بإنعدام الخيارات تماماً كالداخل على "كوبري كوستى القديم" كما تقول المقولة الشعبية في السودان. انها

٩٥ أبكرآدم إسماعيل، «جدلية المركز والهامش وإشكال الهوية في السودان»، مركز الدراسات السودانية، القاهرة ديسمبر ١٩٩٩.

كلمات قصدت منها النصح إلى الحكومة السودانية بكل أذرعها المركزية والإقليمية وأقول لهم: "إن إقليم كردفان قادم نحو مرحلة جديدة في علاقته مع المركز بالخرطوم، وربما شهدت هذه العلاقة توتراً يقود إلى صراع مسلح يعقبه إنعدام للأمن ولهيبة الدولة تماماً كما حدث في دارفور مند العام ٢٠٠٣ وإلى الآن". ذلك التخوف نتاج عدة ملاحظات وإستقراءات وتحليلات تسندها مؤشرات ظرفية ولحظية وسيرورية *process indicators*، مضافاً إلى كل ذلك قرائن الأحوال والتي بعضها مستمد من فهم لطبيعة الوتيرة التي سارت عليها الأحداث في الجارة الغربية دارفور قبيل عام ٢٠٠٣م و قبيل إنطلاق أول رصاصة اغتالت ثقافة التسامح والتعايش والإندماج في هذا الجزء من السودان والذي أصبح محط أنظار العالم ووصف بأنه المأساة الإنسانية الأسوأ في العالم في الوقت الراهن.

على الحكومة في الخرطوم وفي كردفان بولاياتها أن تدرك أن الإقليم بأكمله يتململ، وعلى الحكومات أن تأخذ العبرة من حراك دارفور الذي سبق الطوفان فيها، عليها أن تتأمل في كل ماحدث في دارفور قبيل عام ٢٠٠٣م وكل الأحداث والمؤشرات التي مهدت للصراع على مستوى البناء الإجتماعي والثقافي وكل حراك المجتمع المحلي. إن كل ذلك الآن يكتنف كردفان بما في ذلك حالة الإكتئاب العام واليأس الشامل وغياب الوجهة والهدف وسيطرة شعور عدم المبالاة والذي أصبح شعوراً جمعياً.

على الدولة أن تعلم إن إقتسام السلطة الذي شمل كل من رفع السلاح في الجنوب والشرق ودارفور، يجب أن يشمل كردفان التي ما زالت تحتفظ بأعصابها في ثلاجة كبيرة. على الحكومة أن تخطو خطوة إستباقيه *proactive* ، وتعطى الحقوق لأصحابها قبل أن يطالب بها هؤلاء الأصحاب وبطريقة خشنة. على الحكومة إن كانت ذكية أن تقتبس ذات نموذج دارفور و(نيفاشا) وتطبقه بحذافيره على كردفان وعلى بقية أقاليم والسودان الأخرى بشكلها القديم (الستة أقاليم الكبرى). إن القصر الجمهوري الذي إمتلأ بالمستشارين (الذين تميزوا بعدم غزارة الأعباء)، يمكن في الوقت الراهن أن يستوعب مساعدا كبيراً للرئيس بحجم كردفان وبحجم مشاكلها مع توحدها في ولاية واحدة (كردفان الكبرى). وهذا على الرغم من أن الشباب القائمين على أمر منظمة (كاد) قد لا يعجبهم هذا الحل والذي رؤوا عدم جدواه وفاعليته في مشكلة دارفور، والتي ظلت مشتعلة رغم وجود مساعداً كبير للرئيس في الخرطوم هو منى أركو مناوى. إن الحكومة العاقلة ذات

الكفاءة هي التي تقرأ بين السطور وتتنبأ بالمشكلات وبردود الأفعال من مواطينها وتضع الحلول لها قبل وقوع المشاكل.

أما الحكومة التي تنتظر المشكلات وهي في مكانها، فحتماً ستحاصرها ولن تتيح لها الوقت أو العقل الكافي للبحث عن الحلول، تماماً كما حاصر الطوفان إبن نوح عليه السلام، ولا عاصم من أمر الله. وحكومة بذات الصنف ستصبح في نهاية المطاف حكومة متخصصة في إدارة الأزمات وفي الهروب من المآزق بدفن الرؤوس في الرمال، أكثر منها حكومة قادرة على الإبتكار وتحقيق النهضة والرفاه لشعبها، وهي في نهاية التحليل حكومة رزق اليوم باليوم كما هو حاصل الآن. وستكون أيضاً حكومة مدفوعة بغريزة البقاء، وحركاتها مرهونة بحراك المجتمع الدولي ومسار الملفات التي تتناول القضية السودانية والتي أصبحت جميعها خارجية بين أبوجا وطرابلس وإنجمينا والقاهرة وأسمرأ ونيروبي، وبالطبع هي قابعة أصلاً في واشنطن ونيويورك وجنيف وبروكسل. نقول لحكام الخرطوم إختاروا الحلول المحلية وهي في رحاب الوطن قبل أن تتحول إلى حلول مهاجرة وتتجول ملفاتها في عواصم الدنيا وفي القبل الأربعة.

إنّ الهمس الذي تتجاذبه بعض أو كل المجالس في كردفان – حتى في قراها النائية- يعبّر عن عدم الرضا عن أداء الإنقاذ، والتي كم وصفها الأهالي في مجالسهم بأنها قد تحولت كلية من نموذج الدولة القومية إلى نموذج الدولة الإثنية أو "دولة القبيلة" و"دولة الحزب". نقول للحكومة: "إنّ العاقل من إتعظ بغيره، ولكم في دارفور والجنوب دروس وعبر إن كنتم تفقهون القول". ونقول للحكومة أيضاً: "دعونا – بفضلكم – أصالة عن أنفسنا ونيابة عن الأجيال القادمة نحلم بوطن يضم كل الناس في السودان على إختلاف إثنياتهم وثقافاتهم ودياناتهم وجهوياتهم ومناطقهم ويلتفوا حول راية واحدة هي راية السودان المستقر، العادل، الناهض، الواسع والشامل والمتصالح مع نفسه ومع الآخرين". ونقول مجدداً للحكومة: "ألحقوا كردفان بتسوية سياسية إستباقية *proactive and pre-emptive* قبل أن تنطلق فيها رصاصة أخرى تضاف رصيداً إلى ماحدث في جبال النوبة (جنوب كردفان) . إنها أرض تحمل الخير في داخلها وفي خارجها لكردفان ولكل السودان كما يقول أهلها فيها ـ كردفان الغرة أم خيراً جوة وبرة ـ والذي لا بد من أن تقوده قيادة مؤمنة بالوحدة وبالمساواة بين كل أقاليمه وإثنياته وجهوياته ودياناته ومؤمنة بالديمقراطية إطاراً عاماً يحقق كل

آمال وتطلعات وحقوق الشعب في الدولة القومية – المدنية الحديثة. وهذه القيادة قمينة بأن تأتي فقط في إطار حكومة وحدة وطنية إنتقالية تحقق أجندة وطنية عاجلة، أولها الخروج من مأزق دارفور وتنفيس الإحتقاق الإجتماعي القابل للإنفجار، وتحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي الكافل للإستقرار القومي وللوحدة الوطنية السودانية ولنهضة الوطن الذي أقعدته ومزقته الحرب وحكم الأنظمة الديكتاتورية.

على الدولة وأجهزتها السياسية والأمنية على المستوى المحلي والقومي أن تمتلك ناصية التحليل السوسيولوجي العميق لتدافعات الأحداث في ولاية كردفان الوسيطة، والتي هي بمثابة القلب من السودان. وإن عدم الإستقرار فيها سينعكس على وسط السودان كله وكذلك على بقية أجزاء السودان بصورة تجعل نموذج الصومال هو الأقرب إلى الحدوث، وربما تؤدى التطورات لاحقاً إلى إنتفاء الرباط القومي وتبخر الدولة القومية وحيتها ستعم الفوضى وتتفتح كل الأبواب لتدخل الجيران والمجتمع الدولي ليس دبلوماسياً بل ربما عسكرياً طالما أن أمننا وإستقرارنا يؤثر (سلبا وإيجاباً) على أمنهم واستقرارهم نتيجة للتداخل وللوسطية التي يتميز بها السودان، وخاصة في تأثير موقعه على بعض الأجزاء الهامة من أفريقيا وبكل تداعيات ودلالات ذلك التأثير السياسية والإقتصادية والإجتماعية:

١) في القرن الأفريقي ودلالاته على الصراع الأثيوبي – الإرتيري وعلى دلالات الحرب على الإرهاب في هذا الإقليم.

٢) في منطقة شمال أفريقيا بدلالاتها على الصراع العربي ــ الإسرائيلي وصراع المياه في الشرق الأوسط.

٣) في إقليم غرب أفريقيا الناهض، بدلالات البترول المزمع تصديره عبر الأطلنطي (من غرب أفريقيا) إلى الولايات المتحدة كبديل وإحتياطي لبترول الشرق الأوسط الأكثر إضطراباً وعدم استقرار.

٤) وأخيراً التأثير المحتمل على إقليم البحيرات جنوباً حيث التمركز الإسرائيلي وصراع مياه النيل وصراع المعادن.

إن عدم الإستقرار في كردفان الوسيطة - وفي قلب الوسط السوداني – حتماً سينعكس بكل تلك الدلالات المخيفة على بقية أجزاء الوطن.

إحتضار جنوب كردفان.... الأب فيليب عباس غبوش... ذكريات و مذاكرات

رأيت أن أختتم هذا الفصل بهذا العنوان تمجيداً وتخليداً لرجل عمل من أجل بلاده، وأهله، وأن خير خاتمة أن نسترجع ونؤرخ لمثل هؤلاء الرجال، في وقت تمضي فيه بلادنا حثيثاً صوب التمزق. ويقيني إن هذا التمزق لم يكن من رؤى وأحلام الأب فليب عباش غبوش التي ناضل وقاتل من أجل وطن عادل لأبنائه على مدى نصف قرن من الزمان.

إن مدخلنا للحديث عن جنوب كردفان لايمكن له أبداً أن يتجاوز جبال النوبة وإسهامات أبنائها في عملية البناء الوطني في السودان، ولا يمكن لأي كاتب أو مؤرخ أن يمر دون ذكر أسم القس الأب فليب عباس غبوش. وعندما تستحتضرني رؤية ما هو مقبل، تقفز في ذهني صورة الأب فليب، وهنا أقف لكي أسطر كلمات علها تفي بحق الرجل وتارخه وإسهاماته في بلادنا. والتي هي كلمات تتنزل وتتمدد لتشمل كل قومية النوبة الراسخة في التاريخ والباذخة في العطاء فيه.

إسمه بالكامل هو فيليب عباس غبوش آدم، والده كان جندياً برتبة جاويش في قوة دفاع السودان، وهو مولود لأم وأب مسلمين، وقد تم تعميد الأب فيليب عباس غبوش وهو عند التاسعة من عمره على يد مبشرة إنجليزية في منطقة سلارا بجبال النوبة تعرف بإسم وينثروب *winthrope*، أو هكذا تقول الوثائق والتقارير عن حياة الرجل[٩٦].

ينتمي الأب فيليب عباس غبوش إلى قومية النوبة، ومن أحد فروعها الأساسية والكبرى التي تعرف بـ(النيمانج) أو (الأما)، والتي تقطن في الأجزاء الشمالية من جبال النوبة بجنوب كردفان غرب مدينة الدلنج التي إحتضنت يوماً (ما) معهد التربية بالدلنج الذي تأسس عام ١٩٤٨م صنواً لمعهد التربية ببخت الرضا ومعهد التربية بشندي وغيرها، إلى أن أصبح جامعة الدلنج في بداية التسعينيات. أسهمت قبيلة النيمانج ـ

٩٦-الدكتور حامد البشير إبراهيم، السياسات الزراعية، التنمية الريفية و التطور السياسي، جبال النوبة، رسالة دكتوراه،جتمعة كونكتكت الامريكية،١٩٨٨(غير منشورة).

كغيرها من قبائل النوبة الأخرى ـ إسهاماً فاعلاً في مناهضة الإستعمار الإنجليزي في المنطقة خلال الثلاثة عقود الاولى التي أعقبت سقوط الدولة المهدية في ١٨٩٩. وقد إستمرت مقاومة النوبة والعرب في جبال النوبة حتى عام ١٩٣٠م حتى وصفهم الإنجليز بالقبائل الجبلية المشاكسة. كانت ثورات النيمانج ـ بالإضافة لثورة الفكي علي الميراوي وغيرها ـ تعتبر من أهم حلقات المقاومة الوطنية في جبال النوبة. وقد كان من أهمها على الإطلاق في الجبال الشمالية ثورة السلطان عجبنا الشهيرة ١٩١٣، والتي أبلت فيها قبيلة النيمانج تحت قيادة قائدها البطل السلطان عجبنا بلاءاً حسناً الى أن تم القبض عليه وحوكم بالإعدام شنقاً حتى الموت في عام ١٩١٧.

ومن القصص الخالدة التي تحكي عن السلطان عجبنا كما تقول الوثائق الإنجليزية في جبال النوبة: "بأن سأله من أوكل اليه إعدامه أمام جمع كبير من قبائل النوبة والعرب أحضروا (عنوة) لمشاهدة الإعدام (علّ ذلك يطفئ جزوة الثورة المتقدة فيهم جميعاً) وذلك عملاً بنظرية (دُق القُراف خلَّي الجمل يخاف) كما يُقال في كردفان، فسأله قائلاً: ما هي أمنيتك الأخيرة قبل الموت(؟)، قال له أمنيتي ان أموت رمياً بالرصاص لاشنقاً بالحبل، لأننا هنا نقتل الكلاب (السعرانة) بالحبل أما الرجال فيقتلون بالرصاص". وليتهم لم يقتلوه إذ حالما تولت قيادة الجيوش من الشباب النوبي المتمرد والثائر إبنته المعروفة باسم مندي، والتي وثق نضالها في شعر رصين الأستاذ محمد عثمان الحّلاج الكاتب والصحفي والمسرحي المشهور في كردفان(من أبناء الجعليين الذين خالطوا الحمر والمسيرية)، وقد مجّدها التراث الشفاهي في المنطقة بأنها المرأة الحديدية التي قادت جيوش والدها القتيل، وحاربت الإنجليز ببسالة نادرة إلى أن قُطعت عن جنودها إمدادات الطعام وهم محصنون في الجبال. وقد إبتدعت مندي الموسيقى الحماسية (والجلالات) التي شكّلت فيما بعد المارشات الأساسية للجيش السوداني بعد الإستقلال، كما وثق لذلك الموسيقار والباحث الراحل جمعة جابر (من أبناء المسيرية).

الراحل فيليب عباس غبوش ينتمي لحجر السلطان (عجبنا[٩٧])، وهو سليل ذلك الزخم الزاخر من التاريخ الناصع والتراث البطولي في منطقة جبال النوبة عامة ووسط قبيلة النيمانج خاصة. قبيلة النيمانج

٩٧- الشهيدة عوضية عجبنا هي حفيدة لذلك الجد. وقد قتلت رمياً برصاص الشرطة في الديم (الخرطوم) في العام ٢٠١٣م أمام منزلها. أدين الضابط الذي قتلها بالإعدام للقتل العمد ثم تمت مراجعة الحكم للقتل غير العمد.

التي ينتمي إليها الأب فيليب غبوش من القبائل التي قدمت الكثيرين من نخب وصفوة النوبة الذين أسهموا في شتى المجالات الحياتية الحديثة في جبال النوبة (الوطن الصغير) وفي وطنهم الكبير، ومنهم على سبيل المثال للحصر (الملك كنده كربوس ملك قبيلة النيمانج ووالد الملك حسن كنده كربوس (خريج الآداب جامعة الخرطوم في الستينيات) والذي أصبح لاحقاً محافظاً لمحافظة جنوب كردفان في حقبة الثمانينات)، ومن القصص المؤثرة والخالدة التي تحكي عن الملك كنده كربوس أنه في خلال الفترة الإستعمارية وبعد تخليه عن العمل العسكري وتعيينه مكاً على أهله أظهر الملك كنده كربوس (خلال الأربعينيات) قدراً كبيراً من التعاطف والدعم للعمل الدعوي الإسلامي، ولاحقاً إستضاف الداعية الإسلامي المشهور الشيخ محمد الأمين القرشي[٩٨] في جبال النوبة، والتي تقول الوثائق إنه أقام فيها بعض الوقت في قرية كرمتي وأقام فيها مسجداً ومسيداً، وقد تتلمذ على يديه كثير من الأطفال الذين أصبح لهم شان عظيم في جبال النوبة وفي السودان. ومن هؤلاء التلاميذ المرحوم الدكتور عباس شاشا موسى المحاضر بشعبة الجغرافيا جامعة الخرطوم، والذي أصبح لاحقاً مسؤولاً عن وحدة التعريب بجامعة الخرطوم. والقصة الخالدة التي تحكي عن الملك كنده كربوس مك قبيلة النيمانج مفادها: إنه في يوم من الأيام إستدعى المفتش الإنجليزي لمركز االدلنج الملك كنده كربوس ونقل له عدم إرتياح السلطات المحلية لدعم الملك للتبشير للإسلام، إذ أن منصبه كمك وكرجل إداري أهلي يحتِّم عليه لزوم الحياد، فكان رد الملك كنده كربوس: "ولكني لم ألاحظ ذلك الحياد في الإداريين الانجليز وهم يدعمون الكنيسة والتبشير الكنسي في الجبال". وقد أصر على ذلك حتى لو أدى ذلك الى الإطاحة بمنصبه الرفيع كمك لقبيلة النيمانج، حينما ذكرت تلك القصة للأب فيليب ضحك وقال معلقاً: "نحن النوبة إن مسكنا الاسلام بنجوِّده وإن مسكنا المسيحية بنجوِّدها برضو".

ومن الشخصيات والنخب الفاعلة من أبناء النيمانج البرلماني المشهور (في أول برلمان سوداني) السيد نصر الله صارمين (عن حزب الامة) والد الأستاذ محمد والأستاذ عبدالله نصر الله الشرطي والباحث الإجتماعي الذي أُحيل للمعاش وهو في العقد الرابع من العمر (وذلك لصالح الوطن العام) (!) والأمير الحالي للنيمانج (لقد تم تحويل اللقب من مك الى أمير لضرورات التأصيل الإداري فيما يبدو)، السيد رمضان طيارة، والبروفيسور والأكاديمي اللامع المهندس الأمين حمودة رئيس إتحاد عام جبال النوبة ونائب رئيس الحزب

٩٨-الشيخ محمد الأمين القرشي عمل قاضياً قبل أن يتفرغ للعمل الإسلامي الدعوي وهو من منطقة الحلاوين في الجزيرة.

القومي السوداني والوزير السابق للسياحة السيد أمين بشير فلين والسيد إبراهيم نايل إيدام عضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ (سابقاً) والبروفيسور هنود أبيا كدوف (بالجامعة الإسلامية بماليزيا) والإقتصادي الكبير الأستاذ محمد شاشا موسى والفريق شرطة المرحوم عوض سلاطين والإقتصادي إسماعيل الراحل، وغيرهم من الكثير ممن لا يسع المجال لذكرهم. وكذلك جمع غفير من الأساتذة الأجلاء ومعلمي الأجيال حيث تحضرني الذاكرة بأستاذي النبيل أندل النوبي و الأستاذة جولي أرقوف وعدد كبير من النخب والصفوة الذين أسهموا في شتى مجالات الحياة الحضرية والريفية على المستوى المحلي والقومي. فالعزاء لكل أهلنا النيمانج والنوبة والعرب في الإقليم في فقدهم الكبير وفي فقد المنطقة وجنوب كردفان والسودان. ربما قارب عمر الأب فيليب التسعين عاماً أو أقل من ذلك بقليل عند وفاته.

تعرفت لأول مرة على الأب فيليب عباس غبوش عام ١٩٨٥م وكنت حينها طالب دراسات عليا بالولايات المتحدة الأمريكية وأعد بحثاً لنيل الدكتوراة عن التنمية والتطور السياسي في جبال النوبة. عند عودتي للسودان لجمع البيانات كانت أولى خطواتي أن ذهبت إليه في منزله العامر بحي البوستة في أم درمان بصحبة إبنة عمه الطالبة بالاحفاد آنذاك، الأستاذة فاطمة جبريل المقيمة بإنجلترا حالياً. وقد رحب بي أيما ترحيب وغمرته سعادة لامحدودة من طبيعة البحث ومن محاولتي للتوثيق للتحول السياسي في جزء عزيز من الوطن هو جبال النوبة، وكان حتى ذلك الوقت المصدر الأساسي للمعلومات هو التقارير التي كتبها المفتشون الإنجليز ورجال قلم المخابرات أو كتابات الأنثروبولوجيين وعلماء الآثار من أمثال آركل وآخرين. وربما كان سبب سعادته ايضاً ليس لدوره الفاعل ـ مع آخرين فحسب ـ في تلك الحقبة من تاريخ النوبة وتاريخ السودان، لكن لأهمية التوثيق لحراك سياسي مهم في ذلك الجزء من الوطن، وبدلالاته المهمة على الحراك الصاخب في جنوب السودان، وربما له ما بعده على مجمل التداعيات في السودان كما أثبتت الأيام بعد ذلك، خاصة خلال حقب الثمانينيات والتسعينيات وحتى هذه اللحظات التي مازالت تتكشف فيها الأحداث وتتوالد التطورات والله وحده يعلم بما ستؤول إليه الأمور بعد عقد من الزمان.

كان الأب فيليب عباس غبوش ذو نظرة بعيدة تجاه المستقبل، وبالطبع كان كثيراً ما يسترشد بالتاريخ أيضاً. وكثيراً ـ كما وثقت ذلك في دراساتي ـ يقتفي أثر مارتن لوثر كنج قائد حركة الحقوق المدنية

في الولايات المتحدة الامريكية، وكان يعتبر إن إتحاد عام جبال النوبة ـ والذي إشتمل على قيادات عربية ومسلمة فاعلة فيه ـ تنظيم مطلبي غايته تحقيق المشاركة الفاعلة والإقتسام العادل لموارد البلاد السياسية والإقتصادية، مع تثبيت حق (الأقليات) في قضايا الهوية وإستيعاب التنوع وإحترامه إن كان مليّاً أو اثنياً. وإن ما أصاب فيليب من إتهام بالعنصرية، مفهوم في إطار تداعيات الصراع حول السلطة من المركز الذي لم يعدل في حكمه على أطرافه حتى ثارت عليه، ولو تمت الإستجابة الدستورية للحركات المطلبية التي ظهرت في الستينيات مثل إتحاد عام جبال النوبة ومؤتمر البجا وجبهة نهضة دارفور، لكنا قد جنبنا الوطن نزيف الدم الغالي الذي سال أنهاراً في جبال النوبة وفي دارفور وفي الشرق وفي النيل الأزرق. لكن لأن الأنظمة الشمولية إعتادت أن تعمل على نظام رزق اليوم باليوم، فقد أضحت متبلدة في التفكير القومي الإستراتيجي الذي يحفظ الوطن، وظلت فقط مهمومة بأزمة الشرعية المفقودة وبما يحفظ كراسي الحكم التي يجلس عليها الحكام.

لقد كثر ترددي على منزل السيد فيليب غبوش خلال العامين ١٩٨٥م – ١٩٨٦ بقصد جمع البيانات، خاصة عن فترة الستينيات التي لمع فيها نجمه كأحد القادة التاريخيين الذين أسسوا إتحاد عام جبال النوبة بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤. هنالك عدة صور ظلت منحوتة في ذاكرتي بشدة حينما كنت أتردد على منزل السيد فيليب غبوش وأنا أتعرف عليه عن قرب أيضاً:

أولاً: إن السيد غبوش وبالرغم من أنه زعيم سياسي لامع وذائع الصيت وعضو برلماني سابق ومتهم (كبير) ولمرات عديدة بمحاولات "إنقلابية" وصفت في حينها بـ(العنصرية)، رغم كل ذلك؛ فإن هذا الزعيم الأسطوري يقيم في منزل جالوص عتيق يغلب عليه البؤس قبل التواضع. ولاحقاً عرفت منه أنه يقيم فيه بالإيجار(!!). وأغلب الظن أن فيليب حتى مماته ربما لم يمتلك منزلاً في الوطن الذي أضحى أحد رموزه حياً وميتاً. لقد كان فيليب غبوش بالطبع نموذجاً للسياسي العفيف، والعصامي المرتبط بجماهيره والمتأسى بأنماط حياتهم. لقد كان من نمط القادة الأوآئل بعد الإستقلال أمثال المرحوم أمين التوم الذي كان أول وزير للحكومة المحلية ومات في منزله المتواضع في أم درمان الذي يشبه عامة منازل أهل البلد في ذلك الوقت.

ثانياً:كان كلما حضرت إلى منزل السيد فيليب أجده يعج بالضيوف والزوار والطلاب المقيمين بالمنزل بصورة

مستديمة، وبعد عدة زيارات نمت بيننا درجة عالية من الصداقة والإلفة والتقدير المشترك، مما جعله يغمرني في كثير من الأحيان بقفشاته الجميلة والتي تعبر عن ذكاء (نقدي) حاد وقدر كبير من الدعابة. كما كان عاطفياً لدرجة عالية، إذ كثيراً ما غلبت عليه الدموع أمام جماهيره التي كان يحسن دغدغة عواطفها.

ثالثاً: إستكمالاً لحوار لم يكتمل دعاني الراحل فيليب غبوش في يوم من الأيام لتناول إفطار رمضان في منزله في ذلك العام ١٩٨٦م وقد كانت دهشتي عظيمة في باديء الأمر، خاصة وإن تكون الدعوة الرمضانية من قس كبير وفي منزله، وبعيداً من الرتوش السياسية التي تقتضي ذلك في إطار العلاقات الرسمية أحياناً بين الكنيسة والدولة. وإنتابني شعور لبعض الوقت إن الدعوة ربما تكون معدة لي خصيصاً، ولكن سرعان ما إستدركت بأن التركيبة الديمغرافية والملية في حوش الأب فيليب يغلب عليها المسلمون أكثر من المسيحيين. في الحقيقة إن بعض أبناء عمومته وأبناء وبنات أهله الذين يشرف عليهم في التعليم ويدعمهم وضيوفه، أغلبهم مسلمون، وإن المسيحيين فقط هو وزوجته وأولاده يعقوب ويوسف وإبنته سارة (التي درست في الأحفاد أيضاً فيما أذكر). ذهبت إلى المنزل ووجدت الإفطار الرمضاني معداً بكل ما لذ وطاب، وجلسنا حول المائدة أرضاً مع الراحل فيليب غبوش وكذلك أقاربه المسلمون وغير المسلمين. لقد كانت لحظة نادرة في تفعيل التنوع تشكّلت في الذاكرة كلوحة فنية رائعة تعبّر عن قبول الإختلاف في الحياة اليومية في أروع صوره. كان الأب فيليب غبوش رجلاً كبير القلب والعقل، وكان مستوعباً للتنوع والإختلاف بصورة حضارية ناضجة، ولم يكن الأب فيليب غبوش عنصرياً ـ كما أشيع.

درس القس فيليب عباس غبوش علم اللاهوت في جوبا (قبل الإستقلال بكثير) وفي كنيسة أم درمان. وأيضاً نال بعض التدريب اللاهوتي ربما في شرق إفريقيا. لم يدرس الأب فيليب في كلية غردون التذكارية كما ذكر لي في إحدى المقابلات والتي زاد فيها قائلاً : "عند الاستقلال في ١٩٥٦م لم يكن هناك واحد من النوبة أو العرب المحليين في جنوب كردفان قد تخرج في كلية غردون، وبالتالي لم يحتل أي واحد منهما منصباً في السودنة". وفي الحقيقة من التسعمائة ٩٠٠ وظيفة التي تمت سودنتها في ١٩٥٢ – ١٩٥٦، هناك ست وظائف إحتلها جنوبيون، أما بقية الوظائف فكانت من نصيب السودان النيلي (الشمال والوسط). لقد كانت السودنة تعني إستراتيجية الإبدال والإحلال التي صاحبت الإستقلال في عمليات بناء الدولة والقطاع

الخدمي الحديث في السودان. كانت منطقة جبال النوبة (جنوب كردفان) ضحية لسياسة المناطق المقفولة التي بدأت منذ العام ١٩٢٥ تقريباً إلى العام ١٩٤٧ عندما تم إلغاء سياسة الجنوب *southern policy* وسياسة النوبة *Nuba policy*. وكان ذلك عملياً في مؤتمر جوبا ١٩٤٧ والذي إختار على ضوئه الجنوب الوحدة مع الشمال، شريطة تنفيذ ترتيبات الحكم الفيدرالي للجنوب. لاحقاً تم التنكر لذلك الإتفاق مما قاد لحرب ١٩٥٥م والتي كانت إعلاناً للتمرد وللحرب الأهلية الطويلة التي إستمرت ـ بهدنة مؤقتة ١٩٧٢ – ١٩٨٣ ـ لمدى نصف قرن من الزمان، مات فيها ما لا يقل عن نصف المليون نسمة وهجر أكثر من مليون آخر أوطانهم. في عام ١٩٤٨ وتزامناً مع الحركة الوطنية وحركات وتنظيمات الخريجين، ظهر إلى حيز الوجود التنظيم السري بإسم الكتلة السوداء *Black Block* الداعي إلى إنصاف الحقوق المدنية لبعض المجموعات الإثنية من (السكان الأصليين)، خاصة النوبة والإثنيات الجنوبية وغيرهم. كان التنظيم بقيادة الدكتور أحمد أدهم الطبيب المشهور صاحب العيادة القديمة القابعة عند مدخل كبري الحرية من الناحية الجنوبية. تنظيم الكتلة السوداء بذل جهداً كبيراً لإختراق البنية التقليدية في جبال النوبة لكن دون نجاح يذكر، إذ تفرق ولاء قيادات النوبة التقليدية (الإدارة الأهلية) بين الولاء للحركة الاستقلالية وأنصار الوحدة مع مصر (الإتحاديون بألوانهم المختلفة). كانت الطبقة الوسطى من أبناء النوبة صغيرة للغاية إن لم تكن معدومة وغير ذات تأثير يذكر. وذلك لقلة المدارس التي كانت تخرج صغار الموظفين في الإقليم وبعض منها قد أقعدت بها الدراسة باللهجات المحلية والتي لم تؤهلها لشغل وظيفة عامة في الدولة أو في القطاع الخدمي. وهناك ما يشير في التقارير الإستخباراتية إلى الدعم المصري لهذا التنظيم طالما أن بعض الفاعلين فيه الذين أتوا للجبال في بداية الخمسينيات لتجنيد الشباب كانوا من خريجي الأزهر الشريف بمصر. ولكن قرائن الأحوال ومنطق الأشياء يشير بخلاف ذلك طالما أن التنظيم كان مناوئاً للحركة الاستقلالية ويشكك في إمكانية ″الإستحواذ″ عند الإستقلال وعزل الآخرين خاصة الكيانات الإفريقية في السودان. بل أن تنظيم الكتلة السوداء كان يقول في أحد شعاراته ″بأن خروج الإنجليز المبكر ربما عنى بالنسبة للكيانات الإفريقية إستبدال إستعمار بإستعمار آخر″. كانت الدعوة الصريحة (والمبطنة أيضاً)، ربما إشتملت على ضرورة بقاء الإنجليز بعض الوقت ريثما تتم الإجراءات والخطوات الكفيلة بإستقواء العناصر الإفريقية في السودان حتى يتم الإنتفاع ـ على قدم وساق ـ

من الإستقلال بواسطة كل إثنيات السودان دون إستحواذ فئة على حساب أخرى ودون إقصاء. في أغلب الظن كان الأب فيليب عباس غبوش أحد النشطاء في تنظيم الكتلة السوداء وإن لم أستوثق من الوثائق أو إستفسره في ذلك الأمر. وإن لم تخني الذاكرة فإن الأب فيليب قد أشار في إحدى المقابلات بذلك. وربما كان ذلك في السنوات اللاحقة قبيل الإستقلال بقليل بعد ١٩٥٠. وعلى العموم تلك صفحة قد طوتها تدافعات الأحداث والتطورات السياسية التي صاحبته والزخم السياسي الصاخب لتكوين الأحزاب السياسية ومؤتمرات الخريجين، والتي غلبت على غيرها من الأحداث. وعملياً تضاءل نفوذ الكتلة السوداء وربما ماتت تنظيمياً وسريرياً، لكن في الغالب بقيت جذوتها (ممثلة في الوعي المنتج لها) متقدة في نفوس وعقول وقلوب معتنقيها، لتبرز إلى حيز الوجود ولو بعد حين. إن الحركات السياسية المدفوعة بالظلم، والمسنودة بالوعي مثل طائر العنقاء الأسطوري تنبعث فيه الحياة كلما ظنه الناس قد مات. تحيا بحياة الظروف الباعثة لها وذلك منطق التاريخ وسننه كما قال إبن خلدون في مقدمته الراسخة في علم الإجتماع والسياسة الإجتماعية.

كانت فترة الخمسينيات قد شهدت ميلاد الوطن السوداني الحر المستقل وتولى الأمور الوطنية بواسطة النخبة الوطنية التي أتت للحكم. كان النوبة جزءاً من ذلك الحراك، حيث شارك بعض منهم في أول برلمان عن حزبي الأمة والإتحادي الديموقراطي. وكان الأب فيليب خلال الستينيات قد إنتظم مع غيره من الكوادر الأولى من المنتمين للطبقة الوسطى من أبناء جبال النوبة في حراك آخر موازٍ في المنطقة آنذاك متخذاً شكل الروابط والتنظيمات الإقليمية مثل: رابطة الدلنج، رابطة كادقلي، ورابطة جبال النوبة. وبعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م تجمعت وتوحدت هذه الروابط في جسم واحد أُطلق عليه إسم (إتحاد جبال النوبة) والذي كان الأب فيليب من الشخصيات المحورية الفاعلة في ميلاده ونشأته وتطوره كما سنرى في سفر هذا الرجل الذي أحب أهله وأفنى حياته في الدفاع عنهم وعن قضاياهم العادلة في التنمية والشراكة القومية والإدماج في البناء القومي الكلي.

في عام ١٩٦٤ تم تكوين إتحاد جبال النوبة والذي أضيفت إلى إسمه كلمة (عام) في ١٩٦٥م في مؤتمر التنظيم الثاني بكادقلي. وذلك بعد النقد الذي وجّه للحزب الوليد، وإتهامه بإقصاء الآخر الإثني في المنطقة (العرب)، فأصبح (إتحاد عام جبال النوبة) وانضم إليه ناظر الرواوقة (الحوازمة) سعيد حامد اللكة وآخرون

من أعيان الحوازمة مثل أحمد الزبير النعمة من دار نعيلة. لقد خاض الحزب الجديد أول انتخابات له عام ١٩٦٥ وفاز بثمانية مقاعد فى البرلمان شغلها السيد فيليب عباس غبوش والسيد زكريا إسماعيل والسيد أحمد الزبير النعمة والسيد قمر حسين رحمة والسيد بحر كريا الرضى وغيرهم. تلك كانت هى الفترة التى لمع فيها إسم فيليب عباس غبوش وأثير حوله غباراً كثيفاً من النقد والحوار والجدل. لقد كان عند الكثيرين شخصية مثيرة للجدل خاصة لكونه مسيحي والباعث الجديد لقومية النوبة في فترة ما بعد الإستقلال، مما أثار خوفاً كبيراً عند الكثيرين على مستقبل الإسلام في جبال النوبة خاصة وهو الإقليم المجاور للجنوب الذي يخوض حرباً ضد الشمال بسبب غياب التنمية والمشاركة السياسية وبسبب الهوية أيضاً[٩٩]. كانت تحركات الأب فيليب داخل البرلمان وخارجه قد أظهرت قدراً كبيراً من التقارب بينه والسياسيين الجنوبيين. وكان بلا شك يسعى جهده للربط فكرياً ووظيفياً وحركياً بين قضية النوبة (وجبال النوبة) وقضية الجنوب حتى يكتسب حراكه السياسي زخماً أكثر كثافة وأكثر فاعلية (عالمياً وإقليمياً ومحلياً) ليتمكن من تحقيق بعض المكاسب السياسية من جراء ذلك للنوبة وللإقليم. ربما رأى الأب فيليب في الدين (المسيحية) عاملاً لذلك التقارب المنشود مع الجنوب، أو في التقارب الإثني (حيث على الأقل كلاهما) لاينتميان إلى عروبة أهل السودان، أو في التقارب الجغرافي، أو لكون كلاهما أقلية (بمقاييس الحرمان من مصادر القوة والنفوذ) لا بالمقاييس العددية. وبالطبع كسياسي تحرك القس فيليب في إطار المتاح أمامه من الفرص، بإعتبار أن الأحداث السياسية يجب أن تُفسّر في إطار تاريخيتها وزمانها ومكانها حتى تكتسب معناها الموضوعي ومشروعيتها وتبريراتها في رأي الفاعلين فيها، وفي رأي المراقبين لها أيضاً. ولكن سببت تلك التحركات والإستراتيجيات (التقارب مع الجنوب) الكثير من المتاعب والصعاب للأب فيليب غبوش، إذ حالما أدت إلى إنشقاق حزبه الوليد وقد إنضم بعض نواب حزبه إلى حزب الأمة (زكريا إسماعيل، قمر حسن رحمة وأحمد الزبير النعمة وآخرين)، وبقى الجزء الآخر من العضوية تحت إسم (جناح فيليب)، الذي ربما شمله هو وبحر كريا الرضي وآخر. في عام ١٩٦٧م كانت إحدى القضايا المحورية التي نالت (معظم) إهتمام إتحاد عام جبال النوبة في البرلمان وإهتمام العضو (الأكثر جدلاً) الأب فيليب عباس (وهو يرتدي طاقيته المميزة المصنوعة من جلد النمر إمعاناً في إظهار الهوية الإفريقية) هي موضوع ضريبة الدقنية والتي تفرض على الإنسان لشخصه (على الرأس). وكانت تلك

٩٩-الآن أصبح إقليم جبال النوبة (مع غيره من أقاليم الهامش) يمثل الجنوب الجديد بعد إنفصال الجنوب القديم عن السودان.

الضريبة (منذ أيام الفترة الإستعمارية) تخص النوبة دون غيرهم من إثنيات المنطقة وذلك بإفتراض أن البقارة (الحوازمة والمسيرية أولاد حميد) يدفعون ضريبة القطعان (لكونهم مربي ماشية) وأن الجلابة يدفعون ضريبة التجارة (الأرباح). أما النوبة فكان عليهم دفع ضريبة الدقنية وذلك لغياب القاعدة الاقتصادية التي تفرض عليها الضريبة، أو هكذا كان إفتراض المشرِّع الذي رأى أن الزراعة عند النوبة كانت إعاشية وأن الإقتصاد عندهم كان إكتفائياً بلا فائض تجاري يتيح فرض الضريبة عليه. ولكن ذلك المنطق يضعفه ولوج النوبة زراعة القطن تحت مظلة مؤسسة جبال النوبة الزراعية. وعلى كل حال لقد إعتبرت الصفوة السياسية النوبية الصاعدة تلك الضريبة كدلالة على التمييز (الإثني) ضد النوبة ، زائداً أنها دلالياً مهينة ومذلة للكرامة النوبية والتي لم تلن عزيمتها رغم السحق الإستعماري القاهر لإرادتها العسكرية في ثورات الفكي علي الميراوي وثورة السلطان عجبنا وثورة تلودي وتلشي وتيمين وثورة المندل (عشيرة المرحوم عباس برشم فرح الذي أُغتيل مع حسن حسين عثمان ـ من الجلابة الهوارة في عام ١٩٧٦م). وقد كان السحق الأكبر للنوبة نتاجاً لدورهم الفاعل في ثورة ١٩٢٤م حيث إشتركت في ذلك كتيبة النوبة والتي كانت معزولة على أساس إثني من الكتائب العسكرية الأخرى ومركزها خارج مدينة شندي، وذلك بقصد عزل النوبة من تيار الإسلام والعروبة حتى فاجأهم النوبة بتيار القومية السودانية العارم في ثورة ١٩٢٤م بقيادة علي عبداللطيف و عبدالفضيل ألماظ وآخرين.

إن لم تخني الذاكرة حيث تباعدت المسافة الزمنية بين عام ١٩٨٦ عند لقائي وإستفساري للأب فيليب غبوش والآن، لكن أغلب الظن، أن الشاويش غبوش آدم، والد الأب فيليب عباس (الأول إسم الكنيسة والثاني اسم الميلاد الإسلامي قبل التعميد) كان من ضمن المشاركين في ثورة ١٩٢٤م. لكل ذلك كان شعور النوبة بالكرامة والخيلاء والإباء عالياً وكان إحباطهم عظيماً حينما رأوا الإصرار بعد الإستقلال من الحكومة الوطنية الديموقراطية على الإبقاء على ضريبة الدقنية المهينة لهم والجاحدة لدورهم الوطني ولتاريخهم النضالي الناصع في مقاومة الإستعمار والتي تجرهم خلفاً نحو ماضي كانت تشوبه ذكريات العبودية الكالحة كواحدة من أقسى المتلازمات التي لازمت التاريخ الإنساني. وهي بالطبع محبطة لقدرهم الرفيع أيضاً. في خضم ذلك الإحباط الذي أحاط بالبرلمانيين من إتحاد عام جبال النوبة في سبيل إلغاء ضريبة الدقنية وفي أثناء

إحدى جلسات البرلمان في الفترة ١٩٦٧ – ١٩٦٨ هدد العضو فيليب عباس غبوش بمقولته الشهيرة: "إذا لم يتم إلغاء ضريبة الدقنية فسيعترف النوبة بدولة إسرائيل". وما درى الأب فيليب بأن تلك كانت القشة التي قصمت ظهر حزبه الذي إنشق (قولاً وفعلاً) إلى جناحين واحد له والآخر (الأكبر) عليه. لقد تعمق إنشقاق الحزب نتيجة لتلك التصريحات حتى وصل مرحلة الشقاق والخصام، وفي ذات الوقت قامت الصحافة على الأب فيليب ولم تقعد، وهي ذات الفترة التي ألصق فيها (بعمق) الإتهام بالعنصرية بالأب فيليب، وربما وُصِف بالعمالة أيضاً وبأكثر من ذلك[١٠٠]. ولم يبق في جناح الأب فيليب الكسير (بسبب إسرائيل) غير السيد بحر كريا الرضي (من اطورو/هيبان) وهو مسيحي أيضاً.

زمانياً لقد كان الشعور القومي المناصر لفلسطين المسلوبة عارماً (وما زال بطبيعة الحال)، وكان الجرح العربي والإسلامي غائراً ربما جراء النكسة وهزيمة حزيران القاصمة ١٩٦٧ التي أصابت الوجدان العربي ـ الإسلامي بأكبر صدمة في تاريخ وعيه الجمعي منذ الفتنة الكبرى وموقعة الجمل وإلى الآن.. ولقد كان الأب فيليب هذه المرة هو "الجمل" الذي وقعت عليه تلك الواقعة في السودان. وعلى العموم كانت تلك أحداث للتاريخ وبالطبع لا يمكن فصلها عن إطارها وزمانها. وربما كان إختيار الأب فيليب (لإسرائيل) وللتوقيت هو أن يلمس على ذلك العصب الحساس في الوجدان القومي ليستدر عطف الحكومة والفاعلين فيها أو لإثارتهم وتنبيههم بأهمية الأمر حتى تلغى ضريبة الدقنية على النوبة (كرهاً أو طوعاً) خاصة وأنها تمثل البند الأول في أجندة اتحاد عام جبال النوبة الداعم الأساسي لشرعيته أمام جماهيره خاصة وهو القادم الجديد لأول مشاركة سياسية في البرلمان بعد عشر سنوات من الإستقلال. وتعقب ذلك أجندات أخرى متواضعة لا تتعدى فتح المدارس الأولية (لا تتعدى أصابع اليد الواحدة) وكذلك الشفخانات والقابلات (الدايات) للنساء

١٠٠- غريب جداً أمر تلك المقولة من الأب فليب التي عمرها ٤٤ عاماً وبعدها قد إنفصل الجنوب ونشأت سفارة لإسرائيل فيه وكان من المقرر أن يزور إسرائيل ِفي العام ٢٠١٢م رئيس جنوب السودان ليرد عليه نتنياهو الزيارة بأحسن منها بعد حين. و الآن تجددت الحرب في جبال النوبة من جديد وبذات المطالب السياسية التي تنادي بالمساواة في المشاركة السياسية والعدل الإقتصادي وفوق ذلك الإقرار بالتعددية العادلة في السودان وبالهوية الخاصة لبعض المجموعات منهم النوبة بدلاً من إكراههم على الدخول في ماسورة واحدة هي الهوية العربية الإسلامية. ويبدو أن دولتنا هي دولة المواسير بدءاً بتلك التي دمرت الإقتصاد في دارفور والتي عرفت بسوق المواسير (برعاية السيد كبر) إلى سوق مواسير الثقافة الذي يقوده الرئيس الذي حذر من أي دغمسة في قضايا الهوية والتنوع في السودان بعد إنفصال الجنوب. لقد خاطب الرئيس الشعب السوداني بعيد الإنفصال مباشرة وهو فرحاً» لقد أصبحنا بحمدالله مسلمين وعرب بنسبة ٩٨٪ في السودان بعد إنفصال الجنوب، لقد تحققت الوحدة الوطنية المرجوة .. منذ الآن لا توجد دغمسة في قضايا الهوية والتنوع في السودان. أما نبوءة فيليب المتخفية في مقولته بالإعتراف بإسرائيل فهي تعبر عن ذكاء وفطنة الرجل لتحققها في اقل من نصف قرن في السودان المنفصل: «ذكي تظنه طليقة رأيه.... يريك في يومه ما تراه غداً!.

اللائي أفناهن الموت من جراء الولادة بالحبل. وبالطبع كانت طلبات تصديقات السلاح الناري (الخرطوش) للنخب المحلية من الناخبين تمثل بنداً كبيراً بلا شك. بعد حوالي إثني عشر عاماً من تصريحات فيليب غبوش (الصاعقة) بالإعتراف بإسرائيل هبط أنور السادات رئيس أكبر وأقوى دولة عربية (وذات الفعالية السياسية والدولية الأعظم في المنطقة) هبط في تل أبيب ضيفاً عزيزاً مكَّرماً على حكومة العدو الإسرائيلي. وبارك الرئيس السوداني حينها النميري الزيارة علناً وكذلك إتفاق كامب ديفيد الذي صحبها. إن ممازحة (وربما مكاواة) الأب فيليب غبوش في البرلمان ١٩٦٧ التي أوشكت أن تؤدي بمستقبله السياسي قد نفذها السادات في عام ١٩٧٩ بإمهاره لوثيقة كامب ديفيد التي رفضها جميع العرب (العاربة والمستعربة)، لكن سرعان ما عقدوا الإتفاقيات والصفقات السرية واحدةً تلو الآخر مع دولة العدو الإسرائيلي. وقد أنشأوا أيضاً السفارات ومكاتب الإتصال لذلك. وتبرع النظام الشمولي في السودان آنذاك بالدعم البشري للكيان الصهيوني بترحيل الفلاشا الإثيوبيين إلى إسرائيل (ما يجدر ذكره أن الشيخ حسن الترابي كان وزيراً للخارجية وبعدها وزيراً للعدل والسيد أحمد عبد الرحمن محمد كان وزيراً للداخلية) وأن النظام الشمولي الحالي قد أثير عنه (نيته المبيتة) ومناوراته في ذات الاتجاه الخاص بالتطبيع مع إسرائيل لولا خوفه من الشارع الذي تأبى على الحراك بسبب زيادة أسعار الخبز والوقود وعلى قهر الشمولية المهين للكرامة الشعبية، لكنه ربما تحرك ضد علاقة مشبوهة مع دولة الكيان الصهيوني العنصري. كان فيليب عباس غبوش قائداً عنيداً مثيراً للجدل وإن غلب عليه المزاح الذي له ما بعده. وقد كان ذكياً أيضاً.

في عام ١٩٦٨م إستجاب البرلمان وإستجابت الدولة لمطالب إتحاد عام جبال النوبة وأُلغيت ضريبة الدقنية عن النوبة. ولكن سرعان ما إكتشف إتحاد عام جبال النوبة إن تلك القضية ما هى الا قمة جبل الجليد في هضاب ومرتفعات مشاكل النوبة ومشاكل الإقليم. وأنّ القضية المحورية هى المشاركة العادلة والفاعلة في إقتسام السلطة، وكذلك في مجمل ترتيبات الحكم بين المركز ومحيطه من الأقاليم. وإن الإقليم عموماً كان في حاجة إلى برنامج أشبه ببرنامج مارشال بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا والذي يستهدف ويستنهض كل جوانب الحياة في الإقليم الإقتصادية والخدمية في القطاع الإجتماعي من صحة وتعليم ورعاية إجتماعية. كانت التنمية الموجودة ـ على قلتها ـ لم يتعد دورها تحقيق التحول الأولى في الإندماج التدريجي

للنوبة في ديناميات وحيثيات الإقتصاد القومي عن طريق إنتاج القطن، وولوج أبواب (الحداثة) عن طريق تبني أسس الإقتصاد النقدي الحديث (عبر إنتاج القطن الذي تولت أمره مؤسسة جبال النوبة الزراعية). وكذلك الحال بالنسبة لقبائل البقارة من الحوازمة والمسيرية (والكواهلة) وأولاد حميد الذين يقتسمون الأرض والتاريخ مع أخوانهم النوبة في الإقليم.

كانت تفاصيل العملية السياسية المحلية تحتوي على قدر كبير من الإحباط للسياسي النوبي الحديث وللشباب النوبي الحركي الذي يحس بالتكبيل والتقييد ليس فقط لأن الخطاب السياسي لا يجد أذناً صاغية عند الجماهير البسيطة، لكن لضعف قاعدة الجماهير الإقتصادية حيث حياتهم تقوم على إقتصاد معاشي في تلك السنوات لا يتعدى فيه الإنتاج حاجة الأسرة وما زاد يكون لتغطية نفقات إعادة إنتاج الأفراد اجتماعياً في المجتمع. وأن الحراك السياسي وعمليات التعبئة تحتاج إلى قدر كبير من المال والموارد وهي الأشياء التي كانت في خانة العدم أو (لبن الطير) بالنسبة للقيادات السياسية النابعة من وسط الجماهير النوبية الفقيرة أمثال الأب فيليب غبوش وغيره. إنهم قيادات نبعت من أسفل لأعلى وليس العكس، وكانت تلك نقطة القوة فيهم ومع ذلك كانت تلك الجماهير تنظر إلى هذه القيادات الجديدة نظرة المنقذ أو المهدي أو المسيح الذي يحيل الأحلام إلى واقع معاش بلمح البصر كما كان يفعل المفتش الإنجليزي في المركز. في خلال الفترة ١٩٦٧م وما بعدها حدث تطور سياسي مهم داخل البرلمان كان الأب فيليب مشاركاً فيه وهو تكوين مؤتمر القوى الجديدة والذي شمل: حزب الأمة (جناح الصادق)، جبهة نهضة دارفور (بقيادة أحمد إبراهيم دريج)، مؤتمر البجا، إتحاد عام جبال النوبة (بجناحيه) وربما آخرين لم تسعفني الذاكرة بتذكرهم. وفي أي توثيق لاحق ربما أشير لهذه الفترة أو الحادثة بأنها كانت البداية الجنينية لتكوين الجبهة الإقليمية الإحتجاجية التي تعارف عليها الناس هذه الأيام بإسم قوى الهامش[١٠١]. حتماً أن الحاضر المعاش كانت بداياته الأولى في الماضي، وأن حراك الأطراف ممثلاً في نشأة وقيام وتطور التكوينات والتنظيمات الإقليمية في الستينيات قد مثل بداية لحركة دؤوبة من الإحتجاجات إلى أن أدت إلى التطورات السياسية اللاحقة والتي من بينها: تمدد الحرب الأهلية في جبال النوبة وفي النيل الأزرق وفي شرق السودان وأخيراً في غرب السودان في دارفور، والله وحده يعلم إن كان سيمتد الحريق إلى الجارة المجاورة كردفان الشمالية والتي تحمل في أحشائها كل

١٠١-ما أشبه الليلة بالبارحة حيث إجتمع الهامش مع حزب الأمة في نداء باريس وكذلك نداء السودان ٢٠١٤م

الأسباب الموضوعية والذاتية للإشتعال خاصة في ظل غياب إستعداد المركز لإقتسام السلطة مع الأقاليم على نمط ومنوال إتفاقية نيفاشا التي أضحت معياراً لقسمة السلطة في نظر الأقاليم والقوى الإقليمية المختلفة، وبالطبع هي كذلك.

كانت تجربة مؤتمر القوى الجديدة قد فتحت الآفاق والأذهان لرحاب أكبر للحراك السياسي الجبهوي مع الأقاليم والكيانات ذات التظلمات والإحتجاجات المشابهة لتلك التي رفعها إتحاد عام جبال النوبة. ورغم ذلك لقد كانت فترة الستينيات بالنسبة للأب فيليب هي سنوات التكوين الأولى لكنها كانت مليئة بالإحباطات خاصة تلك التي نتجت من إنشقاق حزبه وتشظيه بسبب راديكاليته أحياناً: التهديد (بالإعتراف بإسرائيل) أو بسبب مواقفه الموالية للحركة السياسية الجنوبية (حركة التمرد كما وُصفت رسمياً)، أو بسبب إنتمائه وتداخله ذو الطابع السياسي أحياناً مع الكنيسة خاصة في الصراع الذي إشتد بينها والدولة في عهد الفريق إبراهيم عبود (الحكم العسكري الأول ١٩٥٨ - ١٩٦٤) وما خلقه ذلك الصراع من شحن وتعبئة لعواطف وإتجاهات الرأي العام، وتصويره للصراع بين الشمال والجنوب بأنه صراع صليبي. حتماً إن الكنيسة لم تقف موقف المتفرج في صراع جنوب السودان، لكن جوهر المشكلة كان وما زال سياسياً لا دينياً. إن الدين والثقافة هما تمظهران ليس إلا لمشكلة سياسية وإقتصادية في الأساس.

الإنجاز الكبير المتمثل في إلغاء ضريبة الدقنية على النوبة لقد فاقه الإنجاز الأكبر بالنسبة للصفوة النوبية ـ رغم الإنشقاق ـ هو بروز كيان سياسي يمثل أحلام وتطلعات ورؤى النوبة لقضاياهم ولطرائق حلها في إطار التعددية السياسية التي إنتظمت البلاد بعد سنوات الحكم العسكري الأول. كان ظهور إتحاد عام جبال النوبة يعتبر إثراءاً للحياة السياسية في المنطقة وفي السودان خاصة من خلال دوره المتفرد في المطالبة بحقوق المواطنين المحليين في الإقليم، ومهما إختلفت التقييمات، إلا أن المحصلة النهائية تشير إلى أن التنوع هو جوهر الحياة السودانية وإنعكاس حقيقي للواقع السوداني، وأن تعدد المنابر السياسية حتماً هو إضافة وليس خصماً على الحراك السياسي والعملية السياسية وعلى مجمل العملية الديمقراطية(١٩٦٩)، وضرورة نضجها ولكن هيهات إذ سرعان ما أجهضها العسكر بقيادة العقيد جعفر نميري، والذي ـ كدأب العسكريين ـ قد حل الأحزاب وأجهز على الديمقراطية وتبعاً لذلك إنصرف الجميع للعمل من تحت الأرض بمن فيهم الأب

فيليب عباس غبوش وتنظيمات النوبة السياسية، والله وحده يعلم إلى ماذا سيقود الحراك السياسي في غياب الأوعية والقنوات الديمقراطية التي أغلقتها الشمولية أو ضيَّقت من مواعينها بديمقراطية زائفة.

أوقف إنقلاب مايو ١٩٦٩م نمو التنظيمات والأحزاب الإقليمية في كنف الديمقراطية والتي كانت تمثل منافذ ومسالك ضرورية للتعبير السياسي وللتطور السياسي الصحي والسلس. وكان من الطبيعي وكنتيجة لذلك أن تتحرك هذه التنظيمات والكيانات السياسية للعمل تحت الارض تأسياً بالحزب الشيوعي ـ والذي لظروف الملاحقات المتكررة قد برع بلا منازع في هذا المضمار ـ وأصبح مدرسة في ذلك يقتفي أثرها الأخرون. التنظيمات الإقليمية كانت جزءاً من نبض الجماهير وتعبيراً عن تفاعلات ودوافع إقتصادية/إجتماعية/ سياسية/تاريخية، لا يمكن كبحها بجرة قلم من عقيد مغامر قرر في لحظة (.....) أن يعيد صياغة الواقع وكتابة تاريخ السودان(!). وكعادة الشمولية فقد أغلقت(الباب) أمام الممارسة السلمية للسياسة، فلجأ الناس الي (الشباك)، وكبديل للمارسة السلمية جنح الناس للعنف والمخاشنة سبيلاً لتبادل السلطة. وكان ذلك مما ميز العمل والحراك السياسي خلال السبعينيات والتي شهدت أيضاً حل الإدارة الاهلية، والتي بدورها أدت الي تغييرات عميقة في واقع جبال النوبة الريفي والتي في ذات الوقت فتحت الباب واسعاً لدور أكثر حيوية للنخب الحضرية، ولبروز التنظيمات السرية (المعتدلة والمتطرفة) وسط الشباب النوبي الذي بدأ يبحث عن قيادة بديلة تُمثِّل التطلعات وترد الإعتبار السياسي للنوبة كما فعل إتحاد عام جبال النوبة في تجربته السياسية القصيرة التي وضع فيها جبال النوبة تحت دائرة الضوء الكثيف والإهتمام القومي في قمة الجهاز التشريعي (البرلمان) والجهاز التنفيذي ايضاً.

وفي ذات الوقت كانت فترة السبعينيات بالنسبة للقس فيليب (وللحركة السياسية النوبية) هي فترة كُمُون تخللها تواصل مع الآخرين من ذوي الأجندات المتشابهة من الشرق والجنوب والغرب الأدنى والأقصى ومن الشمال الأقصى أيضاً، وفي ذات الوقت أدرك القس فيليب وصحبه من القيادة النوبية الجديدة أن النوبة ليسوا كياناً واحداً: بل إنهم شعوب وقبائل شتى، يجمع بينهم التاريخ والمصير المشترك، وتجربة الإقصاء المشتركة (أيضاً)، لكن تفرق بينهم اللهجات وخصوصيات الزمان وكذلك عوامل السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، خاصة في التفاعلات مع الجيران والتأثير في والتأثر بالآخر (العرب)، وما أفرزه ذلك من تبني

رؤى وتصوّرات ونظرات للحياة يمكن أن يطلق عليها لفظ الايديولوجيا.

وكذلك تأثير الجغرافيا وإيكولوجيا المكان التي أنتجت وسط النوبة أنماطاً من التأقلمات والتوليفات الثقافية والمعاشية حتى أصبح بعضهم (بقارة) وأصبح بعضهم (جلابة) وأضحى آخرون مهنيين حسب ما إقتضت الظروف، وذلك بالإضافة لعوامل التمدّين والحداثة، ما ترتب علي إندماجهم في الإقتصاد النقدي، زائداً حركة الإتصالات الدؤوبة التي أضحت إحدى معطيات العولمة منذ الستينات وإن تسارعت خطواتها في الألفية الحادية والعشرين(الإنترنت و المحمول وغيرها.

لكل هذه المتغيرات، فإن الكيان النوبي كغيره قد إكتنفه التغيير، بل والتغيير المتواترصباح مساء، وأصبحت تتجاذب النوبة حسب الحتمية السوسيولوجية إنتماءات أخرى[١٠٢] ربما فاقت أو ضاهت في الأهمية والإشباع النفسي والحضاري الإنتماء للقومية النوبية، لكل هذه الأسباب ولغيرها، كان الأب فيليب (محبطاً مثل أنبياء بني إسرائيل) يرى أن النوبة قد تفرقوا الي شعوب وقبائل يصعب إجتماعهم بسهولة خلف الشعار الذي اقتضته مخاطبة واستنهاض الأنا الجمعي (للنوبة)، وكان ذلك مصدر إحباط كبير للقائد الطموح خلف شعار القومية (الإثنية) لكن كان فيليب وصحبه علي قدر كبير من الذكاء الإستراتيجي والتكتيكي في حراكهم السياسي، وذلك نتيجة لادراكهم عوامل وإتجاهات الحراك في الجسم النوبي الكبير وفي الجسم الإقليمي الذي بدأ يتململ منذ الستينيات من هيمنة المركز وإستئثار نخب الوسط والشمال النيلي بالثروة والسلطة. وفي ذات الوقت أدرك القس فيليب خطر الزج بالمسالة الدينية (المسيحية) في السياسة في جبال النوبة علي المدى المتوسط، وربما علي المدى البعيد، خاصة وأن الإسلام قد أضحى يمثل حركة الثقافة وحركة المجتمع الأقوى والأنشط في الإقليم كنتاج لعمليتي المثاقفة والمساكنة بين النوبة والعرب، وذلك لإنتشار المدارس وحركة

١٠٢- أصبح النوبة كغيرهم مشاركين في الأحزاب السياسية القومية حتى مثل حزب البعث العربي الإشتراكي أو التنظيم الناصري (الذي إنتمي إليه الراحل محمود حسيب من جبل وربي جوار تلودي) وكذلك حزب الأمة والإتحادي الديمقراطي والأخوان المسلمين وأضحوا فاعلين في تنظيمات وتكوينات المجتمع المدني والحركة الرياضية القومية وحركة الأدب والثقافة والحركة النقابية وتنظيمات الضباط الأحرار السرية وذلك كشأن بقية أهل السودان. كل هذا الحراك كان في حقيقته يشئ بالإندياح التدريجي والسلس لقومية النوبة في حركة وديناميكية تعكس تطور المجتمع السوداني الحديث والذي تأبت عليه الشمولية التي رأت في برامج الصياغة وصياغة المجتمع وفق رؤى أيديولوجية لا يمكن تشبيهها بأنها سوى عملية «إدخال للجميع في ماسورة كبيرة «دون إعتبار لخصوصياتهم (من ناحية الطول والعرض) والتي هي رمزية للخصوصيات التاريخية والثقافية. يبدو أن في نهاية المطاف سيخرج الجميع من هذه الماسورة ليتركوا لأصحاب الماسورة ما سورتهم وينصرف كل إلى حاله كما حدث في إنسحاب الجنوب من هذه الماسورة وبقي الغرب والشرق وغيرهما من الرافضين لسياسة «موسرة» الهوية التي تتبعها الحكومة الحالية النافية والناكرة للتعددية الثقافية والغارقة حتى أذنيها في عنصرية الدولة وفي نفي الآخرين.

الأسواق، وحركة الإتصالات ولهجرة النوبة خارج الإقليم الذي كان معزولاً في الحقب السابقة. بل لقد إختارت بعض من النخب النوبية منذ وقت باكر الإنضمام الي معسكر الإسلام السياسي بتصوراته الأممية التي تقول: "إن الأرض يرثها عبادي الصالحون". وإختار آخرون الإنضمام الي معسكر الماركسية الأممي أيضاً برؤيته للصراع الطبقي كماكينة تحرك عجلات التاريخ، وبحتميته التي تقول: "إن الأرض يرثها عبادي المحرومون (البروليتاريا)"، وإختار جزء من النوبة الإنضمام الي تيار القومية العربية (عروبة اللسان والثقافة) التي أسسها ساطع الحُصري، وضخ فيها عبدالناصر ثورية التغيير حتى وجدت أرضاً هبطت عليها في مصر الناصرية ومنها الي السودان والي جبال النوبة في تأكيد لإستمرارية تأثير الأخ الأكبر (مصر) علي السودان وشعوبه و في تأكيد إلى أن الحراك الثقافي والسياسي كالماء لا تحجزه الأحجار والتلال، بل يتخطاها كاسحاً أو متفادياً ليؤكد إنسيابية حركة التاريخ وسننه على عباد الله نوبة كانوا أم غيرهم. وأصبح بعض من الشباب النوبي يردد صباح مساء وبمحض إختياره شعار: "امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة"، ويعمل جهده لتحقيق ذلك الشعار (الطوبائي) علي أرض الواقع من الخليج الي المحيط.

كان القس فيليب يلاحظ ويتابع عن كثب كل هذه التيارات التي تتجاذب أبناء النوبة، دائرته السياسية التي لم تعد حصرية بعد الآن حسبما يقول منطق التغيير وإتجاهات الريح في الإقليم ووسط أهله. كان الرد العملي للقس فيليب هو أن يوسع تدريجياً من الخطاب السياسي وكذلك من الماعون السياسي الذي من شانه أن يجمع الكثيرين من غير النوبة في محاورة المركز وحمله للإصلاح السياسي الذي يحقق العدالة للجميع. كان مسعى قيادة إتحاد عام جبال النوبة هو إستيعاب الآخر في المنطقة حتى ينفوا عن التنظيم صفة الحصرية الإثنية وإقصاء الآخرين. وقد دخل بعض العرب في التنظيم بنية خالصة وربما دخل آخرون بنية إستراتيجية خالصة (أيضاً) ودخل بعض (الجلابة) من العرب المهاجرين من الشمال والوسط ودخل حتى بعض من ذوي الأصول الشامية (حبيب شامي)، ودخل الفلاتة الذين يقتسمون مع غيرهم الأرض والتاريخ في جبال النوبة. ورغم كل ذلك ظل إتحاد عام جبال النوبة تغلب عليه إثنية النوبة بصورة أشبه بالحصرية. لكن في ذات الوقت أصبح القس فيليب يتحول في خطابه تدريجياً من مظالم النوبة الي مظالم المنطقة حتى برزت أمامه الصورة أكثر وضوحاً بالنظر طويلاً الي مجمل البناء السياسي في كلياته في جبال النوبة. هناك الكثيرون

الذين يشبه واقعهم واقع النوبة وواقع الإقليم، وتوسعت مدارك القس فيليب وتفتقت حينما أدرك (القيمة المضافة) للتحالفات (بين المتشابهات). كانت تلك تداعيات وتطورات سياسية خاصة بالنوبة وبالإقليم (جبال النوبة)، وبالطبع بالسودان وبحراكه السياسي سلباً وايجاباً، وفي ذات الوقت كانت تلك التداعيات تمثل إحباطات للسياسي النوبي الصاعد القس فيليب عباس غبوش وصحبه خلال فترة الستينيات وهم يمثلون نبض أهليهم النوبة وإحباطاتهم وطموحاتهم ورؤاهم للمستقبل القابع في رحم الأيام للوطن وللإقليم وللعشيرة (النوبية).

في مايو ١٩٦٩م وكان الإنقلاب العسكري الثاني في البلاد التي لم تكمل العشرين ربيعاً من الإستقلال والحكم الوطني. إن الإنقلابات العسكرية هي وسيلة للتغيير وللحصول علي السلطة بالقوة حتى وإن كان الإنقلاب أبيضاً كما يحلو للإنقلابيين كنيته إستحلاءاً. هل ياترى القفز علي السلطة (بالقوة) والإستحواذ عليها (بالقوة) والإبقاء عليها حصرياً في أيدي قلة (بالقوة)، من شأنه أن يقود إلي إستقرار وطني وإلي سلام إجتماعي(؟). وإلي متى يستمر العمل السياسي السري المناهض للإستحواذ والإستفراد بالسلطة(؟)، وهل سيلجاء الشباب النوبي الذي فقد لتوه كيانه السياسي الصاعد (اتحاد عام جبال النوبة) في عام ١٩٦٩م الي ولوج ساحات العمل السياسي من خلال (سلك براني) كما فعل الاخرون(؟).

إن الإنشقاق التاريخي الذي حدث في إتحاد عام جبال النوبة في عام ١٩٦٧م ترك الجسم النوبي موزع الولاء بين جناحين؛ أحدهما للقس فيليب (وهو الجناح الأضعف)، والآخر (عليه) يقوده السيد قمر حسين رحمة (من عرب تلودي) وزكريا اسماعيل (نوبة ميري) وأحمد الزبير النعمة (من الحوازمة)، وربما ناصرهم من على البعد السيد محمود حسيب (من نوبة ويرني) حتى وهو ضابط عظيم في القوات المسلحة وعضو في تنظيم الضباط الأحرار ويدين بالولاء للناصرية وللقومية العربية، وتلك كانت مدرسة جمال عبدالناصر التي تركت بصماتها في القوات المسلحة السودانية[١٠٣] وأهدت السودان لاحقاً إنقلاب العقيد

١٠٣ - من المؤكد ورغم علاقة الإخاء والجوار والخصوصية التي تربط بين مصر والسودان، إلا أن مصر خلال الستة عقود الأخيرة ترى أن من الخطأ الإستراتيجي أن تترك السودان يتطور سياسياً من خلال خط ديمقراطي تعددي للإعتقاد الخاطئ عند النخبة الحاكمة في مصر بأن نظاماً ديمقراطياً تشاورياً سيقلل من علاقة الهيمنة والتبعية والتي هي ضرورية للجارة مصر بحكم فلسفة الحديقة الخلفية والتأمين الخلفي المرتبط خاصة بقضية مياه النيل. لذلك كان جزء من تأثير ثورة ١٩٥٢ التي أتت بجمال عبدالناصر لحكم مصر على السودان وعلى المنطقة هو تكوين الضباط الأحرار الذي أتى بقادة إنقلاب ١٩٦٩ في السودان وإنقلاب العقيد القذافي في ليبيا (١٩٦٩) وعلى عبدالله صالح في اليمن وكلهم تحولوا إلى أفظع دكتاتوريين في المنطقة مالبثوا إن نستهم بلادهم لتقول من جديد أن ثورة ١٩٥٢ لم تتعدى أن تكون إنقلاباً عسكرياً أيضاً في مصر وفي المنطقة على الديمقراطية مما أخر شعوب المنطقة ومصر الدولة الأكثر حيوية في العالم العربي أكثر من خمسة

جعفر النميري (١٩٦٩). كان كثير من المراقبين يرون أن إنشقاق إتحاد عام جبال النوبة بالصورة التي وصفنا ما هو في الحقيقة إلا صدى وإنعكاس للفوارق التاريخية والثقافية في جبال النوبة ووسط النوبة والتي تقسمهم تبعاً لذلك إلى نوبة شمالية ونوبة جنوبية. وقد أشار كثير من الإداريين الإنجليز إلى ذلك، مبدين إحباطهم من العقبات التي تعترض تأسيس قومية نوبية واحدة خالصة تجمع القبائل النوبية التي فاق عددها الثمانين. ويبدو إن واقع التاريخ والإجتماع في الإقليم قد حال دون التأسيس لتلك الفكرة الطموحة، والتي تبدو للكثيرين بأنها طوباوية *utopian* وعصية على التحقق في أرض الواقع. وكما كان إحباط الإداريين الإنجليز الحريصين على إستنهاض القومية النوبية (في مواجهة صنوها القومية العربية)، كان أيضاً إحباط النشطاء السياسيين من النوبة بعد الإستقلال. وقد أبدى كثير من قادة النوبة وخاصة القس فيليب كثيراً من الإستغراب والإندهاش في الإستعراب (الزائد عن اللزوم) وسط بعض المجموعات النوبية مثل (الأجانج أو الكدر أو الصبي)، أو ساكني الجبال الستة من النوبة (الكدرو، كرورو، كافير، كرتالا، كلدجي، دباتنا) أو (القلفان) أو غيرهم من النوبة المجاورين للكيانات العربية، سواء في تلودي أو في الجبال الغربية التي يقتسمون العيش في سهولها مع المسيرية الزُرُق. وكانت الدهشة أكبر فيما يتعلق بسكان الجبال الشرقية (تقلي) والذين لم يتبنوا يوماً أطروحة القومية النوبية، ولم ينخرطوا ساعة في إتحاد عام جبال النوبة، أو أيٍّ من روابط النوبة التي سبقت تأسيس الإتحاد، وذلك لوعيهم بعدم نوبيتهم (والناس بالطبع مؤتمنون على أعراقهم)، كما يقول الحديث الشريف.

لقد إختار سكان جبال النوبة الشرقية في تقلي الولاء مبكراً للحركة الإتحادية، وظلوا حتى الآن في الحزب الوطني الإتحادي/الاتحادي الديمقراطي... ويبدو أن أهالي تقلي وأسرة المك جيلي الذين إستقبلوا المهدي الكبير وناصروه وآووه في قدير لم يغفروا للمهدية إعدام المك آدم أم دبالو (جدهم الأكبر) في عهد خليفة المهدي، عبدالله التعايشي، طيب الله ثراهما. وعلى الرغم من إن تلك حوادث ـ رغم آلامها ـ تجد تفسيراتها وتبريراتها في كنف التاريخ، وفي أحداثه المتلاطمة كأمواج البحر، والتي أضحت أثراً بعد عين.. لكن حتماً أن أريحية الأنصار الأحفاد تجعلهم يعتذرون عن كل الشظايا (النيران الصديقة) التي أصابت الكثيرين من تدافعات المهدية. ولو عاد التاريخ نفسه لأعيد ترتيب الأحداث بشكل مختلف يرضي الأصدقاء والأعداء..

عقود لتعيد إكتشاف ذاتها في ثورة الشباب في ٢٠١١والتي تلاشت من جديد لتعيد نظاماً عسكرياً في مصر للمرة الثانية .

ولكن هيهات، وأنى للتاريخ أن يعاود الرجوع إلى الوراء.

إن عدم (نوبية) تقلي ذات التاريخ الناصع والتي حكمت أجزاء كثيرة من كردفان، ووقفت صنواً لممالك الفور والسلطنة الزرقاء، قد سببت إحباطاً كبيراً لنشطاء النوبة السياسيين، وخاصة للقس فيليب عباس غبوش، الذي كان يتغني بالقومية النوبية ليل نهار، والتي أضحت عنده حلماً لابد من إدراكه ولو كان الطريق إليه يمر عبر جوبا والتواصل مع الحركة السياسية الجنوبية (أنانيا الأولى والثانية وحزب سانو). ويبدو أن ذلك التمايز في الجسم النوبي خاصة في مدلولاته (نوبة شمالية ـ نوبة جنوبية) قد ألقى بظلاله على التطورات السياسية اللاحقة في جبال النوبة، حتى حينما أصبحت الحركة السياسية النوبية جزءاً أو حليفاً للحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الثمانينيات والتسعينيات في الميدان وفي قاعات التفاوض.

إن التباين الثقافي في جبال النوبة والذي شطرها إلى جزءين (نوبة شمالية ونوبة جنوبية)، كان بمثابة الشوكة التي أقلقلت مضجع الحركة السياسية النوبية وجانب القس فيليب عباس غبوش. ولكن القادة السياسيين ـ بواقعيتهم وبراغماتيتهم المعهودة ـ يستطيعون بناء معابر فوق الجدران السياسية في سبيل تحقيق الأهداف والغايات السياسية الكبرى. وفي أغلب الأحيان فإن الظلم الإجتماعي يجعل المظلومين يمشون نحو بعضهم البعض، متخطين الحواجز الثقافية، وإن عظمت. وهذا تحديداً ما حدث ـ ولو لحظياً ـ في الحركة السياسية النوبية، والتي نجحت لبعض الوقت في لم الشمل النوبي، ولكنها توقفت دون أن تبني هدفاً أكبر تلتقي فيه كل إثنيات المنطقة، لتبعد عن ذاتها صفة الحصرية الإثنية التي إقتصر عليها جلبابها السياسي وتمددت (قدر لحافها) وتركت الآخرين (العرب) لجلبابهم (جناح أم جكو) وللحافهم (الدرنقل)، في حين تم الإبقاء على الحاجز (المتخيل) بين النوبة والعرب طالما خدم ذلك مصالح بعض النخب التي حرمها الله (لحكمة ما) من سعة الأفق وبسطة الخيال المبدع. وإن ذلك الحائط الوهمي بين النوبة والعرب كان وما زال، مصدر الإحباط لكل مشروع قومي ناضج في المنطقة يسعى لخلق التقارب بين المجموعتين حول أجندة وبرامج، لا حول قبائل ولغات وثقافات... وما درى الجميع إن الدولة الحالية (التي يغلب علها الطابع الإثني ــ الجهوي) هي المستفيد الأول من ذلك الحائط العازل، وهي التي تسعى لتعميقه لأغراض سياسية وقتية (فانية).

وعلى العموم فإن إنشقاق إتحاد عام جبال النوبة قد سبب جرحاً عميقاً للقس فيليب عباس غبوش الذي لم يستكن لآلام الجرح ولآثار الإحباط، وذلك شأن القادة الكبار الذين يتأسون بسيرة العظماء في الصبر على عناء التغيير وظلم الأقربين ومناهضة العقبات الثقافية والتاريخية. ويقيني إن القس فيليب سرعان ما أعاد قراءة الخارطة السكانية والثقافية لأهله النوبة ولإخوته الشركاء في الماء والأرض والكلأ من قبائل البقارة، إن جبال النوبة هي قوس قزح وهي خليط سكاني أنتجته عشرات القرون من الهجرات. وأن النوبة ليست إثنية أو عرقية صرفة، بل جماعة تكوينية متنوعة مثل غيرها من الجماعات السودانية وحّدت بينها الثقافة والجغرافيا، وفوق ذلك وحّد بينها الظلم التاريخي الذي إقتسمته إثنيات النوبة المختلفة خلال حقب تاريخية طويلة كان أفظعها فترة التركية التي حررت شهادة إستباحة للإقليم ولأهله في سعي الخديوي المحموم والمتعطش للرجال الأقوياء الأشداء ليشد بهم عضد الإمبراطورية العثمانية المتهالكة التي كانت تتناوشها الدول الأوروبية، وتكيل لها الصفعات يميناً ويساراً. لقد دفع النوبة الثمن غالياً من خلال حملات الإسترقاق المنظمة التي أفرغت الإقليم من كثير من شباب النوبة بصورة بشعة، وما زالت تلك الأحداث لم تجد حظها من التدوين والتوثيق والإعتذار الكافي واللازم. ويقيني إن ذلك التاريخ من معاناة النوبة، مضافاً إليه الهزة السكانية العنيفة التي صاحبت تدافعات المهدية وما لازمها من تجاوزات، هي التي وحدّت النوبة، وكذلك الظلم الإقليمي والإثني الواضح (وضوح الشموس) الذي صاحب التجربة الوطنية في الحكم وفي إدارة دولة ما بعد الإستقلال، والتي تميزت في كثير من عهودها ــ خاصة الشمولية وبالأخص تجربة الإنقاذ الإسلاموية ــــ بغلبة العصبية الإثنية والجهوية والتي تركت النوبة في الصقيع.

كل تلك الأحداث قد تركت ـ بلا شك ـ جرحاً غائراً (بعيداً عن العين المجردة) في نفسية الشباب النوبي المفعم بالوطنية السودانية وحب الخير وحب الآخرين في رحاب الوطن الواحد الذي أصبح في نظرهم عصياً على (اللملمة) وعلى التوحّد. رأى الشباب النوبي بارقة الأمل الكبرى في الإستقواء والتخلص من براثن الماضي والتاريخ الحاضر في الإلتقاء والتوحّد مع الحركة السياسية الجنوبية، وكان للنوبة ما أرادوا. ولكن لم يدرك الشمال بكل فعالياته السياسية في الحكومة والمعارضة بأن ذلك الإلتقاء (بين الحركة النوبية والحركة الجنوبية) كان هو الحدث السياسي والإستراتيجي الأكبر في الحراك السياسي السوداني، والذي عملياً وسّع

من دائرة الجنوب السياسي حتى وصل خط ١٢ شمالاً. وإن ذات الحراك يتمدد الآن غرباً نحو دارفور. إن الحدود الحقيقية والمتخيلة بين الشمال والجنوب أضحت في حالة حراك (وزحزحة) مستمرة وستكون ذات مدلولات سياسية مهمة خلال السنوات والعقود القادمة من عمر السودان. ولاحقاً سأشير إلى الدور الكبير الذي قام به السيد يوسف كوة مكي بمباركة من القس فيليب غبوش، في تحقيق التواصل والإندماج السياسي الكبير بين الحركة السياسية النوبية والحركة السياسية الجنوبية ممثلة في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي مؤتمر كاودا ٢٠٠٥م الذي جمع كل كيانات النوبة معلنة فيه وقوفها بجانب الحركة الشعبية ومبايعة الدكتور جون قرنق قائداً سياسياً يتحدث بإسم النوبة، خاطب الجمع القس فيليب عباس غبوش قائلاً: "والآن قد تحقق الحلم التاريخي الذي إنتظرته لأكثر من نصف قرن...و هو توحد الحركة السياسية النوبية مع الحركة السياسية الجنوبية لكن قرر الجنوب الإنفصال تاركاً النوبة في « الصقيع» كما يقولون كناية عن الحيرة والإرتباك.

شارك أبناء النوبة (بكثافة) في إنقلاب جعفر نميري عام ١٩٦٩، وشاركوا بكثافة أكثر في الانقلابات المضادة له لاحقاً، وذلك إن دل على شئ، إنما يدل على تنامي وتعاظم الوجدان القومي وسط الشباب النوبي، وربما دل أيضاً على الرغبة الملحة لأقلية هامشية في إحداث التغيير نحو غدٍ عامر بالعدالة والمساواة تبشر به (الثورات) الإنقلابية في فجرها وتتنكر له عندما تبلغ الشمس مقدار عود الرمح في الضحى الأول. وفرية العدالة هذه قد إرتكبها الإنقلابيون (الثوريون) بكل ألوان لياقاتهم وشعاراتهم الحمراء والخضراء (وخاتف لونين)، كـ(جعفر النميري) الذي أتى بدبابة ترفع علماً أحمر وإنتهى به الأمر درويشاً يرتدي عمامة خضراء لكونه من المنتمين إلى الروضة الشريفة كما يفعل الأشراف في إيران من الفرس كما كان يطلق عليهم ذلك المرحوم صدام حسين، والذي أيضاً قد إنتمى إلى الأشراف كما أبانت الوثائق لاحقاً. والله وحده يعلم سر علاقة الدكتاتورية بإدعاء الانتماء إلى الروضة الشريفة في المنطقة العربية والإسلامية(!!)، وذلك مبحث آخر يستوجب التصدي له بمن لهم الأدوات البحثية الكفيلة بسبر غوره وكشف المستور عنه، وليت صديقي الدكتور إدريس سالم الحسن العالم بسوسيولوجيا الأديان والأيديولوجيا يشمّر عن ساعده ويتصدى لتبيان هذه الظاهرة حتى تمظهراتها وتجلياتها السودانية (في ظل الإسلام السياسي) حتى يسلك طريقنا في هذا

الإقليم وفي السودان نحو ديمقراطية معافاة ونحو دولة مدنية ناضجة وفاعلة.

في عام ١٩٧٦م شارك أبناء النوبة في انتفاضة المقدم حسن حسين عثمان، ودفعوا الدم رخيصاً في مناهضة الشمولية الإقصائية بصورتها الأولى في عهد مايو، والتي قد كانت أكثر رحمة من الشمولية اللاحقة. وقد درجت شمولية نميري على التوصيف بالعنصرية لكل مشاركة لكوادر من غرب السودان في إنقلاب، حتى أضحت تلك وصفة حصرية تشمل كل شخص مناهض، وما دروا إن تطورات الأيام والسياسة في السودان قد جعلت أبناء المحلية الواحدة من ولاية واحدة يسيطرون على كل تلابيب السلطة والمجتمع في السودان حتى أوشكت أن تتصلب الأطراف المناهضة لعنصرية الدولة في صورتها الآنية التي رعتها وعمقتها حكومة "الإنقاذ الوطني." إن عباس برشم فرح وعبدالرحمن شامبي (من أبناء النوبة) ماتا وهما يحملان تذاكر قومية وأجندة وطنية للتغيير الوطني الكبير، إلا انهما وُصِفا مع انقلابهما ـ سوءاً وظلماً ـ بالعنصرية. إن تلك الأحداث قد تركت جرحاً عميقاً في البنية النفسية للشباب النوبي (والعربي) في الحضر وفي الريف الغربي من السودان وربما في أطراف أخرى من الوطن أيضاً، وتبعاً لذلك أصبح كثير من النشطاء النوبة وغيرهم يفكرون في أدوات ووسائل أخرى للتغيير، هذه المرة أصبحوا يبحثون عن حل (السنون) طالما إستعصى حل (الإيدين). وفي ذات الوقت شهدت هذه الفترة من السبعينيات تزايد هجرة الشباب النوبي من الريف إلى المدينة وخاصة إلى أطرافها النائية (العشوائية) التي إحتوت على كثيرين غيرهم من المعذبين في الأرض ممن زجت بهم ظروف الجفاف والفاقة والتهميش والإقصاء والمجاعات المتواترة خاصة تلك التي ضربت السافنا الغربية في كردفان ودارفور والشرق مما أدى إلى تفكك عرى بعض المجتمعات وتهميش الشباب مما جعل المجتمع بكلياته متعطشاً للتغيير.

لقد إنفتح الشباب النوبي على كم هائل من المعارف الثقافية و على الجديد من العلاقات البينية في محيط السودان الواسع المتنوع خاصة في المدينة و المراكز الحضرية، وتبعاً لذلك توسع عندهم مفهوم الذات ومفهوم الأنا، والذي كان حصرياً اثنياً حتى وقت قريب. وعليه فقد أصبح الناس هنا خاصة في أطراف المدينة السودانية المتنامية يتحدثون عن (أنا) وعن هوية من نوع جديد، وأضحوا يرددون: نحن المعذبون في الأرض والبؤساء كما قال فيكتور هوجو أو نحن ساكني العشوائي، وأحياء الكرتون ومدن الصفيح في

(زقلونا) و(جبرونا) و(مانديلا) و(الله كريم) وكل ماعلى تلك الشاكلة مما أطلق عليه منظري الإنقاذ مصطلح "الحزام الأسود" وربما كان أكثر رحمة وإحتراماً للضحايا أن يتواضع الجناة ليسموه "الحطام الأسود". وأخيراً لقد أضحى مفهوم الطبقة يحل تدريجياً محل مفهومي القبيلة والعرق أو على الأقل يتطابق معهما كما هو الحال في كثير من واقع السودان الاجتماعي/السياسي الذي تلتحم فيه الطبقة والإثنية التحاماً، وقد زاد هذا الإلتحام تماسكاً في عهد حكومة الإنقاذ التي يبدو أنها قد أرادت للواقع الإجتماعي في السودان أن يكون متقولباً (طبقياً- إثنياً) بدلاً عن أن يكون إنسيابياً كعادته الأولى التي تتيح النماء والتمازج والإندماج القومي. إن البرنامج الإقتصادي/الإجتماعي/السياسي للإنقاذ هو في جوهره ومآلاته مناقضاً للتمازج والإندماج القومي والسلام الإجتماعي. وسرعان ما إكتشف النوبة انهم جزء من حزام عريض وليسوا فقط شريحة أو (سريحة) إثنية ضيقة في المفهوم وفي الدلالات كما كانوا يظنون(!) انهم الآن جزء من "حزام أسود" أو حطام أسود عريض يضمهم مع آخرين. وتبعاً لذلك كان تواصل النوبة مع هؤلاء الآخرين، حيث شاركوا في كل الحركات المناهضة للنظام الشمولي في عهد النميري وفي ذات الوقت إختار البعض منهم وخاصة الذين مازالوا في الإقليم وفي المدن من شريحة الشباب، لجأوا لخيار التنظيمات السرية والتي كان من ضمن المنضوين تحتها والفاعلين فيها الأستاذ يوسف كوة مكي، وذلك خلال فترتي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. لقد كان يوسف كوة مكي نشطاً سياسياً منذ أن كان طالباً بكلية الدراسات الإقتصادية بجامعة الخرطوم يدرس العلوم السياسية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ وفي عام ١٩٨٠ أصبح يوسف كوة مكي معلماً بالمرحلة الثانوية يدرّس اللغة الإنجليزية في مدرسة كادقلي الثانوية المعروفة بإسم تلو، وليس من باب الصدفة أن تكون هي ذات المدرسة التي تخرج فيها السيد عبد العزيز آدم الحلو والذي درس الإقتصاد في ذات الفصل (وشخصي) مع السيد يوسف كوة، وما يجدر ذكره أن يوسف كوة عمل عدة سنوات (ربما قاربت العشرة) في التدريس في المرحلة المتوسطة قبل دخوله جامعة الخرطوم في العام ١٩٧٦م.

لقد كان التنظيم النوبي السري الذي تكوّن خلال الثمانينيات والذي كان يوسف كوة فاعلاً فيه (وربما معه السيد عبد العزيز آدم الحلو أيضاً) كان يسمى تنظيم الشبيبة ـ والذي كما يبدو من التسمية ـ فإن شريحة الشباب تمثل المجموعة الغالبة فيه. في عام ١٩٨١ تكون نظام الحكم الإقليمي في السودان

وأضحت كردفان إقليماً قائماً بذاته تضم شمال وجنوب وغرب كردفان، والتي يبدو أنه قد تمت تجزئتها لاحقاً لتوائم مزاج وأطماع الحكام الشموليين، ولتحقيق غايات سياسة "فرق تسد"، ولاشباع رغبات النخب القبلية الطامعة في الإستوزار عبر مشاركة منقوصة في السلطة يمثلون فيها (تمومة الجرتق) ولزوم الديكور.

في عام ١٩٨١ تم إنتخاب يوسف كوة مكي نائباً برلمانياً عن دائرة كادقلي عبر ملحمة إنتخابية أظهرت كثيراً من التعاطف والتعاضد الإثني (بين النوبة والعرب) في دعم الشاب يوسف كوة، والذي كان يمثل إمتداداً للحركة السياسية في جبال النوبة التي أشعل جذوتها إتحاد عام جبال النوبة، وكان فاعلاً فيها القس فيليب عباس غبوش. لقد كان القس فيليب من على البعد أو ربما من على المقاعد الخلفية ـ بعد إن تقدمت به السنون ـ يلعب دور الأب الروحي والمرشد للشاب النوبي الصاعد يوسف كوة مكي، ولحركته السياسية السرية التي يقودها تنظيم الشبيبة النوبي، ويوسف كوة مكي ـ من ناحية الأسرة يدين بالإسلام الصوفي على طريقة الشيخ إسماعيل الولي ـ بالقبة بمدينة الأُبيض، وذلك ربما هو شأن كثير من النوبة المنتمين إلى كادقلي وإلى ميري. في برلمان كردفان(١٩٨١) تولى العضو يوسف كوة مكي منصب رئيس لجنة برتبة رفيعة، وفي عام ١٩٨٢ وفي أثناء إنتخابات حكام الأقاليم والتي كان يتنافس فيها المرحوم اللواء (م) الفاتح بشير بشارة مع السيد بكري أحمد عديل، إختار يوسف كوة ـ رغم منصبه الرفيع في برلمان الإقليم ـ إختار الوقوف والإنحياز إلى جانب السيد بكري عديل عضو حزب الأمة البارز والمعارض لنظام مايو وللفاتح بشارة حاكم الإقليم. وربما كان السبب في إنحياز السيد يوسف كوة هو تقديره للدعم السياسي الذي وجده من أعضاء حزب الأمة حينما تنازل السيد عبد الرحمن أبو البشر المنافس له في دائرة كادقلي طالباً من عضوية حزبه التصويت ليوسف كوة مكي صاحب الحظ الأوفر في الفوز، حتى يتسنى للجميع دحر فلول مايو في الإقليم وفي مدينة كادقلي، لكن عند فوز الفاتح بشارة بمنصب الحاكم على منافسه بكري أحمد عديل، قام على الفور، بتصفية (الخصوم) الذين لم يقفوا معه في معركته الانتخابية، وكان على رأسهم السيد يوسف كوة، لقد تم إقصاؤه من منصبه كرئيس لجنة وأضحى عضواً برلمانياً عادياً مغضوباً عليه من الأجهزة التنفيذية في الإقليم وعلى رأسها الحاكم بأمر الله. ويتردد همس وسط المقربين من الحاكم ودوائره الخاصة إن الفاتح بشارة هو الذي إبتدع عبارة:"يوسف كوة نسى الخوة". ولم يحسن الظن المعارضون للرجل يوسف كوة الذي كان يبحث عن

معنى جديداً للاخاء لايقوم على العطايا والهبات والإكراميات الإثنية من نوع وزارات الديكور أو التمثيل الديكوري لقد كان المعنى الجديد لـ(الخوة) عنده، يجب أن يشتمل على مبدأ الحقوق والواجبات في دولة المواطنة المدنية التي يتساوى فيها الناس ويتقدمون حسب عطائهم، لا حسب أنسابهم واثنياتهم وجهاتهم، الأمر الذي عانى منه النوبةكثيراً دون غيرهم. إن يوسف كوة لم ينسَ الخوة كما أشيع، وحتى لو أراد فإن ذلك ليس بالأمر الممكن في واقع إجتماعي متشابك أفرزته خمسة قرون من المساكنة بين النوبة والعرب في رحاب الإقليم الواحد والجغرافيا المكانية الواحدة والتاريخ المشترك، والتي جميعها قد أدت إلى المصير المشترك والحلم المشترك بوطن عادل يسع الجميع.

لقد زاملت وعاصرت السيد يوسف كوة مكي لمدى خمس سنوات في جامعة الخرطوم، وإقتسمت معه مقاعد الدراسة في كلية الإقتصاد والسكن في داخليات (البركس والرهد) بجامعة الخرطوم، وبعد المصالحة الوطنية في عام ١٩٧٧ أسسنا معاً أول رابطة لطلاب جنوب كردفان والتي أصبح يوسف كوة أول رئيس منتخب لها وكنت أمينها العام، إن يوسف كوة لم يكن عنصرياً كما أشيع ولم يكن ناسياً للإخوة كما حاول أن يوصمه معارضوه من سدنة مايو المباد. وقد حاورته كثيراً أثناء فترة المعارضة وأثناء إقامته في نيروبي، وأشهد أن الرجل كان من نشطاء الحقوق المدنية الذين ينشدون العدل والمساواة للجميع، وان تجاوزات الميدان كانت تأتي من أفراد لا من خط سياسي للقائد. إن يوسف كوة لم يكن عنصرياً. وتلك شهادتي للتاريخ أيضاً.

في أبريل ١٩٨٣م أعلن العقيد جون قرنق دي مبيور تمرده في مدينة توريت بجنوب السودان[١٠٤]، وقد أعلن في ذات الوقت تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً.

---

١٠٤ هنالك علاقة جدلية ـ سببية بين التمرد في جنوب السودان وتزايد سقوفات مطالبه وبين تزايد التيارات الشعوبية والإسلاموية في المجتمع السوداني وكذلك في داخل المؤسسة العسكرية السياسية . على سبيل المثال إن البرنامج الداعي لدعم النشاط الدعوي الإسلامي في الجنوب تزامناً مع طرد القساوسة في الجنوب كأحد أهم مرتكزات سياسة الفريق إبراهيم عبود في جنوب السودان كان له أثر بعيد المدى في إتجاهات التطور السياسي في علاقة الجنوب بالشمال. برنامج نميري الإسلاموي بدأ قبل أكثر من عامين أو ثلاثة من إعلان القوانين المسماة بالشريعة الإسلامية في سبتمبر ١٩٨٣. هذه التطورات الإسلاموية في توجهات المؤسسة العسكرية ــ السياسية التي كان يتربع على قمتها جعفر النميري، قد أدت جدلياً ــ مع ظروف موضوعية أخرى ــ إلى ميلاد الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان ١٩٨٣ والذي كانت أطروحته رغم راديكاليتها وإستهدافها للتغيير الهيكي الشامل، إلا وأنها كانت وحدوية. بعد صعود الإسلاميين للسلطة١٩٨٩م مسنوداً في ذلك بالمؤسسة العسكرية قد أفقد الأمل في وحدة شقي البلاد مما أدى إلى إقرار تقرير المصير مبدئياً في عام ١٩٩١ بواسطة القوى الجنوبية في مؤتمر واشنطن ثم إقراره بواسطة حكومة الإنقاذ الوطني في مؤتمر بون (١٩٩٣) وفي إتفاقيات السلام من الداخل (١٩٩٤)، ثم وافق على كل هذه التطورات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في عام (١٩٩٥).

ربما تمت مشاورات سياسية محدودة داخل تنظيم الشبيبة في جبال النوبة وربما قد شملت تلك المشاروات (الأب الروحي) القس فيليب عباس غبوش حول الإنضمام أو التنسيق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي رفعت البندقية لتوها ضد حكومة المركز الشمولية التي يقودها جعفر النميري. وأغلب الظن أن الأب فيليب غبوش كان قد بارك تلك الخطوة الكبيرة والتي ستجمع لأول مرة في حراك وتطور السودان السياسي، الحركة السياسية الجنوبية مع الحركة السياسية من جبال النوبة، إن إلتقاء الحركتين والإقليمين المتجاورين والاثنيتين (النوبية والجنوبية) بتفرعاتهما في عام ١٩٨٥م. هو هدف أو حلم طالما قد دغدغ خاطر الحركة السياسية في جبال النوبة والقس فيليب غبوش منذ الستينيات، وقد تسبب له في كثير من المتاعب مع بعض إخوته من النوبة ومن غرمائه في المركز ومن داخل الإقليم كما ذكرت سابقاً، كانت تلك التوجهات للأب فيليب غبوش لتأسيس علائق وظيفية ومرحلية وإستراتيجية بعيدة المدى مع حركة التمرد الجنوبية هي التي جعلت غرماؤه ومعارضوه يكثرون من وصمه بالعنصرية. ويبدو أن أولئك كانوا يمثلون تيار (منبر السلام العادل) في صورته الجنينية قبل أن يولد باسنانه ويؤسس له المهندس الطيب مصطفي (خال الرئيس البشير) وأقرانه، ممن يسعون لإنفصال الشمال عن الجنوب وربما عن بقية الهامش (المشاتر) بلا مواربة أو مداراة ، وذلك شأن آخر.

في فترة الثمانينيات أيضاً أُتهم القس فيليب غبوش عدة مرات بالتخطيط لإنقلاب عسكري، وقد أُعتقل لفترات متفاوتة وغالباً مايطلق سراحه لعدم وجود البينات(!!)[١٠٥]

في عام ١٩٨٥م أصبح النوبة بقيادة يوسف كوة ـ رسمياً ـ جزءاً من الحركة الشعبية ذات القيادة الجنوبية وقد تزامن ذلك مع سقوط نظام النميري بإنتفاضة شعبية عام ١٩٨٥م.

في عام ١٩٨٦م أحدث القس فيليب غبوش نقله نوعية أخري بالغة الأهمية وبعيدة الدلالة في

حراك النوبة السياسي في السودان وذلك بنقله لنشاطه ونشاط النوبة السياسي من جبال النوبة الإقليم

١٠٥-ويبدو أن الحكام العسكريين في السودان خلال خمسة عقود من الزمن لم يتعلموا بعد جمع البينات التي تؤكد إدانة القائمين بالإنقلابات المضادة كما حدث مؤخراً بشأن مهزلة المحاولة التخريبية التي أفرج فيها عن المتهمين مبارك الفاضل وعبد الجليل الباشا وعلي محمود حسنين بعد ثلاثة أشهر من الإعتقال لعدم وجود البينات وتزيد المهازل الأمنية في أن أحد المتهمين بإنقلاب ــ أيضاً لم تتوافر الأدلة لذلك ــ تدور الأيام ليصبح نائباً لرئيس الجمهورية (الحاج آدم) و الذي لآرائه (المشاترة) حينما خاطب جماهيره مؤكداً إستعداده لمحاربة إسرائيل و منازلتها بساطور حتى كُني من بعض جماهيره بالحاج ساطور دلالة على عدم موضوعيته في الرد على إسرائيل بعد توجيه ضربة للخرطوم في عام ٢٠١٢م. الطريف إن قيادي إسلامي آخر قد كُني بالسيخ الذي كان يستعمله في منازلة خصومه السياسيين في مرحلة ما من تاريخه السياسي.

الحدودي مع الجنوب الي قلب الخرطوم عاصمة البلاد وخاصة الي الأحياء الفقيرة فيها التي يقطنها ذوي الياقات الزرقاء من العمال وصغار المهنيين والحرفيين والعاملين بالقطاع غير الرسمي من الإقتصاد، وكذلك بعض الذين إستعصي علي النظام الإقتصادي/الإجتماعي إستيعابهم، فظلوا مرابطين في أحزمة الفقر والمدن العشوائية حول العاصمة، وأغلبهم من جيوش المهاجرين الجدد الناجون من تمرد البيئة والجفاف والتصحّر والحروب الأهلية جلهم من غرب السودان وجنوبه وشرقه (الهامش). وفي إنتخابات عام ١٩٨٦م كان حظ القس فيليب غبوش الفوز في دائرة الحاج يوسف، مما أحدث دوياً سياسياً كبيراً في تاكيد لدلالة هجرة الهامش نحو المركز. وتلك جدلية الإقصاء والإنفراد بالسلطة و(الكنكشة) بواسطة النخب النيلية القابضة، والتي حتماً ستفقد هذه السلطة نتيجة لخطأ السياسات التي بنيت علي إقصاء وحرمان الآخرين لا مشاركتهم. وبالطبع فقد كانت دهشة المراقبين عظيمة أيضاً ـ حيث فاز حزب الامة بإعداد كبيرة من دوائر العاصمة الخرطوم خاصة في ذات الأحياء الطرفية وفي أحياء الدرجة الثالثة التي يقطنها الجيل الثاني والثالث من المهاجرين الإقليميين للعاصمة القومية التي تضاعف سكانها عشرات المرات خلال الخمسة عقود الاخيرة.

كانت أحداث القردود (١٩٨٦) في جنوب كردفان التي أبادت فيها قوات التمرد قرية بأكملها ذات أغلبية سكانية من العرب، هي الشرارة في بدايات الحرب الأهلية في جبال النوبة، أن احداث القردود راح ضحيتها ما يقارب المائة وتلتها أحداث الأحيمر والتي أعقبها الحديث عن ضرورة استحداث ترتيبات أمنية تمكّن القري والإدارات الأهلية من حماية أهلها وديارها. لقد كانت تلك هي البدايات الأولي لنقاش فكرة الدفاع الشعبي أو الدفاع المدني، وتزامن مع تلك الفكرة ظهور مبادرات محلية من المجتمعات المختلفة تؤطر لحماية ديارها وقراها وفرقانها ومزارعها. وقد شملت تلك المبادرات المجموعات العربية والنوبية وغيرها بدعم ربما كان محدوداً من قبل الدولة بالإضافة للدعم والتعاطف المعنوي، وقد جزم اللواء (م) فضل الله برمة ناصر (والذ كان عضواً في المجلس العسكري الإنتقالي) نافياً مراراً ما أشيع عنه من إتهام بأنه أول من قام بتسليح العرب موضحاً بـ: "أن الدعم كان للإدارات الأهلية من النوبة والعرب علي السواء". وقد أوضح ذلك في لقاء جمعهما مع الراحل يوسف كوة مكي بلندن قبيل وفاته حيث، أبدي الأخير تفهماً وأكدا معاً علي أن القضية في جبال النوبة هي قضية سياسية مطلبية تتمثل في الإقتسام العادل للسلطة والثروة وعلاقة الولاية

بالمركز، وهي قضايا تهم الطرفين (النوبة والعرب) بالتساوي، وحسب متابعاتي أن اللواء فضل الله برمة قد أوضح ذلك خلال العام (٢٠٠٨) ايضاً في ندوة سياسية بمدينة الدلنج. وعلي العموم تلك أمور يمكن إدارجها ونقاشها ضمن أجندات المؤتمر الجامع الذي لابد من إنعقاده في جنوب كردفان بقصد الحقيقة والمصالحة[١٠٦] بين مختلف إثنيات المنطقة، ولا أقل من ذلك الحاجة لمثل هكذا مؤتمر علي المستوي القومي.

بعد يونيو ١٩٨٩م وفرض واقع ونظام سياسي جديد، تغير موقف الدولة تكتيكياً وإستراتيجياً تجاه الحرب في الجنوب وفي جبال النوبة، وبالتالي تجاه قضية الدفاع الشعبي. تمشياً مع أطروحات المشروع الحضاري وضرورات تحريك الشارع (العربي) في الشمال. لقد تم تصوير الحرب في جبال النوبة بأنها حرب عرقية يسعي من خلالها العنصر الإفريقي لإستئصال الكيان العربي، هذه الآيديولوجيا المستحدثة من الدولة أوجدت أبوة جديدة للدفاع الشعبي والذي إنضم إليه بعض النوبة ايضاً. ولضرورة تحريك الشارع المسلم فقد أعلنت الدولة في بداية التسعينيات أيضاً الحرب الدينية علي النوبة بفتوي أفتي بها بعض العلماء (الموالين) وأعلن علي ضوئها السيد اللواء الحسيني عبد الكريم حاكم كردفان حينئذالحرب الضروس علي جبال النوبة الواقعة في تخوم دار الإسلام، وكانت تلك من أكثر القرارات و الأحداث المؤسفة في كل سنوات الحرب، لأن كل إسلام النوبة (واسلاميتهم) لا يمكن أن يتم شطبها بجرة قلم بواسطة نظام ظل همه البقاء حتى ولو علي حساب الإسلام (ذاته)، بتلك الفتوي لقد فقد الإسلام كثيراً في جبال النوبة، وتلك قضية أخري تستحق أن يُفرد لها حيزها للنقاش وللمدارسة وللمعالجة ايضاً.

لقد حكي لي أحد القادة الإسلامويين من أبناء المنطقة (من الحوازمة) وقد كان وزيراً ومفاوضاً يوماً (ما) "لحركات التمرد" في جبال النوبة وكان محارباً أيضاً، ذكر بأنه في أثناء إشتداد أُوار الحرب في الإقليم كان الأذان الذي يوقظهم لصلاة الصبح يأتي نابعاً من الجبل المجاور الذي يحتله المتمردون و في حين هم يقذفونهم بالدانات من الطرف الاخر للجبل. وزاد قائلاً بانهم كانوا حينما يذهبون الي التفاوض مع (الخوارج) في (دار الحرب) كان الإمام الذي يؤمهم في الصلاة أحياناً يكون من النوبة ومن ذات مجموعة

١٠٦ لقد تمت محاولات عدة لإقامة هكذا مؤتمر لكن الضرورة التكتيكية ـ الإستراتيجية للدولة كانت ترى بخلاف ذلك. من المهم في نظر الدولة الإبقاء على الأوضاع هكذا طالما أن سياسة حرب الوكالة ستظل مطلوبة للدولة مسنودة بصنوتها سياسة فرق تسد. وإن إعادة الصفاء والوئام الإجتماعي بين النوبة والعرب ليس من الأولويات السياسية في هذه المرحلة كما يبدو إذ أن ذلك يمثل ترياقاً مضاداً للحروب القائمة بين الإثنيات النوبية والعربية في الإقليم كما في الأقاليم الأخري وخاصة دارفور(صراع العرب والزرقة).

الخوارج" (!!).

لم يعلم الناس بأن بعضاً من أئمة المساجد من النوبة كانوا في عداد المتمردين، وذلك لأن الحرب كانت سياسية لا دينية، ومن قبل قد تحارب الصحابة والتابعين في تاريخ الإسلام السياسي وما موقعه الجمل ببعيدة عن الأذهان لكونها مثلث الفتنة الكبري في التاريخ الاسلامي. وحتماً إن إعلان الجهاد من قبل الدولة ضد النوبة ذوي الأغلبية الساحقة من المسلمين أخاله قد جعل الأب فيليب غبوش في موقف ولسان حاله يقول لاخوته النوبة المسلمين: "يا هو حفر أيدكم وغرق ليكم". لكنه لم يقلها مرة ولم يقحم المسيحية في تلك الحرب كما أقحموا الإسلام على الأقل في الخطاب أو في البروبوقاندا السياسية كما فعلت الإنقاذ. كانت تلك الفتوي بالجهاد ضد النوبة ١٩٩٢ بمثابة صدمة كبيرة لأبناء النوبة جميعاً، وخاصة أولئك الذين يقودون الحركة من المسلمين مثل السيد يوسف كوة مكي والذي يشير إسم مكي في أسرته الي تصوّف الأسرة علي الطريقة الإسماعيلية الراسخة التي أسسها الشيخ اسماعيل الولي بكردفان، وسار علي دربه فيها حفيده السيد المكي طيب الله ثراهما. وربما إنتمت أسرة عبد العزيز الحلو الي الطريقة التيجانية أيضاً طالما أنه ينتمي إلى قبيلة المساليت من جهة الأب وإلى النوبة تقُوي من جهة الأم.

تبع تلك التطورات في التسعينيات سياسة التجويع التي إتبعها النظام بالإقليم وسكانه وكانت دعماً لسياسة الأرض المحروقة والتهجير وتوطين المواطنين في المعسكرات حتى يكونوا علي مقربة من الأجهزة الامنية قطعاً لحبل الوصل بينهم وحركة التمرد . وبالفعل ربما أُفرغت أكثر من ٧٠٪ من القري في الجبال الجنوبية والوسطي من سكانها الذين لزموا (الجابرة) في معسكرات البؤس حول المدن الإقليمية وحول العاصمة القومية ليضافوا رصيداً جديداً للحزام الاسود حول الخرطوم. لقد عاشت الجبال وعاش النوبة وبعض العرب ماساة صامتة خلال كل سنوات التسعينيات. وقد مثلت تلك الأحداث جرحاً في كرامة وكبرياء النوبة القومي والديني، مما يستجوب الإعتذار من قبل الحكومة في الخرطوم التي أعلنت عليهم الجهاد. هذا الإعتذار ضروري لرد الإعتبار ولتضميد الجراح لجماعة يعتبر إسهامها مشهوداً ومميزاً ولاخلاف حوله عبر التاريخ في بناء الكيان القومي السوداني وعبر كل الحقب في تاريخ السودان.

خلال كل تلك السنوات كان القس فيليب غبوش حبيس مسكنه الجديد (بعد رحيله من حي

البوسته) في حي طرفي غير مخطط (وغير مقنن) في الجزء الغربي من أمدرمان يشاطر فيه أهله النوبة (والمهمشين) أحزان الاقصاء (العشوائي) و (المخطط) علي السواء. كان هو في إنتظار السلطات المحلية تاتي يوماً ما لإجراء المسح الإجتماعي للتصديق له بقطعة أرض غرب أمدرمان علي مقربة من المقابر (العشوائية) وبجوار أحياء (جبرونا) و (زقلونا) و (مانديلا) . وحينما تزور تلك الأحياء من العاصمة "القومية"، يخيل اليك إنك في قلب (سويتو) في جنوب أفريقيا، وأنك في لحظة من العام ١٩٧٥م وإنك فعلاً تبحث عن مانديلا (!!).

كان الأب فيليب مقيماً في أحياء (سويتو السودانية) مشاطراً أهله وجماهيره أحزانهم ولو بالنظرات، خاصة وقد زاد عمره عن الثمانين ولم يتبق له غير نظرات وحسرات، وكانت مجاورته لأهله في تلك الأحياء (غير القانونية)، ربما أتاحت له أن يستنشق أنفاسهم، ومن خلالهم رائحة الجبال ووديانها الزاهية التي تحولت الي حمامات دم مخلوطاً بعبق بارود صيني ردئ الصنع متدني الجودة قليل التكلفة وباهظ الثمن. تحولت المدارس والقري والفرقان وموارد المياه الي أكوام من الرماد، وبقيت شاهد علي أن هنا كانت توجد أرض محروقة و أناس محروقين، لقد أتي العرب المحليين أيضاً نازحين الي ذات (أحياء الملح) حول الخرطوم، وأقاموا في ذات (سويتو) بجوار أهلهم النوبة (!)... عجيب أمر ذلك السلطان الذي يقرر أن يلقي بالطرفين المتقاتلين في جبال النوبة في ذات الأحياء العشوائية فور إنتهاء المعركة (!)، لقد تميزت المعركة بأنها معادلة صفرية، ذلك لأن محصلتها النهائية كانت صفراً. ولسان حال السلطان يقول: "الدبيب وعودو الكتلو بيه". وبالفعل قد ألقي السلطان الذكي بالاثنين أرضاً بعد إن تم إستنفاد الغرض تماماً كصمغ العلك الذي يفقد الطعم ويلقى به بعد المضغ. إن الفوارق بين النوبة والعرب هي أسطورة من صنع السلطان منذ أيام لوغارد (١٩٢٢) ونظرية الحكم غير المباشر إلى زمن السلطان الحالي ... تتعدد الأسماء وملة التسلط واحدة.. تتعدد الأديان والمتسلطون هم ذات المتسلطون.

كان الأب فيليب وجل المثقفون من النوبة واجمون يتأملون تراجيديا الأحداث التي ألمت بأهلهم من النوبة والعرب وجعلتهم يمشون كل ذلك المشوار الطويل من المعاناة ليصلوا الي ذات المحطة التي سيبدأوا منها إدراك كنه الأشياء في عشوائي الخرطوم، وهذا متوقع حدوثه حينما تركب القطار الخطأ، وتكون

محطة المغادرة هي وجهتك الجديدة وهي ذات محطة الوصول. إنه التقدم الي الخلف والسير بلا بوصلة والقفز في الظلام. كان الأب فيليب يتامل تراجيديا الأحداث (والرزايا) التي حلت بأهله النوبة (والعرب) في الإقليم وفي الأحياء العشوائية والتي أصبحت دار حرب من نوع جديد حسب التقسيم الإسلاموي السلفي لأحياء الوطن. لقد كانت فترة التسعينيات أسوأ عشرة سنوات شهدها الإقليم منذ دخول جيوش محمد علي باشا السودان في عام ١٨٢١م كما وصفها أحدهم.

إن إنقلاب عام ١٩٨٩م كان في بعض أبعاده إنقلاباً جهوياً وإثنياً بإسم الدين. وأن ذلك الإنقلاب قُصد منه أن يكون كابحاً لصحوة الهامش الناهض في الأرياف الغربية وفي أطراف المدن الممتدة، والتي تتضخم صباح مساء، وذلك لتمدد الفقر في الريف ولإهمال الدولة للمواطن الريفي وللإقتصاد الريفي، ولتكريس التنمية والخدمات في وسط البلاد الذي عرّفه رجال الإنقاذ لاحقاً بـ(مثلث حمدي) أحياناً، وبالسودان المحوري أحياناً أخري ـ كما ناقشناه في فصل سابق ـ والذي عماده الإقليم أو المثلث الذي راسه في دنقلا وقاعدتيه في سنار شرقاً وكردفان الشمالية غرباً. وما عدا ذلك فـ (لكم دينكم ولي دين) كما كان يقول أحدهم حينما لا يعجبه الأمر ويسعي الي فراق وإلي (فرز العيشة).

في عام ١٩٩٧-١٩٩٨م أمهر فرع من الحركة الشعبية قطاع جبال النوبة إتفاقية السلام (من الداخل) مع الحكومة السودانية في الخرطوم.كان قادة النوبة المنشقين من الحركة الشعبية هم السادة محمد هارون كافي (صحفي لامع من أبناء كادقلي) والسيد إسماعيل سعد الدين (مهندس من أبناء النوبة النيمانج) والسيد عبد الباقي كبير (مهندس والآن دبلوماسي من أبناء النيمانج أيضاَ). لقد كانت الإتفاقية ملحق لإتفاقية السلام من الداخل مع الحركة الشعبية (جناح الناصر) التي كان يقودها الدكتور رياك مشار. بعد عامين إنفضت اتفاقية الخرطوم للسلام ودخل (من جديد) الدكتور رياك مشار نائب رئيس الجمهورية الي الغابة، وبقي محمد هارون كافي حبيساً في (وزارة السياحة) ومتاحفها التي حوت أيضاً جده ترهاقا وجدته الكنداكة من ملوك وملكات النوبة العظماء. وقد إلتقيت ثلاثتهم وأشهد بأن قلوبهم كانت عامرة بالسلام وبالتعايش السلمي بين إثنيات المنطقة، لكنهم كانوا يعانون من ولاء شريك يكذب بقدر ما يتنفس كما وصفهم أيام الديمقراطية السيد محمد علي المرضي الذي أصبح وزيراً للعدل بعد ذلك الوصف بعقدين

ومع ذات المجموعة(!) وقد شاركهم أفراحهم وأتراحهم وربما رؤاهم.

كانت معاناة السادة محمد هارون كافي والسيد إسماعيل سعد الدين والسيد عبد الباقي، كبيرة وعظيمة، وقد أبقوا علي روح الإتفاقية رغم تلكؤ الشريك، وكأني بالأب فيليب معلقاً علي تلك الإتفاقية بلهجته الصارمة:"ده مسخرة ده". إستمرت تلك الإتفاقية لسنوات وهي في حالة موت سريري لم ينجها من عنائه إلا إمهار اتفاقية جنيف في عام ٢٠٠٢ بشان وقف العدائيات في جبال النوبة. ومهما كان فإن إتفاقية السلام من الداخل الموقعة مع السادة محمد هارون كافي والسيد إسماعيل سعد الدين والسيد عبد الباقي كبير قد وضعت لبنة أولي لا يمكن الإستهانة بها حيث كملتها فيما بعد اتفاقية جنيف ٢٠٠٢ وإتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥. ولاشك أن هارون وسعد الدين وكبير جميعهم يرون في القس فيليب غبوش قيادة تاريخية لحراك النوبة السياسي، وبذات القدر هو يري فيهم ذات الإمتداد التاريخي لذلك المشوار.

في عام ٢٠٠٢م وفي إحدي عطلاتي السنوية أثناء عملي في شرق أوروبا ذهبت الي السودان وكان الوضع متوتراً في جنوب كردفان منذراً بتفجر الأوضاع عقب إتفاق جنيف ولقاءات وزيارات المبعوث الأمريكي القس دانفورث (المبعوث الخاص للرئيس جورج بوش الإبن) التي تمخضت عن بعض المقترحات بشان المنطقة. كانت الشائعات تستشري في المنطقة بكثافة وتصف الإتفاق والتوجهات بأنها هادفة لإقصاء القبائل العربية من الإقليم، وربما كان المروّج لتلك الشائعات بعض الصقور الحكومية المستفيدة من الحرب. لقد إنتشرت الشائعات كالنار في الهشيم، وبدأ التوتر يعم المنطقة بسرعة أكبر، فقمت علي الفور بترتيب لقاء في الخرطوم مع بعض الشخصيات من الأمم المتحدة والمعونة الأمريكية، الداعم الأساسي للإغاثة في الإقليم شارحاً لهم طبيعة الصياغة السكانية والتفاعل والتساكن التاريخي في المنطقة وضرورة التعامل مع السكان المحليين كجسم واحد متساكن لأكثر من خمسة قرون، وتبع ذلك إجتماع مع المعونة الأمريكية دُعيت له كل نخب النوبة والعرب من جنوب كردفان. وقد حضره أكثر من خمسين عضواً من الطرفين كان الأب فيليب مشاركاً في ذلك اللقاء وقد إلتقيته بعد إنقطاع دام أكثر من عشرة سنوات. وقد خاطب فيه الجمع من الطرفين بصورة تصالحية تبعد عنه صفة التطرف و العنصرية وتقربه أكثر من حالة الأبوية، وقد كان كبيراً خلال ذلك اللقاء كعهده، مشدداً علي ضرورة وحدة كل قبائل وإثنيات المنطقة من النوبة والعرب والفلاته

والجلابة. وحينما ذكر الجلابة أشار بيده الي السيد حسين جلال الدين (المحافظ السابق)، فصححه الأستاذ حسين بأنه من المسيرية، فرد الأب فيليب في الحال وبنشوة من حصل علي تأكيد أطروحته قائلاً: "أنا ما قلت ليك آهو كلنا متشابهين وملخبطين كده". وضحك الجميع. ومات فيليب ...وكانت عبارة " كلنا ملخبطين كده" هي آخر ما سمعته منه.

ربما إختلف الناس حول الأداء السياسي والتوجه الآيديولوجي للقس فيليب عباس غبوش، وذلك أمر معتاد ومتوقع في شأن أي سياسي وأي شخصية ظلت فاعلة ومؤثرة في حياة الناس ونشطة في الشأن العام لأكثر من نصف قرن من الزمان. ومعظم الجدل نابع من كون الرجل ينتمي الي أقلية دينية (مسيحية) و إلى إثنينة النوبة في ذات الوقت. ولكن مهما كان الإختلاف حول الرجل وتقييم أداءه من خلال حياته السياسية الطويلة التي إمتدت لنصف قرن، إلا أن الحقيقة الباقية تظل هي: أن فيليب عباس غبوش هو الذي إستنهض الحركة السياسية للنوبة في العصر الحديث في السودان. وإن للآخرين إسهامهم الكبير وليس في ذلك شك، لكن الرجل هو الذي إختط الطريق والمنهج الذي سلكه أحفاده من سياسيي النوبة. إن يوسف كوة مكي وخليفته السيد عبد العزيز آدم الحلو الذين أكن لهما ـ مع آخرين ـ من شباب النوبة كل تقدير وإحترام، هما بلا أدني شك تلميذان تخرجا في مدرسة القس فيليب، ولاحقاً جامعة الدكتور جون قرنق ديمابيور. تحت قيادة يوسف كوة مكي إنتقلت حركة النوبة السياسية الي رحاب أوسع و إلي فضاء مختلف كماً ونوعاً من سابقه[١٠٧]. وهذا بالطبع قد أحدث أثراً كبيراً في حراك النوبة السياسي وفي مجمل التطورات السياسية في السودان بأكمله.أن الأب فيليب عباس غبوش شخصية قومية أثرت في السياسة والإجتماع في السودان وأسهمت في تشكيل وصياغة الوطن وتفاعلاته السياسية الحالية من خلال الدور الحيوي الذي لعبه وتلامذته في حركة النوبة السياسية. وأخيراً لقد برزت قضية النوبة أو جبال النوبة كإحدى متلازمات وإفرازات الإختلال القومي في كيف يحكم السودان لا في من يحكم السودان.

لقد قصدت من هذه الكلمات بحق الأب فليب عباس غبوش التدوين والتوثيق والتحليل لحقبة هامة من التدافعات والتطورات السياسية في جزء عزيز من الوطن الكبير و الوطن الصغير، وبالمثل هو

١٠٧- لقد إكتسبت الحركة النوبية وضوحاً في الرؤية جعلها تري مشكلة الإقليم ليس على إنفراد بل كجزء من مشكلة السودان التي تستوجب الحل في كلياتها لا جزئياتها

توثيق لحراك سياسي إنتظم مجموعة هامة من نسيجنا الإجتماعي هم النوبة، هذه الجماعة الضاربة الجذور في التاريخ والسياسة وفي الإجتماع السوداني ممن تعارف عليهم علماء الاجناس والآثار بإسم المجموعات السكانية الأصلية. أن المجموعات السكانية الأصلية سواءاً كانت في السودان أو في كلهاري أو في أستراليا ـ ولاهميتهم ـ قد أفردت لهم الأمم المتحدة ميثاقاً خاصاً لحمايتهم ولتطوير ثقافا تهم بالوسائل التي تشبع لهم ذواتهم وتحقق لهم هويتهم من اكتساح وإبتلاع الثقافات الغالبة. إن قضية النوبة الداعية الي إنصافهم وإدماجهم سياسياً في البناء القومي الوطني، تعتبر بلا أدني شك قضية عادلة. وبذلك فهي تمثل واحدة من التحديات التي أضحت عصية علي دولة ما بعد الإستقلال في السودان، وذلك ليس لغياب الإمكانيات، بقدر ما إنها لغياب المنهج السياسي الرشيد، ولغياب الإرادة السياسية، وخاصة في ظل الأنظمة الشمولية ١٩٥٨-١٩٦٤، ١٩٦٩ – ١٩٨٦، ١٩٨٩ – إلي الأن والتي شرخت كثيراً في الجسم الوطني ونسيجه الإجتماعي وتماسكه.

إن تجربة الإنقاذ السودانية تتحمل الوزر الأكبر في الشتات القومي والضياع الوطني، وذلك بتبني مشروع ظالم وصارخ للإبتلاع الثقافي ولتوطين الشمولية الحضارية والتي نفّرت المجموعات الإثنية الأخري، ومن بينها مجموعة النوبة. وبفشلنا في إستيعاب التنوع الإثني والثقافي الزاخرة به بلادنا نكون قد أهدرنا فرصاً كثيرة وثمينة كنا سنجني ثمارها من التنوع الذي تزخر به بلادنا داخلياً، وفي إرتباطاتها الإقليمية بأقاليم الشرق الأوسط والبحر الأحمر شمالاً وشرقاً وسافنا أفريقيا غربا وإقليم البحيرات جنوباً. لكن ما يُؤسف له أن إرادتنا السياسية في عهد الحكم الوطني، وخاصة في عهود الشمولية قد تضاءلت وتقاصرت دون حجم الوطن ومكوناته ومسؤولياته التاريخية لتضمر حول شريط صغير لا يستر حتى عورة ذلك الوطن.

حتماً أن أجمل إكليل ورد نضعه علي قبر الراحل الأب فيليب عباس غبوش، هو إستنهاض المبادئ التي عاش ومات من أجلها، وأهمها مبدأ التعايش وقبول الآخر وإحترام التنوع والإختلاف ليس فقط بين النوبة والعرب في جنوب كردفان، بل بين كل المكونات في كل السودان.

الفصل السادس

مقترحات للخروج من المأزق

المقترح الأول

أربعة ملفات عاجلة أمام النخب في جنوب كردفان قبل تجدد الحرب

كان العام ٢٠٠٦ وكل من له بصيرة نافذة نحو المستقبل يحس ويرى أن الأمور في هذه الولاية الطرفية المجاورة للجنوب ــ الذي بدأ في رسم الخطوات الأولى للمفاصلة مع بقية الوطن ــ لا تسير على ما ينبغي عليه. إن الواقع يشئ عن شئ وإن أعاصير كثيرة تلوح في الأفق البعيد.

يجب أن يكون الوضع في جنوب كردفان (جبال النوبة) هاجساً لكل مدرك بصيرورات ومآلات الحرب الأهلية التي إجتاحت المنطقة خلال الفترة ١٩٨٩ – ٢٠٠٢، وما ترتب على ذلك من تخريب للعلاقات البينية بين القبائل العربية والنوبية من جهة، وما لازم ذلك من غرس وتنامي الوعي الإثني الشعوبي الإقصائي أحياناً عند الطرفين من جهة أخرى، وهما المؤتمر الوطني الذي فرض نفسه كممثل للقومية العربية والحركة الشعبية كممثل للقبائل النوبية على مستوى إقليم جبال النوبة/جنوب كردفان . وبالطبع فإن هذا التمييز غير دقيق وغير مطلق، حيث في كثير من الأحيان تخطت المجموعات الإثنية الحدود المرسومة في أذهان السياسيين وإختارت الولاءت السياسية التي تتماشى مع واقعها ونظرتها للمستقبل و معتقدها السياسي . مضافاً إلى كل ذلك مشكلة أبيي التي أتت لجنوب كردفان مع التسوية الإدارية القاضية بإعادة الجزء الجنوبي من ولاية غرب كردفان إلى جنوب كردفان (الأم). وقد دلت قرائن الأحوال والدلائل منذ ذلك الحين (٢٠٠٥-٢٠١١) إلى أنّ شريكي الحكم (الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني ـ قبل إنفصال الجنوب) ليسا على إنسجام مطلقا في الولاية، وقد إنعكس ذلك على الأرض في تكوين حكومة الولاية و عندما تمّ، لم يكن مرضياً لأحد الأطراف (الحركة الشعبية)، الشريك الأضعف والمغلوب على أمره في المعادلة. وفي هذا الجو السالب، تواصل وتنامى الإستقطاب الإثني وضخ العصبية القبلية في وعي الجماهير في محاولة للكسب من الدعم والتوالي الإثني مع كل من الشريكين الفرقاء. وفي خضم هذا الصراع الذي ظل يغلي على نار هادئة لم تتحرك الحكومة الولائية ولا الإتحادية قيد أنملة نحو المصالحة الإثنية في المنطقة وإعادة بناء النسيج الإجتماعي المتهتك، ولا الإستجابة لأجندات التنمية المحلية المتعاظمة والعاجلة في هذه الولاية التي تستحق – بكل المقاييس – أن تُعلن فيها حالة الطوارئ التنموية.

و أدناه طرحنا بقليل من المؤشرات التي توفرت لدينا في ذلك الحين لأهم أربعة ملفات وهي التي يجب أن تتقاطر كل النخب من كل ألوان الطيف السياسي والإثني من الولاية ومن الحكومة الإتحادية للإلتفاف حولها كبرنامج حد أدنى و خطة عاجلة لإنقاذ الولاية قبل الوقوع في هاوية الحريق أو المحرقة. و في غياب الإجماع وحلحلة هذه الإشكاليات فحتماً سيحدث ما لا يحمد عقباه وفيها ستكون المسؤولية الأكبر على عاتق النخب الحاكمة و الدولة المركزية و الولاية و الملفات هي:

الملف الأول: التعليم العام

إنّ نسبة الإنخراط في التعليم العام (الأساسي) في الولاية لا تتعدى الـ ٥٠٪، حيث أنّ من كل مائة (١٠٠) طفل في سن التعليم الأساسي فقط خمسون طفلاً يجدون حظهم في التعليم، وتعتبر النسبة المتبقية(٥٠٪) هدراً بشرياً يمثل عبئاً وعائقاً تنموياً في المستقبل. و في بعض الأحيان أضحت ظاهرة التسرّب من المدارس أكثر وضوحاً للعين من ظاهرة الإنخراط في التعليم، وكأنّما المدارس أنشأت ليتسرب منها التلاميذ لا لينخرطوا فيها – في دلالة واضحة لإنقلاب العملية التعليمية في الولاية رأساً على عقب. وفي كثير من المدارس حتى في المناطق المستقرة والتي تأثرت بدرجة أقل بالحرب (مثل محليه الدبيبات في الجزء الشمالي من ولاية جنوب كردفان) فإنّ نسبة التسرّب قد وصلت إلى ٩٢ ٪ بين الصّف الأول والصّف الثامن (وهذا تماماً ما ينطبق على قريتي الحاجز والقرى المجاورة في محلية الدبيبات). ٩٠٪ من المدارس الريفية في الولاية ينعدم فيها الشباك والباب والمقعد و"زير" الماء والمرحاض وحتى الشجرة الظليلة، مما جعلها – عملياً – بيئة طاردة ومنفرة للأطفال ومثبّطة لهمة المعلم وفاقدة لإحترام و إهتمام المجتمع المحلي. زيادة على ذلك بُعد المدارس عن القرى والذي يصل في بعض الأحيان إلى حوالي عشرة كيلومترات يقطعها الأطفال في أكثر من ساعتين يومياً جيئة و ذهاباً. إنعدام الوجبة المدرسية وإنعدام الكتاب المدرسي المجاني وعدم مقدرة الأسرة في الحصول على الكراس والقلم، كلها عوامل قللت من إنخراط الأطفال في التعليم الأساسي في واقع إجتماعي تزيد فيه نسبة الفقر عن ٧٥٪ نتيجة للحروب والنزوح وتناقص كفاءة الإقتصاد الريفي.

وفي المناطق التي تأثرت بصورة مباشرة بالحرب في الأجزاء الوسطى والجنوبية والشرقية والغربية من الولاية فإنّ الوضع أسوأ من ذلك بكثير، حيث أنّ المدارس ذاتها قد إختفت من الوجود، ولم يتبق منها

إلاّ الأطلال بعد أن سرقها بعض صغار النفوس ممن أنيط بهم حراستها أيام الحرب الكالحة. وفي خلال الفترة ١٩٨٩م – ٢٠٠٢م كان فهمنا لتدني واقع التعليم وإغلاق أكثر من ٨٠٪ من المدارس في الولاية، كان القصد منه (ضمناً وصراحة) هو تفريخ فاقد تربوي جرار من الشباب ليكون وقوداً للحرب الأهلية في الولاية، وأيضاً للإنخراط في القوات المسلحة "القومية" للحرب في الجنوب والتي صوّرها النظام حينها بأنها حرب مقدسة يمر عبرها الطريق إلى الجنة والزواج بـ(الحور العين). وتقديمنا لهذا الفاقد التربوي لخدمة الجندية القومية يكون ذلك مساهمتنا في المؤسسات التي أصبحت الإثنية والعنصرية هما سمتها الغالبة، وأن بقيت كلمة القومية فيها للتزيين اللغوي والتدليس الإجتماعي- السياسي.

لكن ومن غير المعقول أن تستمر ذات السياسة الإنتقائية (المصادرة لوعي الناس)، والقاضية بهدر الموارد البشرية والإنسانية الغالية المتمثلة في فقدان عشرات الآلاف من الأطفال والبنات للتعليم في جنوب كردفان، في ظل إتفاقية السلام وفي ظل حكم فدرالي تديره نخب محلية دون أن تثير فيهم هذه الحالة شعوراً بعدم الرضا، ودون أن تدفعهم لتحرك عاجل يقضي على معامل إعادة إنتاج التهميش والحرمان السياسي وذلك، بردم منابع الجهل والتخلف والإستضعاف. لكن، على العموم، أن هذه الجيوش الجرارة من أطفال وشباب الفاقد التربوي والهدر البشرى إن لم نعلمهم اليوم في جنوب كردفان فإنهم سيصبحون جنوداً لحركات الإحتجاج والرفض القادمة في مقتبل الأيام، ومن ظن غير ذلك فإنه واهمُ ثم واهم[١٠٨].

إنّ يوسف كوة مكي الذي قاد حركة للتمرد بإسم النوبة، وخلفه عبدالعزيز الحلو، لم يكونا فردين، بل هما يمثلان ظاهرة إجتماعية/سياسية لها منطلقاتها ودوافعها ـ رضينا أم أبينا. وفوق ذلك كانت ومازالت هذه الحركة تمثل إحتجاجاً ورفضاً صارخاً للتهميش الذي طال أمده ومازال بكل ملامحه البنيوية والهيكلية والمعنوية أيضاً. والذي وإن لم تستدركه الدولة بالحكمة والبصيرة النافذة وتتناوله بالجراءة والجدية وفي الوقت المناسب.سيؤدي حتماً إلى تكرار ظاهرة يوسف كوة والحلو وسط النوبة وربما وسط العرب في أماكن أخرى من كردفان والسودان، وعندها سينقلب السحر على الساحر (النظام في الخرطوم)، إذ سوف تنعدم الحيلة عنده التي يدير بها حرباً أهلية بالوكالة مبنية على الإختلافات الإثنية في المنطقة (نوبة ــ عرب)

---

١٠٨ بعد خمسة سنوات بالتمام والكمال من هذا التحذير تجددت الحرب في جنوب كردفان بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني لتجد ألاف الجيوش جاهزة (من الفاقد التربوي) في إنتظار صافرة البداية.

كما فعلها في الفترة الماضية، وربما مازال يفكر في فعلتها في واقع الولاية السائب والمفعم بكل الإحتمالات والإحتقانات الآن. ولا عجب، لأن بعض هذه النخب المحلية خاصة التي تدور في فلك المؤتمر الوطني تحدها طبيعة توظيفها، حيث هي تعمل بالوكالة وبالإنابة عن نخب في المركز لها أجندتها "العنصرية" والجهوية الطاغية تجاه بعض أطراف السودان طالما أضحت أسيرة لأيديولوجية الجهة والقبيلة بديلاً لأيديولوجية الدين الجامع والدولة المدنية الشاملة للجميع بلا إستثناء.

وحتى لايحدث كل ذلك، أوقفوا يا ولاة الأمر: النزيف والهدر المستمر للموارد البشرية في جنوب كردفان وغيرها بسبب إهمال التعليم العام و بسبب تخريج المدارس – على قلتها و سوء إعدادها – لجيوش جرارة من الفاقد التربوي المُحبَط والجاهز لأن تستوعبه حرب أهلية قادمة، خاصة في ظل الإستقطاب الإثني الحاد الذي تبناه المؤتمر الوطني، والذي أعاد الوعي الإثني إلى ما قبل فترة التركية" السابقة". وعلى الذين يقومون بأمر الولاية من النخب المحلية أن يتحركوا وفق أجندات الوطن الحقيقية مع مراعاة مصالح أهليهم المحليين الذين كانوا حتى وقت قريب (برّازة شوك) يحاربون حرباً بالإنابة عن النخب القابعة في قصور البذخ الفكري في الخرطوم. وهؤلاء البسطاء (في جنوب كردفان) لا يعنون لهذه النخب المتخمة في الخرطوم إلا"متحفاً كبيراً للأنثروبولوجيا الطبيعية يستمدون منه – أحياناً – مادة للحديث (عند القيلولة الباردة) عن أهم مزايا الإنسان الساذج النبيل (*the noble savage*) و الذي يمثل المادة الخام لصناعة التضاد المصطنع بين النوبة والعرب في جنوب كردفان.

وقد لازم ذلك الإنهيار المريع في بنيان التعليم الأساسي، الغياب التام لتدريب المعلمين والذي توقف منذ عشرات السنين، مضافاً إلى كل ذلك، إنعدام الحافز والدافعية وسط المعلمين الذين تضاءلت القوة الشرائية لمرتباتهم إلى أقل من ١٠ ٪ عن مستوى عام ١٩٧٧ م و إلى ٢٥ ٪فقط عن مستوى عام ١٩٨٩ م. وأصبحت مجموعة المعلمين في الولاية تمثل "النُخَب" المستضعفة في الريف والحضر، إذ أنّ بريق التعليم والوعي الذي تميزت به تاريخياً هذه الفئة المهنية، أصبح لا يوازيه أيّ تميز إقتصادي إيجابي، بل على العكس لازمه تمييز إقتصادي سلبي أوصلهم إلى درجة الإستضعاف وولوج القطاع الهامشي في الإقتصاد[١٠٩].

١٠٩-بعض المعلمين في بعض المناطق في كردفان ودارفور يغطون إحتياجاتهم بالعمل كعمال يومية في الزراعة وبحرق الأشجار لصناعة وبيع الفحم.

إنّ دور المعلم في أيّ عملية تعليمية لا يقل أهمية عن دور الكتاب والكراس والقلم والمقعد والمدرسة ذاتها. المعلم هو العنصر البشري الحاسم في إنجاح العملية التعليمية في أي مجتمع، وهكذا تقول التجربة ومسيرة الدول الناهضة والتي ما زالت تنهض. وللأسف فإن ذلك ليس هو الوضع في الولايات التي تنتمي إليها "الشلة الحاكمة" التي أزكمت الأنوف بنهجها التفضيلي، والذي شمل كل مناحي الحياة حتى مجال تعليم الأطفال الذين يعتبرون ذخيرة للوطن بأكمله، وأن الإستثمار فيهم يعود مردوده إلى كل الوطن وكل المواطنين مشكلاً بذلك اللبنة الأساسية للنهضة القومية في السودان، ولا سبيل للخروج من هذه الوهدة إلا بالرجوع إلى الدعم المركزي للتعليم الأساسي[١١٠].

أمّا الوضع في التعليم الثانوي فليس بأحسن حالاً البتة من التعليم الأساسي. إنّ النقصان (الحاد في المعلمين وخاصة في معلمي الرياضيات والعلوم يجعلنا، نجزم بأنه خلال الخمسة سنوات الأخيرة لم يدخل عشرة طلاب (من مدارس الولاية) مباشرة لأي من كليات الطب والهندسة في أي جامعة من الجامعات، ناهيك عن جامعة الخرطوم والجزيرة وجوبا وغيرها من تلك التي يتطلب الدخول إليها إحراز درجات عالية.

أصبحت الظاهرة المألوفة هي الهجرة للدراسة خارج الولاية والحضور في الشهور الأخيرة للإمتحان من الولاية بغية الإستفادة من الخصوصية المرتبطة بكونها من الولايات الأقل نمواً. إنّ وضع الولاية تحت هذه القائمة هو ذاته الذي يجب أن نستهدفه في الخطة التعليمية القادمة للخروج منه عاجلاً لأنه على أقل تقدير مثبط للهمم. و إلاّ فسيصبح حال الولاية كالذين يعيشون على إعانة الرعاية الإجتماعية، إذ أنّ البقاء فيها طويلاً غير محفّز للخروج من إسارها، وعليه أقترح التالي في مجال إصلاح التعليم الأساسي و الثانوي في ولاية جنوب كرد فان وبالطبع في كل الولايات الشبيهة:

١) أن تقوم الولاية بوضع خطة عشرية للنهوض بالتعليم في مرحلة الأساس، تعتمد على تحقيق طفرة حقيقية كبيرة في رفع المستوى النوعي والكمي للتعليم ـ أفقياً و رأسياً.

٢) إعادة تأهيل المدارس القائمة وفتح ما لايقل عن ٢٠٠ مدرسة جديدة، لتصل نسبة الإنخراط في التعليم

١١٠-إن التركيبة الديمغرافية تقول إن حوالي ٦٥٪ من سكان السودان من الأقاليم الطرفية في غرب السودان وشرقه والنيل الأزرق.. إن الصرف على التعليم من خلال نظام الداخلية سيفيد جماعات (جهوية) دون غيرها وذلك في خلال ثلاث عقود سيؤدي إلى تغيير شامل في الخريطة التعليمية وبالتالي في البنية السياسية للسودان.

الأساسي إلى حوالي ٩٠ ٪ على الأقل، وبحيث أنّ يتمكن ٤٠٪ من مواصلة مسيرتهم التعليمية إلى المرحلة الثانوية. وهذا بالطبع يتطلب الرجوع إلى، أو إبتدار إستراتيجيات جديدة منها على سبيل المثال:

دعم نظام الداخليات على أسس موضوعية لإفادة الطلاب الأكثر حاجة والأبعد مسافة عن محيط المدرسة الجغرافي.

التوسع في تعليم البدو الرحل حتى الصف الرابع، يتبعه إنخراط الأطفال في مدارس (التجميع ذات الداخليات) من الصف الخامس حتى الصف الثامن و ذلك يشمل البنات أيضاً. و هذه المدارس تكون لكل الرعاة المتنقلين من العرب و النوبة و مجموعات الفولاني في الولاية.

التوسع في فتح "مدارس المجتمع" ذات الفصول الأربعة والمعلم الواحد في القرى الصغيرة المعزولة جغرافياً عن محيط مدرسة الأساس، والتي غالباً ما تكون في القرى الكبيرة. وكما في حال مدرسة الرحل يتم إستيعاب أطفال "مدرسة المجتمع" في مدارس داخلية بعد الصف الرابع.

تأسيس المدارس وصياغتها بصورة تليق بها كمؤسسات تربوية ذات رمزية دلالية كبرى في الريف وكحافز معنوي للتغيير الإجتماعي المنشود والذي يقوده المعلم و تحتضنه المدرسة و يدفعه التلاميذ إلى الأمام في المجتمعات المحلية.

إصلاح البيئة التعليمية في المدارس ودعم الكتاب والكراس المدرسي مع التشديد بقوة على مجانية التعليم.

دعم كل الأطفال في مدارس الأساس بالولاية بوجبة صباحية خفيفة *snack* حيث كثيرون منهم يعانون مما يعرف بالجوع قصير المدى *short-term hunger* مما ثبت تأثيره السلبي على البناء الجسمي وعلى عملية التحصيل وسط التلاميذ. وهذا الدعم الغذائي ليس بالضرورة أن يكون في شكل وجبة متكاملة بل في شكل وجبة خفيفة ذات سعرات حرارية عالية مثل الفول السوداني أو البلح التي تقضي على الجوع وفي ذات الوقت تكسب الأطفال طاقة تعينهم على التحصيل و تحفزهم على المواظبة على الحضور للمدرسة و توقف نزيف التسرب والفاقد التربوي والذي يجب النظر إليه كأحد أبرز مهددات الأمن القومي في السودان في الوقت الراهن و خاصة في ظل التشوهات البنيوية ــ الجهوية التي تميز الحراك الإجتماعي ــ السياسي في السودان. وبالطبع فمن الثابت أنّ أحد أسباب تسرّب الأطفال من المدارس أحياناً يكون مرده لعدم وجود

الطعام في المنزل و معاناة الجوع الناجمة عن ذلك يلازمها الأداء الضعيف في المدرسة والقابلية للمرض تضعف المقاومة ثم يتبعها السعي للهروب من هذه البيئة السالبة في المدرسة و أيضاً محاولة البحث عن غذاء وعمل في العمر المبكر، وأخيراً التشرد الذي أصبح ملمحاً بارزاً في كل مدن و قرى الولاية مما يستوجب أيضاً تصميم البرامج الملائمة لإعادة صياغة هؤلاء الأطفال و إدماجهم من جديد في العملية التعليمية أو إعادة تأهيلهم بإكسابهم مهارات ضرورية *second-chance education* تعينهم في مشوار حياتهم الطويل.

٣) يجب أن ينصب جهد الرعاية الإجتماعية ووزارة المالية ودواوين الزكاة وغيرها من المؤسسات الشبيهة في هذا المنحى الإستراتيجي لدعم التعليم وكذلك عن طريق تبني مشروع الكساء المدرسي خاصة للأطفال الذين تأثروا بالحرب بدلاً من الصرف السخي على بند (العاملين عليها) وتحفيز الموالين وتأليف قلوب الفقراء المحتاجين وإستمالتهم بقصد التأييد السياسي.

٤) من الضروري أن تقوم الولاية بوضع وتنفيذ برنامج لتدريب كل المعلمين في مدة لا تتعدى الخمسة سنوات وتشتمل على تدريب المدراء والموجّهين والمشرفين التربويين، في إطار خطة ولائية مدروسة تعنى بإحداث نهضة تعليمية في خلال عشر سنوات.

٥) أما في مجال التعليم الثانوي فإن أولى خطوات الإصلاح تقتضي التعاقد مع معلمي الرياضيات والعلوم من خارج الولاية لمدد زمنية متفاوتة، يتبع ذلك إستحداث نظام من المنح الدراسية لبعض الطلاب من الولاية لدراسة الرياضيات والعلوم في كليات التربية، على أن يعملوا عند التخرج من خلال (عقد مبرم) كمعلمين لمدد متفق عليها في الولاية حتى يستطيع التلاميذ الدخول لكليات علمية تَخَرج كفاءات بتخصصات معينة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة في مقتبل أيام الحكم الإتحادي الموسع في السودان و في جنوب كردفان.

٦) عقد مؤتمر قطاعي لمناقشة مشكلات وقضايا التعليم مع الإتفاق علي التصورات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق النهضة في هذا المضمار.

٧) قضايا المناهج ستناقش بالضرورة مركزياً، لكن النشاط بعد المدرسي والذى ربما شمل تدريس اللغات المحلية والتاريخ الشفاهي للمجموعات الإثنية المختلفة وأى أنشطة أخرى من شانها أن تزكي في الصغار روح الإنتماء لمجتمعاتهم ولثقافاتهم وللهجاتهم التي يتحدثون بها في البيت. كل هذه الأنشطة والمناهج يتم

حولها الإتفاق محلياً، وتستنهض الهمم لتطبيقها بصورة خلاّقة وإيجابية، وتضمن تنشأة وتربية جيلاً معتزاً و متصالحاً مع الذات ومع الأخرين في الوطن الكبير.

ربما لا يكون من المناسب هنا توجيه النقد بصورة تفصيلية لمحتويات العملية التعليمية كما عبّرت عنها المناهج، والتي حوّلت الصغار إلي "ببغاوات" تحفظ وتردد بلا تفكير. ومع القمع الكامل لطرائق ومنهجيات التفكر والتأمل وحل الإشكاليات والمقارنات العالمية في ذهنيه الأطفال، أصبح المنهج ومحتوياته أقرب الى تحديث الخلوة التقليدية، حيث إنعدمت فيه المهارات الحياتية بشتى صورها. ربما كان هذا شأناً قومياً تناقشه الوزارة الإتحادية التي عليها الخروج من النظرة الأحادية التي لوّن بها الحكام العسكريون - الإسلامويين وبطريقة ضحلة وفقيرة، المناهج التربوية والعملية التربوية بمجملها في السودان.إن التلاميذ الذين يتخرجون من هذه المؤسسات التعليمية سيجدون صعوبة بالغة في ولوج سوق عمل أصبح متعولماً ومتطوراً ومتغيراً وتنافسي بشكل يومي. وسيجدون تحدياً كبيراً ليوفقوا أوضاعهم المعرفية حتي يتمكنوا من المنافسة في أسواق العمل الكونية والتي أضحت في داخل السودان حيث منطق الرأسمالية ينحاز بصورة تلقائية لكفاءة العامل دون هويته القومية. وهذا مايفسّر إستجلاب العمالة من دول آسيا للسودان حتى لأعمال يمكن أن يُدرب عليها العامل السوداني. والتدريب ما هو الاَّ التعليم في سبيل العمل.

الملف الثاني: الخدمات الصحية: الصحة الأولية خط الدفاع الأول *primary health care*

إنّ انهيار الخدمات الصحية الريفية والأولية قد تركت المواطن في ريف الولاية [111]نهباً للمرض، وأعادت من جديد إنتعاش الطب البلدي (قليل التكاليف)، وبالطبع قليل الكفاءة بصورة تقهقرت معها الأمور إلى حوالي خمسة عقود خلت. وليس من المعقول أو من الضمير، أن يترك المواطنون في زمان العولمة والتواصل العلمي، أن ينكفؤوا ــ هروباً إقتصادياً ـــ على موروثاتهم المعرفية التقليدية من طب وخلافة دون الإستنفاع من المعرفة الإنسانية العالمية خاصة في مجالات المضادات الحيوية وأدوية الملاريا وأمراض الجهاز الهضمي والتنفسي المنتشرة في الولاية. إنّ حمّى الضنك التي ضربت الولاية ومات من جرائها الآلاف(٢٠٠٦)، كانت دليلاً قاطعاً على إنهيار وعدم كفاءة الخدمات الصحية الأولية والتي تعتبر خط الدفاع (الصحي) الأول في بنية الخدمات الصحية.

١١١-هذا الوضع ينطبق علي كل الريف السوداني.

إن نسب وفيات الأطفال في الولاية تفوق المائة من الألف في العام وبذلك تفوق نظيراتها على المستوى القومي (ما عدا الجنوب) وكذلك الحال بالنسبة للمؤشرات الحيوية الأخرى مثل وفيات الأمهات أثناء الولادة *Maternal mortality* ومعدلات المرض *morbidity* ومعدلات الوفيات *mortality* ومتوسط عمر الفرد *Life expectancy*. وهناك نسبة عالية من النساء اللآئي يمتن عند الولادة (بالحبل)، والتي غالباً ماتتم تحت إشراف القابلة التقليدية (هل يا ترى هذا إستمرار لبرامج تأصيل الطب بالدرجة التي لا تدرب فيها حتى القابلات التقليديات ناهيك عن أن يتم استبدالهن بقابلات حديثات). ونسب الوفيات بسبب الملاريا تظل هي الأعلى على مستوى القطر بالإضافة لتلك المتلازمة مع سوء التغذية والأنيميا. أمّا الخدمات الصحية في المدن فقد تعاظم عليها الطلب والضغط رغم سعتها الإستيعابية المحدودة في خلال العشرين عاماً الأخيرة. ورغم ذلك فهي لم تشهد تطوراً نوعياً أو كمياً خلال العقدين الأخيرين. وعلى النقيض من ذلك لقد سيطر عليها الإستخصاص حيث العلاج الأحسن نسبياً هو ذلك الذي يجده المريض في العيادة الخاصة والتي لا يبلغها إلاّ القليلون وبشق الأنفس. وذلك ضمنياً يعني حرمان الملايين من الفقراء من العلاج وهم الغالبية المطلقة من سكان المدن والذين أغلبهم ممن نزحوا من ويلات الحرب في خلال العقدين الأخيرين وفقدوا كل شيء حتى القدرة على العودة إلى الريف نتيجة لعدم المقدرة على تغطية نفقات رحلة العودة وما يلزمها من ترتيبات و إجراءات ليس أقلها بناء المنزل وشراء أدوات الإنتاج وتجهيز الأرض و رأس المال المبدئي الضروري للولوج في الإقتصاد الريفي. كل ذلك المشوار يقتضي إحداث تحول جديد في نمط حياة هؤلاء النازحين من فقراء في المدن إلى فقراء في الريف والإختلاف بين الإثنين إختلاف نوع وليس إختلاف مقدار.

وحتى ما عُرف تاريخياً بالطبقة الوسطى من الموظفين وصغار التجار في الولاية (كما هو الحال في كل السودان)، زالت عنها تلك الوسطية وإلتحمت تماماً مع الطبقة التي دونها، طبقة الفقراء الطيبين الذين (بدخولهم المحدودة) لقد فقدوا القدرة على شراء أي شيء ولكن ظلوا رغم ذلك ممسكين بكل شيء... بطيب الأخلاق والصبر على مكاره أُولي الأمر. أما أُولي الأمر بدورهم، فقد فقدوا كل الحواس بما فيها حاسة النظر إلى ما آلت إليه الخدمات الإجتماعية الأساسية للإنسان في الولاية التي خرجت لتوها من حرب مفروضة عليها بواسطة النخب القابعة ـ في مساكن الزجاج بالخرطوم تطل من أحدى جوانبها على النيل ومن الجانب

الآخر على السماء تأكيداً لإهتدائها بالمشروع الحضاري الذي لاينظر إلاّ إلى أعلىحسب زعمهم و يظل الفقراء يقبعون على الارض وهم قابضون على الجمر ولا من يراهم أو(يعانيهم) من أصحاب ذلك المشروع "الهلامي" الذي أضحى مشروعاً لتفريخ الفساد وإنتاج الطفيليين من القطط السمان.

إن مشروع إعادة الحيوية إلى الخدمات الصحية الأولية في الريف يجب أن يبدأ بإعادة تأسيس وتفعيل كل نظام الشفخانات ونقاط الغيار والوحدة الصحية التي يديرها المعاون الصحي، على أن يشمل ذلك أيضاً وحدات علاجية متحركة للإنسان وللحيوان. هذا بالطبع يقتضي وجود خطة طموحة لتدريس وتطوير الكوادر الصحية المطلوبة لهذه الوثبة الكبيرة. وبذات القدر لابد من إبتداع نظام المرشد الصحي المتجول الذي يجوب القرى والأرياف مبشراً بمفاهيم الصحة العامة *public health* ومكافحة الأمراض البيئية والمستوطنه، ومتفقداً مياه الشرب وغيرها من مكونات البيئة التي تنمو في ظلها بعض المهددات الصحية للإنسان في الولاية بما فيها الملاريا وغيرها.

تفعيل نظام القابلة الريفية، بحيث تغطى كل أرياف الولاية إيقافاً لضياع أرواح الآف النساء والأمهات أثناء الولادة التي غالباً ماتتم على يد القابلة البلدية، والتي لا بد من تحديثها وتدريبها وزيادة أعدادهن لتشمل كل القرى وفرقان الرحل.

الخدمات الصحية على المستوى الثاني *secondary health care*

في هذا المستوى لابد من إنشاء مستشفيات ريفية على مستوى كل رئاسات المحليات بالولاية حتى تكون بكفاءة تمكّنها من الإستجابة للحالات المحولة من المستوى الأول (الصحة الأولية) الذي يتعامل مباشرة مع الناس كخط أول للدفاع الصحي. ولكن واقع الحال في بعض المستشفيات الريفية لا تستجيب لحاجيات الناس الأساسية في الصحة والعلاج. وللأسف إن داء الفساد ــ الذي مهدت له الخصخصة الجامحة ــ قد إكتسح الحقل الصحي الذي أصبح منشطاً للإستثمار خالقاً بذلك نمطاً جديداً من المستشفيات السياحية والعلاج السياحي والتي بدورها تمركزت في مركز البلاد دون أطرافها.

الخدمات الصحية على المستوى الثالث *tertiary health care*

في هذا المستوى لا بد من تحديث وإعادة تأهيل المستشفيات على مستوى المحافظات ورئاسة

الولاية، مع إنشاء مستشفيات متخصصة للإستجابة للحاجة المحلية. ويتبع كل ذلك عمليات واسعة لإستقطاب وتدريب الكوادر الصحية التي توفر العنصر البشري الحاسم لنجاح مثل هذه الطفرة. وعلى مستوى تقديم الخدمات وتحقيق هدف الحصول عليها بواسطة المواطن، لا بد من إتباع سياسة إستثنائيه (لمدة عشر سنوات على الأقل) تقضي بمجانية الصحة كجزء من برامج إعادة التأهيل (الإجتماعي) إلى حين أن تعود للمجتمع وللإقتصاد الريفي حيويتهما للدرجة التي يتمكن معها المزارع والراعي من "إعادة إنتاج نفسه"، كناية على مقدرته على الصرف على حاجياته الأساسية من صحة وتعليم ومعيشة والإستجابة بفعالية لحاجياته وإرتباطاته الإجتماعية، حتى تعود لكل المجتمع عافيته وحراكه المتجدد وسلامه الإجتماعي و تماسكه النفسي-إجتماعي. بعد إنقضاء مدة العشر سنوات يمكن إتباع سياسة التأمين الصحي (في الريف والمدن). أما إذا أتبع نظام التأمين الصحي قبل ذلك فإنّ الغالبية العظمى من المواطنين الريفيين (خفيفي الوزن) سيتساقطون بين مسامات هذا "الغربال" ذو المسامات الكبيرة وحينها ستكون شريحة صغيرة من سكان المدن هم الذين ستشملهم مظلة التأمين الصحي. وبذلك يكون قد أستحق الأمر الإشارة إليه بلقب التهميش الصحي كإحدى متلازمات ذلك التهميش السياسي ــ الإقتصادي.

الملف الثالث: الإقتصاد والتنمية

لقد إنهار بصورة شبه تامة الإقتصاد المحلى بشقيه الزراعي والرعوي، وكذلك الحديث والتقليدي، ولم تشهد جنوب كردفان تدخلا ملموساًمن قبل الحكومة المركزية خلال العقدين الأخيرين، بخلاف تلك البعثات التي كانت تأتي عادة لتفويج"المجاهدين" من كتائب الدفاع الشعبي.

في الإقتصاد الزراعي الحديث تقلصت المساحة المزروعة في مشاريع (هبيلا) وغيرها، والتي وصلت في عصرها الذهبي إلى خمسة ملايين فدان في عام ١٩٨٧ م(!؟) لقد تقلصت في عام ٢٠١٤ م إلى أقل من ٥٠٠ ألف فدان بكثير، والتي تمثل حوالي ١٠٪ من مساحة عام ١٩٨٧ م. وقد خرج أكثر من ٨٠٪ من المزارعين من العملية الزراعية الإستثمارية برمتها، مفضلين عليها قطاع التجارة والخدمات (حيث الفساد والمحسوبية فيه بلا حدود) وعائده الإقتصادي والتنموي على المجتمع وعلى الدولة ذو قيمة أقل.

لقد أعسرت الغالبية العظمى من مزارعي الزراعة الآلية في (هبيلا) و(كرتالا) وغيرها، بسبب

سياسات التمويل الزراعي التي تميّزت بعدم الكفاءة، زائداً النسبة العالية (وغير الحقيقية) لسعر الفائدة "الإسلامي"، كذلك لغياب كفاءة السياسات التسويقية للدولة، والتي فشلت في المحافظة على أسواق المحصولات السودانية التقليدية، ناهيك عن إكتشاف أسواق جديدة. ولكن إهمال الدولة لقطاع الزراعة الآلية ليس بمستغرب، لأنّ الرأسمالية الإسلاموية (وبطبيعة نشاطها الإقتصادي الطفيلي)، لا يستثمرون مطلقاً في القطاع الزراعي أو الصناعي، والذين تُرك أمرهما للرأسمالية المهمشة والمغضوب عليها، وهذا بالطبع يشمل مزارعي الزراعة الإلية في جنوب كردفان وغيرها، ممن كان عليهم دفع فاتورة أعباء إنتمائهم السياسي للأحزاب المعارضة. وقد إحتكر المستثمرون الإسلاميون الإستثمار في المجالات التي يتاح فيها فساد المحاباة، مثل المضاربات والعطاءات والتجارة الخارجية، حيث تتوافر الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تتم تحت مظلة مؤسسات الدولة والشركات الحكومية التي فاق عددها الألف بقصد "التمكين" للجماعة الإسلاموية التي تحولت إلى جماعة جهوية حتى إستقرت أخيراً في الإثنية الضيقة. وهذا بالطبع غير متاح في إطار الزراعة الآلية التي تعاني من الضمور المستمر في جنوب كردفان وربما في كل حزام الزراعة الآلية (الممتد شرقاً من جنوب كردفان مروراً بالنيل الأبيض و إنتهاءاً بالنيل الأزرق).

إنّ إنعدام الأمن والنزوح كانت وراء التدهور الزراعي في الأجزاء الجنوبية من الولاية، في حين أنّ تنامي زحف الصحراء وزيادة الضغط السكاني والثروةالحيوانية (بسبب النزوح) على الموارد المحلية المحدودة على طول الشريط الرملي، سببت التدهور في الأجزاء الشمالية من الولاية. والطريف أنّ المجموعات الإثنية في شمال الولاية (من قبائل الحوازمة) قد رحبت بالنازحين من جنوب الولاية(من النوبة) بصورة تحقق لهم معها الإندماج الكامل في المجتمع المحلي مما كان دحضاً عملياً حيثيات وسياسات الدولة، التي ما زالت تدق على طبول الإختلافات الإثنية والقبلية في المنطقة، وتبني على ذلك سياساتها وتدخلاتها الضارة بالنسيج الإجتماعي وبمقدرة المجتمع المحلي على إعادة إنتاج ذاته بوئام وبسلاسةفي ظل سلام إجتماعي مستدام.

أما الزراعة التقليدية أضحت لاتفي بحاجات الإنسان المتعولم في جنوب كردفان ولا تستطيع أن تستجيب لضرورات الإستخصاص التي فرضتها الدولة وإلتزاماتها النقدية على الأفراد والأسر لتغطية تكاليف المدرسة ـ إن وجدت ـ وحقنة الملاريا وكبسولة المضاد الحيوي بالإضافة إلى السكر والشاي والبن و"الهدوم"

وقائمة الإلتزامات تطول على الزراعة التي تتقلص وتتناقص في المساحة وفي الكفاءة مقاسة بالإنتاجية. وفقدت الزراعة التقليدية في جنوب كردفان خلال العقدين الأخيرين أهم ما يميزها، وهي كونها زراعة معيشية إكتفائية تحقق للمزارع ولأسرته الأمن الغذائي المنشود، وما فاض عن ذلك كان يغطي إحتياجات شريحة الرعاة وسكان الحضر أحياناً. لقد أصبح أكثر من ٨٠٪ من سكان الريف لاينتجون غذاءهم من مزارعهم، بل يعتمدون على شراء مؤنهم الغذائية من السوق. ومن نافلة القول أنّ الزراعة الآلية أضحت هي بدورها غير قادرة على الإستجابة لكل الطلب المحلي للحبوب الغذائية داخل الولاية. وفي جنوب الولاية فقد أغلب المزارعون ـ وخاصة العائدون منهم ـ أبسط مقومات الإستقرار والإنخراط في النشاط الزراعي متمثلاً في إنعدام وسائل الإنتاج.

أما الرعاة فقد حاصرتهم الحرب جنوباً وزحفت نحوهم الصحراء من الشمال وكذلك الأبّالة، ومن جراء ذلك نفقت أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية(الأبقار) في الولاية خلال العقدين الأخيرين، و أضطربت وتيرة الترحال، وإنهارت الأعراف المنظمة للعلاقة التبادلية بين الرعاة و المزارعين، وأصبح النزاع أكثر إنتشاراً من الوئام بين الرعاة و المزارعين.

هنالك ثمانية مقترحات يمكن أن تشكل ـ على الأقل ـ إطاراً عاماً للخروج بالاقتصاد الريفي المتكلّس في جنوب كردفان إلى مرحلة الكفاية ثمّ الإنطلاق و التوثب وهي:.

١) ضرورة الإهتداء بخطة ولائية متكاملة للتنمية الإقتصادية.

٢) تبني برنامج محدد الأهداف و الوسائل و الإطار الزمني لمحاربة الفقر على ضوء معطيات البيئة المحلية و على هدى البحوث العلمية و قواعد البيانات الحديثة.

٣) إعادة بناء و تأهيل الإقتصاد الريفي بكل جوانبه و مكوناته(الزراعة و الرعى) بعد أن دمرته الحرب الأهلية خلال العقدين الأخيرين. وذلك يشمل برامج التحديث والتسليف الزراعي وادخال تكنولوجيا وسيطة وتقاوي محسنة وغيرها من التدخلات التنموية في هذا المضمار.

٤) الزراعة الآلية في ولاية جنوب كردفان تمثل خيار إستراتيجي قومي وإقليمي حيث هي المساهم الأول في تحقيق الأمن الغذائي. بهذا الفهم يجب أن يتم تشجيع الاستثمار الزراعي الحديث شريطة أن يتبع الأسس

التالية:

العدالة في توزيع المشاريع الزراعية.

التناغم مع الزراعة التقليدية والإقتصاديات المحلية البسيطة.

التناغم مع حركة الرعي و الترحال.

الحفاظ علي البيئة عن طريق إتباع نظام دورة زراعية تكون فيها أشجار الهشاب والطلح جزءاً فاعلاً وأصيلاً من العملية الزراعية الكلية.

التنوع المحصولى (عباد الشمس).

توخي الكفاية الزراعية في الإنتاج عن طريق رفع إنتاجية الفدان.

توفير المياه وفتح الطرق الزراعية المعاونة و الداعمة لعمليات التنمية الريفية الشاملة في الولاية.

٥) إتباع إستراتيجية المَزَارع الجماعية في القرى (في المناطق الجنوبية) مع إعطاء إعتبار كبير لضرورات الحفاظ على البيئة والتي هي خط الدفاع الأخير في تماسك و إنسجام المجتمعات المحلية.

٦) ضرورة تطوير القطاع الغابي من حجز للغابات ومحميات للحيوانات البرية وإستهداف زراعة الهشاب والطلح حفاظاً على البيئة وبقصد إنتاج الصمغ.

٧) التأسيس لسياسة رعوية نابعة من قيم المجتمعات المحلية وعلاقاتهما التاريخية، ومستجيبة لضرورات الحفاظ على البيئة والإستغلال الأمثل للموارد، بحيث يتقاسم الرعاة والمزارعون المساحة المتاحة في تناغم وتواؤم تامين. ويتبع ذلك ضرورة بذل الجهد على هدى خطة علمية (نابعة من أسفل لا مفروضة من أعلى)، لتحديث القطاع الرعوي بإدخال عينات محسنة، وفي ذات الوقت ترسيم المراعي والمراحيل وتحديد الأعراف المنظمة لذلك، والدفع بإتجاه الإستقرار التدريجي للبدو الرحل، بدءاً بإستقرار الأسرة (لضرورات الصحة و التعليم) مع الإبقاء على الحركة البندولية للقطيع على ذات المنوال الموسمي من الجنوب للشمال و بالعكس.

٨) بما أن هنالك تزايد في نسب ووتائر التصحّر في الأجزاء الشمالية من الولاية (مناطق القوز)،فإنه من الضروري التقليل من الزراعة في بعض المناطق الشمالية لمدد زمنية متفاوتة حتى تستعيد فيها البيئة تجددها

الذاتي، محققة في ذات الوقت إعادة البناء و التوازن البيئي. وهذا الإجراء مفيد ـ على المدى الطويل ـ لكل أجزاء الولاية التي تعتبر إقليماً بيئياً واحداً متشابك وظيفياً، بحيث أنّ الصحراء تزحف فيه من الشمال إلى الجنوب مما يسبب خللاً و إرتباكاً في التركيبة السكانية و الحراك السكاني الذي بدوره يؤدي إلى كل الإحتكاكات الأمنية في الولاية بين الرعاة وبينهم والمزارعين المستقرين (الزراعة التقليدية والآلية الحديثة).

في الوقت الذي يتم فيه التقليل من الزراعة في الأجزاء الشمالية في الولاية يتم فيه تأسيس مزارع جماعية في المناطق الجنوبية الغنية بيئياً لتفي بحاجة هؤلاء السكان من الأجزاء الشمالية بالغذاء. وبالطبع كل هذه التصورات والمقترحات يمكن أن يتم التعامل معها في إطار الفهم الذي يحكم عمل مفوضية الأرض التي تمّ إنشاءها في جنوب كردفان وفقاً لإتفاقية السلام الشامل(٢٠٠٥). وفوق كل ذلك لابد من التأثير على السياسات المركزية التي تصنع القرارت الخاصة بالتمويل الزراعي والتسويق بحيث يكون الهدف تقوية ودعم القوة التنافسية للمزارع المحلي في الولاية و لمنتجاته الزراعية والحيوانية في القطاعين التقليدي والحديث على السواء. ولابد من السعي لتغيير قوانين التمويل الزراعي خاصة للقطاع التقليدي بحيث تكون للأرض في الزراعة التقليدية قيمة و مقبولة في نظام الرهن للبنوك التجارية وكذلك الحال للقطيع التقليدي الذي يملكه الراعي في البادية.

الملف الرابع: الإستقطاب الإثني وتهتّك النسيج الإجتماعي في جنوب كردفان

بدأت الحرب في جنوب كردفان في الماضي والآن، بإحتجاج سياسي قام به أبناء النوبة ضد العلاقات غير المتكافئة بين الإقليم والمركز، وقد سعت الحركة من ورائه إلى إحداث نقلة نوعية تقضي بإستبدال علاقات التهميش بعلاقات إيجابية تتميز بالعدالة في تقسيم السلطة والثروة والهوية التي ظل يسيطر عليها المركز والنخب المركزية. كانت تلك الأجندات لحركة جبال النوبة السياسية تمثل مصدر قلق للنظام في الخرطوم، لأنها أظهرت قدراً كبيراً من التقارب والترابط مع برنامج الحركة الشعبية. لذلك بذل النظام جهداً في تحويلها لحرب أهلية إثنية محلية بين النوبة والعرب ليبعدها من التحالف مع الحركة الجنوبية وحتى يمكن الإنقضاض عليها عن طريق الإستثمار في التناقضات الداخلية في المجتمع المحلي وأحياناً عن طريق تعميقها بالتعبئة أو بتصويرها الحرب بأنها حرب تستهدف القبائل العربية والوجود العربي في المنطقة والذي لا أظن أنه مجالاً

للمزايدة بعد إقامة إمتدت لأكثر من خمسة قرون ومثاقفة ومساكنة ضاعت معها ملامح الإثنية وبقيت منها الأيديولوجيا والتصورات للذات وللآخرين أو عن طريق خلق وعي جديد أيديولوجي ــ معرفي بتسويق مبرر ديني جهادي للمواطنين يصورها بانها حرب مقدسة(الإسلام ضد الكنيسة أو ضد كريم المعتقدات والكفر) "وأن الجنة في إنتظار المجاهدين"، والذين هم شباب جلهم أو كلهم من الفاقد التربوى المغلوب علي أمره الذى لم تحسن الدولة تدريبه وتأهيله للإسهام في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعيةفي الإقليم. أو في الحقيقه هو ماسعي النظام إلى تدريبه إلى ذلك الحد من التعليم المنقوص، مما يجعله (الشباب) يستجيب عاجلاً للشعارات الساذجة الخادعة. لكن يبدو إن عدم الإستثمار التاريخى في التعليم في الولاية و الإقليم، هو في الحقيقه إستثمار بواسطة الدولة لمستقبل الأيام الذى تكون فيه الحاجة ماسة لأبنائنا (المحرومين من العلم) ليكونوا فيها و قوداً لحرب بالوكاله، القاتل فيها والمقتول(من النوبة والحوازمة أو المسيرية والدينكا)، مكتوب عليهما أن يتلظيا بنيران التخلف والحرمان، وكل واحداً منهما بالنسبة للنظام الحاكم يستمد قيمتة الحقيقية فقط بقدر عدائه (وليس عطائه) للآخر.

هكذا شكّلت الإنقاذ فى كل سنوات حكمها، الواقع الإجتماعي بين النوبة والعرب كـ(بلوكات) سياسية متنافرة، إمعاناً فى التقسيم الجزافي في المنطقة، والذى إن قسّمناه بصورة حادة إلى نوبة وعرب، نكون قد ظلمنا التاريخ والإجتماع والأنثربولوجيا في الإقليم ، إذ أن المساكنة والمثاقفة والتلاحم والتواصل الثقافي، كلها ديناميات شكّلت وصقلت الواقع الإجتماعي المحلي، وجعلت منه مزيجاً، ليس من الدقة العلمية بمكان، وصفه بملامح مكوناته الأساسية (نوبة – عرب). إن المزيج الناتج في جنوب كردفان يحمل ملامح كل النوبة وكل العرب وكل الإثنيات الأخرى وهو فى النهاية ملامح الإنسان السوداني المتصالح والمتفاعل مع الآخرين بعيداً عن مرض التعصّب العنصرى الذي تسعى النخب المأزومة لبث سمومه فى واقع إجتماعي كان معافي من قبل و صولهم إلى السلطة عام ١٩٨٩م. لقد إستولدت وحوّلت الإنقاذ ـ بعملية قيصريه شديدة المعاناة ـ الحرب فى جنوب كردفان، من حرب تحركها دوافع وعلاقات الإقتصاد السياسي والعلاقات السياسية غير المتكافئة بين المركز والإقليم، إلي حرب بين قوميتى النوبة والعرب، حتى يسهل القضاء عليها بأقل التكاليف، إمعاناً في إستعمال نظريات الإدارة (والحروب) غير المباشرة التي إتبعها الإنجليز من قبل، والمعروفة في

الأدبيات الإجتماعية والسياسية بسياسة "فرق تسد". وكان دور حكومة الإنقاذ في كل ذلك أشبه بدور السمسار الذي تزيد نسبة عائداته، كلما زادت تكاليف الحرب على العباد في جنوب كردفان، محسوباً ذلك بعدد الموتى والجرحى ودمار الزرع و الضرع ودمار البنيات الإجتماعية المكونة لنسيج الإقليم الإجتماعي والتاريخي.

لقد كان تنفيذ تلك السياسة وتنزيلها أكثر إيلاماً على واقع إجتماعي متصالح لمدى خمسة قرون، تربط الناس فيه أواصر التاريخ،كما تترجمها علاقات الدم والجوار والتحالف (بالكتاب)و (الكجور) والمصاهرة والتبادل التجاري والصداقات الإنسانية التي صهرتها القرية المشتركة والمدرسة والمزرعة المتجاورة ومورد الماء، ومن قبل قد صهرها المسجد والمسيد والإسلام الناهض الذى يعتنقه أكثر من ٨٠٪ من سكان الجبال. وأيضاً صهرتها مراعى الماشية، حيث أن بعض النوبة أصبحوا بدواً بقارة يحترفون رعى الماشية كما إحترف العرب نمط زراعة النوبة المتنقلة، وتحدث النوبة العربية بطلاقة كما تحدث العرب اللهجات النوباوية بعفوية وسلاسة، وتزاوج الطرفان وأنتجا إنساناً، كان هو السودان الذي يتشكل بكل ملامح الوطن والإنتماء فى ذلك الحيّز الجغرافي الذي عرف بجبال النوبة وجنوب كردفان، والإثنان سيان.

كانت تلك الصيرورات الإجتماعية الإنسانية المعقدة فى التواصل الإنساني تستحق أن يطلق عليها ظاهرة (تنوّب العرب) و(إستعراب النوبة)، لكن يبدوا أن تلك الإنسيابية الإنسانية الضاربة في تاريخ وإجتماع جبال النوبة، كانت تمثل عائقاً أمام مسار التاريخ الذى حددت النخب الإسلامية الحاكمة تاريخه وجهته في عام ١٩٨٩، حيث تم الإنقضاض على قيم وحيثيات ثقافة المجتمع المحلى بتلقائيته وعفويته وديمقراطيته الأفريقية المعهودة في مثل هذه المجتمعات البسيطة. وتبع ذلك حملات التطهير الثقافي ومالازمها من الحكم على الجميع بالدخول فى "ماسورة" الأحادية الثقافية التي تمثلها المدرسة الفكرية للإنقاذ (الشعوبية العروبية)، التي ماجلبت للناس فى السودان غير الخيبات السياسية والإجتماعيه المتواترة، والتي بعد أكثر من عقدين من الزمان، حولت السودان إلى أكبر مشروع للفشل القومي، حيث تنهار تدريجياً عرى المجتمع السياسية والإجتماعية والسياسية توجت بإنفصال الجنوب العزيز وكتابة الكلمة الأولى في المصير المجهول الذي ينتظر دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وغيرها من بؤر الصراع في السودان.

وفي محاولة للخروج من مأزق العلاقات الإجتماعيه المتداخلة إيجاباً بين النوبة والعرب، والتى كانت عقبة في مشروع الإنقاذ الذي يقضى ببناء الحواجز الإثنية بين النوبة والعرب، لجأت الدولة إلى إستراتيجية الخطاب الديني الديماجوجي، الذى قضى بالحكم على النوبة بـ(الخروج عن ملة الإسلام وإستحقاقهم الحرابة). فكان إعلان كردفان فى العام ١٩٩١ م والذى قضى بمجاهدة النوبة. وكان في ذلك الوقت إبن النوبة البار السيد إبراهيم نايل إيدام عضواً في مسرحية المجلس العسكري[١١٢] الذي يديره الإسلامويون بالرموت كونترول. وكان "شخوصه الفاعلين"، لم يتعد دورهم فيه دور شخصيتى" توم وجيرى" كما في أفلام الكارتون الشهيرة.

كانت أيضاً الطبول والموسيقى العسكرية تدق كل صباح في جنوب كردفان خلال التسعينيات وجيوش صلاح الدين الأيوبي تسير لتدك عروش الصليبيين فى القسطنطينية (تلشى) فى جبال النوبة. كان الواقع كله فى تلك اللحظات قد تحول إلى مماثلة للتاريخ البعيد(العصور الوسطى وما شابها من حروب صليبية وفتوحات)، حيث لا يخرج الناس من إساره في جنوب كردفان إلا عند الثامنة مساء، حينما تدق ساعة(بق بن *BIG BEN*) معلنةً نشرة الأخبار الرئيسية في لندن لذلك اليوم من العام ١٩٩١م. حينها، وحينها فقط، يدرك الناس انهم قد خرجوا لتوهم من غيهب تاريخ يعود بهم خمسمائة عام إلى الوراء ثم إلى الحاضر، ليعاودوا الدخول فيه من جديد عند الصباح بسماع أهاريج الدفاع الشعبى التي تندد بأمريكا وروسيا داعية لرفع الأذان في الفاتيكان. وهكذا إستمرت عمليتي التجميد *frost* والتدفئة *defros t* للمجتمع، والتى من جرائها أصيب الناس بالإعياء من جهاد لايرون فيه حمزة بن عبد المطلب ولا خالد بن الوليد. وقد غاب عن الذاكرة الرسمية الضحلة حينذاك، التاريخ الناصع لحلقات الشيخ محمد الأمين القرشى فى وديان ومرتفعات جبال النوبة في الأربعينيات والخمسينيات، حيث كان النوبة (النيمانج) فرادى وجماعات يؤمون مسجد القريه الصغير فى كرمتى (غرب الدلنج) وأطفالهم يجلسون القرفصاء يرددون نشيد: "طلع البدر علينا من ثنيات الوداع"، في كل صباح وعند الظهيرة، وفى المساء يقرأ الأطفال فى كرمتى (من أمثال المرحوم الدكتور عباس شاشا) لشيخهم الوقور: "لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب..الخ الآية" وكانت أيضاً الإضاءات والإشراقات الراسخه في الوجدان المحلى عن الشيخ الصوفي الورع الشيخ (البرناوى)، حيث طبول

---

١١٢ لقد إعترف الرئيس والأب الروحي للمشروع الحضاري ولإنقلاب الإسلاميين في ١٩٨٩ الدكتور حسن الترابي بأن الإتفاق المسرحي كان بأن يذهب هو لكوبر حبيساً ويذهب البشير للقصر رئيساً

النوبات تشق عنان سماء الجبال وليلها الهادىء في أم حيطان والهدرة وشيوخ وصبية النوبة يؤمون حلقات الذكر في نشوة أفريقية متفردة، حباً فى الإسلام وعشقاً للمصطفى صلى الله عليه وسلم وثراءاً في المساكنة وقبول الآخر.

كانت تلك النشوة نابعة من عمق الخطاب الدينى الصوفى المتصالح والمتسامح مع الذات ومع الآخرين ومع الله. كان الإسلام ينساب فى جبال النوبة كانسياب المياه في تلك الوديان، متصالحاً مع الثقافة المحلية بعد حوار هادىءِ ودون وصاية وليس فيه نفى للآخر أو التقليل من شأن ثقافته ومعتقداته المحلية، وكان ذلك الحوار يشمل أيضاً التلاقح الإثنى، محدثاً بذلك نسيجاً إجتماعياً متصالحاً لا يعكر صفوه إلا مدافعات الحياة الإعتيادية بين الناس التى قد تحدث حتى فى مكان مثل مكة أو الفاتيكان. جاءت الإنقاذ وحقنت خلال سنوات حكمها الأولى ومازالت شرايين المجتمع المحلي في جنوب كردفان بالعصبية القبلية، لتجعل حرب الوكالة أمر ممكناً وسهلاً ومحققاً لأهدافها، والوكلاء هم من إختاروا لأنفسهم لعب ذلك الدور الذى باعوا فيه حاضر أهلهم ومستقبلهم، حيث أكثر من عشرين ألف طفل فقدوا حقهم فى التعليم. وكذلك (وللأسف) قد فقدوا حقهم في الحور العين ولم تزل حسرتهم حتي أعلن الشيخ الترابى ببطلان تلك التي أشار إليها بالفرية (الجهاد) والتى قصد منها إثارة الحمية القتالية في شباب كانوا يودون إكمال نصف دينهم أحياءاً أو أمواتاً، ومن قبل قد تساوى عندهم الموت والحياة، ولكن بقى الإختلاف فى إختيار شريكة الحياة أو شريكة الجنة بعد الموت.

وكما رجعت طالبان القهقرى إلى قبيلة البشتون بعد إنهيار المشروع الديني، إرتدت الإنقاذ إلى المشروع القبلي في جنوب كردفان وفى كل السودان بعد أن توزّع دم "المشروع الحضاري" بين القبائل الإسلامية المتحاربة، وتفرّق أبناؤه "أيدي سبأ"، وأصبحت تستحى منه ـ الإنقاذ ـ فى وجود جيوش أجنبية فى جبال النوبة و في الجنوب، وهى تستعد للقبول بها فى دارفور فى نهج ممانعة معهود عنها ومعروفة وتيرته لديها[١١٣]. إن ملف العلاقات الإثنية في جنوب كردفان هوالأخطر فى هذه اللحظة حيث أن هنالك عده تطورات وديناميات ستعكر صفو العلاقات بين النوبة والعرب قريباً بعد العام ٢٠٠٦ إن لم يتم تداركها وهي:

١١٣ بالفعل لقد قبلت الحكومة السودانية في العام ٢٠٠٧ بالقوات الدولية في دارفور (*UNIMED*) والتي تزيد قوتها عن العشرة الآف جندي دولي تحت الفصل السابع حسب قرار مجلس الأمن.لقد أصبح العدد الكلي ٢٤ الف جندي دولي في السودان بقبعات زرقاء في عهد الإستعمار ١٨٩٩-١٩٥٦ لقد كان هناك ٤ الف جندي بريطاني فقط بالسودان.

أولاً: إن الفراغ الكبير الذى يميز كل الحراك السياسى فى السودان وخاصة فى أطرافه مثل جنوب كردفان يجعل التمدد فى الفضاءات القبيلة أمراً محتوماً، في واقع تنعدم فيه الطبقة الوسطى أو قد تضاءل دورها. ومع تلاشى منظمات المجتمع المدني الفاعلة، تكون البوصلة كلها في يد القبيلة، وحينها سيتم الإتجاه نحو الحريق الكبير تماماً كالذي حدث في دارفور. ويعزز هذا الإتجاه، تطورات الأحداث وسياسات المؤتمر الوطني الرامية إلى دق طبول الحرب الإثنية، مضافاً إليها أخطاء الحركة الشعبية، والتي فقدت في الكثير من الأحيان السيطرة على كوادرها الذين ما زالوا تحت تأثير تعبئة التسعينيات.

ثانياً: إن مسألة أبيي، والتي تتبع الآن عملياً لجنوب كردفان(قبل أن تنزع منها غرب كردفان - منطقة المسيرية)، تسير فى إتجاه التعقيد الذى يسبب حرجاً كبيراً للدولة فى الخرطوم ولأجهزتها المحلية، التى غالباً ما تتلقى هى الصدمات الأولية نتيجة لأخطاء المركز. والحرج الأكبر للدولة فى مسألة أبيي هو أن (الدولة) قد باعت حلفاء الأمس (المسيرية) بقبولها بالتسوية بشكلها الحالى الذى فوضَ تفويضاً كاملاً الوسطاء الأجانب الذين أتوا بحكم لم يكن مرضياً للدولة ولا للمسيرية، بل وربما يرى المسيرية أن الخطأ الأساسى هو موافقة الإنقاذ دخول أبيي إلى طاولة المفاوضات دون الرجوع إلى الآليات المحلية التى تضمن مشاركة كل فعاليات المسيرية والدينكا فى إستنباط حل محلي نابع من أسفل لا مفروضاً من أعلى. إن خيار الحكومة الوحيد أمام الحرج الذي أفرزه مأزق أبيي، هو اللجوء الى إشاعة الفوضى فى المنطقه لإستدرار عطف المجتمع الدولى ليعيد قراءة الأوضاع فى أبيي فى وجود التقرير الذي رفعته اللجنة المحايدة التى وافقت الحكومة على أن قرارها ملزم للطرفين. هذه الفوضى(المتوقعة) المدعومة من الدولة في جنوب كردفان، هى أيضاً تمثل الإعتذار من جانب الدولة ـ وعلى طريقتها ـ للمسيرية وللحوازمة المخدوعين، الذين حاربوا بالوكالة حرباً طويلة في شمال بحر الغزال وجنوب كردفان (علي التوالي)، وحرسوا لها ثغوراً كان يمكن أن ياتي منها الإختراق الكبير والتمدد شمالاً للحرب الأهلية حتى تصل إلى مشارف الخرطوم. ولكن هذا جزاء سنمار، وطاحونة الإستغلال ستستمر تلتهم البسطاء من المسيرية والحوازمة، طالما أن هناك دولة تنقصها الأمانة، ونخب محلية تنقصها النظرة الثاقبة والمصداقية، وأضحت تجيد بيع أهلها بطريقة (السلم) للشلة في الخرطوم. ويتم كل ذلك على حساب الوفاق والتلاحم والمساكنة مع النوبة حلفاء الأرض والتاريخ مع العرب لأكثر من خمسة قرون خلت.

ثالثاً: أن إقليم أبيي الغنى بالموارد البترولية يمثل إحدى منابع ضخ النفط فى الإقتصاد السوداني الذى أصبح وبصورة متعاظمة يعتمد على عائدات البترول بنسبة ٨٠٪ لتسيير عمليات الصرف الواضح منها والمستتر، خاصة تلك التى تصب لصالح التنظيم السياسي و"المتنفذين وأقاربهم من الجهة والقبيلة"، وللترتيب للحروبات القادمة في المنطقة سواء مع دولة جنوب السودان، جنوب كردفان نفسها أو النيل الأزرق أو دارفور، والتي ما زالت تستعر نيرانها ولشراء (النخب القاصية) من الأحزاب المعارضة والتى أكل منها الذئب ومابرح.

رابعاً: لقد دخلت جبال النوبة في دوامة من التيه السياسى بعد إن إختار الجنوب الإنفصال وذلك لأنه خلال العقدين الأخيرين تطورت حميمية سياسية بين بعض النخب الفاعلة فى جبال النوبة وبين الحركة السياسية الفاعلة فى جنوب السودان (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، بحيث لا يمكن التسليم بنهاية هذه العلاقة بجرة قلم، وبالتالي أصبحت منطقة جبال النوبة(جنوب كردفان)، وبناء على الصراع التاريخي ما بين الإقليم والمركز، والعلاقات بينها وبين دولة الجنوب الوليدة، والموقع الإستراتيجي، أصبحت في مواجهة المركز مباشرة. والمسؤولية الأخيرة في هذه الأوضاع تقع على عاتق المؤتمر الوطني الحاكم بسياساته «الطاردة» حتى لأجزاء من الشمال، والذي من قبل قد أعاد النظام تعريفه بصورة ضيقة إحتوت فقط على الشمال الجغرافي الذي تنمو فيه أشجار النخيل ويتغنى به المرحوم النعام آدم. إذن إن سياسة النظام قد إنتجت ــ بالتضاد ـــ جنوباً جديداً في ما تبقى من السودان نخشى أن يكون مصيره كمصير سابقه.

والحق يقال أن هذه الحميمية لم تكن فقط بين النخب النوبية والجنوبية، بل لازمها تنامى الشعور القومى النوبي المستشعر بصورة كبيرة للهوية الأفريقانية، والتى ربما كانت على حساب الإنتماء القومي للسودان الذي ظللته الإنقاذ بظلال الشعوبية العروبية المستفز للكيانات والقوميات الأخرى، والتى فى رأيها قد أصبح وطناً طارداً ومنفراً فى ظل السياسات الرسمية التى أفلست من كل شئْ، إلا من تأجيج المشاعر العنصرية القبلية. بمعنى آخر؛ إن التقارب بين جبال النوبة والجنوب أصبح له أبعاد ثقافية وآيديولوجية وقومية (أفريقانية)، بالإضافة إلى التقارب والتنسيق السياسي وربما الإستراتيجى. مضافاً إلى كل ذلك، أن الممثل الشرعى (سياسياً) للنوبة حتى مقررات مؤتمر كاودا الأول (٢٠٠٥) هو الحركة الشعبيه لتحرير السودان. ومما لا شك فيه أن دولة الجنوب، ستوظف كثيراً من عائدات النفط للإستقطاب السياسى

في الجارة المجاورة (السودان الشمالي). وعندئذ ستكون جبال النوبة هى الأقرب إلى ذلك الإستقطاب، وحينها أيضاً، ستعاود طاحونة الموت والحرب بين النوبة والعرب عمليات الإفناء السرمدي نسفاً لأسس التعايش بين إثنيات المنطقة، ووقتها ربما أصبحت جبال النوبة هي كشمير الثانية - الجنوب الجديد.

خامساً: الحركة الشعبية فى جبال النوبة يسير خلفها جيش جرار من الشباب والرجال الذين عاشوا فى الغابة كمقاتلين مؤدلجين لمدى عشرين عاماً، تكونت خلالها فى دواخلهم جدارات عازلة من العمل المدنى، وتضخمت ذواتهم القومية والإثنية بالصورة التى لا تطيق النظرة الموضوعية للآخر الإثنى، كجزء من إستراتيجيات التحريك لهذه المجموعات من الشباب من عضوية الحركه فى جبال النوبه، لقد بيعت لهم أحلام كبيرة وبالجملة خلال سنوات الحرب للحفاظ على جمرة القضية متقدة في دواخلهم. لكن العائد الحقيقى على الأرض لهؤلاء الشباب خلال سنوات السلام (٢٠٠٥-٢٠١١)لم يكن بقدر الأحلام، إن لم يكن فى خانة العدم. والسؤال هو: وبعد صراع وإستنزاف داما لعقدين من الزمان، ماذا جنى المحاربون من النوبة الذين مازالت الدماء تخضب سيوفهم ومدافعهم، وكذلك ينطبق الحال تماماً على عشرات الآلاف من شباب الحوازمة والمسيريه الذين دفعت بهم نخبهم ثمناً لقبولها السياسي عندالنخب الإسلاموية المركزية، ولتسويق ذاتها في سوق العمل السياسي. وأخيراً تركت هذه النخب النيلية ووكلاءها المحليين هؤلاء الشباب في الصقيع بعد إنجلاء الحرب، وبعد أن فقدوا أنضر سنوات عمرهم بعيداً عن التعليم و المهارات وعن العمل المنتج. نعم تركتهم الإنقاذ ليلعقوا جراحات الحرمان والجهل والتهميش ولتأكل الحسرة قلوبهم. وما زال المحاربون العائدون من الطرفين ينتظرون عائدات النفط، وعائدات النضال وإستحقاقاته التى ربما ضاعت مع غيرها من الإستحقاقات منذ الإستقلال وإلى يومنا هذا. إن الشباب من الطرفين قد أصابهم الإحباط من الأحلام التي لم تتحقق وربما لا تتحقق، ومن وعود لاتُحترم وأخلَّ بها جميع الأطراف. لقد غاب وضوح الرؤيا عن أعين المجاهدين العائدين الذين ألقوا السلاح وفى إنتظار برامج الدمج فى المجتمع، حيث فقدوا كل شىء إلا الإرادة، والتي حتماً ستلين فى غياب البرامج والجدية والإعتبار من جانب الدولة فى جنوب كردفان. إن عشرات الآلاف من شباب النوبة والمسيريه والحوازمة قضوا أنضر سنوات العمر فى الغابة، وبعيداً عن فصول الدراسة، يتحاربون من أجل الأرض والهوية والثقافة والقضاء على التهميش، وعاد الطرفان من جديد

يقتسمان ذات الأرض التى طالما أقتسمها الأجداد لخمسة قرون خلت. لكن عاد الطرفان المتقاتلان هذه المرة ليجدان أن التهميش مازال موجوداً، لا وبل زادت سطوته، وأن حرب الوكالة مازالت تتجدد وتلبس كل مرة لبوساً جديداً وتتمظهر بمظهر جديد هو القبلية التي يشعل أوارها ذوي الشالات الصفراء واللحى التى ليتها أصبحت حشيشاً ترعاه خيول الإنجليز (كما قيل). هذه الشريحة من الشباب المغلوب على أمره والمخدوع، وفى ظل ظروف الإفقار الجماعي الذي إجتاج سكان الولاية، والإحباط وغياب الهدف والرؤية، وغياب القيادة الراشدة الملهمة ذات الكاريزما الباعثة لطاقات كل الناس، حتماً في ظل هذه المعطيات والظروف، سيعيد هؤلاء الشباب المنسيون إنتاج دارفور فى جبال النوبة جنوب كردفان[١١٤]، وربما في كل كردفان إذا لم تستجيب سلطات الولاية والحكومة المركزية لقضاياهم العادلة والعاجلة، وأهمها الدمج وإعادة التأهيل، وكسر دائرة الحرمان والفقر التي وجدوا أنفسهم أسرى لها لا يقوون على الفكاك منها. وإذا أرادوا ذلك ربما لا يكون لهم وسيلة إلاّ علي طريقة منى أركو مناوي الذي دخل القصر من بوابة الغابة الغربية، وخرج منه مرة أخرى ببوابة الغابة الجنوبية.

هذه الأفكار تمثل دعوة للتفكّر والمدارسة حول صناعة المستقبل، في جزء صغير من الوطن مربوطاً عضوياً وجدلياً مع أجزائة الاخرى. إنها ليست تهويمات أكاديمية نخبوية لاتصل إلى أحد، ولا هي هرطقات سلطوية لا تقنع أحداً، بل هي قراءات مستمدة من الواقع البسيط الذي لم أنقطع منه يوماً الاّ لأعود إليه، ملماً به ومهموماً به ومشفقاً عليه هذه المرة. وأنا أكتب هذه الكلمات تجول بخاطرى بعض أسماء الكبار من مختلف الإثنيات والذين عبرهم يمكن أن يتم التنادي لهذا المؤتمر الجامع العاجل بين النوبة والعرب منعاً للخراب والدمار ورسماً لخطى العمار والتعايش وهم: البروفسير الأمين حمودة، البروفسير كبشور كوكو، البروفسير التجاني حسن الأمين، السيد حبيب سرنوب الضو، السيد محمد شاشا موسى، الأستاذ عبد الله التوم الإمام، الأستاذ عبدالجليل الباشا، الأستاذ أمين بشير فلين، الأستاذ أمين زكريا إسماعيل، الأستاذ أزرق زكريا، الأستاذ جقدول كوكو، الأستاذ أحمد أبوهم العشا، السيد محمد ابراهيم حماد، البروفسير حماد عمر بقادي،

١١٤ -كما تنبأنا في العام (٢٠٠٦) بالفعل قد بدأت الحرب وإشتعلت في جنوب كردفان بعد شهر من إنفصال جنوب السودان (يونيو ٢٠١١) والتي ربما إرتفعت سقوفات المطالب عندها لتصل إلى تقرير المصير كلما تماطلت الدولة في العلاج البنيوي لأزمة المركز والأطراف الهامشية منه في إطار تحول سياسي شامل وكامل يتم في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يحميه دستور متفق عليه إجماعاً وحكومة إنتقالية منتخبة تشرف على إعادة صياغة البناء السياسي إيذاناً بجمهورية ثانية بعد الإنفصال.

السيد مهدى بابو نمر، الأستاذ الصادق بابو، والسيد الحريكة عزالدين حميدة، الناظر على نمر، السيد حسن صباحي، السيد عزاز محمد الإمام، السيد حسن جديد كباشي، الأستاذ البهرة نوار، السيد إبراهيم نايل إيدام، البروفسير القوني عبد الرحيم راضي، السيد النذير جبريل القوني، السيد عبدالرسول النور إسماعيل، الأستاذ عبدالعزيز أدم الحلو، والأستاذ أحمد البشير إبراهيم، الأستاذ محمد فرح جبريل، السيد محمد الزاكي الفكى على، السيد بقادى محمد حماد، السيد البشرى سومى تاور، السيد عبد الرحمن أبو البشر، السيد أحمد الشين الوالي، الدكتور عيسى بشرى، البروفسير خميس كجو،السيد على محمد موسى، السيد على جماع عبد الله، الدكتور عبد الله أدم حمدوك، السيد عبد الله إبراهيم علي ، الدكتورة تابيتا بطرس، الأستاذة إنتصار إبراهيم عبدالصادق، الأستاذة محاسن نسيم حربة، السيد موسي داؤد، السيد فضل أحمد خيار، السيد إسماعيل محد الفضل، السيد رحمة عزاز، السيد أحمد على سبيل، السيد باب الله بريمة، السيد محي الدين التوم، السيد عبد القادر سالم، الدكتور الشفيع محمد المكي، السيد عبد الرحمن النور مورو، السيد محمد على جيلي، الدكتور عبد الباسط سعيد، الدكتور حسن باشا،اللواء إبراهيم أحمد حسين ، اللواء أحمد عثمان أبو كلام ، حاكم ولاية غرب كردفان ، وحاكم جنوب كردفان والوزراء والمعتمدين الإداريين.

المقترح الثاني

أبيـّي: رؤى جديدة ومقترحات للتعايش بين المسيرية والدينكا نقوك

"الناس أولاف ما أجناس" (من حكم وأمثال البقارة)

أبيي هو الإسم المرشح لأن يكون المسرح القادم للحرب القديمة - المتجددة التي ستطل برأسها في الجزء الجنوبي الغربي من كردفان في الغرب الأوسط من السودان وما بين السودانيين الشمالي والجنوبي. وهذه الحرب ستكون دوافعها هذه المرة مزيج من الهوية والدين والنفط. وهي دوافع تختلف إختلاف نوع ومقدار عن كل ما كان يعكر صفو العلاقة التاريخية بين المسيرية والدينكا والتي غالباً ما شابها التنافس حول الماء والكلأ (لا أكثر ولا أقل) خلال الخمسة قرون الأخيرة، والتي هي عمر التداخل والتواصل والمساكنة بين قوميتي عرب المسيرية والدينكا نقوك الفاعلتين في ذلك الحيز من السودان المتداخل و المتعدد الألسن و

الأنماط المعيشية و الثقافية.

إنّ أبيي هي رمز للتاريخ والمساكنة النافية للإستعلاء وللإضطهاد الثقافي والذي ربما ربطه البعض ـ خطأً ـ بالثقافة العربية، وبالوجود العربي عند تلاقحه مع الوجود الإفريقي خاصة في غرب السودان. إنّ أيّ دلالة من ذلك القبيل هي حتماً نتاجاً حديثاً لخطاب الدولة في عهد الإنقاذ الممعن في العنصرية والعصبية التي حُقنت به شرايين المجتمعات الريفية والبدوية في غرب السودان ـ و كل السودان ـ للدرجة التي هددت الوئام الإجتماعي حتى داخل المجموعة القبلية الواحدة.

إنّ أهمية أبيي الرمزية تكمن في أنها ليست فقط جسراً للتواصل والتفاعل بين الشمال والجنوب (سابقاً) ودولتي السودان (حالياً)، بل هي تجسيد لصلة الرحم الإفريقي ـ العربي، والدالة على خطل وجزافيّة التقسيم الحاد للواقع المحلي إلى عرب وغير عرب. إنّ الواقع الإثني والإجتماعي والثقافي في أبيي (و في كل حزام التواصل) هو في الحقيقة لا يقبل القسمة على أبيض وأسود ولا توقف تواصله الحدود الدولية[١١٥]، خاصة في ظل عصور من المساكنة والحميمية الإثنية بين المسيرية والدينكا. وكذلك الحال ينطبق على مختلف مجموعات البقارة وما جاورها من إثنيات غير عربية في هذا الحزام: (الرزيقات، الدينكا، الفرتيت) (الحوازمة والنوبة) والأحامدة ـــ الشلك وغيرها من الثنائيات الدالة على التواصل المبدع على طول هذا الحزام، لا على الضديّة التي ينتجها الإفلاس الإجتماعي و الثقافي الذي أنتجه الإنعزال والفوقية الفكرية التي تبتعد عن الواقع بقدر إبتعادها عن التاريخ كما في حالة أطروحة المشروع الحضاري النافية للواقع السوداني وتاريخيته.

إنّ أيّ تجدد للقتال في هذا الإقليم بسبب نزاع أبيي ـ وهو واقع لا محالة مالم تتم تنازلات كبيرة وذات شأن ـ سيؤدي إلى حراك سياسي وثقافي كبير من نوع (التسونامي) الذي سيقود بدوره إلى إعادة رسم الحدود الثقافية والإثنية المشبعة *loaded* هذه المرة في أجزاء واسعة من غرب السودان، خاصة على طول ما عُرف في أدبيات الإدارة البريطانية بحزام البقارة *Baggara Belt* الممتد من أقصى جنوب غرب دارفور (غرباً)

١١٥ الإشارة هنا ليست فقط لعبور الحدود بين الرعاة الذين يجوبون ــ بحركة بندولية حزام التواصل شمالاً وجنوباً ــ من قبل أكثر من خمسمائة عام الذي خلق تلاقحاً ثقافياً وإجتماعياً بعيد الدلالات دعمته علاقات المصاهرة والمصالح المشتركة سأتناول في فصل لاحق ضرورات إستمرارية التداخل الرعوي من خلال طرح تصوراً لتنظيم ذلك عبر الحدود الدولية بعد واقع الإنفصال بين السوادنين منذ ٢٠١١/٧/٩.

إلى أقصى جنوب النيل الأزرق شرقاً. و هو ذات حزام السافنـا المسمى بحزام التواصل تارة، وحزام التماس تارة أخرى، والذي يقع جغرافياً بين إقليمي الساحل شمالاً و السافنـا جنوباً ويحق أن نخشى حريق هذه السافنا.

عليه؛ فإنه وبدون التوصل إلى تسوية مُرْضِية للطرفين بحيث يقتسمان فيها المساكنة والعيش الكريم، فإنّ أبيي ربما تحولت إلى حائط للمبكى، أو أصبحت باعثاً ورمزاً لقومية قبائل البقارة الجديدة (على طول حزام البقارة) مدفوعة بتعاطفها مع المسيرية(الضحايا)، ليس فقط في حقهم المتساوي مع الدينكا في الأرض التي إقتسماها لمئات السنين في أبيي، بل تعاطفاً معهم في غدر الدولة بهم بعد أن إستغلتهم أسوأ إستغلال في حربها الشرسة في الجنوب والتي لعب فيها المسيرية- مدفوعين بنخب قصيرة النظر - دور رأس الرمح، مضحين ليس فقط بإرثهم التاريخي في المنطقة، بل رأس المال الإجتماعي الذي تم تكوينه خلال أكثر من خمسة قرون مع جيرانهم الدينكا، أثروا فيها ثقافتهم بل الثقافة الإفريقية والعربية والسودانية والمحلية للدرجة التي حلم فيه كثير من المراقبين بأن ذلك الوجود من شأنه أن ينتج النموذج المتين لسودان المستقبل المتوازن في الثقافة والهوية وفي علاقة المركز بالأطراف. وفي ذلك أيضاً قد ضحى المسيرية بفلذات أكبادهم الذين إختارت لهم حكومة الإنقاذ من عمر باكر الكلاشينكوف بديلاً لكراسة الدراسة والرصاص بديلاً لقلم الرصاص. وأخيراً قذفت بهم ذات الحكومة و ألقت بهم أرضاً كصمغ (العلك) أو اللبان بعد طول المضغ وإنتفاء الطعم، أو كما قالت الفرنجة : لقد تركتهم في الصقيع *left them out for the cold*.

في الطرف الأخر فمن المرجح أن يكون التعاطف مع تبعية أبيي لدينكا نقوك (حسب توصية لجنة الخبراء "المستقلة") من كل الفعاليات والكيانات الإثنية والسياسية في دولة جنوب السودان، وربما من بعض المجموعات غير العربية من كردفان ودارفور، وخاصة تلك التي أظهرت ميلاً أو دشنت تحالفاً مرحلياً (وربما إستراتيجياً) مع الحركة الشعبية لتحرير السودان - التيار السياسي الناهض والباعث للخطاب و للصحوة الإفريقانية الحديثة في السودان والذي بلور أشواق الهامش وخاصة الكيانات غير العربية طارحاً للمرة الأولى قضية الهوية كأحدي متلازمات التهميش في صوره الإقتصادية — السياسية. وبذات القدر ربما جسّدت أبيي للدينكا وربما للآخر الأفريقي في السودان هذه الصحوة القومية التي تحتل فيها الأرض البؤرة المركزية في

قضية الهوية، وعندها حتماً ستكون أبيي هي مركز ثقل الحريق الجديد، حيث يلتقي عندها حريق دارفور مع حريق الجنوب السوداني، وعندئذ ستتوحد قبائل البقارة "العربية" في كردفان ودارفور وجنوب النيل الأبيض والتي كم إستغلتها حكومة الإنقاذ في حروب الوكالة على طول حزام التواصل الإثني ما يقرب الربع قرن محدثة حريقاً كاملاً للسافنا. وستجد هذه القبائل نفسها تخوض ـ و لأول مرة ـ حرباً بالأصالة (لا بالوكالة) وبدعاوي البقاء، وعندها ربما إرتفع سقف الطموحات من أبيي إلى رفع شعار دولة البقارة الكبرى الذي كم تحدثت عنه بعض النخب والجماهير المحبطة من عنصرية الدولة التي شملت كل مناحي الحياة وحتى التمييز بين الشهداء عند الموت إن الشهيد حينما يموت أيضاً يسألون هو من وين؟(كما ذكرت سابقاً). وبذلك ستكون تلك إحدى المحصلات النهائية لمشروع الإحياء الإثني الذي تبنته الدولة وأحرقت به لتوها دارفور، ومن قبلها الجنوب (بتدشين الحرب المقدسة فيه دينياً وعنصرياً) وبعد ذلك سيأتي دور كردفان ونصيبها المنتظر من ذلك الحريق المشؤوم وكل حزام السافنا الوسيط، والذي ستشعل نيرانه أكثر بترول حقل المجلد (ابيي) ومصالح الشركات متعددة الجنسيات ومنافذ التدخل الأجنبي التي فتحتها حكومة الإنقاذ على مصراعيها أمام الدول الكبرى والصغرى على السواء، حيث قيمة الإنسان في هذه الأنحاء من السودان لا تعني ـ أمام المصالح الحيوية ـ أكثر من كونه رقماً إحصائياً قابلاً للجمع والطرح وللحذف أيضاً إن إقتضت المصلحة. ويبدو أنّ الإنقاذ التي إقتفت آثار أبي الأعلى المودودي في الفكر وفي التصوّرات السياسية، قد أعادت إنتاج نموذج دولة باكستان (القائمة على التحالف السرمدي بين العصبية القومية والإسلاموية) في الواقع السوداني. وطالما أنّ ذلك كان نقلاً حرفيّاً (بضبانته)، فقد نقلت معه أيضاً نموذج كشمير، والذي سيكون الإسم المرادف له في السودان هو أبيي.

الإطار التاريخي للتواصل و النزاع بين المسيرية و الدينكا في أبيي

إلى وقت قريب كانت تدور في البلاد حرب أهلية تصنف عموماً بأنها بين شمال وجنوب السودان، وعُرفت بأنها أطول حروب القارة الأفريقية، إذ بدأت في أغسطس عام ١٩٥٥م قبل أن تنال البلاد استقلالها في مطلع عام ١٩٥٦م. وتسببت الحرب حتى عام ٢٠٠٤م في مقتل مليوني شخص ونزوح أربع ملايين آخرين. وترجع أسباب الحرب لغياب العدالة في توزيع التنمية والسلطة بين الشمال والجنوب وإنكار الهوية المميزة للجنوب

السوداني. والشمال يُقْصَد به وحدة إجتماعية/سياسية/جغرافية تضم جميع أجزاء السودان عدا الجنوب (المديرية الإستوائية بحر الغزال إلى أعالي النيل سابقاً) بسكانه المميزين الذين لا يدّعون إنتماءاً لأصول أو ثقافة عربية. وهو بالضرورة، تقسيم هلامي غير مقر بخصوصية أجزاء السودان الأخرى ودارفور و كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان وشماله الأقصى.

في العام ٢٠٠٣م إندلعت حرب أهلية أخرى في الغرب الأقصى من البلاد (دارفور) مقتفية أثر الحرب الأولى في الجنوب، وتمثلت مطالبها في المساواة في توزيع الثروة والسلطة في البلاد التي طالما إحتكرتها بصورة سافرة نخب المنطقة النيلية الشمالية في السودان(أهل البحر). وقد أصبح هذا أكثر وضوحاً في عهد حكومة الإنقاذ و خاصة بعد إنشقاق التنظيم الحاكم (١٩٩٩) والذي أُبعد على أثره كل كوادر التنظيم المنتمية لغرب السودان، خاصة في إقليم دارفور[١١٦]. وقد تسببت الحرب في دارفور[١١٧] في نزوح أكثر من ثلاثة ملايين من القرى التي تم إحراقها (حوالي ٢٠٠٠ قرية) بواسطة الجيش الحكومي ومليشيات الجنجويد المتحالفة مع الحكومة. ومات من جراء هذه الحرب أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة، ولا تزال الأمور تراوح مكانها رغم التوقيع على إتفاقية سلام هش في بداية مايو ٢٠٠٦(أبوجا) وأخرى في الدوحة في ٢٠١١، وهنالك حرب أخرى دارت رحاها في شرق البلاد الأقصى (البحر الأحمر وكسلا) خلال التسعينيات وحتى ٢٠٠٦، قادتها قوميات البجا المتعددة والزبيدية احتجاجاً على ذات واقع عدم المساواة في توزيع الثروة و السلطة الذي تشتكي منه دارفور و قد اشتكى منه الجنوب من قبل. ومرة أخرى تجددت الحرب في جبال النوبة، والنيل الأزرق وإن كانت أسبابها الظاهرية تتمثل في واقعة تزوير إنتخابات جنوب كردفان في العام ٢٠١٠م غير أن الأسباب الحقيقة تجد أساسها في نفس المنطلقات القديمة: رفض التهميش والإقصاء الإقتصادي ـــ الإجتماعي ـــ السياسي ـــ الثقافي الذي كرسته الدولة الحالية في السودان.

١١٦-في الحقيقة ما زالت الثنائية الجهوية واضحة في بنية الحكومة وربما الحزب الحاكم و الصراع الذي ينشط داخل الإثنين معاً على أسس جهوية - إثنية.

١١٧ تحديداً فإن المفاصلة بين الإسلاميين في عام ١٩٩٩ بين معسكري الرئيس ونائبه على عثمان والشيخ حسن الترابي، هي نقطة البداية التي أسقط فيها المشروع الديني وتم إستبداله بالمشروع الجهوي ــ الإثني حيث أن حسب التقسيم فإن معظم الكوادر الإسلامية من غرب السودان قد إنحازت للدكتور الترابي الرجل الممسك بشرعية المشروع الديني في حين بقي عصب الدولة والمال مع تيار الرئيس ونائبه والذي كان في حاجة ماسة إلى مشروعية يجمع من خلالها تأييد المناصرين فما كان له إلا أن لجأ إلى إستغلال ماكينة الدولة (الخدمة المدنية والقانون والإقتصاد) من جهة وإلى تحريك عصبية الجهوية (الولاية الشمالية ونهر النيل) وقبيلته (التي تأويه): ومن هنا بدأ إنكفاء الدولة إثنياً وجهوياً «معطية» ظهرها للقومية حتى نالت بحق توصيف الدولة الإثنية في مضاهاة للدولة القومية.

وقد إنقضت ٥٠ عاماً منذ أن تحرر السودان من الحكم الثنائي الإنجليزي المصري لم تشهد البلاد خلالها إلا تسعة سنوات فقط من الحكم الديمقراطي ورزحت بقية الأعوام الأخرى تحت الحكم الشمولي (عبود ٥٨-١٩٦٤م، نميري ٦٩-١٩٨٥م والديكتاتورية - الإسلاموية الحالية التي تولت الحكم عقب انقلاب عسكري عام ١٩٨٩م). وأدت سياسات الدولة الشمولية في نهاية المطاف إلى إعادة تعريف النزاع الكلي في السودان بإعتباره نتاج لنزاع حول الموارد السياسية، حيث تسيطر على معظم السلطة السياسية، جماعات معينة من شمال السودان الذي أعيد تعريفه حاليا بمحدودية شديدة ليشمل الشمال الجغرافي بالمعنى الحرفي للكلمة، وليس التعريف المفاهيمي الإيديولوجي العريض، و نتيجة لإعادة تعريف الشمال، أعلنت مناطق كثيرة عدم رضاها عن المسار السياسي القومي، ولهذا شنت حربا على السلطة المركزية ومنها دارفور والشرق وتجدد النزاع المتوقع في كردفان حول أبيي وعلى طول حزام التواصل بين الشمال والجنوب، وأنه لمن المؤسف حقاً أن تكون القوات الدولية المعنية بحفظ السودان قد وصلت أعدادها إلى ٢٤ ألف جندي تفوق ستة أضعاف القوات الإنجليزية التي حكمت السودان في الفترة الإستعمارية (١٨٩٩ ــ ١٩٥٦) وأن يكون عدد النازحين القابعين في أطراف المدن السودانية واللاجئين خارج البلاد يصل إلى نصف تعدد سكان السودان عند فجر الإستقلال. إنها بلا شك مؤشرات تحاكم الحاكم قبل المحكومين و تحاسب الأيديولوجيا قبل براغماتية الإدارة وتدين النخب قبل الناخبين: كل هذا الفشل قد رسخته وعمقته وتحملت الوزر الأكبر فيه النخبة الحاكمة والتجربة الإسلاموية الراهنة في السودان.

وخلال الفترة من عام ١٩٨٩م حتى الآن بذلت مختلف المنظمات الإقليمية والدولية جهودا مقدرة لإحلال السلام في السودان، ووقف الحرب الأهلية إلى جانب إقتراح آليات لضمان وجود حكم ديمقراطي مستدام في هذا البلد الذي تمزقه الحرب. ومن أبرز و أهم هذه المبادرات تلك التي تبنتها منظمة الإيقاد (المنظمة الحكومية للتنمية) والتي نجحت في إيقاف الحرب الأهلية بين الشمال و الجنوب ـ الأطول في تاريخ القارة ـ مدشنة ذلك بتوقيع إتفاقية السلام في ضاحية نيفاشا الكينية في العام ٢٠٠٤ والتي خصصت ضمن محتوياتها بروتوكولاً خاصاً لمنطقة أبيي التي يقتسمها المسيرية الحمر والدينكا نقوك في الجزء الجنوبي الغربي من كردفان. وعلى هذه الخلفية ينبغي أن يفهم الإطار العام للعلاقة بين المسيرية الحمر والدينكا نقوك،

والقوى المحركة لتلك العلاقة وما لازمها من ديناميات و تدافعات.

إن تقسيم المسيرية إلى حُمُر و زُرُق تقليد (عربي تقليدي) في التمييز بين مجموعة عرقية واحدة إنقسمت لمجموعتين عبر العملية السوسيولوجية التلقائية المعروفة بعملية الإنشطار و الإلتحام *Fission-Fusion*. دخل المسيرية إلى موقعهم الحالي في جنوب غرب كردفان بالسودان منذ خمسة قرون على الأقل، عبر عملية طويلة من الهجرات والتفاعلات الشديدة بدأت من شمال أفريقيا (خلال الخلافة الفاطمية) وإتجهت جنوباً إلى بحيرة تشاد (المسطح المائي الأكبر جنوب الصحراء) ومن ثم غرباً إلى موقعهم الحالي في كردفان في حين بقي جزء كبير منهم في دارفور و تشاد. وتخللت هذه العملية مختلف الإنقسامات والحروب والصراعات مع المجموعات السودانية الأصلية، بما فيهم الفور وسلطنة الداجو التي كانت تحت قيادة السلطان دينجة. ودار دينجة هي تسمية أخرى تطلق على مركز قيادة المسيرية الحُمُر الآن في مدينة المجلد. والمجموعات النيلية المجاورة لدار المسيرية من الجنوب والجنوب الشرقي تتكون بصفة أساسية من الدينكا في شمال بحر الغزال والنوبر في غرب أعالي النيل. وجغرافياً تتكون منطقة المسيرية من أراضي السافنا الفقيرة التي تنحصر بين الساحل الجاف في الشمال والسافنا الغنية نسبياً والمستنقعات في الجنوب. وكان لهذا الموقع تأثيرًا اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا عظيمًا على تعامل المسيرية الحُمُر مع معطيات موقعهم البيئي ومع جيرانهم. ومن بين هذه التأثيرات إتخاذهم لأساليب بقاء مختلفة، بما فيها مختلف أشكال الحياة الرعوية والزراعية-الرعوية. وكذلك فانّ موقعهم المحصور بين المزارعين المستقرين في السهل إلى الشمال منهم (الحَمَر)، والرعاة الصرفيين في الجنوب (الدينكا)، جعل مسألة حفاظهم على هويتهم المميزة تحدياً ثقافياً وإجتماعياً آخر، صار ينعكس على نوعية الأساليب التي إتخذوها لتكييف حياتهم مع هذا الوضع. وأدّت أساليب التكّيف هذه وغيرها من العوامل إلى ظهور بعض أشكال التعصب والشوفينية العروبية التي لا تعدو أن تكون وسيلة دفاعية للحفاظ على ثقافة كيان إثني محاصر بين تكوينات الحَمَر والدينكا نقوك والنوبة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المغايرة من الشمال ومن الجنوب ومن الغرب على التوالي. وكذلك فإنّ قدرة المسيرية المميزة في الدفاع عن كيانهم المحاصر ثقافياً و تاريخياً في حالات الحرب، تشكّل إستراتيجية بقاء أخرى لمجموعة إثنية كان عليها تحَمُّل قرون من العداء قبل أن تستقر أخيراً في الحزام السوداني، وسط

حضاراته الزراعية (الداجو ومملكة الفور في أقصى الغرب ومملكة المسبعات في الشرق وأشكال دولة الشلك المركزية واللامركزية القوية إلى الجنوب الشرقي وسلطنات الدينكا والنوبة إلى الجنوب والغرب). غير أنّ المسيرية الحُمُر تراكمت لديهم أيضا معرفة متقدمة بالحكمة والواقعية البراغماتية السياسية والإجتماعية والثقافية في التعايش مع جيرانهم من الجنوب، وهم الدينكا وإخوانهم في الشمال وهم الحَمَر و من الشرق وهم النوبة. حيث نظمت قبيلة المسيرية بكل مرونة المعاهدات القبلية وحقوق الرعي والزراعة وفض النزاعات وأنظمة ملكية المياه خلال الخمسة قرون الأخيرة مع كل الكيانات القبلية التي جاورتها وتداخلت معها. وفي هذا الإطار يجب أن نوضِّح أنّ النزاع الذي ينشب دائماً بين المسيرية الحُمُر والدينكا يحمل السمات المميزة التالية:

يكون أساسًا حول إستغلالات الأرض والمياه والموارد الطبيعية ذات الخواص المشتركة[١١٨].

يدور النزاع بين المجموعتين العرقيتين/الإثنيتين منذ عام ١٩٥٥م بصفتهما الإعتبارية، وبسبب حقوقهما ودفاعهما عن مواردهما وليس بوصفهما ممثلين لأي من الطرفين الأساسيين في الحرب الأهلية في السودان (الحكومة وحركة التمرد الجنوبية) ولا لتقسيماتها الإيديولوجية (العربية ضد الإفريقية والإسلام ضد المسيحية أو الأنظمة العقائدية التقليدية).

تفض النزاعات دائماً عبر المبادرات الأهلية وترتيبات إحلال السلام المحلية.

أمّا مجموعة دينكا نقوك النيلية (٩ عموديات)، فقد عرفوا تاريخياً بأنهم رعاة مع ممارسة محدودة جدا للزراعة وصيد الحيوانات والأسماك وجمع الثمار. وهم يمثلون فرعاً من مجموعة الدينكا الكبرى. ويعتبرون معزولين نسبيا في الجزء الشمالي من أرض الدينكا وفي خطوط المواجهة الأمامية مع الثقافة العربية التي يحمل لواءها عرب المسيرية الحُمُر. وتعتمد إقتصاديات دينكا نقوك بشكل أو بآخر على المقايضة القائمة على مبادلة الذرة بالماشية والسلع الإستهلاكية مثل الملح وغيرها. وتتم المبادلة أحياناً في سلع لها إعتبار مثل الملابس والخرز والأسلحة التقليدية. وفي حقيقة الأمر فإنّ المسيرية الحُمُر إستطاعوا عبر نظم المبادلة هذه، أن يستعيدوا من جديد قطعان حيواناتهم بعد الإفقار الجماعي الذي تعرضوا له نتيجة

١١٨- الناس شركاء في ثلاث الماء والنار و الكلأ (حديث شريف)

لهجرتهم لمناصرة دولة المهدية في أم درمان[١١٩]. كما أنّ بُعد الدينكا نقوك من الموطن الأم لأغلبية الدينكا، جعلهم في وضع أضعف نسبياً في المواجهة مع المسيرية الحُمُر. غير أنّ الرابطة التي تجمعهم مع الدينكا في موطنهم الأم ومع الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان عبر النشطاء قد أدت لإحياء القومية الدينكاوية وسط دينكا نقوك. وجاء هذا الإحياء إلى جانب أشياء أخرى كرد فعل لبرنامج الحكومة المركزية في السودان منذ الإستقلال. لكن لقد زاد الأمر سوءاً إبان حكومة الإنقاذ ذات البرنامج الممعن في الغلو وفي القومية او الشعوبية العروبية والأصولية الإسلاموية والذي غرسته في مجتمعات المسيرية الحُمُر الرعوية البسيطة بعد عام ١٩٨٩م. فكون القتال أصبح يتمّ بإسم الإسلام والعروبة، يعتبر ذلك تدشيناً لعلاقة جديدة تم تأسيسها بين الحكومة وكيان المسيرية القبلي أو أفراد منه بواسطة مسهلين محليين *Facilitators* من أبناء القبيلة المفتونين بالتنظيم الإسلامي[١٢٠]. بالنسبة للمقاتلين أنفسهم من المسيرية فالقتال هو القتال أياً كان "لحماية الدين والعروبة المهددين" أو لحماية موارد المياه و المراعي لقطعان الماشية. فالتمييز بالقطع لهؤلاء الشباب الذين حرموا من التعليم (ومن فرص الترقي الإجتماعي) لم يكن واضحاً حيث إختلطت لهم مصالحهم في العيش ومصالحهم في الإيديولوجيا، فتلك أمور مخول أمرها للنخب الموكول لها تحريك مجتمعات المسيرية الحمر والزج بشبابهم في "حرب رؤى" بالنسبة للدولة بين القومية العربية والقومية الإفريقانية و بين الإسلاموية والمسيحية و كريم المعتقدات. إنها حرب تدور في "الهواء" في البناء الفوقي *Super Structure* في حين يكون ضحاياها في الأرض: ربما رعاة مهمومون بإيجاد العشب والماء لمواشيهم العطشى والجوعي كما تعني الطعام وماء الشرب لذواتهم الفانية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ دينكا نقوك أدركوا منذ زمن طويل هشاشة وضعهم في خطوط المواجهة الأمامية، فهم بعيدون جداً عن الوطن الأم وفي إتصال بمجال إثني أضحت كثيراً ما تسيّره إيديولوجية تسندها قوة حكومية تتسم بالإقصاء والعداء الثقافي، خاصة في عهد حكم النظام الإسلاموي الحالي. وكرد فعل لهذا تبنى دينكا نقوك إستراتيجية تهدف لتمكين أنفسهم من خلال التعليم الحديث. وفي الوقت الراهن صار لدى

١١٩ إن هذا الجوار الذي أثراه التبادل التجاري وغيره قد خلق نوعاً من العلاقات السيمبوزية (*Symbiotic*) بين قوميتي المسيرية والدينكا ربما أضحت ضرورية حتى بعد إنفصال السودان الجنوبي عن السودان.

١٢٠-في بعض الأحيان يتم إستجلاب مسهلين *Facilitators* من المركز و غالباً ما يكون ضابط من المؤسسة العسكرية للإقامة بجوار نظار و أمراء القبيلة لتسهيل عمليات الدفع بالشباب في الحرب في مناطق المسيرية و الرزيقات.

دينكا نقوك عدداً ضخماً من المتعلمين والصفوة الذين لهم علاقات ومقدرات تؤثر على العمليات السياسية القومية أكثر مما لدى المسيرية الحُمُر الذين يكتسبون السلطة من خلال توظيفهم بواسطة نخبهم، والتي لا تستطيع أن تصمد أمام إغراءات النخب المركزية لخوض حرب نيابة عن الحكومة المركزية. وتظل هناك أهمية لتأثير بعض قادة المسيرية الحمر الذين يشغلون مراكز عليا في الأحزاب القومية خاصة حزب الأمة، لكن أدوارهم محجّمة فقط لكونهم ليسوا أعضاء في التنظيم الإسلامي الحاكم. وكونهم جزء من الثقافة العربية الإسلامية المهيمنة (على الأقل من ناحية آيديولوجية وهامشية كما هو وضعهم الآن)، فقد مارس المسيرية تفوقا سلطوياً على دينكا نقوك عبر عصور من المواجهة. ويعزى هذا بصفة أساسية لعددهم الأكبر وإمتلاكهم للأسلحة والذخائر الحديثة ووسائل النقل الأفضل نسبياً وهي الخيول. وفوق ذلك فإنّ المسيرية إستفادوا دائماً سواءاً بطريقة واضحة أو خفية من مساندة الحكومة المركزية وأجهزتها المحلية لهم في مواجهتهم العسكرية مع الدينكا. وفي هذا المنحى هناك نقطتان تستوجبان التوضيح:

١) إنّ دعم الدولة للمسيرية الحُمُر كان مفهوماً ضمنياً منذ الإستقلال.

٢) لم تقدم الأجهزة الحكومية أي دعم عسكري أو لوجستي أو أيديولوجي مباشر على الإطلاق للمسيرية الحُمُر في نزاعهم مع الدينكا منذ الإستقلال وحتى عام ١٩٨٩م[١٢١].

ولكن تغيَر موقف الدولة من حيادية نسبية وإنحياز مستتر ونسبي في الفترات السابقة إلى إنحياز كامل وتحرش وتعبئة إثنية في فترة حكومة الإنقاذ، وهذا ما سأتناوله أدناه:

الإنقاذ وحفر الفجوة العميقة في أبيي:

من المؤسف جدًا أنّ سياسات الحكومة الرسمية التي أسهمت بطريقة غير مباشرة في إحياء قومية الدينكا وتقوية دافعهم الإنفصالي، قد تزامنت مع تفكيك المسيرية بعد أن كانت واحدة من الكيانات المتماسكة والمنظمة في كردفان. والأسباب الرئيسية لتفكك المسيرية الحُمُر هي تقسيمهم إلى أربعة عشر نظارة حسب العشائر بديلاً للعموديات. و (ضمنيّا) إن لحكومة الإنقاذ دوافعها لإحياء المنافسات والنزاعات الداخليّة بين عشائر قبيلة المسيريّة، والتي يمكن توصيفها بأنها عمليّة إستراتيجية لتحقيق الأهداف التالية:

١٢١-كما ذكرت سابقاً في متن هذا الكتاب النفي المتكرر للواء معاش فضل الله برمة ناصر في لعب أي دور في تسليح المسيرية كما يشاع. ولكن هذا الجدل لا يمكن إسقاطه تماماً إلا وفق برامج قومية للحقيقة و المصالحة بغية تخطي هذه العقبات النفس-إجتماعية مما رسب في النفوس.

١-إضعاف القاعدة القبلية لحزب الأمّة المعارض.

٢-تقوية تبعية أهالي المسيرية الحُمُر الذين يمكن توظيفهم بسهولة (في خط المواجهة) ضد الدينكا نقوك والنوير في غرب أعالي النيل.

٣-ضمان إستمرار قبائل المسيريّة في توفير مصدر قليل التكاليف وعلى قدر من الديمومة والإستمرارية *Sustainable* رخيص ودائم لمجندي الميليشيات في الحرب التي تخوضها الحكومة في ستّة جبهات معاً بجيش ضعيف المعنويات.

٤-زعزعة استقرار مجتمعات الدينكا الريفية غير المقاتلة بهدف إستنزاف مواردها البشريّة وإضعاف القدرات القتالية للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٥-إزاحة المجموعات السكانية المختلفة لإتاحة المجال لشركات التنقيب عن البترول.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الخمسة كان على الحكومة إحداث تحول للمسيرية الحُمُر بطريقة لا تتم إلا عبر الإستراتيجيات التالية:

سحب السلطات الشرعية لنظام الإدارة الأهلية وأفرادها، وإتهامهم بأنهم طلائع لطائفة الأنصار وحزب الأمة ومتآمرون معه. وفي هذا الصدد جردت قيادة المسيرية الحُمُر التقليدية، والتي كانت متمركزة في أسرة الناظر بابو نمر، من السلطة بإحلال ١٤ ناظر جديد مكان الناظر علي نمر الذي كان وقتها الزعيم القبلي الأعلى للمسيريّة الحمر. وكانت من بين مواصفات إختيار القادة القبليين الجدد الإستعداد لخدمة أجهزة الحزب الحاكم، لتحقيق أهدافها خاصة في مجال تعبئة شباب وأطفال المسيرية الذين فقدوا حظهم في التعليم ضد الدينكا.

إنّ القيادة الجديدة التي عينت في عشائر الحُمُر الأربعة عشر بطبيعتها، ونتيجة لعقد مشروط غير مكتوب مع الحكومة، في كثير من الاحيان تتعارض مع أي شرعية أو إعتراف شعبي وتبطله. والدور الرئيسي لهؤلاء القادة حسب ″شروط خدمتهم″ هو تأكيد الولاء الخالص لأجهزة الحكومة المركزية والمحلية. وتعوز بعض قادة المسيرية الحُمُر الجدد الحكمة الشعبية التي كفلت التعايش السلمي بين مجموعتهم القبلية والدينكا خلال الخمسة قرون الأخيرة. وكذلك تنقصهم المعرفة بالترتيبات المحلية لبناء السلام وآلياته. فقد تم تدريبهم

كموظفي حكومة أكثر من كونهم قادة، وليمارسوا وظيفة رئيسية هي حشد شبابهم المغلوب على أمره لحرب غير مبررة محلياً ضد الدينكا ولحفظ النظام والأمن المحلي كداعم لأجهزة الحكم المحلي التي أصابها الترهل والتكلس والضعف وعدم الكفاءة حتى أضحى وجود الدولة ضعيفاً وباهتاً وغير ذا بال. وكما قال أحد شيوخ المسيرية في مقابلة عام ١٩٩٨م "صار قادة قبيلتنا الآن موظفي حكومة تعينهم الحكومة وتفصلهم الحكومة، لذلك فهم أكثر ولاء لرب العمل منهم لأهلهم الذين صاروا لا حول ولا قوة لهم".

غرس الأصولية الإسلاموية في مجتمع بدوي لم يألف إلا الإسلام الصوفي الشعبي الذي يتجسد في تعاليم الأنصار وطرق التجانية المحلية والشيوخ المحليين (مثل الشيخ أبو إسماعيل من عشيرة الفيارين) الذي لا زال قبره في بابنوسة مصدر بركة روحية لمجموعات الحُمُر الرعوية. غير أنّ تبعيتهم لطائفة الأنصار ومركزها البعيد في أم درمان مع كل الحواجز الموضوعة لعرقلة الاتصال، لم تستطع أن تحل محل إعتقادهم القوي في إيديولوجيتهم وهويتهم القبلية. كما أنّ نوعية الصوفية اللامركزية الممارسة من الضعف بحيث لا تترك أثراً على الريفيين الأميين. وحاولت الجبهة القومية الإسلامية وسعها لتملأ هذا الخواء الروحي بنسخة من الإسلام المتعصب وأن تبني على هوية المسيرية الحُمُر القوية أيديولوجية عروبية إقصائية لم تكن معهودة من قبل في مواجهة الدينكا في شمال بحر الغزال.

تعبئة شباب المسيرية الحُمُر من خلال منشدات القبيلة ـ الحكّامات ـ اللائي يثرن حماسهم بإحياء قيم الشجاعة والرجولة خاصة في مواجهة الدينكا أو بعضهم البعض والشجاعة في هذه الأنحاء ضرورة أكثر منها قيمة حيث تعتبر دعامة أساسية للبقاء والتفاعل الإجتماعي واكتساب المنزلة الرفيعة في مجتمع غير طبقي، يقيّم الإنجازات الفردية فقط دون وضع إعتبار للمقاييس والرتب الطبقية.

تدفع الدولة مرتب نقدي متواضع يقل عن ٤٠ دولارا في الشهر للفرد في مجتمع إقتصاد غير نقدي يعتبر حافزاً كافياً للآلاف من الشباب، إضافة إلى حفزهم من خلال جمع الغنائم في الغارات التي تنفذ ضد مجتمعات الدينكا الريفية (*booty*).

ونتيجة لعلاقة الزعيم ـ التابع التي أرستها الدولة خاصة مع الأشياع المتعاونين من القيادات القبلية الجديدة، مع الأخذ في الإعتبار وضعهم الهامشي، تسعى النخب من المسيرية الحُمُر للإندماج في الأيديولوجية

العروبية المركزية التي يعتنقها القابضون على السلطة (المؤسسة) السياسية في الخرطوم. وهذا القبول هو الشرط المسبق لإنسياب علاقة الزعيم ـ التابع، ومن ثم يتبعها الولاء الكلامي. وفي مثل هذا النوع من العلاقة فإنّ أقصى ما يستطيع التابع أن يطمح إليه (من المتبوع) هو هذه الصلة غير المتكافئة لا أن يكون شريكاً كاملاً في عملية إقتسام السلطة. وبعبارة أخرى أن تطلع النخب الإسلاموية من المسيرية الحُمُر الوحيد (ومن البقارة ككل في هذه الحالة) هو أن يكونوا فقط ذوي حظوة لدى السلطان، لا أن يكونوا ذات مرة السلطان الذي يمنح الحظوة. وفي مثل هذه الأيديولوجية العنصرية المحتوى التي تنشرها أجهزة الحكومة المركزية في العلاقة مع الأطراف تصبح المكافأة الوحيدة للنخب المقهورة نفسياً من الأطراف، هي القبول "المعنوي" في الإشتراك في نادي الأيديولوجية العروبية المهيمنة. ومما يلفت الإنتباه أنّ أزمة الهوية المعروفة عن السودان بسبب موقعه غير المواتي إقليمياً في المنطقة العربية، وتأثير ذلك على سياسته الخارجية في الإطار العربي والأفريقي، قد تجلت بطريقة محزنة على المستوى القومي أيضاً. فالعلاقات بين المركز والأطراف في السودان غير متوازنة حيث أنّ العرب الذين يعيشون في الأطراف تكون أوضاعهم أكثر ضعفاً وهامشية مقارنة "بالعرب" الذين يعيشون على النيل. وفي الحالتين، فإن العروبة لا تخرج عن كونها حالة ذهنية وموقف أيدولوجي زائف في الحالة السودانية. لكن أن يتم المنع والعطاء والتمييز والإيثار على أساس هذا الزيف الآيديولوجي ذلك هو ما نشفق على الوطن منه.

وإختيار الدينكا نقوك لتعليم وتوظيف النخبة من أبنائهم، إلى جانب أشياء أخرى تتمثل في إنحيازهم للحركة الشعبية منذ الثمانينيات يدل على مقدرتهم على قراءة المستقبل السياسي للسودان والخارطة والحراك الإقليمي ومصير الجنوب مستقبلاً، وما المباحثات التي جرت مؤخراً حول أبيي والتسوية التي تبعتها إلا شهادة بذلك. وسيدرك المسيرية الحُمُر قريباً (وربما قد أدركوا الأن) أنّ حلفاءهم من الإسلامويين/ الحزب الحاكم قد تركوهم في العراء بيعاً بثمن بخس. ولم يحدث في تاريخ دراستي لمفاهيم نزاع المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك، أن ساورني أيّ اعتقاد أنّ ذلك النزاع أمر حتمي بين الطرفين. ويعزى إستمرار ذلك النزاع إلى عدة سمات داخلية وخارجية إنطبعت بها مجتمعات المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك، وكذلك ردود فعلها الديناميكية إزاء موجات التحديث والعولمة التي واكبت دخول الإقتصاد النقدي ووسائل

المواصلات الحديثة ووسائل الإعلام والإتصال وتمدد الوعي أفقياً ورأسياً والهجرة من الريف للمدن والنزاع بين الصفوة الحديثة والتقليدية والتحول التدريجي من مجتمع خالي من الطبقات إلى أنظمة بدائية فجة التصنيف والتقسيم الطبقي في أوساطهم. ومن الجانب الآخر فقد كانت الدولة الحديثة في السودان محاصرة على الدوام بعدد من الأزمات السياسية والإدارية قامت بدورها بنشرها وتوزيعها على المستويات المحلية (مثلاً هياكل الحكومة المحلية، الحكومات الإقليمية، المستويات القبلية بل وحتى في الطوائف الدينية في بعض الأحوال). وكثيراً ما لجأت الأنظمة الدكتاتورية في سعيها لإكتساب الشرعية إلى إحياء الآيديولوجيات القبلية في إطار جهودها لتخطيط وإعادة تخطيط الحدود القبلية تطبيقا لمبدأ فرق تسد وإعمالاً لمبدأ الإدارة غير المباشرة قليلة التكاليف. وكانت تلك هي الإستراتيجية الوحيدة التي برهنت على جدواها في غياب الحكم الرشيد الفعال والشفافية والديمقراطية وضمان حقوق الإنسان والدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني... وهي ملامح توفرت بصورة كاملة في النظام الشمولي الحالي في السودان والذي حصر الدولة مركزياً وترك الريف لحاله مع إداراته المحلية والأهلية بمسؤوليات تنوء عن حملها الجبال وإمكانيات وموراد وميزانيات يحملها النمل.

ويمكن تصنيف تأثير الحكم الشمولي في علاقات المسيرية و الدينكا القبلية إلى ثلاث مراحل بارزة ومحددة المعالم ويمكن تنزيلها أيضاً على كل واقع العلاقات القبلية والبؤر الإجتماعية في السودان:

إنتهجت الأنظمة العسكرية الثلاثة التي حكمت السودان سياسات مختلفة كان لها آثارا مختلفة على التعايش بين المسيرية الحُمُر والدينكا نجوك. أما النظام الشمولي الحالي بآيديولوجيته العروبية ـ الإسلاموية الإقصائية والشوفينية الساعية للإنتشار، وبسياساته المميزة التي لا تتوانى أحياناً في إتباع إستراتيجيات عنصرية، فقد خلق آثاراً عميقة وبعيدة المدى على العلاقات بين مجموعات عرقية كانت تربط بينها يوماً (ما) علاقات ودية عميقة في التواصل وفي تجسيد المعاني الإنسانية السامية. و سأتناول باقتضاب الشمولية و التحولات العرقية بالإشارة لصراع المسيرية و الدينكا نجوك في شمال بحر الغزال.

في عهد عبود العسكري ١٩٥٨-١٩٦٤م، إنتهج النظام العسكري خلال تلك الفترة سياسة إقصائية عدوانية صارخة حيال قضية جنوب السودان ، الأمر الذي وفّر إطاراً شرعياً لنزاعات المسيرية الحُمُر ـ الدينكا

نقوك المتكررة، بما فيها الأحداث التي وقعت في الخرطوم (١٩٦٤م)، حينما جرى نزاع عرقي بين مجموعتين داخل العاصمة. وهي ذات الفترة التي شهدت جهودًا مقدرة بذلتها إنيانيا (١) و(٢) في الستينات، لإكتساب تأييد دينكا نقوك في منطقه حزام التواصل الإثني. وبعد الحرب الشرسة التي دارت في تشاد(في ذات الفترة)، حصل المسيرية الحُمُر للمرة الأولى على أسلحه حديثة بما فيها مدافع رشاشة باعتهم إياها أطراف النزاع في ذلك القطر. وكان من الجلي أنّ سياسة الحكومة خلال تلك الفترة (وربما إمتد الأمر للفترات التالية)، كانت هي غض الطرف عن تسليح المسيرية طالما حافظوا على الأمن والنظام المحلي وعلى ثروتهم الحيوانية في المنطقة التي عرفت بطبيعتها الوعرة ، وموقعها الإستراتيجي في منطقة التواصل والتداخل الإثني بين الشمال و الجنوب. لقد أخذت مشكلة الجنوب إبان فترة الحكم العسكري الأول (١٩٥٨ ــ ١٩٦٤) بُعْداً وزخماً جديدين تمثلا في تكوين إنحياز إقليمي واضح نحو القضية الجنوبية (إثيوبيا شرقاً والجوار الإفريقي جنوباً) وإنحياز دولي مثله مجلس الكنائس العالمي والفاتيكان تعاطفاً مع قرار طرد القساوسة من جنوب السودان. كانت تلك نقطة البداية في تضاؤل إحتمالات الكسب الدبلوماسي بالنسبة للحكومة المركزية في الشمال ذات الجينات الإسلاموية ــ العروبية حتى في زمن الشموليات العسكرية. وكانت ذات النقطة هي بداية للكسب والتعاطف العالمي (سياسياً ودبلوماسياً) للجنوب حينما سعت الدولة سعيها لإعادة تعريف المشكلة من إدارية (في الحد الأدنى) وسياسية في (الحد الأعلى) إلى قضية هوية بكل تعقيداتها الدينية ــ الثقافية ــ الحضارية: مثل هكذا تعريف سيبرهن ضرره الإستراتيجي بالشمال أكثر منه بالجنوب الذي تعاطف معه العالم و إفريقيا جنوب الصحراء[١٢٢] في بداية الألفية الجديدة ليضغط على المركز في الشمال ليمهر بحماس غريب على إنفصال الجنوب وربما أجزاء أخرى من الوطن في صفحات إتفاقية السلام الشامل ــ نيفاشا ٢٠٠٥ في نيروبي دولة الرمح في الجوار الجنوبي. إن قمة الحصار في العلاقات الدولية هو أن توضع دولة ما في موضع من يكون وسطاء التحكيم في قضاياهم هم في الحقيقة في خانة الأعداء حسب مقتضيات المصالح الدولية وهذا ما حدث للأسف في حالة نيفاشا. إن الجوار الإفريقي كله يضمر عداءاً ما للشمال ويكن وداً ما للجنوب لأسباب لم تتبينها حكومة السودان بعد.

١٢٢-في واقع الأمر إن حركة التمرد قد كسبت الدعم والتأييد حتى من بعض الدول العربية المعادية لسياسة السودان الداعمة للأصولية الإسلامية ولعدم الإستقرار في الإقليم و أيضاً كسبت تأييد كل الجوار الإفريقي لذات الأسباب.

في عهد نميري العسكري ١٩٦٩-١٩٨٥م، كان التوجه الأساسي خلال تلك الفترة للنظام العسكري ذي الميول الإشتراكية هو إحداث تحولات عميقة في البنى الإجتماعية التقليدية بواسطة الإستراتيجيات التالية:

حل الإدارة الأهلية التي وصفت بأنها طليعة الطائفية وبوجه خاص طائفة الأنصار.

التصفية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لنظام الإدارة الأهلية، وبوجه خاص وسط المسيرية الحمر الذين ترى الدولة إنهم قد إرتبطوا بشكل خاص عبر المصاهرة السياسية مع الأسرة التي تتولى زعامة طائفة الأنصار- أسرة المهدي.

أن تأتي زعزعة القيادة التقليدية مصحوبة بإبدالها بصفوة حديثة ذات توجه سياسي يساري يتم استقطابها من أوساط معلمي المدارس الإبتدائية والعاملين في مصنع بابنوسه للألبان وصغار التجار ذوي التعليم الأساسي المحدود. وقد أبدت الإدارة الأهلية وسط المسيرية الحُمُر مقاومة شرسة لمحاولات إلقائها في مزبلة التاريخ. ولم يتسن لها البقاء (خلال سنوات نميري) إلا لتوفر الأسباب التالية :

كاريزما شخصية الناظر بابو نمر الزعيم الأعلى لكافة المسيرية (الحمر والزرق) وهو الشخص الذي أضطلع برسم دور المسيرية في فترة ما بعد إستقلال السودان.

خلافا لحالة الحوازمة وربما جماعات البقارة الأخرى لم يكن لدى المسيرية الحُمُر سوى عدد بالغ الضآلة من أفراد الصفوة الحديثة (كانوا أول من تخرجوا من الجامعات في أوائل فترة السبعينات) والذين لم يتمتعوا بالقدرة الكافية على محاربة نظام الإدارة الأهلية أو الحلول محلها فقد كانت تتميز بصلات قوية (تحققت عبر تحالفات معقدة) وتستند إلى زعامة قبلية تتمتع بشخصية قياديه (كارزما).مضافاً إلى ذلك مشاركة الناظر بابو نمر في مايو حفاظاً على هذا الموقع المستهدف بواسطة الدولة.

وعلى الرغم من التأثير الثوري الذي أحدثه نظام السكة الحديد في بابنوسة إلا أنّ أثر القوى الإجتماعية الحديثة في مواجهة الإدارة الأهلية ظل هامشياً لكنه بعيد الدلالات على مجمل الواقع الإجتماعي في المنطقة.

ولكن وعلى الرغم من كل ذلك فإنّ دور الإدارة الأهلية على الصعيدين الخارجي والداخلي، تضاءل بصورة كبيرة خاصة تأثيره على العلاقة بين المسيرية الحمر ودينكا نقوك في مواجهتهم التاريخية وتعايشهم داخل منطقة التماس أو على الأصح حزام التواصل الإثني. وهذه الفترة من عهد الشمولية المايوية هي التي

شهد فيها السودان سلاماً نسبياً (١٩٧٢-١٩٨٣م) وهي التي انطوت بصورة أو بأخرى على تعايش سلمي بين المسيرية الحمر ودينكا نقوك.ولكنه سيراً على نفس خطوات النظام العسكري السابقة (١٩٥٨ ــ ١٩٦٤) فقد أظهر النظام العسكري (ومن داخل المؤسسة العسكرية أيضاً) ميلاً بائنا نحو أسلمة الدولة إبتدأها الرئيس النميري بعدة خطوات منذ العام ١٩٧٩ وصلت قمتها في العام ١٩٨٣ حيث تم الإعلان رسمياً ـــ بالدفع من الخلف من تنظيم الأخوان المسلمين ـــ عن القوانين الإسلامية (الشريعة) وتلازم معها التنكر الواضح لإتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ التي أعطت الجنوب قدراً من الحكم الذاتي. هذه التطورات باعدت بين الشمال والجنوب تباعد المشرق والمغرب وأحتلت معه قضية التباين الأيديولوجي بين شطري الوطن موقعاً متقدماً في الخطاب ولاحقاً في الصراع السياسي أيضاً. إن المؤسسة العسكرية في السودان ومنذ العام ١٩٥٨ هي بمثابة رأس الرمح في الدفع ــ حركياً ــ بإتجاه أسلمة الدولة في السودان[١٢٣].

أمّا في عهد الشمولية الإسلاموية – العسكرية الراهنة (١٩٨٩- حتى الآن)، فقد حوّلت حكومة الإنقاذ النزاع في أبيي بصورة كاملة من تنافس دنيوي على الموارد (الماء والمرعى) إلى نزاع أخروي أو "حرب رؤى" كما فسّرها المثقّف السوداني الجنوبي البارز الدكتور فرانسيس دينق (عام ٢٠٠٠م) في كتابه القيّم "حرب الرؤى، صراع الهويات في السودان". وشهد النزاع منذ العام ١٩٨٩م تحولات نوعيه كبرى تجلت في الاتي:

- للمرة الأولى وخلافاً لما كان في السابق، لقد تمّ تسييس النزاع وربطه بصورة وظيفية وديالكتيكية بالحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. لقد أصبح صراعاً سياسياً وليس إدارياً كما كان.

- أصبحت الهوية الدينية عاملاً جديداً في الحرب الأهلية بين المسيرية الحُمُر و الدينكا نقوك. أصبح الصراع أيديولوجيا وليس سياسياً فقط كما كان.

- إنضمّ البعد العرقي أيضاً ليصبح عنصراً مركزياً في النزاع بحيث أصبحت القومية العروبية في تناحر مع القومية الإفريقانية. وهكذا أصبح نزاع أبيي نتيجة لفطنة البصيرة أم حمد صراعاً مركباً وصل ذروته أن أصبح دولياً

١٢٣-لقد كانت واحدة من إستراتيجيات تنظيم الأخوان المسلمين في السودان بقيادة حسن الترابي هو السعي لتجنيد ضباط المؤسسة العسكرية تخطيطاً لإنقلاب عسكري منذ الستينات وقد تم ذلك عبر البرامج التدريبية (تمويهاً) في جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم(كانت سابقاً المركز الإسلامي الإفريقي)

وفي ظل الوضع السائد آنذاك والذي إتسم بغياب حرية التعبير والتنظيم، وفي غياب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة الحرة ، واصلت حكومة الإنقاذ الإنفراد بالقرار والخيار السياسي فيما يخص المنطقة مع تواصل التعبئة السياسية وتكوين التنظيمات شبه العسكرية وسط المسيرية. كما أنّ حالة من الإفقار الجماعي قد تولدت في غياب التعليم وبسبب الإقتصاديات الريفية غير المجزية وسط الجماعات الرعوية والزراعية، الأمر الذي وفر بدوره بيئة ملائمة للحكومة لتطبيق مشروعها الخاص بتنشيط حروب إثنية داخل المنطقة الساحلية كحروب بالوكالة *proxy wars*، إنابة عن الحرب الأهلية الكبرى بين الشمال والجنوب وكعرض من أعراضها. وخلال الأربعة عشرة عاماً التي أعقبت بداية حكومة الإنقاذ وقبل توقيع إتفاقية نيفاشا للسلام، قامت الدولة وأجهزتها المختلفة وعلى عدة أوجه، بتشجيع إنشاء مليشيات قبلية وخاصة وسط جماعات المسيرية الحُمُر[١٢٤]. و لأنّ تلك المليشيات تكونت بشكل رئيسي ممن حرموا من التعليم من الشباب المحبَط بسبب غياب الخيارات المتاحة، بذلك تكون سياسات الدولة (عمداً أو سهواً) طورت مصالحاً إقتصادية عميقة إرتبطت بإستمرار ذلك النزاع. وهناك أربعة أهداف إستراتيجية وراء تشجيع حكومة الإنقاذ للحرب بين المسيرية الحمر ودينكا نقوك في منطقة حزام التواصل بين الشمال و الجنوب:

إفقار السكان المحليين من الدينكا وإضعاف مقدرتهم وإمكانية تقديمهم أي مساندة للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان مع إبعاد المسيرية من أي تقارب من شأنه أن يؤدي لتقارب سياسي عسكري يدعم عمل التجمع الوطني الديمقراطي (المعارض خلال فترة التسعينيات أو الجبهة الثورية بعد عام ٢٠١٢م).

دفع السكان المحليين من الدينكا لعملية نزوح جماعية للمراكز الحضرية ليصبحوا على مقربة من قوات الأمن التابعة للدولة كي تتمكن من مراقبتهم بشكل منتظم.مما يعني أيضاً تجفيف المنطقة من السكان لإتاحة المجال لشركات البترول العالمية.

بفعل عملية النزوح لن يتأتى تجنيد مواطني الدينكا المحليين في صفوف الجيش/الحركة الشعبة لتحرير السودان. ولا ننسى أنّ أيّ عملية نزوح مقصودة ومخطط لها يمكن أن ترقى إلى مستوى التطهير العرقي خاصة إذا كان القصد منها التغيير القسري لثقافة الأهالي.

وعلى صعيد آخر تبنت الحكومة وسط المسيرية أيضاً خياراً آخراً هو التغيير الجذري وإستبدال

١٢٤-مازالت الدولة السودانية حتى العام ٢٠١٤ ناشطة في تكوين المليشيات القبلية بمختلف المسميات كما يبدو.

القيادات القبلية التقليدية الذين عرفوا على الدوام بأنهم حكماء القبيلة، فقد حلت محلهم الصفوة القبلية المكونة من الأصوليين (أو الأصوليين المزيفين) مكان القيادات القديمة المتميزة بالحكمة. ولم يكن للقادة القبليين الجدد الذين عينتهم الدولة الوعي الكافي أو الإهتمام أو التفهم لمبادئ و قواعد التعايش بين القبائل. كما كان أولئك القادة منعزلين عن الروابط التاريخية التي جمعت بين المسيرية الحمر ودينكا نقوك على المستوى القاعدي والتي نشأت نتاجاً للتقارب التاريخي طويل الأمد، والتفاعل الموضوعي بينهما. فافتقارهم للشرعية القبلية والحكمة القبلية القديمة كلتيهما قد أدى إلى تفكك نظام أخلاقيات التداخل العرقي ومؤسسات تسوية النزاعات في تلك المجتمعات التقليدية وأصابها بالشلل التام. و هكذا ضاعت الحكمة القبلية وأهدرت وتمَ استبدالها بحماقة صفوة أصولية محليه حديثة قصيرة النظر تماماً كصفوة المركز.

وكانت المحصلة النهائية لكل تلك التحولات التي جاءت بفعل التأثير الحكومي الرسمي، هي الإضعاف والإبطال التام لقدرة المؤسسات القبلية التقليدية المحليه على صناعة السلام وسط مجموعات المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك والنوير أيضاً. لقد أُفسدت تلك المجتمعات وجُففت من حيويتها وثرائها وإكتسبت ذات القدر من الخواء وعدم الإدراك الذي أتصف به مشروع الإستبداد الثقافي في السودان والذي يكنى بالمشروع الحضاري أحياناً. بل إنّ تلك الترتيبات المؤسسية الجديدة على المستوى المحلي، أسفرت عن حالة عامة من الحيرة المجتمعية والإرتباك والتي لازمها التشويش وإنعدام بوصلة التوجّه مقارنة مع البنية المتماسكة الصلبة للنظام الأهلي والقواعد التي كانت سائدة سابقًا و التي تضطلع بتنظيم و إدارة كافة عناصر علاقات القبائل خارجياً وداخلياً.

ومن المهم أن نذكر أنّ تلك الترتيبات والتحولات المؤسسية قد أدخلت جميعها في سياق خطاب عرقي وديني أصولي تمّ تصميمه حديثًا (ممثلاً في العروبية في مواجهة الأفريقية أو الإسلاموية في مواجهة المسيحية وأنظمة المعتقدات الأخرى) . وهو ذات الخطاب الذي تمّ غرسه في مجتمع المسيرية الحُمُر سعياً لإعطاء الحرب الأهلية دافعاً وحيوية آيديولوجية عوضاً عن "الماء والكلأ" التي كانت هي الأسباب التقليدية للنزاع بن الجماعات المقيمة في منطقة التواصل بين الشمال و الجنوب (حزام التماس). وبذلك، خلقت

حكومة الإنقاذ البيئة المناسبة لإنتاج العنف وإعادة إنتاجه في أبيي بصورة مستمرة (خاصة خلال فترة ما قبل التحكيم الدولي) .. وهذا ما سأناقشه أدناه.

الإنقاذ: المأزق المشترك وإعادة إنتاج العنف في أبيي

إنّ التنمية تعني ضمناً توفر الفرص والخيارات والحرية (كما عرّفها أمارتيا سنج)، بينما يعني الفقر، اليأس وإنعدام الخيارات والحرية، وفوق كل ذلك يعني الإقصاء والإبعاد عن الفعاليات والعمليات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الكبرى[١٢٥]. ووجود الفقر والحرمان يعني إستدامة الظرف الملائم لتوالد العنف والنزاع في المجتمعات. ومن الملاحظ أنّ كل من المسيرية الحُمُر ودينكا نقوك والنوير، قُدر لهم العيش في ظل تلك الأحوال وفي ظل بيئة مُفْضية على الدوام إلى العنف خلال العقود الأخيرة التي ميزت صراع الشمال والجنوب. ويتشارك الدينكا نقوك والمسيرية في الأعراض التالية للإفقار والتهميش والإقصاء وهي التي تفضي لإعادة إنتاج النزاع والعنف:

١) تدني معدلات الإنخراط في التعليم وسط الدينكا حوالي ١٠٪ في شمال بحر الغزال وحوالي ٢٥٪ في وسط جماعات المسيرية الحمر (حتى بداية التسعينيات).

٢) إنعدام البنية التحتية للإتصالات وعلامة ذلك إنعدام الطرق المعبدة وهذا يعني ضمنياً العزلة النسبية لكل من المسيرية الحمر ودينكا نجوك.

٣) نظام السكة الحديد المتوقف عن العمل لكلا الطرفين.

٤) إنخفاض معدل الإنتاج الزراعي التقليدي.

٥) الإنهيار التدريجي للإقتصاد الرعوي بفعل الحرب الأهلية وعدم توفر المراعي وتدهور ظروف التجارة وموجات الجفاف المتكررة وحالة انعدام الأمن العامة. وقد زادت هذه الأوضاع سوءاً عمليات التنقيب الواسع التي غيرت كثيراً من جغرافية وديمغرافية المنطقة.

٦) حالة عدم الإستقرار العامة، حيث يوجد نزوح مستمر (من الدينكا) وهجرة من الريف للمدن ووسط المسيرية. ومن المفارقات أن تجد أنّ كلتا الجماعتين قدر لهما أن تتعايشا سلمياً في الأحياء العشوائية وفي

١٢٥ أمارتيا سين الحائز علي جائزة نوبل في الإقتصاد ١٩٩٨ ، كتاب : التنمية تعني الحرية *Development as Freedom* .

معسكرات النازحين في الخرطوم. ولأن المكانين يوجدان على مقربة من الممسكين بزمام السلطة، فإنّ المحافظة على الأمن والنظام يتم تطبيقهما بصورة متشددة في وسطيهما. ويوضع كلاهما تحت المراقبة الأمنية اللصيقة تحسباً لحدوث تهديد أمني في العاصمة ليس لبعضهما البعض بل للحاكمين . حيث أنّ إفتراض الدولة التي يسيطر عليها الإسلاميون وعصبيتهم الطليعية القابضة من النخب النيلية، بأنه يمكن أن تتم تعبئة البقارة ومن بينهم المسيرية الحُمُر بواسطة حزب الأمة المعارض، ودينكا نقوك من قبل الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهو مسلك نموذجي لحكومة الإنقاذ الإنتهازية التي تتخلى عن حلفائها دون شفقة وتتركهم في العراء حالما يفرغون من أداء الدور الذي خطط لهم ليلعبوه في مرحلة معينة.إنه دور بّرازة الشوك.

٧) تعاني كلتا المجموعتان من عمليات التنقيب عن البترول التي تؤثر بشكل سلبي على طرق وصولهم للمراعي والمياه والأراضي الزراعية .

٨) يبلغ معدل الفقر حوالي ٩٥٪ وسط الدينكا فيما يصل إلى حوالي ٩٠٪ وسط المسيرية.

٩) ترزح كلتا المجموعتين تحت وطأة الشعور باليأس وفقدان الأمل وإنعدام الفرص. وكان في ذلك الأثناء يجد الدينكا أنفسهم في مصيدة بين الطرفين المتقاتلين في الحرب الأهلية مع إحتمال أن يترتب على عدم التعاون مع أي منهما إعتبارهم طابوراً خامساً بكل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر بما فيها التصفية الجسدية. وقد إنطلقت حكومة الإنقاذ من ذات المصطلح "الطابور الخامس" بقصد إعادة ترسيم الحدود العرقية (خاصة في ميدان الحرب كثنائية بين دار الحرب ودار السلام) التي كانت تقوم سابقاً على أسس مرنة في كافة أنحاء منطقة التماس في السودان خاصة بين المسيرية الحُمُر والدينكا.

إنّ مفهوم الطابور الخامس هو الجدار العازل (النفسي) الذي شيدته حكومةالإنقاذ لإعادة ترسيم الحدود (نفسيًا وأيديولوجياً) بين المسيرية والدينكا نقوك، بإعتبار الأخيرين رأس الرمح في مؤامرة القضاء على الثقافة العربية والإسلامية. وهذا بالطبع فيه قدر كبير من المغالاة حيث أنّ بعض الأفراد من العائلة الحاكمة وسط دينكا نقوك تدين بالإسلام وكلهم بلا إستثناء يتحدثون العربية بطلاقة وبلهجة الأخ والجار اللدود ـ المسيرية الحُمُر.

ونجد أنّ المسيرية الحُمُر من الجانب الآخر، ولكونهم معتمدين بشكل رئيسي على إقتصاديات

(تعتمد على الحيوان) وتنتمي لفترة ما قبل الرأسمالية، ويقل فيها التداول النقدي، بقوا لفترات طويلة في عزلة قسرية عن التنمية والتحولات الإقتصادية والإجتماعية الكبرى التي تديرها الدولة المركزية القابضة على الموارد بما فيها البترول. وظلوا مقيدين بصورة فعلية داخل محيطهم البيئي المحصور في دائرة الترتيبات الرعوية والقبلية، وظل تأثير نظام السكة الحديد الذي أُدخل في أوائل الستينات هامشياً، لأنّ أثره إنحصر في مركز بابنوسة الحضري الواقع في أقصى الأطراف الشمالية لموطن المسيرية الحُمُر. وليس في نيتنا هنا الولوج إلى تفسيرات أكاديمية عميقة لحالة إنعدام جهود التنمية الإجتماعية في مجتمعات المسيرية الحُمُر ولإقتصادياتهم خلال الخمسة عقود الماضية (منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م وحتى الآن) ولكن الحقائق التالية تفصح عن نفسها:

- إستمر المسيرية الحُمُر في لعب دورهم المميّز في تزويد الجيش السوداني بالأفراد (على مستوى الجنود وضباط الصف).

- يشكّل المسيرية الحُمُر مصدراً للعمالة الرخيصة المهاجرة إلى المدن في وسط السودان وإلى مشاريع الزراعة المروية في وسط السودان ومشروعات الزراعة المطرية الواسعة في القضارف والنيل الأزرق وجنوب النيل الأبيض وجنوب كردفان.

- ظل المسيرية الحُمُر من ضمن المزوِّدين الرئيسيين لسكان الحضر (المتزايدين) بالبروتين الحيواني ولدول الخليج عبر التصدير، ولقد برهن إنتاج البروتين الحيواني بالأسلوب الرعوي التقليدي السائد على أنه الأرخص لأنّ المدخلات الأساسية أقل تكلفة.

ظل مستوى التنمية الإجتماعية وسط المسيرية الحُمُر من ضمن المستويات الأقل في شمال السودان. ولايتاح لهم بحكم أنهم جماعة من الرُحّل (خاصة بعد تصفية نظام المدارس الداخلية) الحصول على أي نوع من أنواع التعليم. ولم يسبق أبداً أن طبق نظام المدارس المتنقلة في مجتمعهم قبل التجربة المحدودة التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف) في عام ١٩٩٥م. ولا تضم مدارس الرحل في الوقت الراهن سوى حوالي ٣٠٠٠ طفل[١٢٦] من بين جماعات الحُمُر التي تبلغ حوالي ١٠٠٠٠٠ نسمة (٣٥٪ منهم أطفال تحت سن الـ ١٨ عاماً ونصف ذلك العدد من الأطفال في سن التعليم الأساسي ٧-١٣ عاماً أي

١٢٦-هذه التقديرات ترجع للعام ٢٠٠٢م

١٧,٥٠٠ نسمة) وبعبارة أخرى يمكن أن نستخلص أنّ البنية السكانية للمسيرية الحُمُر في عام ١٩٩٥ كانت كالآتي:

١) عدد السكان الكلي حوالي ١٠٠٠٠٠.

٢) عدد السكان بين عمر يوم و ١٨ سنة حوالي ٣٥٠٠٠.

٣) عدد السكان بين ٧-١٣ سنة حوالي ١٧٥٠٠.

٤) المتوسط الكلي للمنخرطين في التعليم (ريفي وحضري) ٥٠٪.

٥) معدل الانخراط في التعليم في الريف ٢٥٪.

٦) معدل الانخراط في التعليم في مجموعات الرحل حوالي ١٢٪.

والعدد المتبقي من أطفال الرحل خارج المدرسة والذي يعادل ٨٨٪ تقريباً يمثل فاقداً تربوياً لا مجال أمامه إلا آليات كسب العيش التالية:

١) الإنخراط في قوات الدفاع الشعبي.

٢) الإنضمام للميليشيات القبلية.

٣) التجنيد في القوات المسلحة القومية.

٤) الهجرة للعمل في المشاريع الزراعية المروية أو كعمال في القطاع الهامشي الحضري وذلك لمحدودية الطاقة الإستيعابية للقطاع الرعوي (المتناقص الكفاءة).

ونجد على الصعيد الآخر أنّ البيئة العامة المسببة والمُفضية لإنتاج الأشخاص ذوي الإستعداد للانضمام للمليشيا القبلية يتم إبقاءها وإستمرارها عبر السياسات الحكومية التالية:

١) تصفية نظام المدارس الداخلية.

٢) إنهيار الإقتصاديات الريفية الزراعية والرعوية.

٣) إغلاق المدارس بسبب إلحاق مدارس التعليم الأساسي بالوحدات الحكومية المحلية المُفلسة (المحليات) والعاجزة عن توفير مرتبات موظفيها ناهيك عن مرتبات المعلمين.

٤) إنعدام الروابط التجارية مع الجنوب وإغلاق كل الطرق بما فيها أسواق السلام التي كانت المجموعتان

قد أسستاها عبر مبادراتهما الخاصة. وتسببت الحرب الأهلية في أن صار فقدان الأمل واليأس وهبوط الروح المعنوية أموراً مألوفة وصفة مميزة تتشارك فيها جماعات المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك. كما أنها وفرت الإطار العمومي الذي تشكلت عليه آرائهم إزاء العالم (الآيديولوجيا) وإدراكهم لماهية الحياة الجيدة والسيئة وكذلك فهمهم للآخرين. إن الطرفان ضحايا أيديويلوجيا ونخبوية أبوية لا تحترم المجتمعات المحلية (البدائية) التي ليس لها تاريخ أو حاضر أو مستقبل بخلاف ماتراه وتصنعه النخب. أو هكذا تراهم النخب.

النتائج:

ظلت القبائل والإدارات القبلية منذ الإستقلال عام ١٩٥٦م وحتى العام ١٩٨٩م قائمة على مفهوم فضفاض للفيدرالية والكونفدراليه القبلية. وقد شكّل هذا الهيكل المتسم بالمرونة والتساهل إطاراً آيديولوجياً متحرراً، جعل البنية الإجتماعية وذهنية السكان المحليين تقبل التعايش السلمي مع الآخرين وتدعمه. و في ظل ذلك الإطار الذهني، لم يكن الخط الفاصل بين "نحن" و "الآخر" القبلي حاداً وقطعياً و واضحاً. و هذا ينطبق على كل من المسيرية الحُمُر ودينكا نقوك (مثلما كان الأمر مع الحوازمة والنوبة قبل ١٩٨٩م) ومع الرزيقات والدينكا والأحامدة ــــ سليم ، الشلك وغيرهم.

جاءت ترتيبات الإنشطار والإنقسام العرقي الجديدة التي أحدثتها حكومة الإنقاذ خلال التسعينيات على هدى برنامج التخطيط الإجتماعي والمشروع الحضاري بحيث أحدثت هذه التدخلات والترتيبات زعزعة وتحولاً جذرياً في نزاع المسيرية الحُمُر - الدينكا نقوك من نزاع حول الموارد الطبيعية إلى آخر حول الرؤى والآيديولوجيات كما ذكرنا سابقاً. ومن قبل كان النظام الإداري القبلي للمسيرية الحُمرُ قائماً على مفهوم فضفاض واسع للقبيلة يشمل الجميع، وهذا يعني فعلياً كونفدرالية قبلية تضم العديدين من غير المسيرية الحُمُر مثل الدينكا وغيرهم. أما التغيير وإعادة التعريف الراهنة فقد إقتضت ضمناً أن تكون القبيلة أكثر عنصرية وإقصائية من ذي قبل. بل أصبحت القبيلة الآن أقل تسامحًا وأقل قدرةً واستعدادا للتعايش مع الآخرين. وهذه السياسة من شأنها أن تقود إلى نتائج مماثلة للتي حدثت جراء سياسة "فرق تسد" التي أنتهجت خلال الحقبة الإستعمارية و ربما أسوأ فيما يتعلق بإضعافها للنسيج والترابط القومي. وبعبارة أخرى يمكن القول إنّ الإستقطاب العرقي قد تم تبنيه بصورة معلنة من قبل الحكومة بإعتباره واحدًا من متلازمات

الحرب الأهلية في منطقة التواصل بين المسيرية والدينكا، وكسلاح فعّال للدولة يُستخدم ضد دينكا نقوك بوصفهم رجال حرب عصابات فعليين أو محتملين. إن حكومة الإنقاذ لم تتفهّم بشكل صحيح أبداً النزاع في منطقة التماس في سياقه التاريخي/الإجتماعي/الإقتصادي/السياسي بإعتباره صراع الفقراء الذين ظلوا على الدوام يُعبَؤون ويستخدمون بواسطة صفوة نائية، تقيم بعيداً جدًا عنهم، مثل بُعد نهر النيل عن الجزء الجنوبي الغربي من السودان. وأود هنا أن أبين أنّ علاقات المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك، وبالرغم من التمزّق العميق الذي أحدثته فيها سياسات حكومة الإنقاذ، من الممكن أن تسودها المصالحة والتعايش السلمي من جديد (حتى بعد الإنفصال) حتى تتم البرهنة على أن الترتيبات التي فرضتها الحكومة الفيدرالية وأجهزتها المحلية، لا تعدو أن تكون أموراً مؤقتة وزائلة، مقارنة بالقواعد الصلبة والخالدة للتعايش السلمي والعلاقات بين الطرفين. وفي واقع الأمر توجد عدة شواهد تثبت هذا الرأي الذي أتبناه :

١) توصل المسيرية الحمر ودينكا نجوك في عام ١٩٩٣م إلى مصالحة سلمية من تلقاء أنفسهم وعبر مبادرات شعبية وجاءت منافية لإرادة الحكومة وأجهزتها فأجهضتها.

٢) خلال إتصال شخصي مع زعماء المسيرية المحليين وبعض الإداريين السابقين، أوضحوا أنّ هناك بعض الإصلاحات المؤسسية في علاقات المسيرية الحُمُر ودينكا نقوك والتي جاءت بمبادرات قاعدية خلال التسعينيات قد أُستلهمت من القناعات التالية التي يؤمن بها الأهالي الذين كانوا طرفًا في ذلك النزاع:

- هذه الحرب (شمال - جنوب) و تمدداتها على المنطقة مفروضة على الطرفين وضد مصالحهما.

- تمكنت المجموعتان من المحافظة على تعايشهما السلمي خلال الخمسة قرون الماضية فيما عدا بعض النزاعات المتفرقة السطحية حول الموارد المحدودة والتي تحل وفق الأعراف المحلية عند الطرفين.

- أدرك الطرفان المتقاتلان أنّ إستمرار الحرب الأهلية مع الإستقطاب داخل صفوف القبائل يتعارض مع مصالحهما الإستراتيجية الحيوية في المرعى والزراعة و التبادل التكافلي للسلع والخدمات(قبل الإنفصال وبعده).

- ولأنّ الجماعتين هما من المزارعين والرعاة فقد أدركتا أنّ قربهما المادي وتصادمهما أمران لا فكاك منهما. وهي حقيقة أزلية ــ جدلية فرضتها طبيعة الحياة الرعوية وحياة الرحل التي تقوم على الدوام بإختراق

الحدود الإدارية والعرقية للجماعات الأخرى. و من المرجح أن يشكّل إستمرار النزاع القبلي والحرب الأهلية تهديدا لنمط الإنتاج الرعوي المتنقل برمته لدى المسيرية الحُمُر وكل بدو البقارة ودينكا نقوك والنوير وغيرهم. ويعني هذا ضمنياً في خاتمة المطاف فقدان الثروة الحيوانية التي تعتبر المصدر الإقتصادي الأساسي لتلك المجموعات. ويبدو أنّ مصالح السياسيين في الشمال والجنوب قد تعارضت مع مصالح المزارعين والرعاة المحليين. وعليه فإنّ إحياء وتنشيط مؤسسات صناعة السلام القديمة بين القبائل صارت أمراً لا مفر منه لضمان الإستدامة والحيوية الإقتصادية للجماعتين المتنافستين اللتين تقودهما المصالح الإقتصادية بدلا عن الأجندة السياسية التي لا صلة لهما بها أو المشروعات المفروضة من قبل الصفوة البعيدة الموقع (جسدياً وآيديولوجياً). إنّ الحكومة الإسلاموية في الخرطوم التي تقودها صفوة حضرية غامضة الأهداف ومشروع حضاري مشوش المعالم لن تقوى أبداً على الولوج بعمق إلى داخل التشكيلات الإجتماعية - الثقافية المعقدة في الأرياف النائية وخاصة تلك الواقعة في منطقه الحزام السوداني المتصل في جنوب غرب السودان والتي كان من المأمول فيها أن تُشكل النموذج المستقبلي للسودان الحديث قبل أن يجهز عليه في ١٩٨٩ ويوارى ثرى الوطنين في ٢٠١١.

إنّ إحياء التعايش السلمي ين الحمر و الدينكا من شأنه أن يبرهن من جديد على إستدامة وقدرة مؤسساتهم الإجتماعية - الثقافية المحلية في مواجهة السياسات والبرامج الفوقية والدخيلة التي تضعها مؤسسات حكومة الإنقاذ الخرطوم. فمجتمعات المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك الزراعية والرعوية المحلية لها شروطها وظروفها ومصالحها الموضوعية وإرثها الثقافي الذي يمكن أن تستهدي به في إعادة رسم خطوط مستقبل تعايشها السلمي وفي إلحاق الضرر والفشل بالمشروع الحكومي الداعم للحرب. وسيكون السلام المستقبلي للمجموعتين شاهداً على ثراء وحيوية ثقافاتهم وتاريخهم على المستوى القاعدي.

وبناء على الحيثيات التي ناقشناها، أدناه أطرح مقترحاَ للتعايش في أبيي يقوم على نموذج للتنمية المتكاملة من شأنه أن يشكّل إطاراً لتسوية سياسية (بعد مراجعة إتفاقية السلام) تحقق السلام في المنطقة التي تجلس الآن على فوهة بركان ـ في حالة إنفجاره ـ ستطال حممه كل غرب السودان، وربما كل السودان.

ينبغي على المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك أن يتفقا على مشروع يتم تنفيذه كاملاً. و يتم تقسيم هذا المشروع إلى ثلاث محاور هي: بناء الثقة والمصالحة والتنمية الإجتماعية الإقتصادية. و ينبغي أن تكون الأطراف الرئيسية في هذا المشروع هما الطرفان المتنازعان إضافة إلى حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وأيضًا شركات البترول التي تعمل في حقل المجلد.

١) بناء الثقة:

على كل مجموعة إبداء التقدير للإرث التاريخي للأخرى بغض النظر عن الإختلافات العرقية والدينية. فلقد ظل الطرفان أخوين وصديقين لما يزيد على ٥٠٠ عام. وكانت العلاقة يبنهما دومًا حميمة. أما التوترات التي تحدث بينهما فكان يتم حلها من خلال الآليات التقليدية لفض النزاعات وإحلال السلام.

ينبغي لكل من الطرفين الإعتذار للآخر عن أي سوء تعامل أو إساءة وقعت خلال فترة العشرين عاماً الماضية وقبلها.

قد "تعضّ" أو تجرح الأسنان ـ عن طريق الخطأ ـ اللسان لكن لا يمكن ان تقطعه تماماً و لم يحدث أن قطعت الأسنان اللسان في ذات الفم الواحد. وهي حكمة من جنوب السودان تؤكد أنّ النزاع وارد الحدوث حتى بين أقرب الأقارب والجيران (المتجاورات متعاورات) وفي الحيز الواحد لكنه لا يصل مرحلة الإستئصال والنفي النهائي لوجود الآخر.

هناك حاجة لإعادة بناء عملية السلام والتأكيد على أمر المصالحة بين القبائل في المنطقة وذلك من خلال الإجراءات الآتية :

أ. مؤتمرات بينية لإعادة إحياء الاتفاقات والتحالفات القديمة بين مختلف العشائر التابعة لطرفي النزاع.

ب. حل المجموعات المسلحة لكلا الطرفين.

ج. جمع السلاح من المجموعات القبلية.

د. إعادة الأبقار المنهوبة لكل جانب.

هـ. رعاية برامج لبناء الصداقة بين الشباب والشيوخ ومنظمات المجتمع المدني.

و. تنظيم مؤتمر بين النخبة من الحُمُر والدينكا توقع في نهايته مذكرة تفاهم.

ت. إجتماعات منتظمة بين الهيئات الحكومية المحلية في ولايات جنوب وغرب كردفان وشمال بحر الغزال المتجاورتين على مستوى الولاية و المحافظات والمجالس المحلية.

ط. إقامة كيان خُماسي الأطراف ليتولى الإشراف على أمر التطبيع والتعايش السلمي بين المسيرية والدينكا ويضم العناصر التالية :

الإدارة الأهلية.

المثقفون.

الحكومات المحلية.

شركات البترول.

المجتمع المدني.

ك. عقد اجتماع سنوي للمراجعة و التقويم.

من المنتظر أن يؤدي إكتشاف البترول والتنقيب في منطقة حوض المجلد، إلى سلسلة من الآثار بعيدة المدى على مستوى التكوينات المحلية. وتتكون منطقة حوض المجلد من ١٩٠٠٠ ميل مربع تضم المجموعات القبلية الثلاث الرئيسة وهي المسيرية الحُمُر والدينكا والنوير. وهي المنطقة التي تقع تحت إمتياز شركة النيل الكبرى للبترول. والمشكلة الرئيسة في منطقة حقل البترول هي النزوح القسري للمواطنين. فمن أجل سلامة العمليات البترولية يتم قطع الأشجار وحرق الحشائش في مناطق الإمتياز. ونتيجة لذلك تتقلص المراعى بصورة كبيرة بينما السكان الأصليين للمنطقة من الرعاة سيشكل عدم تمكنهم من الوصول لمناطق الرعي تهديدًا لأمنهم الغذائي، وبالتالي يضطرون لمغادرة المنطقة. كما تتسبب حفريات البترول في تحويل فروع بحر العرب من خلال بناء الطرق الجديدة، ومن الممكن أن يحدث هذا تغييراً في مسارات الرحل التقليدية، والذي قد يؤدي بدوره إلى شيء من الإحكاك و التنافس بين المجموعات المختلفة على المراعي وموارد المياه المحدودة. و ما يجدر ذكره أنه في ديسمبر من عام ٢٠٠٢م وجه رجل الأعمال السوداني والنائب البرلماني (من المسيرية الزرق) والإسلامي البارز (السيد محمد جار النبي) إتهاما قوياً لوزارة الطاقة

بأنها تحصر فرص العمل في حقول البترول في مجموعات إثنية قبلية محددة من شمال السودان (كما ذكرت سابقاً). ومن المحزن للغاية أنّ إستمارة طلب الوظيفة نفسها تحوي سؤالا عن القبيلة. الكاتب يدين ويستنكر بشدة مثل هذا السلوك الفاشستي (إذا ما ثبتت صحته) وهو للأسف ما قد ثبتت صحته في تحري لاحق. ومن ناحية أخرى وُجِّهت إتهامات للحكومة بأنها لا توفر فرص عمل لمواطني الدينكا والنوبر المحليين، وتمنح وظائف أمنية قليلة لمجموعات البقارة المحلية.[١٢٧]

إنّ الفكرة الأساسية وراء مقترح العمل التنموي هو أن يخلق في أوساط المسيرية الحُمُر والدينكا نقوك والنوير في غرب أعالي النيل، منطقة سلام مشتركة تكون نموذجاً لإعادة التعمير والتأهيل لفترة مابعد الحرب، يمكن تطبيقه في مناطق مشابهة من القطر خاصة منطقة جبال النوبة و النيل الأزرق. إن التنمية ليست هي بناء مستشفى أو حفر بئر بل هي عملية شاملة ومتكاملة بعمومياتها كما أنها كم متكامل (حزمة ـــــ *Package*) يتداخل فيها المعنوي (الحرية) والثقافي (الهوية) مع المادي المحسوس في حياة الناس في الإقتصاد والتنمية والخدمات الإجتماعية.

٢) في مجال الطرق والإتصالات يتم الآتي:

بناء طرق معبدة داخل المنطقة وبين الأقاليم المتجاورة في المناطق.

إيجاد وسائل إتصال ين كل المناطق الحضرية وغالبية القرى في المنطقة.

إعادة تأهيل السكك الحديدية الموجودة الآن وتمديدها لحقول البترول وبين الدولتين لضمان الإنسيابية في التواصل.

٣) في مجال خدمات التنمية الإجتماعية:

أ. أسواق سلام عامة في القرى الكبيرة.

ب. خدمات صحية تغطي على الأقل ٣٠٠٠٠ من المواطنين في كل جانب.

ج. مصادر مياه لمائة قرية وسط المجموعات الثلاث.

د. خدمات صحية بيطرية لتغطي حاجات ٥٠٪ من المجموعات الرعوية في المنطقة.

---

١٢٧ - تقرير حول المسؤولية الإجتماعية المشتركة [عام ٢٠٠٠م]، وعمليات شركة تاليسمان المحدودة في السودان، كالقري، كندا أبريل [٢٠٠١م].

٤) في مجال بناء قدرات المجتمعات المحلية:

أ. تدريبات مشتركة لكل القيادات القبلية في المنطقة.

ب. برامج تدريب عن السلام في مدارس غرب كردفان وغرب بحر الغزال وجنوب كردفان.

ج. وضع كتب للأطفال و(الكبار) وبمختلف اللغات واللهجات حول العلاقات والتعايش السلمي بين المجموعات العرقية.

د. يجب أن تكون قيادات المحافظات والحكومات الولائية من أهل المنطقة ما أمكن ذلك، إذ أنّ لديهم فهم أفضل للمجتمعات المحلية وحراكها الإجتماعي الثقافي.

هـ. إدخال الكهرباء للأرياف.

٥) أما في مجال التنمية الزراعية الريفية :

أ. إقامة مشروعات تنمية زراعية (شبيهة بمشروعات السافنا/مشروعات جبال النوبة للتنمية الزراعية) بمساحة تبلغ واحد مليون فدان على الأقل وتستفيد منها ٥٠٠٠ أسرة من الجانبين. ويمكن لهذه المشروعات أن تقوم بزراعة القطن والذرة في شكل وحدات زراعية صغيرة. وبما أنّ شركات البترول قد قامت وتقوم بالتعدي تدريجياً على الأرض، فإنه لا ينبغي تشجيع قيام مشروعات الزراعة الآلية الضخمة، إذ أنها سوف تؤجج النزاع بين القبائل حول إستخدامات الأرض لأغراض متضاربة[١٢٨].

ب. إنشاء المشروعات الزراعية صغيرة الحجم بإستخدام وسائل حصاد المياه وذلك ببناء سدود على مصادر المياه الرئيسة في غرب كردفان (مثلا وادي شلنقو ووادي الغلة)، أما في مناطق بحر الغزال فتستغل مياه روافد بحر العرب العديدة ومصادر تجمع المياه الأخرى المعروفة محلياً بإسم الرقاب.

ج. إقامة مشاريع لتطوير تربية الحيوان في أوساط المجموعتين (حيث يتم إستهداف ٣٠٪ على الأقل من الأسر الرعوية في الأربعة سنوات).

كلمة أخيرة:

كان هذا المقترح أصلاً هو ورقة قمت بإعدادها بناءاً على طلب رقيق من صديقي وأخي الأستاذ علي جماع

١٢٨-إن النزاع الذي نشب في ديسمبر ٢٠١٤م بين عشائر المسيرية الحمر (زيود - أولاد عمران) كان بسبب حجز أراضي زراعية كبيرة المساحة لصالح أحد الأطراف كما يبدو.

عبد الله وقد ضمنتها في هذا الكتاب لتعميم الفائدة. وهي ضريبة مستحقة تجاه الأصدقاء من الدينكا والمسيرية والنوير (في مناطق حزام التواصل) الذين دفعوا دفعاً في طريق لم يختاروه. وهذه الحرب هي حرب غير تقليدية لأنّ طرفيها حكم عليهما بأن يكونا الجناة والضحايا في ذات الوقت وفي نهاية المطاف. إنها في النهاية، حرب بين الذين تم إستغفالهم مع الذين تم إستغلالهم من الطرفين، وبالطبع دون علمهم و ربما دون علم نخبهم ووكلائهم.

وقد قصدت من هذا المجهود أن يكون عرفاناً وتقديراً لإخوة وأصدقاء وأعزاء من المسيرية الحُمُر، وهم: الأستاذ فضيلي جماع، الأستاذ عبد الرسول النور إسماعيل، السيد مهدي بابو نمر، الأستاذ أبو القاسم أبوديك، الأستاذ كامل بابو نمر، الأستاذ الصادق بابو نمر، دكتور ضو البيت إبراهيم الحاج، الأستاذ شين سليمان شين، المرحوم الناظر علي نمر، الناظر النذير جبريل القوني، الأستاذ محمد فرح جبريل، دكتور عبد الكريم جبريل القوني، السيد داؤود مختار حبيب ،دكتور محمد إبراهيم، المرحوم الفضل هنوة حلو، الأستاذ جاد الله آدم الرضي، الأستاذ حمدان محمد جمعة،المرحوم أبو القاسم يعقوب، السيد جمال نمر حرقاص مريدا، الأستاذ الشمو حرقاص مريدا، الأستاذ حسين جبريل القوني، الأستاذ محمد يوسف الدقير (المنتمي إلى المسيرية الحمر بالتجنس) ومن المسيرية الزرق ألأستاذ محمد الدودي والناظر الحريكة عزالدين وأخيراً وليس آخراً اللواء (م) فضل الله برمة، ولأصدقائي ومعارفي من الدينكا نقوك وهم: الأستاذ حسين دينق مجوك، والبروفيسور فرانسيس دينق وآخرون.

و أحياناً ينتابني شعور بأنني في مرات عديدة في هذا السرد التحليلي كنت أكثر قسوة على المسيرية الحُمُر منه على الدينكا نقوك ونوير غرب أعالي النيل. فإن كان كذلك فربما هي "صِنعة" مأخوذة من حكمة عند قبائل البقارة ومنهم المسيرية حينما يسعون لإصلاح ذات البين بين أخوين وحينما يكون الحكم/ الوسيط قريباً من الطرفين. حيث أنها تدل ضمنياً على صدق الوسيط وحياده والتزامه. ولكوني مراقب خارجي ربما تكون قد ضاعت مني بعض التفاصيل فأرجو أن يغفر لي طرفي النزاع في أي خطأ بدر مني في فهم الوقائع أو عرضها. فهدفي الأسمى هو أن أرى الطرفين وهما ينعمان بالسلام والرفاهية في سودان واحد شاسع ومرحاب يسع الجميع. لكن وقد حدث الإنفصال لسؤ تقدير أولي الأمر فلابد من الإبقاء على الجوار الحسن[١٢٩].

١٢٩ -أن إبنتي ألاء بعد أن قرأت وطبعت هذا الفصل سألتني بعفوية متوقعة ممن هم في مثل سنها وهي إبنة الخمسة عشر عاماً: كيف

بعد خمسة سنوات من كتابة هذه الورقة لم يحدث جديد في إتجاه الحل لكن حدث الكثير في إتجاه المشكلة والتي تزيد مع مرور الأيام تعقيداً (محلياً وإقليمياً ودولياً): إن قضية أبيي الآن مشكلة دولية بين دولتين جارتين إحداهما من ضلع الأخرى في ظروف خصام وإحتراب فجيرت هذه الخلفية الحاضر وربما ملامح المستقبل بالتوتر والنزاع وقابلية تجدد الإحتراب. بقيت عدة قضايا عالقة بين دولتي الجنوب والشمال منذ إنفصال الأولى عن الثانية في أكتوبر (٢٠١١) والتي ربما زادت من مخاطر الحرب بين الدولتين، من هذه القضايا العالقة:

الحدود

الديون والأصول

مشكلة أبيي

وللأسف إن واحدة من كبريات القضايا (الألغام الموقوتة) التي أغفلتها إتفاقية السلام الشامل (٢٠٠٥) والتي حتما ستلقي بظلال مخاطرها على العلاقة بين الدولتين سلباً أو إيجاباً هي قضية البدو الرحل الذين يبلغ تعدادهم أكثر من ٤ مليون ويمتدون ويتداخلون عبر الشريط بين الدولتين والذي يمتد من الغرب إلى الشرق (حزام التماس) بطول يتعدى الألفين وخمسمائة كيلومتراً.

أدناه سأطرح المشكلة، حجمها وتداعياتها مع تصورات للحلول مستوحاة من تجارب عالمية وإقليمية بخصوص تنظيم الرعي درءاً لمشاكل قد تهز الوئام ــ الحذر ــ بين الدولتين وتقود لحرب تسبب من المعاناة والفتك لشعبين تحاربا لأكثر من نصف قرن لم يحصدا بعد لا السلام ولا الرفاهية لشعبيهما حيث ظلت معدلات التنمية البشرية للإثنين من أدنى عشرة دول في العالم.

المقترح الثالث

مقترح لتنظيم الرعي بين دولتي السودان وجنوب السودان

[١] مدخل:

تميّز السودان (قبل إنفصاله لدولتين) بإتساع التباين الجغرافي الممتد من أقصي الشمال الصحراوي إلى وسطه

يا أبي عرفت كل الذي كتبته عن هؤلاء القوم (المسيرية والدينكا) (؟!)، قلت لها: إنهم يا بنتي أهلي وأهلك. إذن، من باب العرفان لذوي القربى، ولأن من لا يَشكر لا يُشكر، أنتهز السانحة، أن أزج لها خالص شكري وتقديري لمساهمتها. أمنياتي لالاء وجيلها بأن يكون لهم وطن متنوع يسعهم ويحقق أحلامهم مع مستقبل أفضل لما تبقى من وطنهم.

الذي تغطيه المناطق شبه الصحراوية وحزام السافنا الفقيرة، حتى أقصى الجنوب والذي يحتوي على مناطق السافنا الغنية والإستوائية. هذا التنوّع الإيكولوجي الكبير أيضاً تميز بإتساع التنوّع الإجتماعي والإثنوغرافي وأنماط الأنشطة الإقتصادية، والتي تركزت معظمها وتاريخياً حول حرفتي الزراعة والرعي، على إنفراد أحياناً ومتداخلتان أحياناً أخرى. وقد تركّزت الأنشطة الزراعية بشقيها المروي والمطري في مناطق واسعة من السودان، سواء إن كانت تلك التي تقوم بها الدولة من خلال المشاريع الزراعية، أو الأنشطة التقليدية التي يقوم بها السكان. ومع ذلك؛ فقد ظل الرعي هو النشاط الإقتصادي الأكثر تأثيراً، سواءاً من جانب عددية وتوزيع المجموعات السكانية التي تمارسه في معظم أجزاء القطر، أو الإشكاليات التي تتولد من جرائه بين المجموعات المختلفة.

تتشكل المجموعات التي تمارس الرعي من قوميات وقبائل مختلفة على إمتداد السودان، تتميز كل واحدة بنوع الحيوان الغالب الذي ترعاه (الأبالة، وهم رعاة الإبل كما في مناطق شمال دارفور وشمال كردفان والبطانة وشرق السودان) والبقارة وهم رعاة قطعان الأبقار والذين يتواجدون في الأجزاء الجنوبية من دارفور وكردفان والنيل الأبيض والأزرق حتى شرق السودان) والغنّامة (رعاة الإغنام) وهؤلاء يتواجدون في مناطق مختلفة من السودان، وبصورة تكاملية ومتواصلة مع رعي الحيونات الأخرى ومع الزراعة أيضاً.

وكنتيجة للصراع التقليدي الذي عادة ما ينشأ حول مصادر المياه والكلأ داخل المجموعات الرعوية، أو في ما بينها وبين المجموعات الفلاحية التي تحترف الزراعة، فقد أفرزت التجربة، وخلال فترات تاريخية طويلة، نوعاً من الأعراف والتقاليد غير المكتوبة ـ لكنها إكتسبت قوة القوانين والدساتير ـ في تحديد المصالح المشتركة ما بين تلك المجموعات، سواءاً في تحديد مسارات الرعي أو تنظيم عمليات تقدير الأضرار وتحقيق التسويات، وبشكل عام تنظيم مجمل علاقات المساكنة والمثاقفة في المجتمعات الريفية.

ولعوامل كثيرة، فقد إختلت تلك العلاقات نتيجة لتدخلات الدولة في عهدها الإستعماري والوطني من جانب، وكذلك من خلال التدخلات التنموية (المشاريع الزراعية الكبرى) التي غالباً ما كانت لا تعير إهتماماً للقطاع الرعوي من جانب آخر، مما أثر سلباً على التوازن المعهود تاريخياً في الواقع الريفي التقليدي. ولاحقاً وخاصة في حالتي دارفور وكردفان، فقد كان تدخل الدولة في (عهد الإنقاذ خاصة) أبعد تأثيراً من

خلال إستغلاله للبدو الرحل في خوض حروب بالوكالة في جنوب السودان لصالح النخب الحاكمة في المركز في مناطق شمال بحر الغزال وشمال أعالي النيل أبان الحرب الأهلية وفي جنوب كردفان ولاحقاً في حرب دارفور التي مازال يتوالي فيها الحريق منذ العام ٢٠٠٣ و إلى الآن.

إن حركة الرعي في السودان في معظمها تتميز بحركة بندولية متجهة من الشمال إلى الجنوب والعكس ـ بإستنثاء قبائل الدينكا في الجنوب ومجموعات الفولاني (أم برورو) والتي تتحرك قطعانها شرقاً وغرباًـ ويرتبط ذلك بمواسم الأمطار ووفرة الكلأ للقطعان ومصادر المياه، وتجنب الذبابة الضارة بالحيوان، وتفادي تجمّعات النهب ومعسكرات الجماعات السياسية المسلحة، كعامل جديد في حياة المنظومات الرعوية.

وفي ظل الدولة الواحدة، ومهما تشعبت الإشكاليات التي قد تنشب بين المجموعات الرعوية المختلفة، وتلك التي بينها وبين المجموعات التي تحترف مهنة الزراعة، فإنه كان بالإمكان إيجاد حلول حتى وإن كانت خارج إطار الدولة (بين المجموعات المختلفة ومن خلال المؤسسات الأهلية التقليدية كما كان يحدث تاريخياً). غير أن الجديد فيما نتناوله في هذا الجزء هو كيفية معالجة مثل هذه الإشكاليات في ظل إنقسام السودان إلى دولتين، في ظل وجود حدود دولية بطول يبلغ (حوالي ٢٥٠٠ كلم) تربط ما بين السودان الشمالي والجنوبي، الذي يمتد من أقصى الغرب في غرب دارفور إلى أقصى الشرق في جنوب النيل الأزرق، وهو تحديداً المنطقة التي تستضيف العدد الأكبر من الرعاة في السودان، حيث ظل هذا الحزام منطقة هامشية تعتمد النظام الرعوي التقليدي بصورة أساسية، وتمثل منطقة التواصل بين منطقة الساحل والسافنا الفقيرة في شمال السودان مع مناطق السافنا الغنية في جنوب السودان (الذي إنفصل الآن).

إن الفواصل بين إقليم الساحل والسافنا الفقيرة ليست قطعية (*Water tide*)، إنما تناقصت هذه الفواصل نتيجة للتدهور البيئي بحيث أصبحت أكثر إنسيابية مع تمدد إقليم الساحل جنوباً وتمدد إقليم السافنا الفقيرة جنوباً أيضاً (نحو دولة جنوب السودان الوليدة). بمعنى؛ أن التداخل مع دولة جنوب السودان سينشأ نتيجة لهجرة قبائل البقارة[١٣٠] في حزام السافنا الفقيرة في فترة الجفاف الممتد من نوفمبر ـ مايو/يونيو.

---

١٣٠ تشمل مجموعات البقارة من الغرب للشرق (التعايشة، السلامات، الهبانية، بني هلبة، الرزيقات، المسيرية، أولاد حميد، الأحامدة، بني حسين، الشكرية وغيرهم

لكن هذا لا يعني أن الأبّالة لا يدخلون جنوب السودان. وكما ذكرنا فإن ضغوط الجفاف في إقليم الساحل قد أدت إلى هجرة الأبالة إلى ما بعد إقليم السافنا الفقيرة بحثاً عن الماء والكلأ، وقد بدأت هذه الظاهرة في البروز خلال الأربعة عقود الأخيرة (منذ جفاف الستينيات الشهير). وقد إعتاد بدو البقارة على سلوك "مراحيل" (طرق الماشية) مطروقة منذ مئات السنين، وتحكم حركتهم معارف ومهارات عميقة بالبيئة المحلية وعلاقات وتحالفات راسخة مع المجتمعات المحلية تفادياً للإشكاليات التي تنشب بين الرعاة وبينهم وبين المزارعين المستقرين.

[٢] لمحة مختصرة عن تاريخ حياة البداوة:

ترجع جذور البداوة إلى الثورة النيوليثية (*Neolithic*) [١٣١]وهي الثورة الأولى التي أحدثت التحول من مجتمعات الجمع والإلتقاط إلى الزراعة. وبالتالي فإن البداوة وإستئناس الحيوان تعتبر نوعاً من أنواع الزراعة، وترجع في تاريخها إلى حوالي ١٠ ألف سنة، حيث تشير الدلائل المتوفرة إلى بداياتها في المناطق الإستوائية في الجنوب وجنوب غرب آسيا وشمال ووسط أفريقيا وأمريكا الوسطى[١٣٢]. والبداوة هي في النهاية طابع ونمط حياة لا يقتصر على عملية رعي الحيوانات فحسب، بل لها ثقافتها وتقاليدها الراسخة[١٣٣]. وتنقسم البدواة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

١. البداوة الكاملة: وهي ذلك النمط من الحياة الرعوية التي تنتقل فيها الأسرة بكاملها مع القطيع.

٢. البدواة الجزئية: وهي ذلك النمط الذي تنتقل فيه جزء من الأسرة مع القطيع في أوقات موسمية محددة.

١٣١ . أول من إستعمل هذا التعبير هو قوردون تشلري في عام ١٩٤٠، ليعبر عن التحول الكبير الذي حدث بتحول الأنسان للزراعة والتوسع فيها، الثورة الثانية هي ثورة التمدين التي شهدها الإنسان أو نمو الحضر *Modernaziation*، *www.enotes.com/topic/Nomadic_pastroalism?print=*

١٣٢ *www.En.wikipedia.org/wiki/Pastrolism*

١٣٣ نماذج لبعض المجموعات البدوية في العالم: العفر في القرن الإفريقي، المجموعات البدوية في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، البجا، البقارة، المحاميد، الشكرية في السودان، البربر في شمال أفريقيا، الأرومو، الصوماليين، و التقري في القرن الإفريقي، الطوارق في الصحراء الكبرى، الفولا (الفولاني) في النيجر، توبو في النيجر وتشاد، كاراماجونج في يوغندا، ماساي في شرق أفريقيا، بوكوت في شرق أفريقيا، سامبورد في شرق أفريقيا، التركانا في شرق أفريقيا، الكوشيس في أفغانستان، يوروك في تركيا، آهر في شمال الهند، باقلمانلي في الهند، بكاروال في الهند، باروراد في الهند، بوتيا في نيبال، بودلا في باكستان، قوجار في الهند، أفغانستان، باكستان، رانقار في الهند وباكستان، آروماتيان في البلقان، كومي في روسيا، سامي في الدول الأسكندافية النافو في شمال أمريكا

٣. النقلة (*Transhumance*): وهنا عادة ما تتم عملية الرعي من قاعدة ثابتة هي القرية إلى مواقع محددة للرعي ثم رجوعاً مرة أخرى للقرية.

[٢-١] البداوة في السودان:

يُقدر تعداد البدو الرحل في السودان (الشمال والجنوب) بحوالي ١٥ ـ ٢٥٪ من السكان (حوالي ٦ ـ ١٠ مليون نسمة) وتبعاً للإختلاف في تعريف البدو والبداوة، يكون الإختلاف والتباين في تقديرات السكان المنخرطين تحت لواء هذا النمط الإنتاجي، والذي يصنف ضمن دائرة الفلاحين (حسب التصنيف الماركسي لأنماط الإنتاج والتباينات الطبقية)، ولا غرو إذ أن الرعي يمثل تاريخياً الشق الأقرب إلى الزراعة وإلى فلاحة الأرض (فقط بصورة مختلفة). وهذا سبب آخر في التباينات الإحصائية، طالما لم يتم الإتفاق بصورة قاطعة حول الفواصل بين الراعي والمزارع في أرض الواقع. هذا الغموض في التعريف نتج عنه ضمور إحصائيات البدو مما أضحى في نهاية الأمر سبباً للتهميش التنموي، حيث يتم التعامل معهم تحت عباءة المزارعين (في أحسن الفروض)، لكن حتماً ليسوا ككيان منفصل له قضايا منفصلة وذات إعتبار ووزن طالما أنهم خارج دائرة النخب الحضرية القابضة على السلطة منذ الإستقلال[١٣٤].

وعموماً؛ فإن البداوة في السودان تمتاز عن غيرها من بقاع العالم، بأنها في العادة تمارس في مناطق هامشية غير ذات صلاحية عالية للزراعة، وبالتالي تعتبر هي الإستغلال الأمثل للموارد، خاصة في إقليم الصحراء والساحل والسافنا الفقيرة في السودان. وعادة ما يتم رعي الإبل والضأن في الساحل الجاف، بينما يتم رعي الأبقار في منطقة السافنا الفقيرة التي تمتد من أقصى الغرب في منطقة أم دافوق إلى أقصى الشرق في منطقة جنوب القضارف، وهو ما يعرف بحزام البقارة. في حين أن الإقليم الذي يعلوه، والممتد من أقصى شمال دارفور من الناحية الغربية مروراً بشمال كردفان والبطانة إلى شرق السودان، وهو الذي يمتاز برعي الإبل والضأن والماعز.

وقد قدرت الإحصائيات في السودان (سابقاً) إلى ثروته الحيوانية بلغت حوالي ١٣٩ مليون رأس (أبقار، أغنام، إبل، وضأن) منها حوالي ١٠٪ في الجنوب. وقد أشارت هذه الإحصائيات أيضاً إلى أن ٨٠٪ من

١٣٤ . في واقع وحقيقة الأمر أن البدو الرحل لا يرون فروقاً بين الحكام الأنجليز والوطنيين طالما الأخيرين قد إقتفوا أثر السابقين في نظرتهم وتعاملهم مع البدو الرحل في كل خيارات التنمية الزراعية التي عادة تتم على حساب القطاع الرعوي.

سكان السودان يملكون ماشية ويعتمدون عليها بدرجات متفاوتة، وأن الماشية تشكل ٥٠٪ من إحتياجات ٥٠٪ من السكان.

[٢-٢] إشكالية البدو الرحل والدولة القومية في إفريقيا:

لقد ظل موضوع التهميش، وعدم الشمول والإقصاء للمجموعات البدوية ـ الرعوية في بناء الدولة القومية الحديثة، خاصة في مشاريع التنمية، والإنحياز ضدهم، بلا أدنى شك، إحدى مهددات الإستقرار الإجتماعي، والذي بدوره ظل يهدد كيان الدولة القومية الحديثة في شرق إفريقيا وفي منطقة القرن الإفريقي التي تمتاز بشح الموارد الطبيعية ونوبات الجفاف المتواترة ونقص الغذاء الحاد. إن الأمر ينطبق بصورة لا تقبل الجدل في حالة دولتي السودان التي يمكن أن تسوقهما تعقيدات التداخل الرعوي إلى حرب تقضي على الأخضر واليابس. بالإضافة إلى ذلك أن هذه المجتمعات الرعوية يمكن أن تكون ملاذاً آمناً وحاضنة (وداعماً أحياناً) للناشطين في بؤر الصراع في المنطقة، سواءاً كانت في الصومال، جنوب أثيوبيا، شمال كينيا، جنوب السودان، وشرقه أو في دارفور أو شمال يوغندا.[١٣٥]

إن قبائل مثل الشانقيلا (*Shangilla*) والأرومو (*Borana*) في كينيا وأثيوبيا على التوالي وقبائل التركانا في كينيا وقبائل تياتقاتوم (*Merille*) والدونقيدو والأنيواك في أثيوبيا والتبوسا (*Toposa*) في جنوب السودان ويوغندا وقبائل الجي (*Jie*) والكاريماجونج (*Karimojang*) في يوغندا، هي كلها قبائل عابرة للحدود الدولية بين الدول المتجاورة: السودان ـ يوغندا ـ كينيا ـ أثيوبيا. وهذه المجموعات هي بالضبط يمكن وصفها بالقوميات المتجولة أو المتحركة والتي لم تجد من السياسات والتصورات والترتيبات التي تجعل منها جزءاً راسخاً من البناء القومي للدولة الأم. هذه في تقديري إحدي تحديات وفرص دول القرن الإفريقي لإعادة بناء وترتيب بيتها من الداخل قبل أن تعصف بوحدتها تيارات العولمة وموجات الجفاف والإحتباس الحراري وتغير المناخ في العالم وفي الإقليم الهش أصلاً.

[٣] نماذج أفريقية وعربية لتنظيم الرعي العابر للحدود:

هناك الكثير من التجارب التي تمت في بعض البلدان الإفريقية والعربية لمعالجة إشكاليات الرعي وتنقل

١٣٥ . موريس. ن. أ. موتابي *Kenya Studies Review, vol* ١, #٢, *December*, ٢٠١٠.

المجموعات الرعوية عبر الحدود الدولية، نأخذ منها على سبيل المثال لا الحصر:

[٣-١] تجربة تخطيط وحجز مثلث أليمي للرعي بين حدود الدول (١٩٢٤)[١٣٦]:

مثلث أليمي هو المنطقة التي تلتقي عندها حدود السودان وكينيا وأثيوبيا وتبلغ مساحته حوالي ٤٠٠ كيلومتر مربع. وفي عام ١٩٢٤ تم عقد مؤتمر لمناقشة إدارة الموارد في هذا المثلث في كيتقوم (*Kitgoum*) في يوغندا، حضره الإداريون من الدول الثلاث.

ويمتاز المثلث بوجود رعي مستديم ـ على مدار العام ـ نتيجة لتوافر المياه من نهر تاراش (*Tarach*) وبعض الأنهار الصغيرة التي تصب في مستنقعات لوتاقيبي (*Lotagopi*). وقد كان القرار الإداري ـ الإستعماري في الدول الثلاث هو الإبقاء على المثلث (مثلث أليمي) كمنطقة محايدة تقليلاً لإحتكاكات الرعي. وبالتالي أتيحت فرصة الرعي بالتساوي لقبائل التبوسا السودانية، وقبائل الماريل، نياتقاتوم وتيرما الإثيوبية وتركانا الكينية. وتكون إدارة المنطقة الرعوية المحايدة (أليمي) من الإدارة البريطانية في كينيا[١٣٧].

في أغلب الأحيان رسمت الحدود الدولية بصورة تقريبية دون مراعاة للسكان وروبطهم ولا للتداخل البيئي ولا لحركة الرعي الضاربة في القدم. لذلك تجد أن هذه الحدود قسمت وفصلت بين المجموعة الواحدة لتصبح في دولتين، كذلك بين نمط الإنتاج الواحد (البداوة) في إطار بيئة طبيعية واحدة. وهذا النموذج من الفصل، والذي يشبه فصل التوأمين السياميين (بعد مؤتمر برلين ١٨٨٢ بواسطة الإستعمار)، هو تماماً ما تعاني منه دول منطقة القرن الإفريقي وشرق أفريقيا وربما كل أفريقيا منه حتى الآن. إذن من الطبيعي أن لا يعير البدو الرحل إعتباراً لهذه الحدود وكأنها لا تعنيهم، طالما أنهم في الأصل لم يكونوا جزءاً من هذا التقسيم، بل أن قدرهم قد جعلهم ضحايا لذلك التقسيم.

كثير من التحديات قد واجهت تجربة مثلث أليمي نتيجة لتدخلات إستعمارية خارجية مثل الصراع الإيطالي ـ الإثيوبي على المثلث وتأثيرات حركات التمرد لاحقاً في جنوب السودان وشمال يوغندا بعد عشرات السنين من تأسيسه. إلا أن قيمته تكمن في بقائه كمنطقة رعي مشتركة لقبائل بين ثلاثة دول متجاورة

١٣٦ . المصدر السابق (٢٠١٠).

١٣٧ . نفسه.

وكذلك في كونه سابقة في التصوّر الإطاري وما يتضمنه من رؤية وتعاون، بل وروح إيجابية لحل إشكالية العلاقات البينية والمرعي المتداخل بين دول متجاورة. بالتأكيد أن ذلك يمكن أن يشكل نموذجاً يحتوي على الأقل إطاره النظري وفي كونه سابقة إدارية جيدة.

[٣-٢] إتفاقية تنظيم الرعي عبر الحدود بين مجموعة دول غرب أفريقيا والساحل (إيكواس[١٣٨] *ECOWAS*):

قدم كل من محمد عبدول وأندا ديابول ورقة بحثية بعنوان: "إدارة حدود السودان وتأمينها"، وقد سلطت الورقة الضوء على إتفاقية "الإيكواس" دون الإقليمية، والتي إشتملت على جوانب قانوينة تعلقت بعمليات الإرتحال الموسمية. حددت الورقة قاعدة القرار حول هذا الموضوع بشروط نقل الماشية ورعي الحيوانات وإستضافة الماشية. وقد تلخصت هذه الشروط إجمالاً في:

حماية الوضع الصحي للقطعان المحلية.

توفير المعلومات في مناطق الأستقبال للماشية.

الإلتزام بقوانين الدولة المستقبلة للماشية.

وضع آليات لتسوية النزاعات تتكون من الرعاة والمزارعين والسلطات المحلية والأطراف المعنية.

وعلى كلٍ، فقط وضعت "الإيكواس" شروط عامة لحركة إرتحال الماشية العابرة للحدود الدولية بغرض تنظيم حركة الرعي. وإستخلصت إن التطبيق المحتمل في حالة السودان ينبغي أن يبنى على: "... أن تسند إدارة مسألة الإرتحال الموسمي في المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان على الممارسات المحلية القديمة وآليات إدارة الإرتحال الموسمي التي تعتمد على التوافق الوطني"[١٣٩]. أيضاً قدمت الورقة نماذج لحلول إشكاليات الرعي عبر الحدود تمت بين بوركينا فاسو والنيجر، وموريتانيا ومالي، حيث أشار الإتفاق ما بين الدولتين الأخيرتين في شأن تنظيم الرعي عبر الحدود على الآتي:

يقوم الرعاة الرحل بتحصين ما شيتهم.

أن تكون بحوزة الرعاة شهادات تحصين للماشية.

١٣٨ .الإيكواس *ECOWAS* هي إختصار لمجموعة دول غرب أفريقيا والساحل، وقدم كل من محمد عبدول و إندا ديابول ورقة بحثية موجزة بعنوان: «إدارة حدود السودان وتأمينها»، الورقة البحثية الموجزة الخامسة من كونكورديس إنترناشونال، يونيو ٢٠١١.

١٣٩ نفس المصدر السابق.

أن تكون بحوزتهم أيضاً شهادات إرتحال عبر الحدود.

ضمان وجود حراس أكفاء للماشية،

تولي الدولة المضيفة تحديد إشتراطات الدفع الخاصة بالرسوم وغيرها.[١٤٠]

[٣- ٣] الإتفاق بين المملكة العربية السعودية واليمن:

إتفقت الدولتان على ترتيب:" تنظيم حقوق الرعي، وتحديد تموضع القوات المسلحة على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود بين البلدين، والمشار إليه في المعاهدة بين البلدين وإستغلال الثروات الطبيعية المشتركة على طول خط الحدود الفاصل"، والذي جاء في الملحق الرابع، حيث وضع الإتفاق المبادئ التالية لتنظيم حركة الرعي بين البلدين:

المادة (١):

(أ) تحدد منطقة الرعي على جانبي الجزء الثاني المشار إليه في المعاهدة بعشرين كيلومتراً.

(ب) يحق للرعاة من البلدين إستخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود إستناداً إلى التقاليد والأعراف القبلية السائدة، لمسافة لا تزيد عن ٢٠ كيلومتراً.

(ج) سوف يجري الطرفان المتعاقدان مشاروات سنوية لتحديد نقاط العبور لأغراض الرعي وبناءاً على ظروف وفرص الرعي السائدة.

المادة (٢): يحق للرعاة من مواطني المملكة العربية السعودية ومواطني اليمن من:

نظام الإقامة والجوازات، وتصرف لهم بطاقات مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة.

الضرائب والرسوم على الأمتعة التي يحملونها والمواد الغذائية والسلع الإستهلاكية التي يحملونها وهذا لا يمنع أياًّ من الطرفين من فرض رسوم جمركية على الحيوانات والبضائع العابرة بغرض المتاجرة.

الماد(٣): يحق لأي من الطرفين وضع القيود والضوابط التي يرونها مناسبة لعدد السيارات العابرة مع الرعاة إلى أراضيه، وكذلك نوع الأسلحة النارية المسموح بها شريطة أن يكون مرخصاً لها من السلطات المختصة في البلدين مع تحديد هوية حامليها.[١٤١]

١٤٠ . نفس المصدر السابق

١٤١ . إتفاقية تنظيم حقوق الرعي بين المملكة العربية السعودية واليمن، الملحق (٤)، *http://www.moqatel.com/openshare/ htm_cvt.htm.٦-١_Wthaek/Itifak/ARBICMOHAD/AARBICMOHADA١*

[٣- ٤] الإتفاق بين اليمن وإرتريا حول السيادة على جزر حنيش وحقوق الصيد:

هذا النموذج الأخير، والذي وعلى الرغم من بعده عن حقل الرعي، غير أنه من حيث الجوهر إستخدم نفس مبدأ تنظيم نشاط الرعي عبر الحدود. ففي الإشكالية التي نشبت ما بين إرتريا واليمن حول حق السيادة على جزر حنيش، والتي وصلت حد النزاع المسلح واللجوء للتحكيم الدولي، وتم الفصل فيها بأحقية اليمن على الجزر، غير أن التحكيم أيضاً راعي الحقوق الطبيعية فيما يتعلق بعملية الصيد (صيد الأسماك)، وأعطي القرار حق الصيد التقليدي للطرفين (الصيادين اليمنيين والإرترين حتى داخل المياه الإقليمية للدولتين، في حدود الصيد التقليدي وغير التجاري). وهو أشبه بحالة الرعي والإرتحال للماشية من ناحية إستغلال الموارد الطبيعية للمجموعات السكانية التقليدية القاطنة على طرفي حدود دولتين كما في نموذج السودان.[١٤٢]

[٤] مناقشات حول النماذج الإفريقية والعربية السابقة:

إن النماذج التي أوردناها سواء كانت كتلك التي تمت بين مورتانيا ومالي أو اليمن والسعودية، أو كما في قضية إرتريا واليمن حول حقوق الصيد الطبيعي، قد تكون عالجت ـ بهذه الدرجة أو تلك من العمومية أو الخصوصية ـ نزاعات أساسها أحقية الإستفادة من الموارد الطبيعية لمجموعات سكانية مشتركة ما بين حدود دولتين، غير أن ذلك قد لا ينطبق بشكل دقيق على أوضاع السودان، وتحديداً على طول الحدود المشتركة بين الدولتين الوليدتين (السودان الجنوبي والشمالي)، وذلك لخصوصيات الصراع التاريخي الطويل ما بين الطرفين وتشابكاته الأيديولوجية، الدينية، الثقافية، والسياسية، إضافة لرواسب الثأرات التي خلفتها تلك الحروب، مما يجعل من التعامل مع هذا الملف أمر في غاية الصعوبة، خاصة إذا وضعنا في الإعتبار أن القضية لا تنتهي عند أطراف الصراع المحلي (كما في نموذج منطقة أبيي، دينكا نقوك والمسيرية) عند حدود حقوق الرعي، بل ربما تمتد إلى حقوق ملكية الأرض نفسها. مضافاً إلى ذلك الإشكاليات التي ولدتها درجة التعيميم التي عالجت بها إتفاقية السلام الشامل في السودان ــ كما سنراها لاحقاً ـ مسألة حقوق الرعي والإرتحال ومسألة الأرض.

ومع ذلك؛ فإن النماذج التي أشرنا إليها، قد تصبح مدخلاً موضوعياً لوضع أسس أولية لحلول مستقبلية حول هذه الإشكالية، يمكن تطويرها على نفس الأسس التاريخية والإجتماعية التي أشار إليها

١٤٢ . «جزر حنيش والصراع اليمني الإرتري» موقع: *http://www.moqatel.com*

كلٍ من عبدول و إندا ديابول في الورقة البحثية التي قدمتها كونكورديس. مع الوضع في الحسبان السياق السياسي، والتعقيدات الثقافية والدينية والسياسية ما بين دولتي السودان وجنوب السودان. لكن ما يحمد لهذا الوضع، ويجب إستغلاله لصالح حل جذري وشامل لقضية الرعي والترحال عبر الحدود للبدو، هو أنه لقد عاش جنوب السودان وشماله أكثر من ١٥٠ عاماً لم تتداخل فيه القوميات والإثنيات المتجاورة جغرافياً فقط، بل تداخلت ثقافياً وإجتماعياً، ليس فقط عبر التزاوج، بل عبر إنشاء آليات لتمكين وتوطين التعايش بينهما على طول حزام (التماس ـ التواصل). والذي يمتد لأكثر من ٢٥٠٠ كلم، من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق(كما أشرنا سابقاً).

وأنا على يقين أن دولتي السودان تتداخل فيها عبر الحدود الدولية حركة البدو الرحل مع دولتي إرتريا وإثيوبيا شرقاً ومع دولة تشاد غرباً ومع دولة أفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي. كل هذه نماذج لا تنظمها أي إتفاقيات دولية، بل الأعراف المحلية بين المجموعات البدوية المتنقلة والمجتمعات المضيفة من جهة، وبين الدولتين من جهة أخرى.

من المؤكد أن مجموعات البدو الرحل كانوا يرتادون هذه المراعي وتلك الفلوات في مناطق السافنا في حزام التواصل ـ التماس بين الشمال والجنوب قبل أن تكون حدوداً على الأرض بين شمال السودان وجنوبه... إن هذه الهجرات البدوية من أجل الماء والكلأ ضاربة الجذور في التاريخ، وبعمر الإنسان الذي يقطن هذه الأرض منذ مئات السنين. من المؤكد أن هنالك تداخل في حدود السودان الغربية بين بدو مثل المحاميد وبعض قبائل الأبالة الأخرى في شمال دارفور وغربها عبر حدود السودان الغربية بين دولتي السودان وتشاد، وأحياناً بين النيجر والسودان (عبر تشاد أيضاً)، وحتى داخل الأراضي الليبية في أحيان أخرى. وشرقاً يتداخل بدو الرشايدة والشكرية عبر الحدود الفاصلة بين السودان وإرتريا، وبين السودان وأثيوبيا، وربما فيما بين الثلاثة دول معاً في بعض الأحيان (السودان ـ أثيوبيا ـ إرتريا)، وكأن الرعاة في مهمة تواصل دبلوماسي شعبي تدعم وتعزز ما تنجح أو تفشل فيه القنوات الدبلوماسية الرسمية بين هذه الدول. وفي الجنوب الغربي من السودان، يعبر بدو البقارة بصورة موسمية وبوتيرة متواصلة الحدود الفاصلة بين السودان وأفريقيا الوسطى منذ مئات السنين. وبالتأكيد فإن النموذج الأقرب والماثل أمامنا إلى وقت قريب هو هجرة قبائل

الفولاني التي ترعى بصورة عكسية من الغرب إلى الشرق بطول حزام السافنا الوسيط (حزام البقارة)، في رحلة طويلة تمتد من النيجر ومالي مروراً بتشاد والسودان داخل الأراضي الإثيوبية، وتكون هذه الرحلة (من الغرب إلى الشرق) بصورة عامة متناغمة (زماناً ومكاناً) مع رحلة قبائل البقارة التي تكون من الجنوب إلى الشمال وبالعكس، بحيث لا يحدث تضارب أو إحتكاك بين المجموعتين ولا مع المجموعات الزراعية الفلاحية.

[٥] مأزق البدو الرحل في حزام التواصل ـ التماس السوداني

[٥-١] لعنة الحرب الأهلية والتدهور البيئي:

منذ إندلاع الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان في أغسطس (١٩٥٥) وحتى توقيع إتفاقية السلام الشامل في (٢٠٠٥)، وجد البدو أنفسهم بين مطرقة الحرب وسندان الحرب المضادة بين شمال وجنوب السودان، وفي كثير من الأحيان وجدوا أنفسهم في خطوط المواجهة أو الدفاع الأولى. وفي كل الحالات فقد إستعان طرفي الحرب في الشمال والجنوب بالبدو (من الجانبين)، في حروب العصابات التي ميزت طبيعة المواجهة العسكرية. ولتلك الأسباب، كان وجود البدو ـ بالنسبة الطرفين ـ خياراً إستراتيجياً وتكتيكياً، طالما هم الأدرى بتضاريس الأرض وواقعها الإيكولوجي، وبتوزيع سكانها الديمغرافي على الطرف الآخر.

من تداعيات الزج المكثف للبدو من الشمال في الحرب الأهلية الطويلة في جنوب السودان، هو إضعاف الآليات المحلية والشعبية للتعايش السلمي، خاصة خلال العقدين الأخيرين، حيث تحول الصراع من نزاع وتنافس حول الموارد الطبيعية من ماء وكلأ، إلى تنازع حول الآيديولوجيا (الدين والثقافة) والهوية، وأخيراً ملكية الأرض (كما في مأزق أبيي). يضاف إلى كل ذلك إن المجتمعات البدوية خاصة في غرب السودان (ونتيجة للتقارب مع النزاعات الليبية ـ التشادية)، قد أضحت سوقاً كبيراً للسلاح الناري، مما سهّل إمتلاكه للعامة وبإعداد كبيرة. يضاف إلى ذلك أن الدولة لعبت دوراً كبيراً في نشر هذا السلاح وتوزيعه للقبائل البدوية تحت سياسة تجييش الشعب في محاولتها التصدي للتمرد خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي.

إن هذه البندقية لم تغتال فقط أخاً بعيداً في الطرف الآخر، بل تحولت إلى صدر الأخ القريب، فزادت من حدة النزاعات حتى داخل القبيلة الواحدة، والتي غالباً ما تخلّف العشرات إن لم يكن المئات من

القتلى، ودوننا من ذلك حروب المسيرية والرزيقات في عام ٢٠٠٨ والتي راح ضحيتها الآلآف.

[٥-٢] لعنة البترول على البدو الرحل:

في عام ١٩٧٨م بدأت شركة شيفرون الأمريكية التنقيب في حوض المجلد الذي تبلغ مساحته ٣٠ ألف كيلومتر مربع. وهو الحوض الذي يحتوى على جل البترول السوداني، وتوقفت الشركة عن التنقيب في عام ١٩٨٥م لأسباب ليس هنا مكان ذكرها. جاءت حكومة الإنقاذ لتعيد فتح الآبار المغلقة وتفتح مجالات التنقيب أمام الشركات الآسيوية والصينية، وقد أُعيد إنتاج البترول بكميات تجارية كبيرة شكّلت مالا يقل عن ٦٠٪ من إجمالي الدخل القومي للسودان حسب إحصائيات عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧.

إنّ التنقيب والحفريات وحجز الأراضي الواسعة وقطع الغطاء النباتي وإزالته وشق الطرق وإغلاق مجارى الخيران وأفرع الأنهار (ما يعرف محلياً بالرقاب)، أحدثت خللاً بيئياً رهيباً كان مردوده ـــ على المستوى القصير والبعيد ـــ سيئاً على مجمل النظام البيئي *Eco system* وعـلى القطاعين الرعوى والزراعي في تلك المنطقة وعلى طول حزام التواصل الإثنى الذي يشمل قبائل المسيرية والرزيقات والحوازمة والنوبة والدينكا والنوير في شمال بحر الغزال وغيرهم. فنتيجة للتدخلات البيئية الضارة، تمت محاصرة قطاعات الثروة الحيوانية الهائلة في حيز رعوى ضيق. وإنقطعت أيضاً وإرتبكت وتيرة الرعى السنوية المتواترة بصورة أخلّت بالمنطق الرعوى المستمد من التنوع البيئي في المنطقة، والذي تمليه أيضاً الضرورات المناخية، وبدونه تفقد الثروة الحيوانية قدرتها على البقاء في حال الإحتفاظ بها في الجزء الشمالي الجاف، مقارنة بالأجزاء الجنوبية الرطبة حول بحر العرب، حيث تتوافر مراعي التيجان (جمع توج) الخضراء ومياه الشرب المتوفرة من الرقاب (أفرع النهر) في فترة الصيف. والآن إختلت هذه المنظومة التي يرتكز عليها جل نشاط القطاع الرعوى في هذه المنطقة التي تحتوى على الملايين من رؤوس الماشية جيدة النوع، خاصة اللحوم التي تغطى حوالي ٣٠٪ من إحتياجات السوق السوداني. نتيجة لكل تلك التشوهات البيئية، فقد كثير من الرعاة ثرواتهم الحيوانية وأصبحوا يعيشون الفاقة وبؤس الحال والإضمحلال. أما المزارعون فقد حجزت شركات البترول والدولة على أراضيهم (للصالح العام)، وتبعاً لذلك إنهار الإقتصاد التقليدي. والمزارعون الذين فقدوا أراضيهم مع الرعاة الذين فقدوا ماشيتهم، كونوا طبقة جديدة في المنطقة يمكن أن يطلق عليها (بروليتاريا النفط)،

والتي حتما ستكون المصير الطبقي لكل القبائل في حزام التماس.

إنّ طبقة بروليتاريا النفط هي ليست النتاج الطبيعي الذي يلازم تطور النظام الرأسمال في شكل التصنيع ذو الحجم الكبير، إنما هي نموذج جديد للتهميش الذي يعني فاقد التنمية وفاقد النمو الإقتصادي والإقصاء الإقتصادي المرتبط بالنفط في ظل التنمية غير المتوازنة تجاه هذه المجموعات السكانية.

[٥-٣] مأزق أبيي والبرتوكول الناقص (المعيب) [١٤٣]:

إن المعالجة الوحيدة التي طرحت "مبادئ" لحل إشكالية الرعاة والرحل، ويمكن إعتبارها غير مكتملة من نواحي عديدة، جاءت في إتفاقية السلام الشامل *CPA* وضمن ترتيبات حل النزاع حول أبيي. وقد نصت تلك المبادئ في الفقرات من (١-١) وحتى (١-١-٣) والنقطة (٦) على التالي:

مشيخات دينكا نقوك تفوق التسعة التي حولت إلى كردفان في ١٩٠٥.

تحتفظ المسيرية وغيرها من البدو الرحل بحقوقهم التقليدية برعي ماشيتهم والتحرك عبر أبيي.

سكان المنطقة: (٦-١):

أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الآخرون المقيمون في المنطقة..

(٦-٢) تضع لجنة الإستفتاء معايير الإقامة.

والملاحظة الجديرة بالذكر هنا حول هذه المبادئ أنها:

أولاً: خلت من التفاصيل المتعلقة بتحديد إنشطة الرعي ما بين الأطراف التي تقطن منطقة أبيي، ويعود ذلك لإعتبارات إستنتاجية عديدة، أهمها أن الإتفاقية وضعت في إعتبارها أن إحتمال عدم الإنفصال وارد، وفي حال عدم حدوثه، فإن قضايا من هذه الشاكلة تحل في إطار الدولة الموحدة وضمن حدود إنظمتها القانونية والأعراف المحلية المتبعة. غير أن حدوث الإنفصال طرح وضعاً جديداً إذ أن حركة الرعاة لم تعد داخل إطار الدولة الواحدة، وإنما عبر حدود دولية بين قطرين علاقاتهما غير حميمة.

ثانياً: تركزت مسألة حل إشكالية الرعاة في منطقة أبيي فقط (وبصورة ناقصة كما أشرنا) ولم تطرح في

١٤٣ . إتفاقية السلام الشامل، هذا المقترح حول حل النزاع في أبيي قدم بواسطة السيناتور جون دانفورث المبعوث الأمريكي للسلام في السودان إلى كل من على عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية، ود. جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان بنيفاشا في ١٩ مارس ٢٠٠٤.

بروتوكولات المناطق الأخري (جنوب كردفان، والنيل الأزرق)، هذا بالإضافة للمناطق الواقعة في حزام التماس ـ التواصل بين الجنوب الشمال على طول الحزام الأوسط (والذي يعرف أحياناً بحزام البقارة) الممتد من أم دافوق غرباً في جنوب دارفور حتى جنوب النيل الأزرق وجنوب القضارف شرقاً. وهي مشكلة ستظل مطروقة بإلحاح، خاصة بعد الإنفصال حينما تطرح القضية بعيداً عن إطارها الإجتماعي التقليدي الذي تنظمه ترتيبات شعبية تقليدية لتنوب عنها بعد الإنفصال كيانين سياسين لدولتين مختلفتين، خاصة وأن هذه الحركة البندولية للرحل (الترحال شمالاً وجنوباً بوتيرة ثابتة) ستبدأ بنهاية موسم الأمطار في أكتوبر نوفمبر من هذا العام (٢٠٠١) كأول تجربة للرحل من الشمال للهجرة جنوباً في ظل دولة الجنوب حديثة الولادة.

وسوف تظل هذه الإشكالية ـ ضمن إشكاليات أخرى ـ واحدة من أسباب النزاعات التي قد تنشب ما بين الدولتين مستقبلاً، سواء إن كان ذلك في المستويات التقليدية ما بين المجموعات الرعوية في المناطق المختلفة في الجانبين أو إن كان ذلك في المستويات الرسمية حينما تتدخل الدولة ـ لأسباب مختلفة ـ في السودانين أيضاً، ويتصاعد النزاع ليصل إلى المواجهة المسلحة المحتملة والتي يكون وقودها هذه المجموعات. وبالتالي، فإن التفكير الإستراتيجي يجب أن يستبق بالحلول المنطقية هذه الأوضاع، لطرح صيغ تمنع من حدوث مثل هذه النزاعات، لفتح الباب أمام التعايش السلمي ما بين تلك المجموعات مستقبلاً، والتي يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً في تقريب المسافات (النفسية والسياسية) بين طرفي السودان، ولمصلحة إستدامة السلام والجوار الأخوي بين الدولتين.

ثالثاً: إن ما يجب قوله في هذا سياق هو أن ترتيبات أبيي تجاهلت قضية حيوية حينما تعاملت مع مسألة الرعاة كقضية ثانوية في سياق الإتفاقية العام، دون البحث العميق في الجذور التاريخية والثقافية والسياسية للمسألة والإرتباط بالأرض، ليس فقط على حدود المنطقة، وإنما بطول حزام التواصل ـ التماس، وهو ما ترك الباب موارباً أمام إندلاع النزاعات مستقبلاً، سواء تلك التي تتم ما بين الكيانات القاطنة في المنطقة، أو حروب الوكالة التي قد يلجاء إليها كل طرف من الدولتين، لتحقيق أهدافه الإستراتيجية الأنية أو تلك المترسبة من تاريخ الحرب الأهلية.

[٦] توصيات وإطار مقترح لتنظيم الرعي بين دولتي السودان وجنوب السودان

[٦-١] مبادئ عامة:

إدارة الحدود: لابد من زيادة نقاط المراقبة على طول الحدود بين الدولتين، وبالطبع يجب الإنتهاء من ترسيم الحدود دون إبطاء لأرتباط ذلك بحركة البدو التي لا تحتمل التأخير طالما أن الإنتقال نحو الجنوب بالنسبة لمواشيهم مسألة حياة أو موت.

لابد من شمول التنمية في البلدين (السودان والسودان الجنوبي) للبدو من الطرفين في مشاريع كبيرة *Large scale farming*.

الإهتمام بقضايا البيئة والتحولات المناخية.

إنهاء التهميش السياسي.

إنهاء التهميش التنموي.

[٦-٢] مبادئ إستراتيجية:

الإهتمام بالتنمية على جانبي الحدود.

التعاون في مجالات البحث العلمي حول في مجالات الرعي والماشية بين البلدين.

إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للإستفادة منها في تنظيم حركة الرعي بين حدود البلدين.

[٦- ٣] في المجال الإداري والتنفيذي:

عقد مؤتمرات سنوية للقبائل المتداخلة ـ المتواصلة بين الجانبين.

مؤتمرات دورية بين الشمال والجنوب لمراجعة السياسات والترتيبات المترابطة بالتداخل الحدودي ومشاكله.

إنشاء إدارات لتنمية وتطوير الرحل في الدولتين المتجاورتين للإستجابة لقضايا التنمية لهذا القطاع الهام في إقتصاد وإجتماع وسياسة الدول المتجاورة وتتولى الإشراف العام لشئون البدو وإدارة العلاقات البينية في إطار الدوليتن.

توثيق التجربة ثم إخضاعها للتقيم الشامل بعد خمسة سنوات.

شراكة البدو الرحل وطاقم إداري مترحل من الدولتين (متى ما كان ذلك ضرورياً ومناسباً).

تطعيم وتحصين الماشية بشهادات موثقة من قبل عبورها للحدود الدولية.

الإبقاء على الأعراف التقليدية على مستوى المجتمعات المحلية المنظمة لأنماط وسبل إستغلال الموارد الطبيعية (المراعي والمياه) في مناطق التماس ـ التواصل قبل الإنفصال في يوليو ٢٠١١.

خلق برامج تدريب نوعية مجتمعية للقيادات المحلية من البدو في سبل فض النزاعات التي تنشأ بين الرعاة من الطرفين أو بين الرعاة والمزارعين المتجاورين.

السماح للبدو من الطرفين بإصطحاب الكوادر الفنية من الأطباء البيطريين والكوادر الطبية والبيطرية الوسيطة التي ترافق الرعاة إثناء ترحالهم العابر للحدود الدولية.

الإتفاق على جدول زمني (مرن) لعبور الحدود لمجموعات الرعاة، بحيث يتبادل الطرفان وبصورة سلسة المعلومات الضرورية عن مواقيت الحل والترحال عبر الحدود الدولية وربما داخل أرضي الدولة المستضيفة حسب مواقيت ومواقع الإقامة التقليدية قبل الإنفصال.

في حالة حدوث وباء مفاجئ لمجموعات البدو الرعاة الوافدة أو لمواشيهم، تقوم الدولة بالتدخل العاجل للإستجابة للطوارئ إلى حين إرسال فرق من الدولة التي ينتمي إليها البدو المنكوبة.

ضرورة إنشاء جهاز فني مشترك قادر على التنبوء بالصراعات والنزاعات عبر الحدود وفي داخل الدول المستضيفة بين المجموعات الإثنية المختلفة أو بين الرعاة فيما بينهم أو بين الرعاة و(الفلاحين).

لابد لدولتي السودان وجنوب السودان من إعداد دراسة شاملة لبحث وتوثيق الأسباب الكامنة خلف الصراع، خاصة صراع الموارد بين الرعاة على جانبي السودان (الشمالي والجنوبي). ومن خلال فهم الأسباب الرئيسية يمكن المعالجة وتحديد الحلول الآنية والمستقبلية. إن الأمر حتماً لا يمكن النظر إليه كصراع حول المياه أو المراعي، بل يجب النظر إليه في عمومياته كتناحر وإقتتال أحياناً بين أنماط حياة وبين سبل كسب العيش لمجموعات متباينة، وفي إطار ذلك لابد من عدم إغفال قضايا كبرى وذات صلة، مثل التغيير المناخي والإحتباس الحراري وقضايا العولمة وتأثيراتها على الصياغات الإقتصادية ـ الإجتماعية التقليدية في مجملها.

إن مبدأ عدالة حقوق الإنسان (المتنقل والمستقر على السواء) تقتضي التمتع بالحقوق الاساسية لكل فرد ومجتمع، مثل الحق في الصحة والتعليم وغيرها. للإستجابة لهذه الحقوق ربما سعت إحدى الدولتين أو كلاهما لتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها البدو عن طريق إستراتيجيات ووسائل مبتكرة، مثل المدارس و

الشفخانات المتنقلة. في هذه الحالة لابد من للدولة المستضيفة السماح للبدو الوافدين بإصطحاب مدارسهم ومراكزهم الصحية المتنقلة معهم طوال فترة مكوثهم بتلك الديار.

إ نشاء هيئة حكومية مشتركة بين الدولتين لتفعيل هذه الأطر والترتيبات الإدارية ـ التنظيمية على أن تجتمع أربعة مرات في العام، وتنوب عنها سكرتارية تلتقي مرة كل ٦ أسابيع خلال العامين الأولين.

دعماً لكل هذه الترتيبات الإدارية على الأرض لابد من تسهيل تجارة الحدود وعبرها لتقوي من عوامل التواصل والترابط بين المجتمعات المحلية وبين الدولتين على السواء.

[٦-٤] ترتيبات فنية:

تطبيق نظام الإنذار المبكر وتبادل المعلومات لتجنب الكوارث في حالات الأوبئة والكوارث الطبيعية.

لابد لدولتي السودان والسودان الجنوبي المتجاورتين من إدخال نظام متقدم لوشم (وسم) الماشية للتمييز بين الماشية في الدولتين وذلك عن طريق إداخل الماكروجيبس تحت الجلد (شرائح تقنية إلكترونية صغيرة متقدمة) ذات أرقام ومفاتيم إلكترونية تستعمل حالياً في الدنمارك ونيوزيلندا وأستراليا وجنوب أفريقيا. وأيضاً تستعمل في رقابة الحيوانات البرية في الحظائر المحمية في بعض دول شرق أفريقيا مثل كينيا ويوغندا وتنزانيا. وهذه الشرائح أو الصفائح الإلكترونية الدقيقة يمكن وضعها تحت الجلد أو على الأذن أو الرقبة. ومن فوائدها ليس فقط تمييز الماشية إلكترونياً بسهولة، بل تتبع الماشية وبالتالي منع الإحتكاكات الناجمة عن سرقة الماشية بين القبائل. عن طريق هذه الشرائح الإلكترونية (*Micro chip*) يمكن تتبع حتى الحيوانات المذبوحة لتحديد هويتها.

[٦-٥] توصيات عامة:

إن ظاهرة نهب الماشية قديمة وسط البدو في السودان وفي كل أفريقيا وتأخذ مختلف الأشكال والصياغات الإجتماعية ـ الثقافية (مثل ظاهرة الهمبتة في السودان والتي لها أطرها وقوانينها الداخلية كمؤسسة أو كظاهرة عصيان ـ تمرد إجتماعي)، لكن من المؤكد أن تيارات العولمة وغلبة إقتصاديات السوق قد جعلت من الظاهرة إستجابة للطلب المتزايد على الثروة الحيوانية من الطبقة الوسطي المتعاظمة العدد في الإقليم والعالم، ومن تنامي ظاهرة الحضر والمدن، وبالطبع من تناقص بيئة الرعي وبالتالي ربما تتناقص

أعداد الثروة الحيوانية. (وهذا يحتاج إلى إثبات إحصائي بالتأكيد).

وقد أخذت هذه الظاهرة ـ نهب الماشية ـ ترتبط بالعنف الذي أودى بحياة الكثيرين في شرق أفريقيا وربما تحالفت هذه الجماعات مع آخرين لتأخذ شكل الجريمة منظمة (*Mafia*)، وربما إرتبطت بجماعات مقاومة سياسية كواحدة من مصادر التمويل والتشوين (بقصد غذاء الجيوش). وإذا لم تضع دولتي شمال وجنوب السودان من الإجراءات الإدارية والأمنية لمنع هذه الجريمة قبل أن تستفحل على طول حدود البلدين، فإنها قد تؤدي إلى نسف العلاقات البينية، وبالتالي الإستقرار بين الدولتين السودانيتين.

إن البدو الرحل ليسوا بمنأي عن ثورة الإتصالات التي إجتاحت الأرض من مشرقها إلى مغربها، وبالتالي قد إمتلك البدو الرحل ليس فقط أجهزة الترانسيستور، بل أجهزة التلفون المحمول (والثريا في حالة المرتبطين بالحركات الثورية أو المناهضة لدولها). إذن لابد من نظام إداري ـ إشرافي ـ أمني يستفيد من مقتنيات ثورة الإتصالات في الإشراف والرصد والمتابعة للحدود مسنوداً بقواعد بيانات بينية لهذه الدول تشمل الإنسان والحيوان والظواهر التي تهددهما معاً أو على إنفراد أو تلك التي تجعل إنسيابية الرعي البيني بالصورة الداعمة للجوار الأخوي وللتواصل وللوحدة الشعبية التي تتجاوز الخلافات السياسية التي أدت إلى الإنفصال بين الدولتين.

التنقيب في حزام التواصل: من المؤكد أن دولتي السودان وجنوب السودان سيشرعان في عمليات تنقيب متواصلة على طول حدودهما بحثاً عن البترول والغاز والمعادن لدعم ميزانيات دولتيهما. وبناءاً على التجربة السابقة في التنقيب في حوض المجلد، فإن الدولة وشركات التنقيب لم يعيرا كبير إهتمام لمصالح البدو الرحل، مما ألحق ضرراً بليغاً يبدو المسيرية في الشمال وبدو الدينكا والنوير في الجنوب. مع إحتمالات تزايد وتيرة إقصاء وضرب مصالح البدو وزيادة حصرهم في رقعة رعوية ضيقة لا تفي بإحتياجاتهم. والنتاج الطبيعي لذلك، هو زيادة التنافس على الموارد داخل حدود البلدين أو تحديداً داخل حدود الدولة الجديدة (جنوب السودان) من بدو البقارة المنتشرين على طول الحدود بين البلدين. لابد للدولتين من إشراك بعضهما البعض في مناقشات خطط التنقيب خاصة في مناطق الرعي أو فيما يتعلق بتأثيراتها المحتملة على البدو في داخل الدولة أو الوافدين من دولة السودان (البقارة أو ربما حتى الأبالة إذا ما إستمرت وتيرة التدهور البيئي

في السودان الشمالي).

لابد من تنشيط والإبقاء على الترتيبات الأهلية ـ القبلية بين القبائل المتجاورة على جانبي الوطن الواحد الذي أضحى مقسماً إلى أثنين، لأن تقسيم الوطن سياسياً ليس بالضرورة يعني تقسيم المجتمعات المحلية أو تقسيم الثقافة. هذه الترتيبات الراسخة بين المجموعات المتجاورة ضرورية في حفظ السلم الأهلي على المستوى القاعدي وإثراء أساليب المثاقفة والمساكنة وفض النزاعات وغيرها من الترتيبات والتعويضات الناجمة عن الصراع والتجاوزات مثل دفع الدية وتنظيم إستغلالات موارد المياه وخلق التناغم الضروري بين الزراعة المتنقلة والرعي المتنقل وغيرها من الخصوصيات الإقتصادية ـ الإجتماعية التي تميز المجتمعات الرعوية والفلاحية والتداخل بينها.

لابد من منح منظمات المجتمع المدني الناشطة على المستوى القاعدي للمجتمعات المحلية الفرصة للعب دور أكبر في عمليات بناء السلام والتفاوض والوساطة وفض النزاع بين مختلف المجتمعات الإثنية وبين الرعاة الوافدين والمستضيفين. إن من قدر الدول الإفريقية أن تعامل في آن واحد مع تياري العولمة (الحداثة) والتقليدية ليس في الإجتماع أو السياسة بل في الإقتصاد حيث يمثل الرعي والبداوة سبل كسب عيش للملايين من السكان، والسودان ليس إستنثاءاً في ذلك. إن حركة الترحال والبداوة، ليست حركة عشوائية ـ إعتباطية تحركها رغبة الناس في التجول أو عدم الإستقرار، بل تفرضها معطيات بيئية دقيقة في التوازن والتداخل تشمل الماء والكلأ وتجنب الذبابة الضارة بالحيوان ، وبالتالي، يتعامل البدو مع الواقع حولهم كمنظومة بيئية لا كمنظومة أو أطر سياسية، وبالتالي فإن حراكهم حتمي وضروري لبقاء حيواناتهم وربما لبقائهم أنفسهم.

وطالما إن إسهام البدو ضروري في إقتصاد الوطن فلابد من الإهتمام بالقطاع الرعوي في كلياته (الإنسان والحيوان معاً) وفي تداخله مع القطاعات الأخرى وإسهامه في الإقتصاد والإجتماع والسياسة في السودان. لابد من وضع ذلك في الإعتبار في خطط التنمية الشاملة التي تستهدف هذا القطاع لا عن طريق الخدمات المجزأة من شاكلة "عطية المزين" أو الهبات والإكراميات التنموية.

على دولتي الجوار (السودان والسودان الجنوبي) الولوج في مشاريع تنموية على طول الحدود، تستهدف النهوض بالقطاع الرعوي وفك التهميش والإقصاء والعزلة التنموية المفروضة عليه مباشرة من

خلال الإنحياز التنموي التلقائي للمجتمعات المستقرة. إن فرص التنمية (مثل البنى التحتية والخدمات الإجتماعية) من شأنها تحقيق الإستقرار والتواصل والسلام الإجتماعي في المجتمعات البدوية ـ الرعوية وفيما بينها والآخرين.

إن مجموعات البدو في المناطق الحدودية للسكان هم مواطنون عابرون للحدود الدولية بصورة منظمة ومنتظمة. لابد للدولة السودانية ليس فقط إبرام الإتفاقيات بشأن هذه المجموعات مع الدول المستضيفة، بل أيضاً إنشاء وحدات فنية خاصة بمصالح هذه المجموعات في سفارات السودان في بعض دول الجوار مثل تشاد ودولة أفريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان وإرتريا درءاً لمخاطر هذا التداخل وتوظيفاً له في دعم التواصل الشعبي بين دول المنطقة خاصة تلك المتجاورة و إثراء العلاقات بينها إقتصادياً وسياسياً في محصلته النهائية.

إن نهر النيل وراوفده تعتبر موارد مشتركة بين دولتي السودان وخاصة بين القاطنين على جانبي النهر وموارده والمستفيدين منها من البدو الر حل من الجانبين. وذلك بخلاف دور النهر وروافده في عمليات التنمية الشاملة إقتصادياً وإجتماعياً وإقليمياً.[١٤٤] عليه؛ لابد للدولتين من الإقرار والعمل بالترتيبات الدولية المتعارف عليها بين الدول المتشاطئة، كما في إتفاقيات وترتيبات دول حوض النيل خاصة في إستغلال روافد النهر، بقصد الإستغلالات الرعوية كما في حالة تداخل البدو الرحل بين دولتي السودان وجنوب السودان.

من الممكن أن تلعب منظمة الإيقاد ممثلة في مشروعين ذوات صلة هما سياسات الثروة الحيوانية (*Live stock Initiative of the IGAD*) ومبادرة سياسات الثروة الحيوانية المنحازة للإيقاد أيضاً دوراً في تنظيم الرعي العابر للحدود بين دولتي السودان.

[٧] خاتمة:

هناك أسئلة ربما أضحت ملحة ليس فقط على دولتي السودان، بل على كل دول القرن الإفريقي وشرق إفريقيا الإجابة عليها، وهي ظاهرة العنف المجتمعي والسياسي أحياناً وسط مجموعات البدو:

إن حركة جيش الرب تستضيفها مجموعات في الأصل بدوية رعوية في يوغندا.

---

١٤٤ . بروفيسور محمد الرشيد، «دبلوماسية المياه والصراع المائي: حوار أم حرب التوصيف الفني والسياسي والقانوني لتباين الرؤى في مفاوضات دول حوض النيل الأخيرة»، (بدون تاريخ)، الندوة الأولى.

وحركة تحرير الأرومو في أثيوبيا تقع في نطاق المجتمعات البدوية، وكذلك الحركة المناهضة التي يكون قوامها قبائل العفر في منطقة القرن الإفريقي.

بعض الحركات السياسية وأمراء الحرب في الصومال، والذين جلهم ينتمون لمجتمعات رعوية.

حركة الأسود الحرة في السودان التي أضحت مكوناً من مكونات التجمع الوطني الديمقراطي خلال حقبة التسعينيات ممثلة لمجتمع بدوي هو مجتمع الرشايدة (الذين ينتمون إلى السودان وإرتريا وإلى بعض دول ما وراء البحر الأحمر أحياناً).

حركة الجنجويد والتي قامت على كنف الدولة القومية الحديثة في السودان، لكنها قابلة للخروج من عباءتها لتكوين حركة سياسية منفصلة وكذلك حركة شهامة التي نشأت في ولاية غرب كردفان سابقاً. وسط بدو المسيرية وغيرها من النماذج في أفريقيا.

ضرورة إنهاء التهميش والشمول للرحل بعيداً عن الإقصاء في التنمية والصياغات السياسية، ومراعاة حقوقهم في المشاركة السياسية والتنمية الإقتصادية وحمايتهم من تغول شركات النفط والتعدين، وكذلك من كابوس التغيير المناخي والإحتباس الحراري، وغيرها من التحولات الكبرى التي تحيط بهم وتحاصرهم أحياناً، بل تهدد وجودهم في أحيان أخرى. وعليه؛ فإن المعالجات التي طرحناها ـ وهي قليل من كثير مما يجب عمله ـ تصب في خانة الحفاظ على هذا القطاع الحيوي الهام (والذي يساهم بحوالي ١٠٪ من العملة الصعبة للسودان ويوفر ٩٠٪ من البروتين الحيواني للسكان) في السودان وأفريقيا. وأيضاً لما قد يحدث من حالة الإهمال وهو تفشي العنف عبر الحدود والإطاحة بإستقرار الدولة المتجاورة ـ المتداخلة في منطقة القرن الإفريقي، وخاصة بين دولتي السودان والسودان الجنوبي اللتان تعيشان مرحلة دقيقة في حياتهما وحياة شعوبهما، والخيار بينهما إما للإستقرار (كمدخل للنماء وسعادة الشعوب) أو لتجدد الحرب وشقاء شعبين تحاربا لنصف قرن من الزمان دون جدوى في الحقيقة وفي التحليل النهائي.

عليه؛ فإن المساحة الحقيقة التي يرجوها الرعاة هي ليست في البوادي والفيافي، بل في عقول وقلوب الساسة وراسمي السياسات التنموية والإدارية والتي عملت بإستمرار على إستثنائهم من الشمول والإحاطة في البرامج السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتنموية في البلاد، مما جعلهم أقرب إلى النازحين

منهم إلى البدو الرحل(!).

المقترح الرابع

وقفات للتأمل والمراجعة والتقويم على مستوى الدولة

في البدء هذا النموذج المقترح الذي نحن بصدده لا يشير بالضرورة إلى دولة محددة بعينها، لكنه يمكن أن ينطبق على كل دولة بما فيها الحالة السودانية. وهذا النموذج مَبني على ملاحظات نظرية ومنهجية مستقاة من كل منظومة الدول النامية (وأحياناً المتطورة أيضاً) التي لازمها كثير من الخلل والإضطراب في الوصول إلى صيغة متوازنة ومستقرة لتقسيم السلطة والثروة بين مختلف فعاليات المواطنين فيها. وفي هذا السياق فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي حتماً إحدى تلك النماذج، وكذلك كينيا التي سيطرت عليها ثقافياً وإقتصادياً وسياسياً إثنية الكوكويو لردحٍ من الزمان قبل أن تكون القيادة السياسية لإثنية الكلنجن التي ينتمي اليها دانيال أراب موى ألخ..من التطورات السياسية في ذلك البلد، و بينما الأولى ينتمي إليها جومو كينياتا والرئيس كيباكي. أو في أمريكا التي سيطرت عليها مجموعة الـ *WASP* كما ذكرت سابقاً. أو في حالة رومانيا التي يمثل فيها الغجر *gypsies* أكثر من ١٠٪ من السكان ولكنهم يمثلون أيضا أكثر من ٦٠٪ من فقراء ذلك البلد، ومشاركتهم في السلطة تقل عن ١٪. وقد ظل الغجر لقرون مبعدين عن مراكز صنع القرار في رومانيا التي أتوها من الهند قبل أكثر من خمس قرون كعبيد مهجّرين في زمن الإمبراطورية الرومانية عبر درب الحرير الشهير الذي يعبر من الصين إلى أوروبا براً ويمر عبر أوروبا الشرقية.

وهكذا الحال في كثير أو أغلب دول العالم الثالث التي يطغى على تركيبتها الديمغرافية التعدد الإثني والولاءت الجهوية. ففي الهند مثلاً نجد أن مجموعات (الداليت) أو المنبوذين المعزولين *untouchables* يصل عددهم إلى أكثر من ١٦٠ مليون أي حوالي (٩٪) من جملة سكان الهند البالغ عددهم أكثر من مليار نسمة. إلا أن مشاركتهم (الداليت) في السلطة والثروة ظلت هامشية إلى حدٍ بعيد، وأن مسألة إدماجهم في المجتمع وإشراكهم في التفاعل السياسي والعمل الإقتصادي ظلت إحدى هموم القطاع الإجتماعي والتنمية الإجتماعية في الهند وتعاونها في ذلك كل برامج الأمم المتحدة والقروض والإعانات الدولية الأخرى.

كما أن الحروب الإثنية في نيجيريا (بيافرا)، وحروب البحيرات العظمى (الكونغو) وصراعات السلطة في يوغندا بين النوبيون والبوقاندا والكاراماجونج، وصراعات التوتسي، القبيلة الأقلية الممسكة بزمام السلطة، والهوتو الأغلبية العددية المستضعفة تاريخياً في رواندا ، وصراعات السودان المسلحة بين الشمال والجنوب ودارفور وجبال النوبة وشرق السودان والنيل الأزرق وغيرها من الصراعات السياسية التي ميزت الحراك السياسي لدول ما بعد الإستقلال في أفريقيا. وتبعاً لذلك، إرتَدَّت الأجندات القومية وتراجعت من بناء الدولة الحديثة وتوفير الرفاهية لعامة الشعب بخروج الإستعمار في الخمسينيات، إلى أساسيات وهموم تعريف الدولة القومية ذاتها، وحدودها ومجرد بقاءها كمخلوق معنوي. إن هذا التراجع والانحدار السياسي ليس فقط لغياب المشروع النهضوي في الإطار الأفريقي، بل إلى إبتداع النخب الحاكمة لآليات للحراك والتنافس السياسي تتنافي مع مبدأ إقتسام وتداول السلطة بصورة سلمية نزيهة وسلسلة. وأيضاً لاستخدام هذه النخب للإثنية والقبلية كوسائط سياسية تديم عمر النخب الحاكمة وتكسبها جزءاً من الشرعية المفقودة، وأيضاً لتمكنها من البقاء في الفاعلية السياسية إلى الدرجة التي أحدثت فيها ضرراً بليغاً ببناء الدولة القوميةِ.وهنا يمكن أن نؤكد صراحة إن الدولة القومية في السودان في خطر.

ولكن، طالما أن كثيراً من الحركات السياسية المناوئه قد رفعت شعار العدالة (الذي أخلّت به الدولة)، فلا بد إذن من إبتداع نموذج أولي ومبسط لتحليل ظاهرة عدم التوازن الإثنى والجهوي (أي التهميش) في إقتسام السلطة والثروة كما تعكسه بنية الدولة الحديثة في أفريقيا، وكما يعكسه حراك وتطور وتراتبية المجتمع فيها أيضاً. يمكن تحليل إقتسام السلطة (المركزية) على ضوء البناء الرسمي للدولة الحديثة والتي تتكون مفاصل السلطة فيها من الأجهزة التالية:

أولاً: الجهاز السيادي على مستوى رأس الدولة: ويشمل رئاسة الجمهورية. والسؤال الأساسي في هذا المحور هو عن وتيرة تداول السلطة على مستوى رئاسة الجمهورية بين مختلف الأقاليم والقوميات أو الجماعات الثقافية المكونة للنسيج الإجتماعي القومي خلال الفترة من الإستقلال وحتى الآن.

ثانياً: القطاع الإقتصادي: ويشمل وزارات المالية والتخطيط؛ التجارة الصناعة؛ الزراعة؛ الطاقة ، التعدين والبترول؛ الثروة الحيوانية ؛ البنك المركزي، البنوك المملوكة للدولة، البنوك التجارية، الشركات والمؤسسات

الكبرى المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة مثل الناقل الوطني (الخطوط الجوية) والخطوط البحرية، الضرائب. وتحليل بنية هذا القطاع تشتمل على الآتي: وتيرة تداول قيادة الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المذكورة أعلاه خلال فترة مابعد الإستقلال والتي يمكن أن تمتد إلى خمسين عاماً. ويشتمل التحليل أيضاً على: من هم الوزراء لهذه الوزارات(؟) من هم المدراء للادارات والهيئات(؟) ما هي أهم خمسة شخصيات في كل وزارة خلال الفترة الزمنية المحددة بما فيها مدراء الإدارات الذين يرسمون السياسة القومية لتلك الوزارة او المؤسسة(؟) وأخيراً يجب أن يستوعب التحليل الإنتماء الإثنى والثقافي والجهوي والإداري لشاغلي المناصب بحيث يتسنى للباحث تحديد أوجه الخلل والإنحرافات المعيارية. من الضروري هنا الإشارة إلى الدراسة التي قدمها الدكتور صديق أم بدة رابح[١٤٥] في هذا المجال (١٩٩٠) والتي تشير في خلال الفترة ١٩٥٤٠ ــ ١٩٨٩) إلى أن ما بين ٧٠ ـ ٨٠٪ من الوزراء المركزيين ينتمون إلى (الخرطوم ــ الشمالي والأوسط القديم ـــ الجزيرة). وفي ذات الوقت كانت ولايتي نهر النيل والشمالية مجتمعتان لا يزيد نصيبهما عن ٢٢٪ في المتوسط (١٠٪ من الوزراء و ٣٠٪ من قضاة المحكمة العليا. في سنوات الإنقاذ العشرة الأولى إرتفع نصيب الشمالية ونهر النيل من ١٠٪ للوزراء إلى (في المتوسط) إلى ٥٢٪. أصبح الرجل العادي يتحدث عن جهوية الدولة وإثنيتها بل "وإنحيازها" في عهد نظام الإنقاذ مؤكدين ذلك بالواضح والمنظور من هذه الإنحيازات الجهوية والإثنية في الخدمة المدنية والعسكرية والقضاء ممثلاً في الشركات والبنوك والتي كانت جزءاً من برنامج التمكين لكوادر الحركة الإسلامية والتي تحول "بقدرة قادر" إلى تمكين لكوادر القبيلة والإثنية والجهوية حتى أضحى السؤال الأكثر تداولاً في مكاتب الدولة و سوقها هو: إنت من وين (؟).

ثالثاً: القطاع السيادى على المستوي التنفيذي: ويشمل وزارة الخارجية؛ وزارة العدل؛ المحكمة الدستورية؛ النائب العام. وفي هذا الإطار يمكن إسقاط المتغيرات و المؤشرات الأساسية، وهي الجهة والمجموعة الثقافية والإثنية والإدارية، على التواتر الوظيفي في قيادة هذه المؤسسات الأربعة، وبصورة أدق وأعمق، يمكن تحليل بنية الكادر الدبلوماسي من السفراء[١٤٦] ونواب السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين حسب المناطق

١٤٥-الإنقاذ من الآيديولوجية إلى القبيلة ورقة منشورة في صحيفة سودانايل الإلكترونية ٢٠١٢م.

١٤٦ منذ الإستقلال وحتى الآن فقط تم تعيين حوالي خمسة دبلوماسيين من جنوب كردفان (الولاية القديمة)، الأستاذ صالح الشفيع النيل (أحيل للصالح العام) ثم الدرديري محمد أحمد (تعيين سياسي) وعبدالباقي كبير (من النوبة) تعيين سياسي أيضاً بعد إتفاقية جبال النوبة (١٩٩٧) والسيد وادي و آخر لم أتحصل على إسمه.

والتركيبة الإدارية والإثنية/الثقافية في السودان. وبذات القدر يكون التحليل لقضاة وزارة العدل حسب تراتبيتهم ووظائفهم. وكذلك الحال يكون الأمر لوزير العدل خلال الفترة الزمنية المحددة وكذلك لنوابه ولأهم الشخصيات في الوزارة التي تكون معه النواة لرسم السياسات العدلية ولتنفيذها ولإدارة وزارة العدل. وكذلك الحال بالنسبة للنائب العام وأيضاً لرئيس وقضاة المحكمة الدستورية.

رابعاً: القطاع الأمني والدفاعي: ويشمل وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، جهاز الأمن والإستخبارات. وتحليل هذا القطاع لا يختلف عن غيره من القطاعات الأخرى، ولكن بالضرورة الإجابة على أسئلة إضافية من شاكلة: ما هي المجموعات الإثنية والأقاليم التي ينتمي إليها معظم قادة الجيش والشرطة والأمن والإستخبارات في البلاد(؟)، وما هي المجموعات الإثنية والأقاليم والمجموعات الثقافية التي ينتمي اليها معظم صف الضباط والجنود في بنية القوات الأمنية والشرطية والدفاعية في البلد المحدد(؟)، وما هي درجة التناغم بين نسبة الضباط والجنود على قياس نسبة المجموعات الاثنية أو الإقليمية من جملة السكان في البلاد(؟)، وإلى أي مدى يمثل ذلك إختلالاً(؟).

خامساً: القطاع الإجتماعي *Social Sector*: ويشتمل على التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، الكهرباء، المياه، الزكاة، والشباب والرياضة والسياحة. والتحليل هو بلاشك نفس التحليل: ما هي أهم ملامح بناء القوة وتركيبة السلطة في وزارات القطاع الإجتماعي ويشتمل ذلك على: تحليل الذين إحتلوا قيادة الوزارة أو المصلحة خلال فترة زمنية محددة. من هم مدراء الادارات خلال ذات الفترة(؟)، ويشمل ذلك إنتماءاتهم الثقافية والإقليمية والإثنية والإدارية أيضاً. وبالطبع هناك أسئلة وموجهات عامة يقتضيها التحليل النقدي مثل: من هم (من ناحية إثنية وإقليمية) الذين يسيطرون على الوزارات الأهم في الدولة خلال الخمسين عاماً الأخيرة. وتشتمل هذه الوزارات على المالية، الدفاع، الداخليةِ، البترول والمعادن (الطاقة)، ثم الوزارات التي تليها مثل التجارة والصناعة ثم وزارات القطاع الإجتماعي الخدمية مثل الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية والشباب والرياضة.

سادساً: الإعلام: ومن الأهمية بمكان تحليل بنية الجهاز الإعلامي، وشاغلي الوظائف الأساسية فيه، والإعلاميين والصحف "القومية"، والصحفيين، طالما أن كل هذه الأجهزة تعبّر عن الثقافة الغالبة، وعن تشكيل وصياغة

الرأي العام. ومن الضروري الإجابة على الأسئلة المحورية التالية في أثناء التحليل: من هم قادة الأجهزة الاعلامية خلال خمسين عاماً(؟)، مثلاً تركيبتهم الإثنية والثقافية وإنتماءاتهم الإقليمية وتبعيتهم الإدارية(؟)، وكذلك الحال للمالكين للصحف القومية، ولمدراء التحرير، ولكبار قادة العمل الصحفى[١٤٧].

سابعاً: المؤسسات الأكاديمية والبحثية: وفي ذات الاطار يكون تحليل كبريات المؤسسات الأكاديمية والبحثية التي تسهم أيضاً في صياغة النخب وفي تشكيل الرأي العام، وذلك عن طريق القيادات والإدارات الفاعلة فيها خلال فترة زمينة محددة. وفي هذا المحور يكون السؤال عن من هم الذين يكتبون التاريخ القومي(؟) ومن هم الذين قد كتبوه(؟) هل هم يتكونون من مجموعات إثنية وثقافية من معظم أجزاء القطر(؟)، وهل أنعكس ذلك التنوع ـ إنْ وُجِدْ ـ في كتابة التاريخ وفي عكس كل حيثياته وتدافعاته وصيروراته وأحداثه بحيادية، أم كان هناك تحيزاً قد طغى فيه البعد أو المنظور الإثني والجهوي في قراءة الأحداث التاريخية وسردها مع التركيز على بعضها دون الآخر(؟). أم هل عمل الذين كتبوا التاريخ على تنميط بعض الإثنيات بمعنى؛ إنهم خلقوا منها صوراً نمطية تشكّلت في وعي وفكر الكبار والصغار عن طريق التنشئة *socialization* ولتكون دعماً للبناء الاجتماعي غير المتوازن *sub-structure* (؟).

ثامناً: مشروعات التنمية القومية: وفي هذا الإطار يمكن إجراء التحليل التالي خلال مدة زمنية محددة (خمسين عاماً): ما هي مشروعات التنمية القومية الكبرى وتوزيعها حسب الأقاليم(؟) ما هي النسبة المئوية للصرف على التنمية حسب الأقاليم(؟) ما هي نسبة الخدمات الاجتماعية (من صحة وتعليم وغيرها) مقابل نسبة السكان (؟)

تاسعاً: ردود الافعال لعدم التوازن التنموي: من أي الأقاليم والإثنيات برزت تنظيمات وكيانات سياسية(؟)، هل هذه المجموعات الاثنية والإقليمية هي الأقل نمواً في حدود القطر(؟)، هل هذه المجموعات الإثنية هي الأقل مشاركة في توزيع الثروة وفي السلطة على المستوى القومي(؟)، كم نسبة هذه المجموعات الإثنية من مجموع سكان القطر(؟).

---

١٤٧ -لا يوجد أيَّ مالك لصحيفة قومية أو رئيس تحرير أو حتى مدير تحرير من غرب السودان أو من شرقه، هذا من شأنه أن يصعف الحوار و المشاركة السياسية بين أجزاء الوطن الواحد ومكوناته الثقافية التاريخية.

خاتمة

إن التهميش كظاهرة كان موجوداً منذ عقود وقبل مجيء الانقاذ للحكم بكثير، بل كان موجوداً منذ العهد الاستعماري في السودان (١٨٩٩-١٩٥٥). وخلال سنوات الحكم الوطني في فترة ما بعد الاستقلال كان التهميش وعدم التوازن يتم نتيجة لترتيبات إدارية على أيدي بيروقراطية الخدمة المدنية. لكن خلال سنوات حكم الانقاذ حدث تغير نوعى في صناعة وادارة التهميش بأن أصبح خطاً وخطاباً ونهجاً سياسياً، بالإضافة إلى كونه برنامجاً للدولة، يرعاه ويخطط لـه ببراعة التنفيذيون والسياسيون، ويترك أمر التنفيذ فقط للخدمة المدنية، على خلاف العهد القديم. وهذا تحديداً ما يمكن ان يطلق عليه لفظة "تسييس الظلم" والابقاء على التهميش مع سبق الإصرار والترصد. إنّ لأغلب دول العالم تجارب ثرة في دراسة ظاهرة التهميش والإختلالات القومية وفي وضع السياسيات والإجراءات الإدارية الكفيلة بتحقيق الاندماج القومي *social inclusion* ، بحيث إن كل فرد في المجتمع – وخاصة من المجموعات المهمشة *socially excluded groups* يحس إحساساً عميقاً وصادقاً بالإنتماء، نتيجة لمشاركته ولإسهامه ولشعوره بأنه جزء مهم من منظومة المجتمع الكلية، وله دور وعطاء ومعنى في هذه المجموعة، بل لدرجة أن ينتابه شعور بالفخر والإعتزاز بالإنتماء إلى مجتمعه الكبير المرحاب الجامع *inclusive society* . وأيضاً أن مثل هذه الدراسات قد أصبحت وسيلة هامة للدولة التي تعتمد التفكير والتخطيط العلمي لحل مشكلاتها، خاصة في عمليات تحقيق الإندماج الإجتماعي لبعض فئات المجتمع المهمَّشة أو المعزولة مثل مجموعات المهاجرين الجدد لعواصم الغرب وأمريكا الشمالية، وكذلك مجموعات الأقليات الإثنية والدينية.

ان هناك وقفات ضرورية للدول والمجتمعات الناضجة والواعية للتأمل والتدبر بقصد مراجعة وتقويم سيرورات الحراك والاندماج الاجتماعي القومي، وأيضاً لتحليل أوضاع المجموعات التي تُركت خلف حراك المجتمع وتدافعاته *left-out* ، أو حدث تجاه بعض المجموعات شيء من التمييز – عفو الخاطر أو غير ذلك – في أثناء مسيرة حياة وتطور ذلك المجتمع أو تلك الأمة. وعليه؛ فما زال الأمل كبيراً في أن يخرج السودان من مأزق التهميش ومتلازمات الحروب الأهلية والتفكك القومي، لا بالوعود التي لا تُتحقق، ولا بالإتفاقيات الجزئية والتي في إحدة جوانبها مثل "شملة بت كنيش ثلاثية وقدها رباعي" وفي الجانب الآخر هي "كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى"، إن مشكلات الوطن الراهنة لابد من التصدي لها بالموضوعية

والمنهجية العلمية والتحليلية المسنودة بقياسات علمية محايدة تغوص عميقاً في جذور المشكلات، لا بالجدل في أعراضها وتمظهراتها وإفرازاتها.

وللخروج من هذا المأزق التاريخي الذي وجد فيه السودان ذاته، ولقطع الطريق أمام المغالطات المفضية لمزيد من الحروب الجهوية والإثنية، فانني أناشد رئاسة الجمهورية والجهاز التشريعي وقيادات الأحزاب القومية وكل فعاليات المجتمع المدني بما فيه المؤسسات الأكاديمية، أناشدهم جميعاً بتكوين ودعم لجنة قومية بتفويض مقدر ومعتبر لدراسة ظاهرة التهميش وعدم التوازن في السلطة والثروة دراسة مستفيضة وشاملة، ورفع تقريرها وتوصياتها لرئاسة الجمهورية وللبرلمان ولفعاليات المجتمع المدني لتحقيق الآتي:

أولاً: تحديد الأسباب الجذرية *root causes* التي تقف خلف ظاهرة التهميش وأشكالها وتمظهراتها وآثارها.

ثانياً: دراسة عميقة للأسباب الثانوية وتمظراتها.

ثالثاً: تحديد الأقاليم والمجموعات الإثنية والفئوية مثل (الرعاة) الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة.

رابعاً: إيراد توصيات محددة لمعالجة الظاهرة وآثارها عن طريق إجراءات ومعادلات إدارية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية مثل التمييز الايجابي، وتخصيص كوتات أو مخصصات *Reservations* في مجالات التعليم والصحة والتنمية أسوة بكثير من دول العالم التي تعاني من بعض إشكاليات عدم التوازن التنموي وعدم الإندماج الإجتماعي المرتبط بالتنوع الاثني والجهوي. وخير نماذج لهذه المعالجات توجد في بلدان مثل الهند التي إستطاعت عن طريق مثل هذه الترتيبات، المحافظة على كيان قومى في غاية التنوع والتباين، لكنه رغم ذلك ظل متحداً ومترابطاً ومقدماً للعالم أكبر ديمقراطية في العصر الحديث، قوامها فقط ستين عاماً، لكنها حافظت على كيان دولة يزيد تعداد سكانها عن المليار نسمة بقليل.

إن الأنظمة السياسية الأمينة والحادبة على مصالح شعوبها وأممها، هي وحدها التي تهتدى بالعلم والمعرفة والموضوعية بعيداً عن الإنكار ودفن الرؤس في الرمال. وطالما أن هذه اللجنة ستلعب دوراً حاسماً – إن قدر لها الوجود وبيئة العمل النظيفة والموارد – في تحديد إتجاهات وتدافعات الحراك السياسي الصحى في البلاد، وتساهم بفعالية في تنشيط خلايا التوحّد في النسيج السوداني، وتقود إلى السلام

الإجتماعي المفضى إلى بناء الأمة ونهضتها، أقترح أن تقودها عشرة شخصيات مشهود لها بالكفاءة والموضوعية والسجل العلمي والمهنى الحافل بالعطاء في السودان وعلى مستوى العالم وهم: البروفيسور على عبد القادر على؛ البروفيسور يوسف فضل حسن؛ البروفيسور الطيب زين العابدين؛ البروفيسور قاسم يوسف بدرى؛ البروفيسور آدم الزين محمد؛ البروفيسور أحمد حسن الجاك؛ الأستاذ دفع الله الحاج يوسف؛ البروفيسور فدوى عبد الرحمن علي طه؛ الدكتورة الرضية آدم؛ الدكتور الطيب شمو.

أختم وأقول: إننا لا يمكن أن نحمِّل الحاضر والمستقبل كل أوزار الماضي، الا إذا كان هناك ما يؤكد إن الحاضر (الإجتماعي) يستثمر في إمتيازات الماضي ومخلفات التاريخ، وكذلك يريد أن يُبقى هذا الحاضر وشخوصه الفاعلين على الأوضاع كما هي في شكلها المعوّج، ويديمها لتصبح أيضاً سمة للمستقبل. هذا بالتأكيد مرفوض جملة وتفصيلاً، وكذلك ليس من العدل ان نحمّل الأفراد والجماعات ذات الحظوة اليوم أخطاء الماضي الإجتماعي الذي أفرزته تدافعات وتفاعلات خلال حقب وبنى إجتماعية قد إندثرت (وإن بقى منها القليل). إنّ الأفراد الذين أوجدهم قدرهم في هذه الأوضاع المميزة إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتاريخياً، هم غير محاسبون بأخطاء حتمياتهم التاريخية التي أوجدهم فيها الأجداد والآباء أو التي إختارها بصورة إنتهازية لهم الحكام – تلك صفحة من التاريخ يجب أن تطوى ـ ما لم تظل تلقى بظلالها ويتشبث بها البعض لتحقيق مكاسب آنيَّة أو في المستقبل. إن التكّسب بالتاريخ وبنياته الإجتماعية غير المتوازنة وإمتيازاته الضارة بالآخرين مرفوض في كنف الدولة القومية الحديثة التي تنشد المساواة بين مواطنيها والنهضة لهم جميعاً. ويقيني إن كل الممارسات التي تديم التهميش وتبقي على عدم التوازن التنموي في السودان، هي وصفات (للعكننه) القومية، وضارة في محصلتها النهائية بالنسيج الاجتماعي وبالمشروع القومي الوحدوي والنهضوي للسودان وضارة بالتساوي لكل السودانيين على مختلف أقاليمهم وإثنياتهم ومعتقداتهم. إن منفعة الجميع والوطن أيضاً تتمثل أو تتأتي بالوحدة و بالعدل في نظام ديمقراطي كامل الأركان.

المراجع

(١) محمد عابد الجابري ، نقد العقل العربي ،الجزء (٣) العقل السياسي العربي ، بيروت ، مركز دراسات الرحدة العربية ط أ ١٩٩٠.

(٢) عبده مختار موسى ، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوي العظمى

(٣) الكتاب الأسود (نسخة إلكترونية)

(٤) بروفسير آدم الزين محمد ،دارفور من الإنفلات الأمني إلى السلام الإجتماعى

جامعة الخرطوم ٢٠٠٩م.

(٥)جريدة السوداني - عدد ٦ مايو ٢٠٠٧م.

(٦)مجلة سودانايل الإلكترونية ، ٢٠١٥م.

(٧)محمد سليمان محمد ،دارفور حرب الموارد و الهوية - تخقيق صلاح آل بندر-دار كيمبردج للنشر ط أ ٢٠١٤م.

(٨) جعفر محمد علي بخيت ،الإدارة البريطانية و الحركة الوطنية في السودان (١٩١٩-١٩٣٩) ترجمة هنري رياض - دار المطبوعات العربية للترجمة والتأليف - ط ث ١٩٨٧م.

(٩) الطيب مصطفى،"أفرحوا بالإستقلال الحقيقي" صحيفة الإنتباهة -الخرطوم -العدد ١٩٢٥ -١٠يوليو ٢٠١١م.

(١٠)نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ١٩٠٤.

(١١) الأكاديمية العربية بالدنمارك- قسم الدراسات والبحوث

تعاريف و مصلحات سياسية هامة (نسخة اليكترونية)

(١٢) نورين مناوي برشم ، الجنجويد رسل الشر و جُند الشيطان ، مطبعة خطاب - القاهرة - ٢٠٠٨م.

(١٣) د. عائشة البصري ، عدة مقالات حول أداء البعثة الدولية في دارفور- سودانايل ٢٠١٤، الراكوبة ٢٠١٤م.

(١٤) إتفاقية السلام الشامل و ترتيبات المناطق الثلاث ، النص العربي ٢٠٠٥م.

(١٥) تقرير أمنستي ٢٠٠٤م

http:// w.w.w.amnesty.org/library/index

(١٦)فريق عمل دارفور، تقرير الأمم المتحدة بتاريخ ٣/١١/ ٢٠٠٤ م.
(١٧) د. صديق أمبدة رابح : الإنقاذ من العقيدة إلى القبيلة بمجلة سودانايل الإلكترونية ، ٢٠١١م.
(١٨) أبكر آدم إسماعيل : جدلية المركز و الهامش، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ١٩٩٩.
(١٩) الصادق المهدي ، ميزان المصير الوطني ، ٢٠١١.
(٢٠) التيجاني عبد القادر حامد : نزاع الإسلاميين في السودان (ج أ) مقالات في النقد والإصلاح (٢٠٠٨)
(٢١) عبد الرحيم حمدي:مستقبل الإستثمار في السودان (ورقة بحثية) ٢٠٠٥.
(٢٢) عبد العزيز بركة ساكن: مسيح دارفور ، القاهرة ، ٢٠١٢.
(٢٣) الإيكواس *ECOWAS* هي إختصار لمجموعة دول غرب أفريقيا والساحل، وقدم كل من محمد عبدول و إندا ديابول ورقة بحثية موجزة بعنوان: «إدارة حدود السودان وتأمينها»، الورقة البحثية الموجزة الخامسة من كونكورديس إنترناشونال، يونيو ٢٠١١.
(٢٤) إتفاقية تنظيم حقوق الرعي بين المملكة العربية السعودية واليمن، الملحق (٤)، *http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Itifak/ARBICMOHAD/ htm_cvt.htm.*٦-١_*AARBICMOHADA*١
(٢٥) . «جزر حنيش والصراع اليمني الإرتري» موقع: *http://www.moqatel.com*
(٢٦) موريس. ن. أ. موتابي *Kenya Studies Review, vol 1, #2, December, 2010.*

المراجع الإنجليزية:

(1)http://w.w.w.en.wikipedia.org/wiki/marginalization

(2) OXFAM , IRC ,Chiristian Aid, Care, Save the Children, Tear Fund:

Joint report: The Key Peace in Sudan: Un-locking th Human Potential, 2002.

رقم الإيداع
٢٠١٥/٨٢٢م